جامعة تلمسان

المجلةالجزائرية للمالية العامة

مجلة سنوية صادرة عن جامعة تلمسان

و الجمعية الوطنية للمالية العامة

GREFiP

Groupe de Recherche

en Economie des Finances Publiques

العدد السادس ديسمبر 2016

ISSN : 2170 - 1881

ISBN : 2011 - 3058

محتويـــات العدد

تعبئة الموارد المالية والقطاع غير الرسمي: واقع وتجارب	5
القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه **بودلال علي / جامعة تلمسان**	7
دور المجلس الشعبي البلدي في تعبئة الموارد المحلية **د. بومدين حسين/جامعة تلمسان** **د. بومدين محمد/جامعة تلمسان**	23
البدائل الاقتصادية لتعبئة موارد الجماعات المحلية بالجزائر **أ.د باركة محمد الزين - أ عبد الكريم مسعودي / جامعة تلمسان**	35
الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية **شاوي صبيحة/جامعة تلمسان**	61
رهان الإنتقال من الإقتصاد الغير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي « تجارب دولية و محلية» **مطهري كمال / أستاذ مؤقت بالمركز الجامعي – عين تموشنت -** **بوثلجة عبد الناصر/ جامعة تلمسان**	77

دور العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية في تعبئة الموارد العامة، و الحد من ظاهرة الغش الضريبي **أ. بوقناديل محمّد / المركز الجامعي عين تموشنت** **أ. جليل زين العابدين / طالب دكتوراه**	97
التفاوت في توزيع الدخل و اشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر **بن لحسن الهواري / جامعة وهران2**	117
دور الجباية في التنمية المحلية دراسة ميدانية لولاية تلمسان **سنوسي قويدر بن بوزيان محمد / جامعة تلمسان**	141

تعبئة الموارد المالية والقطاع غير الرسمي: واقع وتجارب

Mobilisation des ressources financières et secteur informel : faits et expériences

الإشكالية:

يمارس القطاع غير الرسمي تأثيرا سلبيا على الكفاءة الاقتصادية في توزيع أو تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع (Vito Tanzi,1982) ذلك أن عدم خضوع الدخول المتحققة في نطاق القطاع غير الرسمي للضرائب يؤدي الى حدوث تحول في تخصيص الموارد ،بحيث تتجه تلك الموارد الى أنشطة القطاع غير الرسمي وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي من أجل التهرب من دفع الضرائب ويستمر هذا الوضع حتى يحدث نوع من التقارب بين معدل العائد من القطاع غير الرسمي ومعدل العائد من الاقتصاد الرسمي وينطوي ذلك الوضع على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. رغم عدم وجود إحصائيات رسمية حول حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر، إلا أن هنالك إجماع على تزايد حجم هذا القطاع بدليل تدني معدل مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الجزائري ، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن هذا القطاع يستوعب نحو 42%الى45 %من إجمالي العاملين(Hammouda,Cread.2003-2010) ،و تؤكد الدراسات التي تمت في ذلك المجال ضخامة حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة القطاع غير الرسمي في الجزائر يمكن أن يتراوح بين 20% إلى 30%من الناتج الداخلي الخام (رئيس الغرفة التجارية2014). وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع حوالي 08 مليار دولار أمريكي من أجمالي الدخل الوطني (منتدى رؤساء المؤسسات FCE 2014) ،ومايقارب 3700مليار دينار جزائري خارج الدورة النقدية الرسمية (حسب تصريحات الوزيرالاول2015). و كما أن ظاهرة القطاع غير الرسمي متعددة الأبعاد فهي أيضا متعددة الأسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر على النسق القيمي و السلوك الاجتماعي و أفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب ، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي و غير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة ، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، و مع تقلص القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي ،و من ناحية أخرى فقد عانى الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات والتسعينيات من مجموعة من الإختلالات الهيكلية كالاختلال بين العرض و الطلب الكليين و الأسعار و الأجور و أسعار الفائدة و معدلات التضخم من جراء تدني أسعار النفط وغيرها من الإختلالات التي كان لها الأثر في تدعيم وتوطيد أركان القطاع غير الرسمي.،و على جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع و عوامل الإنتاج و الصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية و ذلك من خلا ل التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب و العرض و لأسعار في الأسواق الرسمية.،كما أن جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية و

الاجتماعية من ناحية و ارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي، و الأسعار الحدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية ، خلق في ظل ضعف العقوبات ، و تواضع إمكانيات الإدارة المنفذة حوافز قوية للتهرب و الغش الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة غير الرسمية على مختلف المستويات. وعليه، فإن تنمية هذا القطاع وتنظيمه ودمجه في الاقتصاد الرسمي سوف يفضي إلى تحسين حركة النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تعبئة أوفر للموارد المالية غير المستغلة.

القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره،مجالاته وسبل استقطابه

بودلال علي[1] / جامعة تلمسان GREFiP

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع القطاع غير الرسمي في الجزائر وتخص بالذكر الكتلة النقدية المتداولة خارج النطاق الرسمي للاقتصاد الوطني ،وذلك لاعتبار النقود حجر الزاوية في المعاملات والمبادلات التجارية وهي التي تضمن الدخل غير الرسمي البعيد عن مساره الصحيح والمتجه نحو قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية متجنبا دفع الضرائب المستحقة .،تعطي الورقة تعريفا شاملا ومفصلا للمقصود بالقطاع غير الرسمي ،أسباب وعوامل انتشاره ،مظاهره ،مجالاته وأثاره على الاقتصاد الجزائري وفي الأخير تسعى للبحث في سبل استقطاب الكتلة النقدية المتداولة في هذا القطاع التي تعد خارج حسابات الناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية :القطاع غير الرسمي،الأسباب،الآثار ،الجزائر،الكتلة النقدية غير الرسمية،سبل الاستقطاب.

Le secteur informel en Algérie manifestations, des champs et des moyens de polarisation.

Résumé:

L'objectif de ce papier est de faire la lumière sur le secteur informel en Algérie et distingué masse monétaire en circulation en dehors du cadre formel de l'économie nationale, de manière à être considéré comme l'argent pierre angulaire des transactions et le commerce, qui est de veiller à ce terme est revenu officiel pour la piste et se dirigeant vers les canaux est le phénomène de la gestion économique, en évitant de payer des impôts dû., le document donne une définition clarifiant le secteur informel , les causes et les facteurs prévalence, manifestations, sa portée et son impact sur l'économie algérienne et dans celui-ci cherche à discuter des moyens d'attirer négociés dans ce secteur, l'offre de monnaie, ce qui est en dehors des comptes du PIB.

Mots-clés: le secteur informel, les causes, les effets, l'Algérie, masse monétaire voies de polarisation.

[1] أ.د بودلال علي :أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان

مقدمة:

تعاني دول العالم من ظاهرة تهدد الكثير من إقتصادات الدول النامية والمتقدمة تتمثل في القطاع غير الرسمي ، و يمثل هذا النوع من الاقتصاد نسبا عالية من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية ، حيث يقدر في الجزائر بما يقارب 30%من الناتج المحلي الخام بناءا على تقديرات عالمية و أخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي . أي ما يتجاوز 08 مليار دولار[1] و يشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا ، ويكثر نشاطه في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار و قصور في الأنظمة و القوانين.

وقد أظهرت نتائج دراسة خلال الفترة (1988-2000) أصدرها صندوق النقد الدولي تقديرات حجم القطاع غير الرسمي بنسب تتراوح بين 44%-35% من إجمالي الناتج الداخلي في البلدان النامية، و بنسب تراوحت بين

14%-16% من إجمالي الناتج الداخلي في بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي [2]

كما أسفرت نتائج الدراسات التي تمت في الفترة (1998 – 2000) على دول متنوعة من العالم أن القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام كان مرتفعا في بعض الدول مثل نيجيريا و تايلاندا و الدول الإسكندنافية و الشيلي و كان منخفضا في دول أخرى مثل سويسرا، أوزبكستان ، و الولايات المتحدة الأمريكية و جنوب إفريقيا [3].

ومن هنا يتزايد اهتمام الباحثين الاقتصاديين حاليا في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

و يعود هذا الاهتمام لأسباب عدة نذكر منها على سبيل الحصر:

- الأموال السوداء هي أحد النشاطات غير الرسمية و هي تشكل نسبة متزايدة في الناتج الداخلي الخام سواء في اقتصادات الدول المتقدمة أو النامية منها كالجزائر .
- برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في العديد من الدول النامية أفرزت نتائج سلبية.
- الاقتصاد غير الرسمي هو جزء من الاقتصاد الوطني للدولة ولكنه غير مسجل في الحسابات الوطنية.

و لعل هذه المحاولة التي سنقوم بها تدخل ضمن هذا المنظور محاولين بذلك الإجابة على الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى يمكن للقطاع غير الرسمي أن يثبط أداء الاقتصاد الوطني (الرسمي) ؟

---

1 - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (2004) دورة عادية سبتمبر 2004 ص.ص. 41 – 43.

2 - صندوق النقد الدولي 2002 « قضايا اقتصادية» الاختباء وراء الظلال ص.ص 201 -222.

3 Portes, A, Caltells, L.and Benton,L. (1989) «The Informal Economy : Studies in Advanced and Less Developed Countries » John Hopkins University press.

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم الورقة إلى خمسة محاور رئيسية هي كالأتي:

المحور الأول: مفهوم و تعريف القطاع غير الرسمي.

المحور الثاني: أسباب تنامي القطاع غير الرسمي.

المحور الثالث: أثار القطاع غير الرسمي .

المحور الرابع: القطاع غير الرسمي في الجزائر.

المحور الخامس: انعكاسات القطاع غير الرسمي على المستوى الكلي.

1- مفهوم و تعريف القطاع غير الرسمي:

يقصد بالقطاع غير الرسمي ، اقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي هو قطاع لا يخضع للرقابة الحكومية و لا تدخل مدخلاته و محزجاته في الحسابات الوطنية،و لا يعترف بالتشريعات الصادرة، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل غير المصرح بها و المستحصلة من إنتاج السلع و الخدمات المشروعة.

فحسب(V.Tanzi 1982) : « فإن الإقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية « [1].

أما عند (Gutman Fiege 1997): « فينصرف إلى الناتج الوطني غير المحسوب،أو ذلك الجزء من الناتج الوطني ألذ ي لم يحسب لسبب أو لآخر « [2]

ويمكن تعريف القطاع غير الرسمي : « **بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، و إما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد)** عاطف اندوراس 2005**)** .[3]

2- أسباب تنامي القطاع غير الرسمي :

أثبتت الدراسات أن معدلات نمو القطاع غير الرسمي تكون أعلى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة و يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

1-الأنظمة الضريبية والسياسية غير العادلة.

1 V.Tanzi **1982** « the underground Economy and évasion in the United states : Estimations and implications P.P 241 – 249.

2 Fiege,E.(1985) « The meating of the Underground Economy and the full compliance Déficit » in Gaertner and Wenig (1985).

3 - التعريف مستخلص من مجمل التعاريف التي تعرضت لظاهرة الاقتصاد الخفي أطروحة دكتوره « الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر» للسيد بودلال علي 7**2006/200**ص-ص 61 – 63 .

-2مستويات الأجور المادية و المعنوية المتدنية و التي لا تتناسب مع مستوى المعيشة.

-3تعقد الإجراءات الإدارية و التنظيمية و ارتفاع الرسوم في أسواق العمل.

-4ظهور الفساد الإداري و المالي لا شك يؤدي إلى ازدياد و تفاقم مشكلات القطاع غير الرسمي ..

-5الحضر على السلع الاستهلاكية .

-3أثار القطاع غير الرسمي :

للقطاع غير الرسمي أثار ايجابية وأخرى سلبية أكثر خطورة من الأولى:

أ) الآثار الايجابية:

1.الأثر على التشغيل : حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، ذلك بسبب أن الاقتصاد الخفي لا يحتاج إلى موافقات رسمية والى مستوى علمي معين والى أعمال معينة.

2. الأثر على ميزان المدفوعات: يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدول.

3. الأثر على الإنتاج والعرض السلعي: حيث يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتماً أن الإنتاج سوف يزيد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.

ب) الآثار الاقتصادية السلبية للقطاع غير الرسمي :[1]

-تخفيض حصيلة الضرائب.

-الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي.

-الأثر على توزيع الموارد.

ضف إلى ذلك تكمن خطورة القطاع غير الرسمي ، في أنه في حالة توظيف الأموال غير المشروعة في مجالات الاستثمارات المتعددة، وأن كان يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، إلا أن الدافع لتوظيف أو استثمار هذه الأموال غير اقتصادي بقدر ما هو متعلق بإخفاء حقيقة مصدرها الاحتماء من المطاردة القانونية.

1 **د.بودلال علي (2012):**«مقاربة عملية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر»مقال منشور في مجلة معالم وأفاق للتنمية الاقتصادية بجامعة محمد الخامس الرباط المغرب العدد13-12 ص ص 21-07.

- يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات التي على أساسها تعد الإحصاءات الوطنية وبذلك تكون المؤشرات المستخلصة غير مناسبة لوضع السياسة الاقتصادية.

- ندرة البضائع في الاقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار أو التوزيع بانتظام قد تزيد كثيراً أسعارها في القطاع غير الرسمي .

- اختلاف معدل النمو الاقتصادي، حيث أنه عندما يوجد القطاع غير الرسمي ، فأن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، ومن يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي الرسمي.

-4القطاع غير الرسمي في الجزائر :

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي القطاع غير الرسمي ، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الإقتصادية الخفية التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني و لم تخضع للضرائب.

و تؤكد الدراسات التي تمت في ذلك المجال ضخامة حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة القطاع غير الرسمي في الجزائر يمكن أن يتراوح بين 20% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام [1]. وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع حوالي 08 مليار دولار أمريكي من أجمالي الدخل الوطني .

بلغ حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر 60 مليار دولار، ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام نهاية 2011، وبات التوسع المتواصل لحجم الاقتصاد الموازي يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الجزائري. وقال وزير التجارة الجزائري مصطفى بن بادة، إن النشاطات الاقتصادية أصبحت تشمل جميع فروع النشاط من الخدمات إلى الصناعة والتحويل والفلاحة والتجارة الخارجية والتوزيع، بسبب التكلفة الباهظة للعمل في إطار القوانين التي تضعها الدولة (عبد الوهاب بوكروح2012)[2]

و كما أن ظاهرة القطاع غير الرسمي متعددة الأبعاد، فهي أيضا متعددة الأسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر على النسق القيمي و السلوك الاجتماعي، و أفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب ، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي و غير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم

1 -[2] : براهيم بن جابر رئيس الغرفة التجارية و الصناعية في الجزائر : **2007** .
2 عبد الوهاب بوكروح2012 مارس جريدة الفجر

الزيادة في العرض من القوى العاملة ، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، و مع تقلص القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي [1].

و على جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع و عوامل الإنتاج و الصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية و ذلك من خلا ل التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب و العرض و الأسعار في الأسواق الرسمية.

كما أن جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية و ارتفاع معدلات الإستقطاع الضريبي، و الأسعار الحدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية ، خلق في ظل ضعف العقوبات ، و تواضع إمكانيات الإدارة المنفذة حوافز قوية للتهرب و الغش الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة الخفية على مختلف المستويات.

و سوف نتناول بالتفصيل أسباب نشوء و نمو عناصر القطاع غير الرسمي في الجزائر، و ذلك بالقدر الذي يتصل بكل مكون :

4-1: **المكون المشروع غير المعلن للقطاع غير الرسمي**.[2]

4-2 : **المكون غير المشروع للقطاع غير الرسمي**.[3]

1.4 المكون المشروع غير المعلن من القطاع غير الرسمي :

1.1.4 الغش الجبائي:

شكلت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة العامل الأساسي لتطور الغش الجبائي:

و التي نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

- إزالة الاحتكار على التجارة الخارجية و تحرير الأسعار.

-الصعوبات والبطء للحصول على السجل التجاري.

-تراجع هام لنشاط رقابة الإدارات الاقتصادية.

-التباطؤ و الصعوبات التي تواجهها إدارات الضرائب و الجمارك و التجارة للتكيف مع الأنماط الحديثة للتسيير و المراقبة مما زاد في تفاقم السلوكات المضرة لمصالح المجموعة الوطنية (البيع والشراء دون الفواتير ، عدم استعمال الوسائل الحديثة للدفع، الصفقات المشبوهة)...

1 Lautier B(1994) « Lé́conomie Informelle dans le Tiers Monde Edit la découverte PP41-51

2 - المكون المشروع غير المعلن للقطاع غير الرسمي: الأنشطة المشروعة غير المرخصة و الأنشطة التي يعلن عليها للضرائب.

3 - المكون غير المشروع للقطاع غير الرسمي: الأنشطة غير القانونية – المحرمة-

2.1.4 : الغش الجمركي :

مصالح الجمارك على غرار إدارات الضرائب و التجارة أو مفتشية العمل معنيون بمكافحة المتعاملين الاقتصاديين الذين يتحايلون على الإجراءات و المراقبات التي تفرضها السلطات العمومية وذلك قصد التهرب من دفع الحقوق و الرسوم المستحقة لخزينة.

و في هذا السياق تواجه الجمارك مظهرين أساسين من الغش و التهريب:

- يتعلق المظهر الأول بالتهريب الذي يزود الشبكات الموازية للنشاطات غير الرسمية.

- يتعلق المظهر الثاني بتيار الغش التقليدي أو العالمي الخاص بالتصريحات المزورة حول النوع و القيمة و مصدر البضائع.

3.1.4 : الغش الاجتماعي:

بالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي يعتبر القطاع غير الرسمي خطرا حقيقيا و لا يوجد المشكل على مستوى « المهن « الصغيرة، و لكن خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات والشركات التجارية و شركات الخدمات.

و أمام ضخامة هذه التهربات قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.S بمراقبة السداسي الأول لسنة 2001 على مستوى 05 ولايات تعلقت بـ 6.096 رب عمل وستوضح المعلومات المستخلصة من هذا التحقيق فيما يلي : [1]

-تم إحصاء عدد كبير من المخالفات إزاء الضمان الإجتماعي.
-حوالي نصف أرباب العمل لا يمتلكون المحلات التي يمارسون فيها نشاطاتهم.
-نسبة عالية جدا من تشغيل العامل المؤقتين (ما يقارب 5%).
-ثلي أرباب العمل يدفعون أجور متدنية دون الأجر الوطني المضمون.
إن معاينات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي C.N.A.S

تعكس أهمية التهرب من دفع الإشتراكات و تؤكد النتائج ممارسة العمل في السوق السوداء.

في القطاع التجاري على سبيل المثال، فإن النشاطات غير المصرّح بها تقدّر بحوالي 35 ٪ من حجم القطاع التجاري بالجزائر. لقد بلغ حجم العمليات التجارية بدون فوترة بين 2001 و2005 بما يعادل 35 مليار دج سنويا، حسب تقدير مصالح الضرائب. وإذا كانت هذه المصالح عاجزة عن تقدير حجم العمليات غير المصرّح بها فإنها في الحقيقية أهم بكثير من التقديرات التي وضعتها. لقد سمح المسح الخاص بالأسواق الفوضوية سنتي 2000 و2001 بوجود 700 سوق فوضوية ينشط

1 - صندوق الضمان الاجتماعي 2004 : ورقة عمل رقم 687.

بها أزيد من 100 ألف شخص(عبد المجيد بوزيدي 2007) جريدة الفجر.

2.4 -المكون غير المشروع من الإقتصاد الخفي في الجزائر :

يتضمن ثلاثة عناصر:

- **التهرب الجمركي.**
- **الفساد الإداري والمالي.**
- **مشكلة المخدرات .**

1.2.4.التهرب الجمركي:

يمكن تقسيم التهرب الجمركي في الجزائر إلى مجموعتين:

1.1.-تهرب ضريبي يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع و يؤدي إلى التخلص من الضريبة جزئيا أو كليا.

2.1.-تهريب غير ضريبي يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها، يقصد به اختراق الحضر المطلق الذي قرره القانون أن التهريب قد يكون حكميا أو حقيقيا [1] .

و **الجد ول الموالي يوضح حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية :**

السنة	1990	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عددالقضايا الجمركية المعاينة	5058	5253	2552	2625	2243	1316	2067	2293	1999	2724

المصدر : المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان 2007 .

تفسير الجدول: من خلال الجدول يتضح أن حركات التهريب الجمركي عرفت أوج إزدهارها مع بداية التسعينات وذلك راجع لأسباب عدة أهمها :

- عدم الإستقرار الأمني بالبلاد.
- عدم الاستقرار السياسي غياب الرقابة).

يفسر هذا الارتفاع الوضع الاقتصادي و الاجتماعي النسبي الذي مرت به البلاد، مع ثبوت فشل النظام الإشتراكي و التوجه التدرجي نحو اقتصاد ليبيرالي قائم على قواعد السوق و المنافسة.

أما في السنوات الأخيرة عرفت حركات التهريب نوعا من الانخفاض و ذلك يعود للمراجعات التي

1 - أنظر أطروحة دكتوره في « الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر « مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي» **2006/2007** للسيد بودلال علي ص.ص 281-264 جامعة تلمسان.

طرأت على التعريفات الجمركية وتكثيف المراقبة و المتابعة.

2.2.4 -.الفساد الإداري و المالي:

انتشار عمليات الرشوة بين فئات عديدة من المجتمع و لم تعد تقتصر فقط على الموظف العام.**و الجدول الموالي يوضح** :

تطور حجم جرائم الرشوة و المبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني:

السنة	نوع الرشوة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية و استثمارية غير مشروعة	26 مليار دولار.
1990	استيراد صفقة قمح فاسدة بميناء وهران	1مليار و 200 مليار دولار.
1996	عرض 2266 ملف على العدالة (جبائي)	7,9 مليار دولار.
1996	وجود1698 قضية مساس بالاقتصاد	3,6 مليار دولار.
1998	فضيحة مؤسسة سيدار	18 مليار دولار.
1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبرة الجمارك	274 مليون دج.
2000	فضيحة مركب الحجار	100.401.423,28 مليار دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار أي حوالي 1532 مليار دج

المصدر : واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر « مدونات مكتوب «

http//da**2007**.dz.Maktoub blog.com n° 248311

يظهر تغلغل ظاهرة الرشوة بمختلف أشكالها وعلى مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية من طرف ذوي النقود والأيادي الطويلة في غياب قوانين ردعية و برعاية إدارة فاسدة لها بيروقراطية ذات أبعاد واسعة عادت نتائجها بالسلب على الاقتصاد الوطني.

3.2.4 -مشكلة المخدرات في الجزائر:

تفاقمت مشكلة المخدرات في الجزائر منذ بداية الثمانينات مقارنة بحقبة التسعينات و الألفية الثالثة، إذ تزايد حجم جريمة المخدرات (تهريب، اتجار، استهلاك) خلال الفترة ما بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أو ما يسمى بمرحلة الانفتاح الاقتصادي.

و يعود تطور حجم المخدرات المحجوزة و عدد القضايا المتعلقة بهذه الجريمة في الفترة (2002-2006) للأسباب التالية :

- تزايد ظاهر في الفقر و البطالة في المجتمع الجزائري.

- ضعف الرقابة و المتابعة.

- عدم الاستقرار السياسي و الأمني اللذان عرفتهما البلاد في الفترة الأخيرة.[1]

3.4 – انعكاسات القطاع غير الرسمي على المستوى الكلي :[2]

انعكس وجود القطاع غير الرسمي بالسلب على الموازنة العامة في الجزائر خلال العشرية الأخيرة في صورة فقدان في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام حيث:

-1تحقيق الربح الأقصى خارج المنظومة الضريبية والجبائية، واستعمال اليد العاملة غير المُكلِفة، غير المصرّح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وكذا تبييض الأموال القدرة.

-2نشاطات البيع على الحالة لمنتجات رديئة النوعية، مستوردة بأسعار زهيدة من الخارج من أسواق غير مراقبة تمارس منافسة غير شرعية سمحت بتحطيم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. على اعتبار أن النشاطات الموازية غير خاضعة لأي أعباء ضريبية أو جبائية واجتماعية، على العكس من المؤسسات القانونية التي تتعرض لحزمة من الضرائب والرسوم تجعلها غير قادرة على المنافسة.

وهنا يمكن ملاحظة: أنه على الرغم من تسجيلهم لدى مصالح السجل التجاري، إلا أن بعض المتعاملين الجزائريين لا يتورعون عن اللجوء إلى القطاع الموازي: وهم يحققون 50 ٪ من رقم الأعمال عن طريق تسويق منتجات مستوردة غير مصرح بها وغير خاضعة للرسوم، في القطاع الموازي.[3]

-3 أما الخسارة الثانية، فتتكبّدها الخزينة العمومية، على اعتبار أن النشاطات التي تحقق فوائد كبيرة، غير خاضعة للضريبة، ولا تستفيد منها المجموعة الوطنية بأي شكل من الأشكال. كما أن الخسارة التي تتكبّدها الخزينة بحسب تقديرات مصالح الضرائب، تعتبر مرتفعة جدا لأن القطاع التجاري الخاص لا يساهم بأكثر من 0.6 ٪ من الناتج الداخلي الخام. وتقدّر الجباية المحصلة من الخزينة 80 ٪ من القيمة المضافة خارج المحروقات.

-4بلغ المتوسط السنوي لنسبة الفاقد الضريبي إلى الحصيلة الفعلية للضرائب على الدخل

---

1 - للإطلاع أكثر على المكون غير المشروع للاقتصاد الخفي في ا لجزائر :طالع أطروحة دكتورة «الاقتصاد الخفي في الجزائر» طالع : أطروحة دكتوراه **2007** « الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للسيد بودلال علي جامعة تلمسان . ص.ص 249 – 298.

2 **د.بودلال علي (2014)**: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقيميية للفترة(2000-2010). «مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية_مقال بعنوان:» **العدد 65** ص ص 25-07.

3 --Henni A (1991) : « Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie », ENAG/ EDITIONS Collection économie 1991

الإجمالي خلال العشرية الأخيرة حوالي 0.29 (29%) و قد أسهم ذلك في:

- تزايد العجز الكلي للميزانية من جهة و ما يبرر انتشار الظاهرة و تعدد مختلف الأساليب للتهرب و الغش الجبائيين من جهة أخرى.

-5 التعديلات الضريبية التي تمت أثناء هذه الفترة.

-6كثرة الإعفاءات و المزايا الممنوحة من الإدارة الجبائية زادت من توسع حجم القطاع غير الرسمي.

-7توسع السوق السوداء و السوق الموازية للعملات الصعبة. [1]

فمن هذه المعطيات: **يظهر وزن القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري اعتبارا لبعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التي عرفها الاقتصاد :**[2]

- نمو سلبي للناتج الداخلي الخام خلال العشرية الأخيرة بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي.
- إجمالي رصيد الخزينة سلبي باستمرار باستثناء نسبي.
- ارتفاع كبير لمعدل التضخم ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار .
- تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي الرسمي.
- إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي.
- وضعية أمنية للبلاد كابحة للاستثمار الأجنبي من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية.

-5الإجراءات الكفيلة لاستقطاب ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر:

من اجل الحد أو التخفيف من ظاهرة ا القطاع غير الرسمي في الجزائر ينبغي إتباع الإجراءات الفعالة الآتية:

-إصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العالمي.

-مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي.

-تشديد العقوبات على التهرب الضريبي.

الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير القوانين التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة.[3]-

1 **د.علي بودلال (2008):**مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر «الأسباب والحلول»منشورات مجلة علوم إنسانية (هولندا) العدد37.ص ص56-32.

2 **د.علي بودلال (2008):**الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية،دراسة حالة الجزائر.مقال منشور في مجلة الاقتصاد المعاصر.تصدر عن كلية الاقتصاد المركز الجامعي خميس مليانة العدد 05 ص ص 71-41.

3 **د.بودلال علي (2014)**: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة(2010-2000). «مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية_مقال بعنوان:» **العدد 65** ص ص 25-07.

كما يعتبر مشكل الكتلة النقدية المتداولة في السوق غير الرسمية ، أحد أهم المشاكل التي تعيق تطور الاقتصاد الوطني، فضلاً عن حاجة البلاد الملحة لهذه الأموال بعد انهيار أسعار النفط وشح مدا خيل البلاد، وعليه نر ى في استرجاع جزء كبير من تلك الأموال إتباع الإجراءات الآتية:[1]

-1تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة في القطاع غير الرسمي كأول خطوة في الحل، حيث أن البنك المركزي (بنك الجزائر) يملك من الإمكانيات ما يؤهله لحساب وتحديد مبلغ هذه الكتلة بدرجة تقترب كثيراً من حجمها الحقيقي، وذلك بالتعاون مع البنوك التي يملك كل أرقامها، وأيضاً مع مصالح أخرى كمصلحة الضرائب. فهناك تضارب كبير في الأرقام والبيانات بين مصالح الدولة الجزائرية وحتى الخارجية، مما أدى إلى عدم تحديد حجم هذه الكتلة بشكل يقترب كثيراً من حجمها الحقيقي، وبالتالي العمل على إعادتها إلى الدائرة البنكية، حسب **تصرّيح الوزير الأول بأنها تقدّر بحوالي 3700 مليار دينار**. مع الإشارة إلى أن تقريراً نشرته الخارجية الأمريكية في أكتوبر 2015 حول تبييض الأموال والجرائم المالية في العالم أشار إلى أن **الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي في الجزائر** تقدّر **بين 30 إلى 50 في المائة من الناتج الداخلي الخام** للبلد، مما يعني أنها تتراوح بين 5000 و8000 مليار دينار.

-2إلغاء نسبة الضريبة المفروضة على الأموال المطلوب إعادتها إلى الدائرة البنكية والمقدرة بـ 7 في المائة، في إطار ما يعرف بالتصريح الطوعي، إذ لم يعد لهذه الضريبة معنى بعد بدء العمل بالقرض السندي والذي يدعو إلى استقطاب الأموال مقابل عائد وليس ضريبة.

-3تفعيل القوانين المجبرة على التعامل بالشيك ووسائل الدفع الكتابية والبطاقات البنكية للتقليل من التعامل الكبير بالسيولة خاصة في السوق الموازية.

-4القضاء على سوق الصرف الموازية في الجزائر بتحرير سوق الصرف بشكل عام، حيث أضحت الجزائر من البلدان القليلة في العالم والتي لا زالت تعاني من هذه المشكلة، أي وجود سوقين للصرف وبينهما فارق كبير في السعر يصل إلى حوالي 50 في المائة، وذلك رغم وجود الأطر القانونية التي تسمح بإنشاء مكاتب صرف معتمدة، والتي تتطلب إعادة النظر في ظروف عملها من طرف السلطات

إنّ وجود سوق موازية للصرف والتي تستقطب أموالا كبيرة، سبّب عدة مشاكل للاقتصاد الوطني، وإن توحيد سوق الصرف من حيث السعر بين البنوك ومكاتب الصرافة المعتمدة، مع اختلاف بسيط في الهوامش بعد تحريرها كفيل بأن يجعل المتعاملين الاقتصاديين وحتى الأفراد يلجأون إلى البنوك لتقديم أموالهم من العملة الوطنية بغرض تحويلها، أو إلى مكاتب الصرافة، وهذه الأخيرة تكون مضطرة إلى تحويلها إلى البنوك بقوة القانون لإيداعها والتصريح بها، وهذا من شأنه أن يعيد جزءًا هامًا من الكتلة النقدية إلى الدائرة البنكية.

[1] جريدة الخبر اليومية رقم 8219 الصادرة بتاريخ 24 جويلية 2016 د

-5التفكير في استبدال العملة الورقية المتداولة وذلك كآخر حل يمكن أن يلجأ إليه البنك المركزي، خاصة بعد أن بدت بوادر فشل عملية التصريح الضريبي الطوعي وبعده القرض ألسندي.

-6التفكير في فتح بنوك إسلامية أو فتح المجال أمام الخواص المحليين أو الأجانب للاستثمار في هذا المجال وإذا تعذر الأمر من المفروض فتح مكاتب على مستوى البنوك المتواجدة تتعامل بالمنهج الإسلامي حتى تسمح لبعض المودعين إيداع أموالهم المتواجدة في القطاع غير الرسمي.

الخاتمة:

استهدف البحث دراسة ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر و أثرها على الاقتصاد الوطني .إذ بدأنا بتحديد و تعريف الظاهرة ،عناصرها و علاقتها بالاقتصاد الرسمي و الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى نشوء و تطور القطاع غير الرسمي ، كما عرضنا المكون المشروع وغير المشروع للقطاع غير الرسمي في الجزائر وجدنا بأن الظاهرة تتواجد بنسب متفاوتة ، وهي في توسع و انتشار مستمر يعود أسبابه لعوامل عدة، منها جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواكبة التطورات العالمية الحديثة، و الإعفاءات التي يتميز بها النظام الضريبي الجزائري، الغموض، البيروقراطية الإدارية، ، تساهل السلطات في تطبيق الأحكام القضائية و العقوبات، نقص التنسيق بين المصالح الإدارية المشتركة... الخ كلها هذه الأسباب نتجت عنها اختلالات بين العرض و الطلب و ....و الأسعار، معدلات التضخم... والبطالة غدت و دعمت في توطيد أركان القطاع غير الرسمي في الجزائر.

التوصيات:في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة **يوصي الباحث بمايلي**.

-1تسهيل الإجراءات الإدارية لإدماج القطاع غير الرسمي إلى الجانب الرسمي (التراخيص الإدارية-الإجراءات المالية والتجارية...الخ)

-2ضرورة وجود تسيير جيد للحاكمية، مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها تسهل عملية الدفع الالكتروني وتفعيل المنظومة المصرفية في الجزائر..

- قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

1--Henni A (1991) : « Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie », ENAG/ EDITIONS Collection économie 1991

Prenaut A (2002) : « l'informelle aujourd'hui en Algérie, Forme de transition ou mode **2-** d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation ? » Cahiers du GREMANO 17 PEDET-CNRS Université Paris 12

3-Lautier B(1994) « L'économie Informelle dans le Tiers Monde Edit la découverte

51-PP41
Fiege,E.(1985) « The meating of the Underground Economy and the full compliance **4-**
.(Deficit » in Gaertner and Wenig (1985
Mirus,R.,and Smith, R.(1994) « Canada's Under Ground Economy » Canadian **5-**
.29-Business Review. Volume 21.pp 25
.(**Molefsky, B. (1982)** «America's Underground Economy » in Tanzi (1982 **6-**
Peacock, A.and Shaw,G.(1982) « Tax Evasion and Tax Revenue Loss » Public **7-**
.78-Finance,vol.37.pp.268
Portes, A, Caltells, L.and Benton,L. (1989) «The Informal Economy : Studies in **8-**
« Advanced and Less Developed Countries
.John Hopkins University press
Schneider. (1986) « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency **9-**
,Demand Approach : An Atempt ». Scand.J.of Economics
.68-vol.88.pp.643
Tanzi,v. (1982a) « Underground Economy and Tax Evasion in the United States : **10-**
.(Estimates and Implications ». In Tanzi (1982

-قائمة المراجع باللغة العربية:

-1د.بودلال علي (2012):»مقاربة عملية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر»مقال منشور في مجلة معالم وأفاق للتنمية الاقتصادية بجامعة محمد الخامس الرباط المغرب العدد12-13 ص ص 07-21.

-2د.بودلال علي(2010):»محاولة للاقتصاد الخفي في الجزائر»مقال منشور في مجلة دفاتر مخبر تسيير راس المال والتنمية –جامعة تلمسان العدد10.ص ص 91-113.

-3د.بودلال علي (2007):تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر»مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي» **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**».جامعة تلمسان.

-4د. بودلال علي (2007): الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (واقع و آفاق).منشورات مجلة دراسات اقتصادية كلية الاقتصاد جامعة الأغواط العدد 07.. ص ص 111-130.

-5د.علي بودلال (2008):مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر «الأسباب والحلول»منشورات مجلة علوم إنسانية (هولندا)العدد37.ص ص32-56.

-6د.علي بودلال (2008):الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية**.**دراسة حالة الجزائر.مقال منشور في مجلة الاقتصاد المعاصر.تصدر عن كلية الاقتصاد المركز الجامعي خميس مليانة العدد 05 ص ص 41-71.

-7د.هاشم م (2010):الاقتصاد غير الرسمي في بلدان الجوار العراقي :نشرة متابعات إقليمية مجلة مركز الدراسات الإقليمية -جامعة الموصل جمهورية العراق ،العدد(20).

-8د.عاطف أندوراس (2005): الاقتصاد الظلي في الجمهورية العربية المصرية.

-10جريدة الخبردةالخبر اليومية العدد8219 الصادرة بتاريخ 24جويلية2016.

-11صندوق النقد الدولي (2002): « قضايا اقتصادية» الاختباء وراء الظلال ص.ص 201 222-. **منشورات صندوق النقد الدولي**»قضايا اقتصادية،الاختباء وراء الضلال ونمو الاقتصاد الخفي».

-12 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (2004): دورة عادية سبتمبر 2004 ص.ص41 –43.

-13 صندوق الضمان الاجتماعي **200**4 : ورقة عمل رقم 687.

-14 د.بودلال علي (2014): القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقيميية للفترة(2000-2010). «مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية مقال بعنوان:» **العدد 65** ص ص 07-25.

دور المجلس الشعبي البلدي في تعبئة الموارد المحلية

د. بومدين حسين , أستاذ محاضر« أ «, جامعة – تلمسان – عضو مخبر GREFiP
د. بومدين محمد , أستاذ محاضر« ب «, جامعة – تلمسان – عضو مخبر GREFiP

ملخص :

تمثل البلدية قاعدة اللامركزية و مكان ممارسة المواطنة باعتبارها الوحدة الأساسية المكونة لأجهزة الدولة ، و على هذا الأساس أوكلت للبلدية صلاحيات في كل مجالات الاختصاص المخولة لها قانونا ، بحيث أنها تساهم مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأمن بالإضافة إلى العمل على تطوير و تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

و من بين الأسباب الرئيسية لعدم قيام الجماعات المحلية بوظائفها و عدم تكفلها بالصلاحيات المخولة لها كما يجب , هو الوضع المالي السيئ الذي تعاني منه الكثير منها خاصة البلديات الريفية ، الناتج بالأساس على عدم قدرة البلديات في تعبئة مواردها المحلية.

و لعل ضعف تعبئة الموارد البلدية يعود بالأساس إلى الدور الهامشي الممنوح للمجالس المحلية في التأثير على الموارد الجبائية ، مع الضعف المسجل في حصيلة موارد الأملاك ، بالإضافة إلى هيمنة المساعدات و المساهمات الممنوحة على إيرادات جل البلديات .

و في هذه المداخلة سنناقش دور المجلس الشعبي البلدي في تعبئة الموارد المحلية ؟ بالنظر إلى الصلاحيات الممنوحة له وفقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها.

الكلمات المفتاحية : الموارد الجبائية ،موارد الأملاك ، الجماعات المحلية ، تعبئة الموارد تحسين المردود.

I. مقـدمـة :

تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، وبالتالي فهي تقوم بتسيير المرافق المحلية و تقديم جملة من الخدمات العمومية لصالح مواطنيها.

و قد منح القانون للبلدية صلاحيات واسعة تمكنها من المساهمة بصفتها الخاصة أو بصفتها ممثلا للدولة ، في إدارة و تهيئة الإقليم و المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن العام و العمل على ترقية و تحسين الإطار المعيشي للمواطن .

و نظرا للصلاحيات و المهام الواسعة الموكلة للبلدية ، فإنها تحتاج للقيام بدورها على أكمل وجه إلى موارد مالية و مادية تسمح بتسيير و تنظيم محكم.

و من بين الأسباب الرئيسية لعدم قيام الجماعات المحلية بوظائفها و عدم تكفلها بالصلاحيات المخولة لها كما يجب , هو الوضع المالي السيئ الذي تعاني منه الكثير منها خاصة البلديات الريفية ، الناتج بالأساس على عدم قدرة البلديات في تعبئة مواردها المحلية.

و لعل ضعف تعبئة الموارد البلدية يعود بالأساس إلى الدور الهامشي الممنوح للمجالس المحلية في التأثير على الموارد الجبائية ، مع الضعف المسجل في حصيلة موارد الأملاك ، بالإضافة إلى هيمنة المساعدات و المساهمات الممنوحة على إيرادات جل البلديات .

و عليه سيتم من خلال هذه المقالة مناقشة مناقشة دور المجلس الشعبي البلدي في تعبئة الموارد المحلية مسترشدين في ذلك بالصلاحيات الممنوحة له قانونا و المتعلقة بتحصيل مختلف هذه الموارد.

لكن قبل هذا لا بد من إلقاء نظرة سريعة حول مختلف إيرادات الجماعات المحلية حسب ما نص عليه القانون رقم 10 / 11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 هـ الموافق 22 جوان 2011 م و المتعلق بالبلدية .

II. تعريف البلديـة:

يمكن تعريف البلدية حسب نص المادة الأولى من القانون رقم 10/11 على أنها « الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة « [1]

و تشكل البلدية الإطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ، وهي تمثل قاعدة اللامركزية و مكان ممارسة المواطنة ، و على هذا الأساس أوكلت للبلدية صلاحيات في كل مجالات الاختصاص المخولة لها قانونا ، بحيث أنها تساهم مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأمن بالإضافة إلى الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين و تحسينه ، وقد حدد قانون البلدية 10 / 11 صلاحياتها فيما يلي :

التهيئة و التنمية المحلية ، التعمير و الهياكل القاعدية و التجهيز ، نشاطات البلدية في مجال التربية و الحماية الاجتماعية و الرياضة و الشباب و الثقافة و التسلية و السياحة ، النظافة و حفظ الصحة و الطرقات البلدية .

و مع هذه الصلاحيات الكبيرة و المتنوعة فإن البلدية مسؤولة أيضا عن توفير احتياجات المواطنين الجماعية و إدارة أملاكها عن طريق ضمانها للتسيير الحسن للمصالح العمومية البلدية خاصة في

1 المادة الأولى – الباب الأول ، المبادئ الأساسية – القانون رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 37 مؤرخة في 03جويلية 2011

المجالات التالية:

التزويد بالمياه الصالحة للشرب و صرف المياه المستعملة ، النفايات المنزلية و الفضلات الأخرى ، صيانة الطرقات و إشارات المرور ، الإنارة العمومية ، الأسواق المغطاة و الأسواق و الموازين العمومية ، الحظائر و مساحات التوقف ، المحاشر ، النقــل الجماعي ، المذابح البلدية ، الخدمات الجنائزية و تهيئة المقابر و صيانتها بما فيها مقابر الشهداء ، الفضاءات الثقافية التابعة لأملاكها ، فضاءات الرياضة و التسلية التابعة لأملاكها و المساحات الخضراء.

III. إيرادات البلدية:

إن إعطاء البلدية كل هذه الصلاحيات مع الشخصية المعنوية يعني الاعتراف لها بالذمة المالية المستقلة و هذا يستوجب توفير موارد مالية تمكنها من تنفيذ مهامها و القيام بصلاحياتها لفائدة مواطنيها.

و قد حدد قانون البلدية[1] في المادة 195 منه مختلف إيرادات البلدية حيث أنها تنقسم إلى إيرادات خاصة بقسم التسيير و أخرى خاصة بقسم التجهيز أجملها في ما يلي :

- **إيرادات قسم التسيير:**

1. ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات بموجب التشريع و التنظيم المعمول بهما.
2. المساهمات و ناتج التسيير الممنوح من الدولة و الصندوق المشترك للجماعات المحلية و المؤسسات العمومية.
3. رسوم و حقوق و مقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين و التنظيمات .
4. ناتج و مداخيل أملاك البلدية.

- **إيرادات قسم التجهيز و الاستثمار :**

1. الاقتطاع من إيرادات التسيير المنصوص عليها في المادة 198 من قانون البلدية.
2. ناتج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية البلدية.
3. الفائض المحقق عن المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري .
4. ناتج المساهمات في رأس المال.
5. ناتج القروض المأذون بها و إعانات الدولة و الولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية ناتج التمليك و الهبات و الوصايا المقبولة و جميع الإيرادات المؤقتة أو الظرفية.

1 القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية ، مرجع سبق ذكره

IV.صلاحيات البلدية في تعبئة مواردها المالية:

نص قانون البلدية في المادة 169 على أن البلدية مسؤولة عن تسيير مواردها المالية الخاصة بها و هي مسؤولة أيضا عن تعبئة مواردها ، كما نص على أنه يجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء و المهام المخولة لها قانونا في كل ميدان .

و وفقا لما نص عليه القانون ، فإن المجلس الشعبي البلدي له صلاحيات تخص موارد البلدية بمختلف أصنافها ، غير أن هذه الصلاحيات نسبية تختلف من صنف لآخر .

و للاطلاع أكثر على صلاحيات البلدية في تعبئة مواردها يمكن تقسيم مواردها الجبائية إلى موارد لم يسمح لها القانون بالتأثير عليها بحيث أن نسبها أو أوعيتها محددة قانونا ، و موارد جبائية سمح القانون للبلدية التأثير فيها عن طريق تحديد نسبها ضمن نطاقات محددة أو تحديد أوعيتها ، بالإضافة إلى موارد أملاكها التي لها كمل الصلاحية في تسييرها و تحسين مردودها المالي ، أما الممنوحات و المساعدات المالية فليس للبلدية دخل في تحديدها ، و هذا ما سنوضحه بالتفصيل .

أ) الموارد الجبائية التي ليس للبلدية تأثير عليها:

هي مجموع الضرائب و الرسوم التي تحصل لفائدة البلدية جزئيا أو كليا ، لكن دون أن يكون للبلدية تأثير عليها سواء في تحديد مبلغ الرسم أو تحديد نسبته أو وعائه .

-1الرسم على النشاط المهني :

يخضع لهذا الرسم كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بنشاط صناعي أو تجاري أو مهني على إقليم البلدية مع شرط خضوعه للنظام الحقيقي ، و قد حدد معدل الرسم على النشاط المهني بنسبة 2 ٪ ، أما نشاطات نقل النفط و الغاز عن طريق الأنابيب فمعدل الرسم نسته 3 ٪ يوزع كما هو مبين في الجدول التالي[1] :

المجموع	المعدلات		
	الولاية	البلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
% 2	0.59%	1.30%	0.11%
% 3	% 0.88	% 1.96	% 0.16

المصدر : قانون الضرائب المباشرة ز الرسوم المماثلة المادة 222

-2 الرسم العقاري:

1 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المواد من 217 إلى 231

الرسم العقاري على الملكيات المبنية والغير لفائدة البلديات و نسبه و أوعيته محددة قانونا تتراوح بين 3% ، 5 % ، 7 % ، 10 % ، و الرسم العقاري من المداخيل التي تؤول كليا لصالح الجماعات المحلية[1].

3 - الضريبة الوحيدة الجزافية :

معدل الإخضاع الضريبي يتراوح بين :" 05% ، 12% " ويتم توزيع هذه الضريبة بالشكل التالي : ميزانية الدولة 48.5 % ، البلديات 40% ، الولايات 5 % غرف التجارة و الصناعة 1 % ، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف 0.02 % ، غرف الصناعة التقليدية و المهن 0.48 % صندوق الضمان و التضامن 5 % [2].

4 - الضريبة على الدخل الإجمالي العقاري :

معدل الإخضاع الضريبي يتراوح بين : " 07% ، 15% " ويتم توزيع هذه الضريبة بالشكل التالي :

ميزانية الدولة 50 % ، ميزانية البلديات [3]50% .

5 - الضريبة على الأملاك :

معدلها يتراوح بين:" 0.25% إلى 1.5% " تصاعديا بالشرائح و هذا إذا فاقت القيمة الصافية للملك 30.000.000 دج ، ويتم توزيع هذه الضريبة بالشكل التالي : ميزانية الدولة 60 % ، ميزانية البلديات 20% ،الصندوق الوطني للسكن [4]20%.

6 - الرسم على القيمة المضافة :

معدل الإخضاع الضريبي يتراوح بين: " 07% ، 17% " و يتم توزيع هذه الضريبة بالشكل التالي :

في حالة العمليات الداخلية ميزانية الدولة 80 % ، ميزانية البلديات 10% ، صندوق الضمان و التضامن 10% ، أما في حالة العمليات الخارجية فتوزع النسب 85 % لميزانية الدولة و 15 % لصندوق الضمان و التضامن [5].

7 - رسم الذبح أو الرسم الصحي على اللحوم :

مبلغ الرسم محدد بـ 10 دج / كغ عن لحوم الحيوانات المذبوحة بالنسبة للبلديات التي تملك مصلحة الذبح ، و يتم توزيع هذا الرسم بالشكل التالي :

1 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المادة 261
2 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المواد من 282 مكرر 1 إلى 282 مكرر 6
3 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المادة 42 و المادة 42 مكرر
4 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المواد من 274 إلى 281 مكرر 15
5 قانون الرسوم على رقم الأعمال المواد من 01 إلى 161

ميزانية البلديات 8.5 دج ، صندوق حماية الصحة الحيوانية 1.5 دج ، أما في حالة الاستيراد فإن 8.5 دج تعود لصندوق الضمان و التضامن [1].

8- الرسوم البيئية :

- رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية : حدد مبلغه بـ 10500 دج للطن ، توزع حصيلته بنسبة 25 % للبلدية و 75 % للصندوق الوطني للبيئة.
- رسم التشجيع على النفايات المرتبطة بالأنشطة الصحية: حدد مبلغه بـ 24000 دج للطن ، توزع حصيلته بنسبة 25 % للبلدية و 75 % للصندوق الوطني للبيئة.
- الرسم التكميلي على التلوث الجوي من مصدر صناعي : حددت معاملاته من 1 إلى 5 ، توزع حصيلته بنسبة 25 % للبلدية و 75 % للصندوق الوطني للبيئة. [2]
- الرسم التكميلي على المياه الصناعية المستعملة حددت معاملاته من 1 إلى 5 ، توزع حصيلته بنسبة 50 % للبلدية و 50 % للصندوق الوطني للبيئة [3].
- الرسم على الأطر المطاطية الرسم على الزيوت و الشحوم حددت مبالغه بـ10 دج للوزن الثقيل و 5 دج للوزن الخفيف ، توزع حصيلته بنسبة 40 % للبلدية على الأطر الجديدة المصنعة محليا و 50 % للصندوق الوطني للبيئة و نسبة 40 % لصندوق الضمان و التضامن على الأطر الجديدة المستوردة و 10 % للصندوق الوطني للتراث الثقافي.
- الرسم على الزيوت و الشحوم و تحضيرات الشحوم المستوردة أو المصنعة محليا : حدد مبلغ الرسم بـ 12500 للطن توزع نسبه كما يلي 50 % لصالح البلديات على الزيوت و الشحوم و تحضيرات الشحوم المصنعة محليا و 50 % لصالح صندوق الضمان و التضامن على الزيوت و الشحوم و تحضيرات الشحوم المستوردة ، و 50 % للصندوق الوطني للبيئة [4].

ب) الموارد الجبائية التي للبلدية تأثير عليها:

هي مجموع الضرائب و الرسوم التي تحصل لفائدة البلدية و يكون للبلدية تأثير عليها سواء في تحديد مبلغ الرسم أو تحديد نسبته أو تحديد وعائه أو القيام بتحصيله من طرفها و تتمثل هذه الموارد في ما يلي :

-9 رسم التطهير (رفع القمامة المنزلية):

1 قانون المالية التكميلي لسنة 2007 المواد 5 و 6
2 قانون المالية لسنة 2002 المواد 203 و 204 و 205
3 قانون المالية لسنة 2003 المادة 94
4 قانون المالية لسنة 2006 المواد 60 و 61

يطبق رسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية ، و يصوت المجلس الشعبي البلدي على الرسم بمداولة في حدود نطاقات منصوص عليها قانونا و هي محددة كما يلي :

- ما بين 500 دج و 1000 دج على كل محل ذي استعمال سكني ،
- ما بين 1000 دج و 10.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي،
- ما بين 5000 دج و 20.000 دج على كل أرض مهيأة للتخييم و المقطورات ،
- ما بين 10.000 دج و 100.0000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة سابقا.

و تستفيد البلدية من حصيلة هذا الرسم بنسبة [1]100%.

10- رسم الإقامة:

أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1998 المواد من 59 إلى 66 ، و تم تعديله في قانون المالية لسنى 2006 ثم في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ، يطبق هذا الرسم على كل شخص غير مقيم بالبلدية و يحصل عن طريق أصحاب الفنادق و مالكي المقرات المستعملة ، و يصوت المجلس الشعبي البلدي على الرسم في حدود نطاقات منصوص عليها قانونا ،و تستفيد البلدية من هذا الرسم بنسبة 100%.

11- رسم الحفلات:

أسس هذا الرسم بموجب المواد من 105 إلى 108 من قانون المالية لسنة 1966 ، و تم تعديله في قانون المالية لسنة 2001 بالمادة 36 ، و يصوت المجلس الشعبي البلدي على الرسم في حدود نطاقات منصوص عليها قانونا وفق حالتين : (500دج – 800 دج) و (1000دج – 1500دج) وتستفيد البلدية من هذا الرسم بنسبة 100%.

12- الرسم على الإعلانات و الصفائح المهنية:

هو رسم لفائدة البلديات على الإعلانات و الصفائح المهنية ، يقدر الرسم حسب نوعية الإعلانات و الصفائح و يتراوح بين 20 دج و 750 دج ، يتم تحصيله من طرف البلدية ، و تستفيد من هذا الرسم بنسبة 100%.[2]

13- الرسم الخاص على رخص العقارات:

هو رسم لفائدة البلديات على رخص البناء و تقسيم الأراضي و التهديم و شهادات المطابقة و التجزئة و التعمير ، يقدر الرسم من 1000 دج إلى 200.000دج حسب نوعية الرخصة و استعمالها

1 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المواد من 263 إلى 267
2 قانون المالية لسنة 2000 المواد 56 و 57

، وتستفيد البلدية من هذا الرسم بنسبة 100%.[1]

ت) الموارد غير الجبائية للبلديات:

- المساعدات و الممنوحات و المتمثلة في تخصيصات صندوق الضمان و التضامن (كمنحة معادلة التوزيع ، منحة نقض القيمة الجبائية ...) و مساهمات و مساعدات تمنحها الدولة و الجماعات العمومية الأخرى .
- القروض و هي من المصادر القانونية للتمويل غير أنها مشروطة بقدرة البلدية على تسديد و الدين و فوائده.[2]

ث) موارد أملاك البلدية :

على عكس الإيرادات الجبائية و المساعدات و المساهمات ، فإن إيرادات أملاك البلدية تخضع بصفة تامة لإجراءات و تدابير المجلس الشعبي البلدي في إحصائها و تثمينها و تحسين مردودها المالي مع العمل على المحافظة عليها ، و هذا عن طريق ترتيبها و تسجيلها في سجل الجرد العام ، و معرفة وضعيتها القانونية من عقود إيجار ، مراجعة الإيجار و تسوية الوضعيات [3].

- محاصيل الاستغلال الناتجة عن بيع المنتوجات و الخدمات المختلفة المقدمة للمواطنين
- ناتج الأملاك العمومية : و هي حقوق مالية مقابل استغلال أو كراء أملاكها المتنوعة و حقوق إيجار العقارات البلدية .
- حقوق الوقوف وشغل الأماكن العمومية كالأسواق الأسبوعية و أماكن توقف السيارات و غيرها من العربات و الطاولات.
- الناتج المالي أو المحاصيل المالية الناجمة عن مداخيل الريوع و السندات التي يمكن للبلدية أن في مؤسسات عمومية أو خاصة لتحسين مواردها بالإضافة إلى فوائد القروض و الديون.

V. الصعوبات التي تعترض البلديات في تعبئة مواردها :

إن من أبرز مشاكل الجماعات المحلية أنها ظلت تسيّر بنظام مالي يمتاز بالقدم و الجمود , و يفتقد إلى نوع من التحرر و الابتكار و التجديد و الإصلاح ، بالإضافة إلى عجز ميزانياتها و تراكم مديونياتها الناجمة أساسا عن الضعف الكبير لهذه الجماعات خاصة في تعبئة مواردها سواء الجبائية

1 قانون المالية لسنة 2000 المادة 55 معدلة بالمادة 49 من قانون المالية لسنة 2006 و المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008

2 الشريف رحماني ، أموال البلديات الجزائرية الاعتلال ، العجز و التحكم الجيد في التسيير ، دار القصبة للنشر الجزائر 2003 ص 82 و 83

3 العمري بوحيط ، البلدية إصلاحات مهام و أساليب ، بدون دار نشر و لا سنة نشر ص 37

أو الغير الجبائية ، و الاعتماد على المساهمات و المساعدات و الممنوحات بالنسبة لجل البلديات.

و قد خصص صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية منحة معادلة التوزيع بالتساوي سنة 2015 مبلغا قدره 82 مليار دج ، وزعت منها 72 مليار دج لفائدة 1442 بلدية بنسبة 94 % مستفيدة و 6% فقط من البلديات الغير مستفيدة ،بالإضافة إلى تخصيصه لمبلغ 94.8 مليار دج سنة 2014 كتعويض لنقص القيمة الجبائية [1]، و هذا دليل واضح على النسبة العالية من البلديات تعتمد على الممنوحات و الإعانات و المساعدات سواء من صندوق الضمان و التضامن أو من ميزانية الدولة و الجماعات العمومية الأخرى.

و يبدو أن إجراءات تعبئة الموارد على مستوى البلديات تعرف ضعفا ملحوظا نتيجة أسباب متنوعة يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

1. ضعف تأثير في الإيرادات :

و مجمل الإيرادات في ميزانيات البلديات مكونة من الإيرادات الضريبية التي لا يمكن للجماعات المحلية التأثير فيها سواء بتغييرها أو خلق ضرائب جديدة[2] , بالإضافة إلى المساهمات في مصاريف التسيير التي تمنحها الدولة و صندوق التضامن و الضمان و الجماعات العمومية الأخرى , ما يبين بوضوح هيمنة مالية الدولة على مجموع إيرادات الجماعات المحلية , بالنظر إلى ضعف محاصيل و مداخيل أملاكها التي لا زالت تقيم بأثمان قديمة و زهيدة , و تمنح في إطاره إعفاءات كثيرة بالإضافة إلى فقدان صلاحية التصرف في بعضها...

2. ضعف التسيير المالي :

يفتقر العنصر البشري بالبلديات إلى التكوين المتخصص خاصة في الجانب المالي, و بالتالي فإن هذا الضعف المسجل على مستوى التسيير المالي يمكن أن يحد من وتيرة تعبئة الموارد المحلية التي تحتاج إلى الفعالية و إلى تنسيق الجهود و الإمكانات المتوفرة عن طريق الإصلاح و التحديث و خلق روح المبادرة لكافة الفاعلين.

3. الصعوبات الخاصة بالنظام الضريبي:

إن النظام الضريبي المحلي يمتاز بالتبعية للدولة ، و بالتالي ينحصر دور البلدية في تحديد بعض الرسوم ضمن نطاقات محددة قانونا ما يعطها هامش ضئيل إن لم نقل معدوم للتأثير في الحصيلة الضريبية ، و الأمر الذي يزيد من تدني الحصيلة الضريبية هو التهرب و الغش الضريبي و عدم وجود تنسيق بين البلدية و مصالح الضرائب ، بالإضافة إلى قصور نظام التبليغ و التحصيل و المراقبة ، و

1 إحصائيات بالموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية ، الجزائر .

2 Michel Bouvier – Les finances locales - 4e édition L.G.D.J Paris 1996 p23

محدودية الثقافة الضريبية ، و ضعف الإمكانيات المادية و التأطير و الموارد البشرية على مستوى الإدارة الضريبية.

4. الصعوبات الخاصة بناتج الأملاك :

يمكن حصر الصعوبات المتعلقة بتعبئة موارد أملاك البلديات في عدم تحيين و مراجعة أسعار الإيجارات لممتلكات البلدية ، و ضعف التحصيل و اقتصار المحاسب على التبليغ عن طريق البريد مع عدم الاهتمام بالأملاك المنتجة للمداخيل ، و ضعف التأطير الذي يؤثر على المتابعة الجيدة للموارد ، بالإضافة إلى غلبة الاعتبارات السياسية على الاقتصادية لدى المنتخبين المحليين في المتابعة و التثمين للموارد ، ثم إن الاتكال على مساهمات الدولة و صندوق الضمان يدفع إلى اللامبالاة في تعبئة موارد أملاك البلدية .

VI. الخـاتمــة :

لكي تساهم الجماعات في تقوية سلطتها وتوسيع إيراداتها المالية و تعزيز صلاحياتها الخاصة بتعبئة مواردها بطريقة تضمن أولا موازنة ما بين مواردها ومصاريفها، وثانيا فرض سلطتها بواسطة إيرادات مقننة ، وجعلها غير معرضة للعجز المالي ، لا بد من الإصلاح المتواصل خاصة في الجانب المالي ، و كذا تظافر الجهود للخروج نهائيا من هذه الأزمة.

و بالتالي على الجماعات المحلية تحديث أساليب تسييرها إن على المستوى القانوني أو الإداري أو المالي من أجل فعالية و كفاءة أكبر و أيضا تحمل للمسؤولية.

و من خلال عرض مختلف موارد الجماعات المحلية سواء الجبائية أو الغير جبائية ، يبدو أن ضعف تعبئة الموارد البلدية يعود بالأساس إلى الدور الهامشي الممنوح للمجالس المحلية في التأثير على الموارد الجبائية مع الضعف المسجل في حصيلة موارد الأملاك ، بالإضافة إلى هيمنة المساعدات و المساهمات الممنوحة على إيرادات جل البلديات .

و لا يسعنا إلا أن نؤكد على حتمية إصلاح نظم التسيير المالي العمومي في بلادنا و منها أيضا إصلاح و تحديث أساليب التقييم و التدقيق للبلديات و مساءلتها في ما يخص تعبئة مواردها المالية.

VII. المراجــع:

- Michel Bouvier « Les finances locales » 4e édition L.G.D.J 1996.

شريف رحماني – أموال البلديات الجزائرية ، الاعتلال ، العجز ، و التحكم الجيد في التسيير – دار القصبة للنشر الجزائر 2003 .

- العمري بوحيط ، البلدية إصلاحات مهام و أساليب ، بدون دار نشر و لا سنة نشر.
- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية بالجزائر.

- القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق لـ 22 جوان 2011 و المتعلق بالبلدية.
- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة .
- قانون الرسوم على رقم الأعمال .
- قانون المالية التكميلي لسنة 2008
- قانون المالية التكميلي لسنة 2007 .
- قانون المالية لسنة 2006 .
- قانون المالية لسنة 2003 .
- قانون المالية لسنة 2002 .
- قانون المالية لسنة 2000 .

البدائل الاقتصادية لتعبئة موارد الجماعات المحلية بالجزائر

- أ.د/ باركة محمد الزين - أ / عبد الكريم مسعودي
مخبر مجموعة البحث في المالية العامة GREFIP - جامعة تلمسان

الملخص:

إن للجماعات المحلية دور هام في تنمية المجتمع المحلي، حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن من خلال سياسة اللامركزية التي تتمتع بها، فهي تتكفل بمهام وخدمات عمومية كثيرة ومتنوعة، وتُلبي الحاجات الأساسية للمواطنين المقيمين في إقليمها ، فهي تُمثل الخلية القاعدية في التنظيم الإداري والإقليمي الجزائري.

وانطلاقاً من المهام والصلاحيات التي أسندت للجماعات المحلية، ومن أجل السير الحسن لمصالحها، فإن ذلك يتطلب توفرها على موارد مالية تُمكنها من تحقيق أهدافها وخُططها ، إلا أن وضعية هذه الجماعات المحلية، خصوصاً البلديات شهدت تدهوراً في عدة نواحي، خصوصا من الناحية المالية، بسبب قلة مواردها، و ديونها التي أثرت على سير نشاطها وتطبيق برامجها.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تقديم بدائل إقتصادية لتعبئة موارد الجماعات المحلية بالجزائر .

الكلمات المفتاحية : الجماعات المحلية - تعبئة الموارد- البدائل الإقتصادية

Les mots clés: Les collectivités locales, la mobilisation des ressources, alternatives économiques

مقدمة :

صاحب عملية انتقال الإقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق؛ إعادة النظر في دور الدولة من خلال منح لامركزية أكثر في تسيير الجماعات المحلية من جانب اتخاذ القرارات وإعداد البرامج التنموية، باعتبار أن البلدية هي الوحدة القاعدية لسياسة اللامركزية الإدارية للدولة، وهي تلعب دوراً هاماً في التكفل بحاجيات المواطنين، وتتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، هذا إلى جانب مهامها التنموية المحلية ، أما الولاية فتشكل همزة وصل بين البلدية والدولة وتعتبر شخصاً من أشخاص القانون العام، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.

إن الجماعات المحلية لا تكتفي بتقديم الخدمات الأساسية الضرورية فحسب، بل تُساهم وبشكل كبير في تنمية مُجتمعاتها المحلية بما تقدمه من خدمات و مشاريع وأنشطة إنتاجية، باعتبارها تُمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر ، وتشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية خاصة إذا

تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة ، انطلاقاً من تكامل جهود المجتمع المحلي من جهة، والجهود الحكومية من جهة أخرى .

إلا أن وضعية هذه الجماعات المحلية خصوصاً البلديات شهدت تدهوراً في عدة نواحي (إدارية، مالية ....)، و يرجع سبب هذا التدهور إلى مجموعة من الأسباب القانونية والإدارية والمالية و السياسية ، وتُعد الأسباب المالية المتمثلة في العجز المالي المستمر لأغلب البلديات السبب الأبرز الذي يُعزى إليه عجز البلديات عند القيام بمهامها التنموية في توفير وتحسين الحياة اليومية للمواطن؛ دفعت هذه الوضعية المتردية؛ بالدولة إلى التفكير في مجموعة من الإصلاحات، التي تسمح للبلديات بأداء أدوارها التنموية، حيث أنشئت لجنة وزارية مشتركة بين وزارتي المالية والداخلية كُلفت باقتراح مجموعة من التدابير الاستعجالية لمواجهة العجز المستمر وتوفير موارد مالية لها، أعقب ذلك صدور قانون البلدية الجديد11-10، وقانون الولاية 12-07 ليواكب التحولات الدولية و يتماشى مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر.

و رغم ذلك، وانطلاقاً من المهام التي أُسندت للجماعات المحلية، فإن نجاحها مرتبط بما يُمكن توفيره من موارد مالية كافية تُمكنها من تحقيق أهدافها ، لأنه لا يُمكننا أن نتصور تحقيق الجماعات المحلية لأهدافها ومختلف المهام المنوطة بها دون أن تكون لها موارد مالية في تزايد واستمرار، وبالرغم من أن هذه الموارد متفاوتة من منطقة لأخرى وتتوقف على مجموعة من العوامل، إلا أن الجماعات المحلية وقفت عاجزة في تحصيل و تسيير مواردها ، بالرغم من أنها تمتلك العديد من العقارات والأملاك و الثروات والموارد، إلا أن محلها كان الإهمال؛ هذا ما يقودنا إلى ضرورة البحث في مالية الجماعات المحلية، و تحديد البدائل الاقتصادية الكفيلة بتفعيلها.

الإشكالية:

يتضح لنا جلياً مما سبق، أهمية الإستغلال الأمثل لموارد الجماعات المحلية و ضرورة العمل على تعبئة مواردها و البحث عن بدائل إقتصادية بعيداً عن الجباية المحلية، ومن هنا تبرز إشكالية البحث ، من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي البدائل الإقتصادية لتعبئة موارد الجماعات المحلية بالجزائر ؟

الأهمية : تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة بحثية لاقتراح بدائل إقتصادية من شأنها المساهمة في تعبئة موارد الجماعات المحلية، والتي تعتمد غالباً على عوائد الجباية المحلية.

الأهداف: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق ما يأتي:

1ـ التعرف على الموارد المالية للجماعات المحلية.

2. الوقوف عند إشكالية عجز و مديونية الجماعات المحلية.

2ـ تقديم مجموعة من البدائل الإقتصادية لتعبئة موارد الجماعات المحلية.

المحتوى: و تقتضي الإجابة على إشكاليتنا، التعرض بشيء من الدراسة والتحليل للنقاط الأساسية التالية:

أولا: مدخل للجماعات المحلية.

ثانيا: الموارد المالية للجماعات المحلية.

ثالثاً: إشكالية مديونية و عجز ميزانية الجماعات المحلية

رابعاً: البدائل الاقتصادية لتعبئة موارد الجماعات المحلية

أولا: مدخل للجماعات المحلية:

1-تعريف الجماعات المحلية:

تُعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وقد مرت الجماعات المحلية في الجزائر بعدة مراحل وإصلاحات وتعديلات مست مختلف الهياكل المحلية، متكيفة مع مختلف الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية التي مرت بها الجزائر، وقد توجت أعمال الإدارة الجزائرية بإصدار القوانين التي تناولت النواحي التنظيمية والإدارية لهذه المحليات، وعملت على زيادة عددها كي تستطيع مواجهة التقدم الإقتصادي والعمراني ومسايرة ومواكبة العصر.

1-1 تعريف البلدية:

حسب قانون البلدية الجديد رقم 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011، تُعرف البلدية على أنها: « الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتُحدث بموجب القانون[1].

وحسب المادة 02 من قانون البلدية 11-10 فالبلدية هي: « القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة»[2].

وبالتالي فالبلدية تُعتبر جماعة محلية ذات طابع إقليمي في هيكل الدولة، فهي الخلية القاعدية السفلى لهذا الكيان الكلي، وأهم ركيزة تحتية له، كما أنها ذات شخصية معنوية مستقلة بذاتها تحمل إسم ولها مركز و إقليم، ولها الاستقلالية المالية الخاصة بها.

1 - المادة 01 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.
2 - المادة 02 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.

ومنه يتضح لنا أن للبلدية دور هام في مجال التنمية المحلية، حيث مُنحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن، وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية.

2-1 تعريف الولاية:

تنشأ الولاية بموجب قانون تصدره الهيئات الإدارية المركزية، يُحدد فيه اسم الولاية ومركزها الإداري، وحدودها الإقليمية، ولا يتم تعديل هذه الأخيرة، إلا بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الداخلية باقتراح من المجلس الشعبي الولائي.

فالولاية كوحدة إدارية تُجسد مبادئ اللامركزية الإدارية، وتتميز بمجموعة من الخصائص تُميزها عن باقي الهيئات الإدارية وهي كالتالي: [1]

- الولاية عبارة عن مجموعة إدارية لامركزية إقليمية، وليست مصلحة فنية أو مرفقية فهي تتمتع بالاستقلال و الشخصية المعنوية، ولها قسط من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي.
- تعد الولاية همزة وصل بين ما تحتاج إليه الهيئات الإدارية المحلية من جهة، وبين الهيئات الإدارية المركزية من جهة أخرى، فهي بذلك تعبر عن صورة النظام اللامركزي الإداري النسبي، لا عن صورة اللامركزية المطلقة.
- تعبر الولاية عن اللامركزية النسبية بصورة أوضح، وتتجسد هذه الصورة في كونها تتكون من جهازين جهاز منتخب من طرف المواطنين، ويتمثل في المجلس الشعبي الولائي، وجهاز يُعين من طرف الإدارة المركزية ويتمثل في الوالي والجهاز التنفيذي للولاية.

وعرفت المادة 01 من قانون الولاية رقم 12-07 : الولاية هي: « الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضاً الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتُشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة «[2].

2-صلاحيات الجماعات المحلية:

إن للجماعات المحلية، دور هام في مجال التنمية المحلية، حيث مُنحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن، بحكم علاقتها المباشرة مع المواطنين وارتباطهم بها، فهي تُمثل أداة أساسية لممارسة السلطة الشعبية بمشاركتها المباشرة في إعداد البرامج التنموية ومتابعة تنفيذها، و

1 - صدوقي غريس، متطلبات اللامركزية المالية في الجزائر- دراسة حالة بلدية سعيدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، فرع المالية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، 2010-2011 ، ص 108.

2 - المادة 01 من قانون الولاية رقم 12-07 ، الجريدة الرسمية رقم 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

تُمثل عاملاً فعالاً في مسيرة التنمية الشاملة وتحقيق المطامح الشعبية في الترقية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وهذا ما يتضح لنا من خلال ما يلي:

2-1 في المجال الاقتصادي[1]:

تقوم كل من البلدية والولاية بتشجيع كل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع بهدف الاستخدام الكامل للقوى العاملة، والرغبة في رفع المستوى المعيشي، وذلك عن طريق:

- تسيير المرافق العامة على مستوى البلدية (الأسواق، إستغلال قاعات الاحتفالات...).
- حق المبادرة بإنشاء المشروعات والبحث عن النشاط الاقتصادي في الأرياف.
- تطوير السياحة بتنمية المناطق وإبراز المؤهلات الجزائرية السياحية، والعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين.

2-2 في مجال التهيئة العمرانية :

إن السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية أفرز مشاريع أثرت في التوازنات الإيكولوجية، فعلى المستوى المحلي تعتبر البلدية المؤسسة المحلية الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة، و من بين الأدوار التي تقوم بها في هذا المجال ما يلي:

- مكافحة كل أشكال التلوث في إطار صلاحياتها (التلوث المائي، البحري والجوي).
- إنشاء الحدائق والمنتزهات وصيانة الطرق، وتشجيع تأسيس جمعيات حماية البيئة، ومحاربة
- محاربة البناء الفوضوي وحماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية.
- حماية التراث العمراني، والأملاك العقارية الثقافية والحماية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية.
- إنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء والسهر على حماية التربة والموارد المائية والمساهمة في استعمالها الأمثل.[2]

2-3 في المجال التعليمي و الثقافي والفني والسياحي: من بين الخدمات التي تُقدمها الجماعات المحلية في هذا المجال نجد:

---

1 -عبد الكريم مسعودي، غيلاني عبد السلام، تسيير خدمات المياه والتطهير في الجماعات المحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مجموعة البحث في المالية العامة، جامعة تلمسان ، العدد 03 ،2013، ص 63.

2 - المادة 110 من **قانون البلدية** رقم 11-10 المؤرخ في 01 شعبان عام 1432، الموافق لـ 03 يوليو 2011.

- حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف، وكل شيء ينطوي على قيمة تراثية تاريخية جمالية.
- ترقية المواقع السياحية والترفيهية وحماية الآثار التاريخية وترميمها وحفظ المواقع الطبيعية.
- إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وتشجيع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم وما قبل المدرسي (دور الحضانة)، ومؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني، وتتكفل بصيانتها و تجديد تجهيزاتها المدرسية.[1]
- تسيير وإدارة المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام.

4-2 في المجال الاجتماعي:

أعطى المشرع بموجب قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية والمتمثلة في:[2]

- تقوم بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط أساسي للحياة العائلية، فالبلدية تحدد في هذا الميدان حاجات المواطنين والاختيارات في إطار التخطيط وتنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة بالسكن.
- مهمة تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتشجيع إنجاز المراكز والهياكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية، وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة.
- مساعدة المحتاجين، التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل.

كما تساهم الولاية (المجلس الشعبي الولائي) في إنجاز برامج السكن والقضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته[3] ، بالإضافة إلى إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه.

5-2 في مجال النظافة وحفظ الصحة :

تتكفل الجماعات المحلية بحفظ صحة المواطن، من خلال الخدمات المقدمة في مجال المياه وخدمات الصرف الصحي، والنظافة العمومية، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:[4]

- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور، و الرقابة على المذابح البلدية.

---

1 - المادة 92 من قانون الولاية رقم 12-07، الجريدة الرسمية 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.
2 - المادة 96، 122 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 01 شعبان عام 1432، الموافق ل 03 يوليو 2011.
3 - المادة 100 من قانون الولاية رقم 12-07، الجريدة الرسمية 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.
4 -المادة 129 ، 149 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 01 شعبان عام 1432، الموافق ل 03 يوليو 2011.

- تجميع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها والفضلات الأخرى، و مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتوزيعها، مع صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- إنجاز مشاريع تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في الحدود الإقليمية وتعمل على محاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، إضافة إلى مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعينة[1].

ومن أجل تنفيذ هذه المهام ، يشرف على إدارة شؤون البلدية، هيئة مداولة (المجلس الشعبي البلدي)، وهيئة تنفيذية يرأسها المجلس الشعبي البلدي، وإدارة يُنشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

و يتولى إدارة الولاية كل من الوالي والمجلس الشعبي الولائي بالإضافة إلى أجهزة الإدارة العامة للولاية التي تقوم على: الأمانة العامة، المفتشية العامة، الديوان، رئيس الديوان ورئيس الدائرة.

ثانيا: الموارد المالية للجماعات المحلية:

1-تعريف التمويل المحلي:

يُعرف التمويل المحلي على أنه: «حجم الموارد المالية للمجالس المحلية بقدر ما يتضمنه التشريع من مصادر إيرادات تخص هذه المجالس وأن تتناسب هذه الموارد للمجالس المحلية مع الاختصاصات التي تمارسها والمسؤوليات التي تضطلع بها «[2].

ويعبر أيضا عن كل الموارد المالية المتاحة، والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية، بصورة تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن، وتُعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة [3].

أما عن الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر فتقسم إلى:

1-1 الموارد المالية المحلية الذاتية:

تمثل الجباية المحلية جزء كبيراً من الإيرادات المالية المحلية، باعتبارها المورد الرئيسي في ميزانية الجماعات المحلية، وتتكون الموارد الداخلية للجماعات المحلية في العموم من الضرائب ومداخل أملاكها والخدمات[4]، وتنقسم إلى :

1 المادة 84، 87،88،89 من قانون الولاية رقم 12-07، الجريدة الرسمية 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.
2 - عادل محمد حمدي، الإتجاهات المعاصرة في نظام الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص 82.
3 - بريق عمار، تمويل الجماعات المحلية في الجزائر- واقع وآفاق، مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، المنعقد يومي 12-13 ديسمبر 2010، ص 01.
4 - Nadine Datonel, Droit des collectivités territoriales, Edition Breal, 3eme édition, 2007, P 222.

أ-الضرائب والرسوم المحلية الموجهة كلياً إلى الجماعات المحلية.

ب-الضرائب والرسوم الموجهة جزئياً للجماعات المحلية.

ويمكن أن نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: المصادر الجبائية للجماعات المحلية

الموارد الجبائية	حصة البلدية	حصة الولاية	حصة الدولة	حصص مختلفة
الرسم العقاري	100%	-	-	-
رسم التطهير	100%	-	-	-
الرسم عل النشاط المهني	1.30%	0.59%	-	FCCL 0.11%
الضريبة على الأملاك	20%	-	60%	20 الصندوق الوطني للسكن
قسيمة السيارات		-	20%	80 % لـ FCCL
الرسم عل القيمة المضافة	10 %	-	80 %	10 % لـ FCCL
الرسم على الإقامة	100%	-	-	-
رسم الذبح	70%	-		30 % صندوق الصحة الحيوانية
الرسم على الزيوت والشحوم	35%	-	15 %	50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث
رسم الأطر المطاطية	25%	-	15%	10 % لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث
الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية	100%	-	-	-
رسم الحفلات	100%	-	-	-

المصدر: عبد الكريم مسعودي، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية -دراسة حالة بلدية أدرار ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص 114.

2-1 الموارد المالية المحلية الخارجية وغير الجبائية:

نظراً لكون الإدارة المحلية تشكوا من قلة مواردها المالية الذاتية، والحكومة المركزية لا تسمح بإرهاق المواطن بعبء الضرائب المضافة للإدارات المحلية، لذلك تلجأ الإدارات المحلية إلى موارد أخرى

خارجية تأتي بنسب كبيرة عن طريق الإدارة المركزية، والتي نُبينها فيما يلي:

1-2-1 **القروض**: وهي الأموال التي تحصل عليها الإدارة المحلية عن طريق اللجوء إلى البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة ، على أن تستخدم هذه القروض المحلية في تنمية المشاريع الاستثمارية، التي تعجز ميزانيتها العادية عن تغطية نفقاتها[1]، وعقد القرض يجب أن يُبين المبلغ الأقصى للقرض، مدة الإهتلاك، الفائدة و نسبته القصوى [2].

2-2-1 **الإعانات الحكومية**: تتمثل الإعانات في مختلف المساعدات المالية، والبرامج والصناديق والمخططات التنموية التي تقدمها الدولة والولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية[3]:

- إعانات الدولة: تمنح الدولة إعانات للبلدية قصد إنجاز برامج أو مشاريع إقتصادية و اجتماعية ومدرسية مختلفة، من خلال مختلف برامج ومخططات التنمية مثل: المخطط البلدي للتنمية، و برنامج صندوق الجنوب وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي...إلخ، مع مراعاة عدم كفاية مداخيلها، ونقص قيمة الإ يرادات الجبائية للبلدية في إطار تشجيع الاستثمار.

-إعانات الولاية: تقدم الولاية باعتبارها السلطة الوصية على البلديات إعانات من ميزانيتها، تُسجل في قسم إيرادات الميزانية، وذلك لإنجاز وشراء أثاث، وبناء مشاريع وأشياء مختلفة.

- إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية: إن الصندوق المشترك للجماعات المحلية، حسب المرسوم 86-266، هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوع تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، يُخصص إعانات مالية سنوية للبلديات والولايات[4] ، وُجدت هذه المؤسسة لتتولى تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات، وطبقاً للمادة 211 من قانون البلدية 11-10، تتوفر البلديات قصد تجسيد التضامن المالي مابين البلديات، وضمان المداخيل الجبائية، على صندوقين: الصندوق البلدي للتضامن و صندوق الجماعات المحلية للضمان.

بحيث يدفع الصندوق البلدي للتضامن للبلديات ما يأتي:[5]

- مخصص مالي سنوي بالمعادلة موجه لقسم التسيير في ميزانية البلدية لتغطية النفقات الإجبارية

1 -بريق عمر، مرجع سابق، ص 124.

2 - مرشدالجماعات المحلية، المديرية العامة للتكوين والإصلاح الإداري، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مجلد رقم 01، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ص 22.

3 - بن عبد الفتاح دحمان، يامة ابراهيم، تمويل البلديات في التشريع الجزائري- دراسة تقيمية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، المنعقد يومي 12-13 ديسمبر 2010.

4 - المادة 01 من المرسوم رقم 266/86، المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله، الجريدة الرسمية رقم 45، الصادرة بتاريخ: 1986/11/05.

5 - المادة 212 من قانون البلدية رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.

كأولوية.

- إعانات التجهيز الموجهة لقسم التجهيز والاستثمار لميزانية البلدية.
- إعانات توازن للبلديات التي تواجه وضعية مالية صعبة، وكذا إعانات استثنائية للبلديات التي تواجه وضعية غير متوقعة.

أما صندوق الجماعات المحلية للضمان فيخصص لتعويض ناقص قيمة الإيرادات الجبائية بالنسبة للمبلغ المتوقع تحصيله من هذه الإيرادات، و يُمول بالمساهمات الإجبارية للجماعات المحلية، ويدفع الرصيد الدائن لصندوق الجماعات المحلية للضمان المستخلص من كل سنة مالية إلى الصندوق البلدي للتضامن [1].

كما يمكن لبلديتين متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها و/أو تسيير مرافق عمومية جوارية و إنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة[2].

3-2-1 مداخيل ممتلكات البلديات:

تُعد مداخيل أملاك البلديات من الموارد الميزانية والمالية للجماعات المحلية حسب المادة 170 من قانون البلدية والمادة 151 من قانون الولاية، بهدف رفع مداخيل تسييرها، وتتلخص هذه الموارد في بيع المحاصيل وحقوق كراء الواجهات العامة ، لذلك فهي لا تقل أهمية عن الموارد الجبائية بالنظر إلى امتلاك البلديات العديد من الأملاك العقارية (المحلات التجارية والحدائق ... إلخ).

وتنقسم أملاك الدولة إلى قسمين: أملاك عامة، وأملاك خاصة فالأملاك العامة التابعة للجماعات المحلية هي المنقولات و العقارات الموضوعة تحت التصرف المباشر للجمهور أو مخصصة لمرفق عام، مثل البحار، الأنهار، السكك الحديدية.

أما الأملاك الخاصة للدولة، وهي تلك التي تؤدي وظيفة تملكية ومالية، مثل المباني ذات الاستعمال السكني والأراضي الجرداء غير المخصصة، والأملاك الشاغرة والأراضي الفلاحية، وتُدر هذه الأملاك مداخيل متمثلة كمداخيل استغلال المناجم والمحاجر، و مداخيل الغابات ، و مداخيل أخرى لأملاك الدولة (بيع العقارات، تركات دون وارث ، مبالغ منحت للدولة بالتقادم) [3].

4-2-1 الهبات والوصايا:[4]

خول القانون للبلديات حق قبول الهبات والوصايا سواء بأعباء أو شروط أو تخصيص بعد الموافقة

1 - المادة 213 و المادة 214 من قانون البلدية رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.
2 - المادة 215 و المادة 214 من قانون البلدية رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.
3 - أعمر يحياوي، مساهة في دراسة المالية العامة- النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومه، الجزائر، 2003، ص 109-110.
4 - المادة 171 من قانون البلدية رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.

المسبقة للوزير المكلف بالداخلية.

ثالثاً: إشكالية مديونية و عجز ميزانية الجماعات المحلية :

إن الوضعية المالية المتأزمة التي تعرفها الجماعات المحلية، ترجع إلى طريقة توزيع الإيرادات، والتي يظهر فيها عدم التوازن بين مردودية ضرائب الدولة والضرائب المحلية بالإضافة إلى عدم عدالة توزيعها، كما أننا نجد أن أغلبية الضرائب والرسوم التي تُجبى لفائدة الجماعات المحلية هي عبارة عن ضرائب ورسوم غير منتجة بكثرة.

ومما زاد في تفاقم المشاكل المالية للجماعات المحلية هو تدهور الاقتصاد الوطني خاصة بداية التسعينات، و الذي إنعكس سلباً على الجماعات المحلية مع تزايد أعبائها؛ ما أدى إلى اختلال التوازن المالي لها، كما أن الدولة تملك السلطة في تأسيس الضرائب وتحديد أوعيتها ، حيث نجد أن أغلب بلديات الوطن بما يقارب 417 بلدية عاجزة من أصل 1541 بلدية لسنة 2009 ، أي بنسبة 27% ، بل وقد وصل العدد إلى أكثر من ذلك إلى 1184 بلدية عاجزة سنة 2000 أي بنسبة 77%.

الجدول 02 : تطور عدد البلديات العاجزة في الجزائر

الوحدة:1000 دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2008	2009
عدد البلديات العاجزة	1184	1150	1162	1126	1129	1127	1138	722	417
النسبة إلى 1541	76.83%	74.62%	75.4%	73.06%	73.26%	73.13%	73.84%	46.85%	27.06%

المصدر: CENEAP , Refonte du Système fiscal , Alger , 2008

أما العجز الميزاني لميزانية الولايات فهو أمر استثنائي، قليلا ما يحدث، فقد تم تسجيل 07 حالات بين سنتي 1997 و 1998، لتصبح حالة واحدة لسنوات 2002،2003،2005.

و حسب تصريحات وزير الداخلية[1] ، فإن عدد البلديات العاجزة انتقل من 1138 بلدية عاجزة سنة 2006 إلى 417 بلدية عاجزة في 2009، ومن ثم انخفض هذا العجز من 10.5 مليار دينار إلى 3.3 مليار دينار لنفس الفترة.

كما أن مصالح مديرية المالية المحلية أوضحت أن 1249 بلدية، والتي سجلت عجزاً سنة 1998 استفادت من دعم بقيمة 08 مليار دج ليتراجع إلى 03 مليار دج خلال 2009 لصالح 417 بلدية، وبلغ

1 - وزير الداخلية والجماعات المحلية الجزائري : دحو ولد قابلية .

هذا العدد 14 بلدية خلال 2010 بإعانة قدرت بـ 134 مليون دج و 0 دج خلال 2011 و 2012[1].

من جهة أخرى تُعد ولاية المدية هي الأكثر تضرراً من هذا المشكل بحيث سجلت هذه الأخيرة التي تضم 64 بلدية، اختلالات في التوازن على مستوى 22 بلدية خلال 2009.

ويرجع العجز المالي للبلديات إلى العديد من العوامل والظروف من بينها تمركز النشاطات الاقتصادية في موقع واحد، مما أدى إلى توزيع غير متساوي للوعاء الضريبي، بالإضافة إلى المديونية المتكررة للجماعات المحلية بالرغم من عمليات التطهير المتتالية، علاوة على ضعف مردودية الأملاك المحلية، التي لا تتجاوز 7% من الموارد المحلية للجماعات المحلية، بالإضافة إلى ضعف الموارد البشرية المحلية وانعكاساتها السلبية على عصرنة تسيير المرافق العامة، والموارد المتوفرة بصفة عقلانية.

وحسب آخر الإحصاءات نجد أن عجز ميزانية الجماعات المحلية عرف تحسناً ملحوظاً، إذ لم تُسجل أي بلدية عاجزة سنة 2012 من مجموع 1541 بلدية على مستوى الوطن.

أما عن مديونية الجماعات المحلية، فعلى الرغم من أن الجباية المحلية تُمثل أهم مورد في ميزانية الجماعات المحلية إلا أنها تشهد عجزاً سنوياً، بالإضافة لهذا العجز فإن ميزانيات الجماعات المحلية هي مثقلة بالديون، إذا أنه وعلى الرغم من جهود الدولة و مساعيها من أجل دعم الجماعات المحلية، من خلال قيامها بمسح ديون معظم البلديات، والتي بلغت 22 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 1999، و 26 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2000، ووصلت 120 مليار دينار جزائري، خلال سنوات 2002- 2005 2008-، إلا أن المشكل ما زال قائماً بحد ذاته باعتبار أن ديون الجماعات المحلية لم تقل عن 35 مليار دج خلال الأربع سنوات الماضية (2008- 2009-2010-2011)، بل وقد تجاوزت هذه الديون كل التوقعات ببلوغها 36 مليار لسنة 2011 أي بنسبة 8% من ميزانية تسير الجماعات المحلية.[2]

الجدول 03: تطور ديون الجماعات المحلية

الوحدة:1000 دج

السنة	2000	2008	2009	2010	2011
ديون الجماعات المحلية	6378423	32000000	36052029	35295204	36303549

المصدر: علي دحمان محمد، خدير أسامة، مرجع سابق، ص 10.

1 - تصريح وزير الداخلية لوكالة الأنباء الجزائرية ، من الموقع الإلكتروني : http://rihanate.com/akhbarelyoum/73532 ،أطلع عليه بتاريخ : 25 فيفري 2013، على الساعة : 11:30.

2 - علي دحمان محمد، خدير أسامة، إشكالية مديونية الجماعات المحلية وانعكاساتها على المالية المحلية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي : المالية العمومية للجماعات المحلية واقع، إصلاح وتطلعات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، المنعقد يومي 19-20 سبتمبر2012، ص 09-10.

وعادة ما تلجأ الدولة لمسح ديون الجماعات المحلية لعلاج هذا الإشكال، بالرغم من ذلك فقد شهدت مديونية البلديات تطوراً مستمراً خاصة أن أغلب البلديات، لا يحترمون الاعتمادات المالية المفتوحة ، ويعتقدون بأن الدولة دائما تلجأ لمسح ديونها.

1-1 أسباب مديونية وعجز الجماعات المحلية:

أ- **ضعف الموارد المالية المحلية:** بالرغم من أن كل البلديات تتوفر على مداخيل خاصة عادية، تتمثل في نوعين: مداخيل جبائية - مداخيل الممتلكات.

فبالنسبة للنوع الأول من المداخيل لا يمكن للجماعات الإقليمية المشاركة في تعيين أو تحديد النسبة التي تؤول إلى الميزانية البلدية، لأن هذا من اختصاص المشرع والقانون، ومن فوائد هذا الإجراء وحدة النظام الجبائي على مستوى الوطن تدعيماً للوحدة الوطنية، ومن الناحية السياسية مقبول لحد كبير، غير أنه من الناحية الاقتصادية؛ وبما أن النظام الجبائي هو الدعامة الأساسية للإقتصاد على مستوى العالم، فإن توحيد الجباية وبصفة مطلقة وعلى كل البلديات، ينتج عنه أثار سلبية على البلديات الفقيرة، حيث أن هذه الأخيرة لا يمكن لها أن تستفيد من الشيء الكثير، وبالتالي فإنه لا يُمكنها الاعتماد على نفسها فتبقى هذه البلديات عالة على الدولة وتنتظر إعانة هذه الأخيرة فقط، ومن اختصاص الدولة توزيع المداخيل الجبائية، هذه المهمة لا تستند على معايير موضوعية محددة ومعروفة، بل يتم توزيع الحصيلة وفقاً لما يتماشى والمصالح المركزية للدولة.

أما فيما يخص مداخيل الممتلكات فإن الجماعات المحلية تتمتع بسلطة تقديرية واسعة فيما يخصها، حيث تسمح القوانين والنصوص بتحديد نسبها وأسعارها وكذا طرق تحصيلها[1]. إن ضعف الموارد المالية للبلدية يرجع لعدة أسباب:

* تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة: القيود المفروضة على المالية المحلية، ومقتضيات الوصاية التي تمارسها الإدارة المركزية ومصالحها غير الممركزة، وتحديد معدلات الضرائب من طرف الدولة وتحصيلها أيضاً من طرف أجهزة الدولة ممثلة في مصالح الضرائب، كلها عوامل تقر بتبعية النظام الضريبي المحلي للدولة، وتفسر عدم قدرة البلديات على التحكم في ماليتها[2].

إن هذه السياسة أدت إلى نقص الموارد الجبائية المخصصة للجماعات المحلية، وهذا بالنظر إلى تخصيص الموارد المنتجة والثابتة للدولة مثل الضرائب على المداخيل باستناد الرسم على النشاط المهني، وتخصيص نسب من الضرائب الأخرى غير المنتجة للجماعات المحلية، حيث أن الدولة تستفيد

1 - بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات- دراسة تطبيقية لبلديات سيد علي ملال- قرطوفة - جيلالي بن عمار ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، فرع تسسير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، 2009- 2010.

2 - Jean Cathelineau, La fiscalité des collectivités, Armand colin, paris, 1990, P 08.

من حصة الأسد من الموارد الجبائية العادية[1].

* جهل الأملاك العمومية: إلى يومنا هذا ما تزال العديد من البلديات تُهمل ممتلكاتها ولم تضبطها بشكل جيد، ما يؤدي إلى ضياع العديد من الممتلكات ووثائقها، وبالتالي ضياع موارد مالية هامة.

* عدم الاستغلال الأمثل للمصالح والمرافق العمومية: يلاحظ في العديد من البلديات قيامها بمجموعة كبيرة من الخدمات، لكنها لا تحصل على إيرادات من جراء ذلك، لا سيما وأن القانون يسمح بذلك.

ب- النمو السريع لنفقات الميزانية المحلية:

تعتبر ظاهرة النمو السريع لنفقات البلدية من الظواهر العامة التي أصبحت كصفة أساسية ملازمة لجميع بلديات الوطن، على اختلاف حجمها وإمكانياتها الطبيعية والبشرية، إن هذه الظاهرة هي التي تسبب في العجز المستمر لميزانيات البلديات، إذ أن نفقاتها تتزايد بمعدلات أكبر من تزايد مواردها.

فالأسباب الظاهرية هي تلك التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن تقابلها زيادة في الكتلة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة، وتتمثل هذه الأسباب في: التضخم، زيادة عدد السكان .

أما الأسباب الحقيقية هي تلك العوامل التي تؤدي إلى زيادة فعلية في قيمة النفقات العامة، ويمكن أن يزيد الإنفاق الحقيقي إلى عدة أسباب اجتماعية، اقتصادية، سياسية إدارية، مالية وغيرها[2].

إلا أن السبب الرئيسي في زيادة نفقات البلدية هو ثقل المهام الموكلة إليها، والذي يقتضي التكفل بكل النفقات المرتبطة بهذه المهام؛ فبالإضافة إلى نفقات تسيير شؤون الإدارة العامة، نجد أن البلدية مثقلة بأداء مهام أخرى: التهيئة والتنمية المحلية- السكن والتعمير- الصحة ونظافة المحيط- الأجهزة الاجتماعية والهياكل الأساسية.

و من ثم نجد أن عديد البلديات، لا يُمكنها تحقيق هذه الأهداف خصوصاً مع قلة مواردها وتعدد مشاكلها، الأمر الذي يحتم على الدولة ضرورة التفكير في التخفيف من المهام الملقاة على عاتق البلديات وتحويل المهام ذات البعد الوطني للدولة.

ج- تأثير المساهمات الإجبارية

إذا كانت مساهمة البلدية، في صندوق الضمان للضرائب المباشرة رمزية، وتقدر بـ 02% إلا أن

1 - نضيرة دوبابي، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 19-20.

2 - حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1989، ص 35.

مساهمة البلدية بنسبة 7 % في بالصندوق الولائي لتطوير الحركة الرياضية، ليس له ما يبرره في بلدية عاجزة مالياً، حيث وفي معظم بلديات الجزائر التي تستفيد من منحة التوزيع بالتساوي تكون قيمة تطوير الحركة الرياضية أكبر من مبلغ الاقتطاع عن نفقات التسيير إلى التجهيز، وهذا من شأنه أن يُحمل البلدية أعباء إضافية كان يمكن صرفها فيما هو ضروري ، لو لم تكن هذه النفقة من النفقات القانونية الإجبارية.

د-مشكل تقويم الممتلكات المنتجة للمداخيل:

رغم الإيرادات الناتجة عن الممتلكات المحلية المنتجة للمداخيل (تأجير العقارات من سكنات ومحلات تجارية وأسواق وحقوق الملكية...الخ)، إلا أنها تضل ضئيلة إذا ما قُرنت بالإيرادات الجبائية، وقصد تثمين هذه الممتلكات، فمن الضروري إعادة النظر في الحقوق و التسعيرات المتعلقة بها لتحقيق أكبر عقلنة للخدمات المقدمة، ولذا يجب على الجماعات المحلية إعادة تقويم ممتلكاتها المحلية المنتجة للمداخيل، ومراقبة أسعار تأجير المحلات وخاصة التجارية والأسواق وحقوق المكان، كما يجب عليها أيضا تشجيع الاستثمار المحلي في مختلف الميادين سواء ما يتعلق بالصناعة أو الفلاحة أو قطاع الخدمات، فهذا لا ينعكس على مستوى التنمية المحلية فحسب ، وإنما يساهم في تحصيل إيرادات جبائية جديدة وإضافية.

رابعاً: البدائل الاقتصادية لتعبئة موارد الجماعات المحلية بالجزائر:

إن الوضع المالي الصعب الذي تعيشه الجماعات المحلية بسبب عجز ميزانيتها و ارتفاع ديونها، أضحى يشكل خطراً وتهديداً حقيقياً لعجلة التنمية على المستوى المحلي، ما دفع الدولة إلى اللجوء لجملة من الإصلاحات مست بشكل عام المالية والجباية المحليتين، وتنفيذ برامج دعم للجماعات المحلية عبر الصندوق المشترك للجماعات.

وقوفاً عند الوضعية المالية للجماعات المحلية بالجزائر يتضح لنا الواقع المالي الصعب الذي تعاني منه الجماعات المحلية، انطلاقاً من حالة عدم التوازن ما بين مواردها المالية وثقل المهام الملقاة عليها، وعلى هذا الأساس فتنمية موارد الجماعات المحلية يستدعي البحث عن بدائل إقتصادية لتنمية مواردها و تحسين وضعيتها المالية، نوجزها فيما يلي:

1- تغيير أنماط التمويل المحلي :

تتجلى إستراتيجية تغيير أنماط التمويل المحلي في إعداد برنامج أو مخطط تقويمي يستند إلى رؤية جديدة ويوضح الدور الجديد للجماعات المحلية كما يوضح وسائل أو أدوات الإصلاح ويتوقف إعداد هذه الإستراتيجية على ما يلي:

- تطهير السياق التضخمي الحالي للجماعات المحلية .
- مسح ديون البلديات تجاه الدولة .

- تطوير قدرات الإدخال المحلية التي بإمكانها تمويل برامج التنمية المحلية[1].

و لكي ينجح هذا البرنامج لا بد أن يستند إلى أشكال من اللامركزية في تسيير المالية المحلية، حيث ينبغي التفكير في كيفية جعل الجماعات المحلية قادرة على استغلال الوسائل المالية الكافية حتى تتمكن من توفير خدمات ترقي إلى تطلعات المواطنين.

أما إذا رجعنا إلى أدوات سياسة الإصلاح فهي ترتكز على تفعيل الجباية المحلية وتحديد الضرائب التي توجه للولايات والبلديات بشكل مباشر حيث تعتبر الجباية المحلية في الوقت الراهن غير كافية، و يضاف إلى ذلك أن الدولة مجبرة على محاربة الغش والتهرب الضريبي للرفع من الوعاء الجبائي.

2-تعزيز تفعيل التعاون المشترك بين البلديات :

تختلف الموراد المالية من بلدية إلى بلدية، حسب الموقع و المساحة ، الأمر الذي يستدعي ضرورة التعاون والتضامن ما بين البلديات، فنجد أن عدداً من البلديات تتخبط في أزمة مالية ، في حين نجد بعض البلديات معروفة بغناها لكثرة إيراداتها ، ويترتب عن ذلك ضرورة البحث عن أساليب أخرى تجسد التضامن والتعاون بين البلديات من خلال ما يلي:

- الشركات المختلطة: وهي شركات تساهم فيها الجماعات المحلية بأغلبية تفوق 50%، أما الباقي فيكون إسهاماً من متعاملين خواص أو عموميين كغرف التجارة والصناعة وتهتم هذه الشركات بترقية نشاطات البناء والتسيير العقاري و ترقية واستغلال المرافق العمومية، ومن أهم مبررات اللجوء لمثل هذا النوع من الشركات هو التحول نحو اقتصاد السوق وتلاشي التفرقة بين القطاعين العام والخاص [2].
- إنشاء مؤسسة عمومية بلدية:[3] يسمح القانون من أجل أن تحقق البلديات أهدافها اللجوء إلى إنشاء مؤسسة عمومية بلدية تعمل على إنجاز أو تسيير البرامج الموكلة للبلدية تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، وكلما تنوعت المؤسسات المنجزة بين البلديات في الولاية، أدى ذلك إلى تحقيق تنمية محلية شاملة تحسن كل القطاعات .
- المعاهدات البلدية: وتتضمن هذه المعاهدات إنجاز مشاريع تتجاوز بلدية واحدة وتحمل منفعة لعدة بلديات متجاورة ويتمثل دورها في تقسيم الأعباء بين البلديات وتنسيق المجهودات لإنجاز المطلوب من المنشآت، ويمكن القول أنه أمام الوضعية المالية المتدنية للبلديات خاصة النائية منها فالمعاهدات البلدية تمثل حلاً نافعاً للاستجابة لحاجيات السكان[4].

1 - علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 66.
2 - نفس المرجع ، ص 06.
3 - العمري بوحيط، البلدية- إصلاحات، مهام وأساليب، شركة زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.
4 - موسى رحماني ووسيلة السبتي، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي : تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

3-تطوير أساليب التسيير (التأجير -الامتياز-الشراكة العمومية الخاصة)

يمكن للمصالح العمومية البلدية، حسب المادة 155 من قانون البلدية 11-10 أن تكون محل امتياز طبقاً للتنظيم الساري المفعول، وطبقاً لنص المادة 153 من القانون المتعلق بالبلدية المذكور أعلاه يمكن إنشاء مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة من أجل تسيير مصالحها[1].

كما أنه لا يمكن إغفال عصرنة الإدارة بالاعتماد على النظم الحديثة في التسيير الإداري كاعتماد تقنيات المناجمت العمومي و عقلنة الاختيارات العمومية من خلال دراسة المشاريع المبرمجة وإمكانية تنفيذها بحسب أولويتها وإنجازها، ومدى تحقيقيها للنتائج بحسب الإمكانيات المالية المتوقعة ، ويمكن أن نحصر مراحل نظام عقلة الاختيارات فيما يلي: الدراسة-القرار- التنفيذ – والإعلام.

والتي تساعد المسير المحلي على تحضير كل الوسائل التقنية المالية والبشرية، التي يملكها لتحقيق الأهداف المسطرة، كما يتيح المناجمنت للمسير إمكانية تحديد الاحتياجات الاقتصادية ثم ترتيبها بحسب أولويتها بما يتوافق مع طاقة الجماعات المحلية، كما يسمح المناجمنت بتقييم مدى تطابق النتائج المحصل عليها مع الأهداف المسطرة، ومقارنة النتائج المحققة مع حجم الوسائل المتوفرة لإنجاز المشروع، ومن ثم فإن تجسيد هذه النظريات على أرض الواقع يتطلب وجود موظفين أكفاء يسهرون على تنفيذ القرارات المتخذة مع متابعتها ومراقبة تنفيذها.

4- ترشيد النفقات:

إن ترشيد الإنفاق العام يُقصد به التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها، بما يعظم رفاهية المجتمع ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتـفق مع تفضيلات وأولويات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها وترتيب هذه الأهداف وفقاً للأهمية النسبية بما يتفق والمرحلة التي يمر بها المجتمع، وبما يُمكن الدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق الأهداف.

لذلك فترشيد النفقات يعني أن في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للبلدية، و ارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، فإنه يجب العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها، ويتأتى ذلك من خلال:

- المراقبة المسبقة للمدفوعات.
- حفظ محاسبة خاصة بالأمين العام للبلدية.

جامعة الحاج لخضر باتنة، المنعقد يومي 01-02 ديسمبر 2004، ص 26-27.

1 - أنظر المادة 153 و المادة 155 من قانون البلدية 11-10 ، المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.

- تفادي مظاهر الترف و الإسراف خصوصاً ما تعلق بتأثيث المكاتب.
- تحديد ضوابط علمية مهنية لمنح الإعتمادات المالية.

5- العقود المحلية للنجاعة[1]:

العقد البلدي للنجاعة هو عقد تبرمه البلدية ممثلة في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة ، وممثلين عن ممثل الإدارة المركزية (وزارة الداخلية)، و ممثل عن المجلس الوطني للتخطيط ، وممثل عن بنك محلي أو وطني.

تهدف هذه العقود إلى إعادة تأهيل البلدية بتشخيص واقعها و اقتراح برامج تصحيحية على المدى القصير و المتوسط تسمح لها بتحسين قدراتها في التسيير، و التحكم الحسن في المشاكل المتعلقة بها و الغاية من ذلك هي تحقيق التوازن الميزاني للبلدية، و يحدد عقد النجاعة إجراءات داخلية و أخري خارجية:

- إجراءات داخلية : تهدف إلى تحسين قدرات البلدية بواسطة التحكم في تنظيم تسيير الموارد البشرية و المادية.
- إجراءات خارجية: تسمح بتدعيم العمليات التصحيحية بمساعدات مالية سواء من قبل الدولة أو البنوك الأخرى.

6-إعادة النظر في الأنشطة التنموية للجماعات المحلية:

يجب على البلدية: « أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانوناً في كل ميدان، و يرافق كل مهمة جديدة يُعهد بها إلى البلدية أو تُحول لها من قبل الدولة التوفير المتلازم للموارد المالية الضرورية للتكفل بهذه المهمة بصفة دائمة « [2].

الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في صلاحيات الجماعات المحلية، وبالخصوص البلديات و ضرورة مطابقة هذه الصلاحيات مع الإمكانيات المتاحة، فالإختلالات التي تعرفها الجماعات المحلية انطلاقاً من عجزها على توفير الموارد اللازمة لتغطية الحاجات العامة و عدم قدرتها على تحقيق التنمية المنشودة ، أدت إلى ضرورة تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الشريك[3].

7- تعزيز الرقابة على المال العام:

1 - بن لدغم فتحي، بن عمر عبد الحق، شليل عبد اللطيف، ، الإصلاحات المالية للجماعات المحلية وآفاق التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول : المالية العمومية للجماعات المحلية : واقع ، إصلاح وتطلعات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان، المنعقد يومي 19-20 سبتمبر 2012، ص 11.

2 - المادة 04 من قانون الولاية رقم 12-07 ، الجريدة الرسمية 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

3 -Mohamed Sbihi, La gestion des finances communales, Librairie Babel ,Rabat, 1992, P 19 .

إن غياب عنصر الرقابة أوصل أغلب البلديات إلى وضعيات مالية مزرية وأغرقها في مستنقع الرشوة والتسيب والاختلاسات وهدر المال العام ، و بالرغم من وجود نصوص قانونية تحث على الرقابة في إنفاق المال العام، لكن يبقى السؤال في ما مدى صرامة وقوة هذه النصوص في كف المسئولين عن إهدار المال العام، أو بالأحرى هل تطبق النصوص على أرض الواقع.

لذلك يمكن أن نشير إلى بعض النقاط التي من خلالها نُقلص التصرفات اللاقانونية اتجاه استعمال المال العام المحلي فيما يلي :

- تفعيل الدور الرقابي لمجلس المحاسبة وخلق غرف ولائية مهمتها التكفل بتشديد الرقابة على المالية المحلية من طرف أعوان من خارج الولاية ، و التأكد من دقة العمليات الحسابية وصحة المستندات المؤدية للصرف.
- التحقق من التسيير الفعال والاستهلاك العقلاني للوسائل المادية الموضوعة تحت تصرف المصالح البلدية، والتحقق من مدى التزام الإدارة في تنفيذها للميزانية بالسياسات المعتمدة[1].
- التدقيق في تحصيلات الإيرادات على اختلاف أنواعها .
- كشف الاختلاسات والتزوير والأخطاء الفنية وكل ما يتنافى وقواعد المحاسبة العمومية[2].

-8 استغلال رسوم المرور والتسيير الحضري:

إن رسوم أنابيب النفط التابعة لشركة سوناطراك والخطوط الكهربائية ذات التيار العالي لشركة سونلغاز يجب أن تكون محل تقييم بالتشاور مع البلديات المعنية بهذه الممرات، إضافة لذلك فإن المهام التقليدية للخدمات العمومية المتعلقة بالتسيير الحضري (تنظيف المساحات الخضراء إدارة المياه)، التي تتسبب في نفقات مالية معتبرة، قد يمكن التنازل عنها عن طريق منح الامتيازات وإقرارها بواسطة دفاتر الشروط مقابل خضوعها لمراقبة قانونية.

-9 ترقية الثروات و السياحة و الأنشطة المحلية: تحتوي العديد من البلديات على المستوي الوطني العديد من الآثار والتقاليد لكنها غير مفعلة، وهي تُعد مورداً هاماً من موارد الجماعات المحلية، إذا ما تم استغلالها استغلالاً جيداً.

كذلك استغلال المناجم والمحاجر ومواد البناء المحلية كالأحجار قد تشكل مورداً لا بأس به بالنسبة لبعض الجماعات المحلية، وكذا فإن تطوير السياحة والصناعات التقليدية وأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات وعمليات استرجاع النفايات وتثمين التراث الثقافي من شأنها أن تولد وتسمح بإنشاء

1 - شباب سيهام، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية - دراسة تطبيقية حالة بلدية معسكر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، فرع تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، 2011- 2012، ص 16.

2 - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 41.

مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة[1] ، و تُثمن موارد الجماعات المحلية ، بالإضافة إلى الاهتمام بالثروات المحلية التي من شأنها أن تساهم كثيراً في دعم الموارد المحلية الداخلية خصوصاً إذا سهرت الجماعات المحلية على تحديد ممتلكاتها بدقة.

10- دعم الاستثمار المالي المحلي:[2]

إن تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق في الجزائر بسبب نقص الخبرات والتجارب في هذا الميدان إلا أنه في ظل الإصلاحات الجارية، والتي تمس القطاع المصرفي ومع تبادل الخبرات الدولية، فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر ايجابي ، ويحقق مكاسب وموارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية، كما يمكنها إنشاء شركة تكون فيها هي المسير والمالك الوحيد وتتحمل جميع المسؤوليات والأعباء والمخاطر التي تُلقى على عاتقها، كما يمكن أن تكون الجماعات المحلية مساهماً في شركة ما سواء عند تأسيسها أو عند افتتاح رأسمالها للجمهور.

ومن ثم فإن الإستثمار المالي المحلي يُعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته وتدعيمه بشكل فعال وناجح في ظل ما تقتضيه متغيرات السوق.

11- محاربة الغش الجبائي وتفعيل أدوات التحصيل :

إن إشراك البلديات في عملية التحصيل مع توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لذلك، يساهم في تحسين أدوات التحصيل الجبائي، ما يقتضي تنسيق الجهود بين البلديات ومصالح الضرائب والعمل سوياً لمجابهة الغش والتهرب الضريبي من خلال انتهاج سياسة تحسيسية لفائدة المكلفين بالضريبة وتوعيتهم بالدور التنموي الهام الذي تلعبه الضرائب في خدمة المرافق العامة، ويتجلى ذلك من خلال تنظيم أيام دراسية ، حملات توعية ، توزيع مطويات تبرز مقومات والتزامات المكلفين بالضريبة بالإضافة إلى تنظيم أبواب مفتوحة ، ويمكن تفعيل آليات مكافحة الغش والتهرب الضريبي من خلال ما يلي :

- تحسين آليات الرقابة والتدقيق في كل مراحل التحصيل عن طريق اعتماد المعاينة الحقيقية للأشخاص و المداخيل الخاضعة للضريبة من خلال التنقل ميدانياً للإطلاع عليها واللجوء إلى خبراء إذا استدعى الأمر ذلك لتقيمها.
- الاهتمام بتكوين الأعوان المكلفين بتحصيل الضرائب وقمع الغش.
- التنسيق والتعاون بين مختلف الإدارات من أجل إحصاء الأشخاص والأموال الخاضعين للضريبة.
- إشراك المنتخبين المحليين في مجال الضريبة عن طريق إعلامهم دورياً بالتقديرات، التحقيقات و التحصيلات.

1 - علي زغدود، الإدارة المحلية في الجمهورية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، الجزائر، 1984، ص 89.
2 - بن لدغم فتحي، بن عمر عبد الحق، شليل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 17.

-12 **تفعيل الجباية الخضراء**: بحيث يجب تعزيز الرسوم المحلية البيئية في هذا الشأن لأن السياسة الجبائية يجب أن تعتبر كوسيلة تمكن من التوفيق بين التقنية الاقتصادية واحترام البيئة[1]، ما يستوجب التفكير في إدراج الضرائب البيئية ضمن النظام المحلي الضريبي، باعتبار أن الجماعات المحلية تضم العديد من الممتلكات في شكل أراضي و ثروات ، و التي هي محل أنظار المؤسسات والشركات الإقتصادية التي تقوم بعملية الإستثمار فيها.

-13تثمين الإيرادات :

إن نقص مردودية أملاك الجماعات المحلية ناتج عن غياب الاستعمال العقلاني والرشيد لهذه الموارد والاتكال المطلق على الموارد الجبائية، فحالة عدم التوازن في موارد الجماعات المحلية تأتي انعكاساً لضعف موارد التسيير، ولإعادة تثمين هذه الموارد يستوجب على الجماعات المحلية السهر على إحصاء كل الممتكلات المتوفرة لديها:

-**ناتج الأملاك العمومية**: إن تثمين نواتج الأملاك العمومية ، يستدعى من البلديات القيام بإحصاء شامل ومضبوط ودقيق لكل ممتلكاتها، الأمر الذي يفرض على مصالحها، مسك فهرس المحتويات، بحيث تسجل فيه كل ممتلكات البلدية المنتجة وغير المنتجة.

-**تحصيل الإيرادات**: يتولى أمين خزينة البلدية تحصيل الإيرادات وتصفية نفقات البلدية، وهو مكلف وحده وتحت مسؤوليته بمتابعة تحصيل مداخيل البلدية، وكل المبالغ العائدة لها وصرف النفقات المأمور بدفعها.

-منتوجات الاستغلال :

يمكن للبلدية في إطار تسيير ممتلكاتها وسير مصالحها العمومية المحلية تحديد مساهمة مالية للمرتفقين تتناسب وطبيعة الخدمات المقدمة ونوعيتها[2] ، ولعل الملاحظ لمختلف الخدمات التي تُقدمها البلدية نجد أن معظمها تقدم مجاناً، وهذا ما يثقل كاهلها ويؤدي إلى تزايد نفقاتها.

-14 عقلنة إختيارات الميزانية :

يهتم نظام عقلنة إختيارات الميزانية بحل المشكلة الاقتصادية الممثلة في ندرة الخيارات الاقتصادية من جهة وتزايد الحاجات الاقتصادية من جهة أخرى، ويتجلى ذلك أيضاً على المستوى المحلي حيث تتزايد نفقات الجماعات المحلية، ما يستدعى البحث عن أقصى الطرق التي تسمح بتحقيق أكبر النتائج بتكاليف قليلة.

إن توفير الوسائل التقنية والمالية والبشرية يساعد المسيير المحلي في تطبيق هذا النظام وتحديد

1 - Paul Masse Gandomet , <u>**finance publique**</u> , Edition Montriez ,Paris 1981

2 - المادة 175 من قانون البلدية 10-11 ، المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.

الاحتياجات الاقتصادية وترتيبها بحسب أولويتها، بغيت تحقيق الأهداف المرجوة، كما يستدعى هذا النظام دراسة المشاريع المبرمجة والتحقق من إمكانية تنفيذها مع إعطاء الأولوية للمخططات المرسومة الممكنة الإنجاز، و يقتضي أيضا مقارنة النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة، والوسائل المتوفرة لإنجاز المشاريع مع أهمية إعلام المجتمع المدني، الذي يمكنه مرافقة منتخبيه في تحسين أداء المشاريع.

خاتمة:

إن نظام الإدارة المحلية في الجزائر يواجه مجموعة من التحديات التي تحول دون تحقيقه الأهداف المرجوة منه ، خاصة ما تعلق بالتنمية المحلية، ومن جملة هذه التحديات محدودية الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية، ما جعلها تعتمد و لفترة طويلة على الأموال الممنوحة لها من طرف الدولة، الشيء الذي أدى إلى غياب التفكير في أساليب جديدة لاستغلال الموارد المتاحة لها .

فالواقع الجديد يفرض على الجماعات المحلية البحث في تفعيل المصادر المالية المحلية والاعتماد عليها؛ و إن كان لإصلاح الجانب المالي للجماعات المحلية أهمية كبيرة فإنه لا يجب إهمال الجوانب الأخرى بحيث لا يمكن حصر النهوض بالجماعات المحلية بالاهتمام بالجانب المالي فقط بل هناك جوانب أخرى لا تقل أهمية، وانطلاقاً من أن إشكالية توفير الموارد المالية باتت من المشاكل العويصة التي تقف عقبة أمام المسار التنموي للجماعات المحلية، ركزنا اهتمامنا في هذه الدراسة على البدائل الاقتصادية لتعبئة موارد الجماعات المحلية، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتمد البلديات في الجزائر بشكل أساسي في تمويلها على عوائد الجباية المحلية، و الإعانات المقدمة من الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

- إن العجز الحاصل في ميزانية الجماعات المحلية هو مؤشر واضح لوجود خلل في تسيير مواردها المالية.

- التحرك نحو الاستقلالية المالية أصبح في الوقت الحالي أمراً ضرورياً، لأن ذلك يزيد من فعالية ودور السلطات المحلية.

-بالرغم من تعدد وتنوع الإيرادات العامة للجماعات المحلية، إلا أننا نجد في حقيقة الأمر أن الهوة بين الموارد المالية المتاحة والأعباء المتزايدة تتسع أكثر ، وهو ما أدى إلى ظهور مشكل عجز ميزانية الجماعات المحلية.

-إن أغلبية الضرائب والرسوم التي تُجبى لفائدة الجماعات المحلية هي عبارة عن ضرائب ورسوم غير منتجة بكثرة.

- ضعف ناتج الأملاك العمومية المنتجة للمداخيل، وتزايد نفقات المستخدمين.

-تتوفر الجماعات المحلية في الجزائر على موارد هامة لكنها غير مستغلة مثل : المناطق الأثرية و مقومات سياحية هامة.

و من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا المجال ما يلي:

- إعادة الإعتبار للنشاط التنموي للجماعات المحلية ، بحيث ينبغي إعادة النظر في الصلاحيات المخولة للجماعات المحلية، وبالخصوص البلديات و ضرورة مطابقة هذه الصلاحيات مع الإمكانيات المتاحة.
- ضرورة تعزيز التعاون والتضامن ما بين البلديات، من خلال إنشاء مؤسسات عمومية بلدية أو اللجوء إلى المعاهدات البلدية.
- فرض رقابة على الإنفاق المحلي ، قصد تحقيق فائض مالي، يساعد الجماعات المحلية على تمويل الإستثمارات المحلية.
- إعتماد إستراتيجية تغيير أنماط التمويل المحلي، وتتجلى هذه الإستراتيجية في إعداد برنامج تقويمي يستند إلى رؤية جديدة ويوضح الدور الجديد للجماعات المحلية، والأدوات التي من شأنها تحديد أنماط أخرى للتمويل بدل الاعتماد على إيرادات الجباية المحلية.
- تأهيل البلديات لاستقطاب المستثمر المحلي و الأجنبي، مما يُسهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية، ويفسح المجال لدخول الجماعات المحلية لمجال الاستثمار و توسيع مجال نشاطها.
- دعم الاستثمار المحلي مع العمل على ترشيد النفقات و تثمين الإيرادات و ترقية الأنشطة والثروات المحلية.
- إعادة النظر في الخدمات التي تُقدمها البلدية مجاناً و بمبالغ رمزية، و التي تثقل كاهلها وتؤدي إلى تزايد نفقاتها، وتخصيص نواتج مالية لهذه الخدمات.

قائمة المراجع :

أولاً: الكتب

1- أعمر يحياوي، مساهة في دراسة المالية العامة- النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومه، الجزائر، 2003.

2- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1989.

3- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

4- العمري بوحيط، البلدية- إصلاحات، مهام وأساليب، شركة زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.

5- مرشد الجماعات المحلية، المديرية العامة للتكوين والإصلاح الإداري، وزارة الداخلية والجماعات

المحلية، مجلد رقم 01، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

6- عادل محمد حمدي، الإتجاهات المعاصرة في نظام الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987.

7- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006.

8- علي زغدود، الإدارة المحلية في الجمهورية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، الجزائر، 1984.

9- Nadine Datonel, Droit des collectivités territoriales, Edition Breal, 3eme édition, 2007.

10- Jean Cathelineau, La fiscalité des collectivités, Armand colin, paris, 1990.

11- Mohamed Sbihi, La gestion des finances communales, Librairie Babel ,Rabat, 1992.

12- Paul Masse Gandomet , **finance publique** , Edition Montriez ,Paris 1981.

ثانياً: المذكرات:

1- صدوقي غريس، متطلبات اللامركزية المالية في الجزائر- دراسة حالة بلدية سعيدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، فرع المالية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، 2010-2011 .

2- بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات- دراسة تطبيقية لبلديات سيد علي ملال- قرطوفة - جيلالي بن عمار ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، فرع تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، 2009- 2010.

3- نضيرة دوبابي، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، 2009-2010.

4- شباب سيهام، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية - دراسة تطبيقية حالة بلدية معسكر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، فرع تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، 2011- 2012.

ثالثاً: الملتقيات، المجلات:

1- بريق عمار، تمويل الجماعات المحلية في الجزائر- واقع وآفاق، مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، المنعقد يومي 12-13 ديسمبر 2010.

2- بن لدغم فتحي، بن عمر عبد الحق، شليل عبد اللطيف، ، الإصلاحات المالية للجماعات المحلية وآفاق التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول : المالية العمومية للجماعات المحلية : واقع ، إصلاح وتطلعات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان، المنعقد يومي 19-20 سبتمبر 2012

3- بن عبد الفتاح دحمان، يامة ابراهيم، تمويل البلديات في التشريع الجزائري- دراسة تقيمية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، المنعقد يومي 12-13 ديسمبر 2010.

4- علي دحمان محمد، خدير أسامة، إشكالية مديونية الجماعات المحلية وانعكاساتها على المالية المحلية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الدولي : المالية العمومية للجماعات المحلية واقع، إصلاح وتطلعات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، المنعقد يومي 19-20 سبتمبر2012.

5- موسى رحماني ووسيلة السبتي، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي : تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، المنعقد يومي 01-02 ديسمبر 2004.

6- عبد الكريم مسعودي، غيلاني عبد السلام، تسيير خدمات المياه والتطهير في الجماعات المحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مجموعة البحث في المالية العامة، جامعة تلمسان ، العدد 03 ،2013.

رابعاً:القوانين و المراسيم:

1- قانون البلدية 11-10 ، المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011.

2- قانون الولاية رقم 12-07 ، الجريدة الرسمية 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

3- المرسوم رقم 266/86، المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله، الجريدة الرسمية رقم 45، الصادرة بتاريخ: 1986/11/05.

الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية

شاوي صبيحة / Doctorante en Finances Publiques – «GREFiP»
جامعة تلمسان

الملخص

يندرج الإصلاح الضريبي الذي أنتجته الجزائر منذ سنة 1992م في سياق مختلف التحولات التي عرفتها الساحة الدولية والوطنية، ولمعرفة مدى مساهمة الإصلاحات الضريبية المتخذة في تعبئة الجباية العادية، سنتناول مفهوم الإصلاح الضريبي وأهم المعايير التي يجب أن يرتكز عليها، ثم نعرض السياق الدولي والوطني للإصلاح الضريبي، ثم دوافع وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر، مفهوم الجباية وأهميتها بالنسبة إلى المالية العامة وبالنسبة للمواطنين، إضافة إلى تعريف الجباية العادية وتبيان أهم مكوناتها، ثم نحاول تقييم مدى مساهمة الإصلاح الضريبي في تعبئة الجباية العادية من خلال عدة مؤشرات، وفي الأخير نستعرض النتائج التي توصلنا إليها.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الضريبي، الجباية، الجباية العادية مكونات الجباية العادية.

Mots clés **:** *la réforme fiscale, la fiscalité, la fiscalité ordinaire, Composants de la fiscalité ordinaire.*

المقدمة

إن التغييرات الاقتصادية العالمية، والآثار السلبية على فعالية النظام الضريبي الجزائري التي تعتمد على عائدات المحروقات كمصدر أساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، والتي عرفت انخفاضا محسوسا نتيجة تذبذب أسعار المحروقات، سنة 1986م، هم بالدولة إلى اتخاذ إجراءات وإصلاحات في هذا الميدان والتي مست الجباية العادية، ومن بين هذه الإجراءات إعادة تنظيم النظام الضريبي الصادر في قانون المالية لسنة 1992م، أين لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو « **ما مدى مساهمة الإصلاح الضريبي في تحسين تعبئة الجباية العادية في الجزائر**»؟

أولا: ماهية الإصلاح الضريبي وأهم معاييره

سنتطرق أولا إلى مفهوم الإصلاح الضريبي، ثم استعراض أهم المعايير التي يجب أن يرتكز عليها:

1. **مفهوم الإصلاح الضريبي**

يتم تصميم الأنظمة الضريبية في العادة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، الضريبية التي يتم تحديدها بدلالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، إلا أن معطيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي تتغير بفعل عوامل عديدة، مما يجعل النظام الضريبي عاجزا عن تحقيق الأهداف، وهذا

ما يستدعي تغيره ومراجعته، وتدعى هذه المراجعة والتغيير بالإصلاح الضريبي.[1]

حيث يقصد بالإصلاح الضريبي إصلاح النظام الضريبي في الدولة بشكل يجعله ينسجم مع مجمل السياسة العامة فيها، ومع حاجة الاقتصاد، وذلك من خلال إدخال ضرائب أكثر تطورا، والبحث عن آليات ضريبية تضمن العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل والثروة، والغاء أنواع الضرائب التي تشوه الاقتصاد، واختيار كادر الجهاز الضريبي من الأشخاص المؤهلين علميا وفنيا وأخلاقيا، بما يعني زيادة قدرة الحكومة على القضاء على التهرب الضريبي، بحيث تصبح إيرادات الضرائب كافية لتحقيق النهوض بمشاريع الدولة وتمويل انفاقها.[2]

كما يمكن التعبير عن الإصلاح الضريبي على أنه «مجموع التغييرات المتعلقة بالضرائب الحكومية والمحلية بهدف تحسينها، ولا يعني الإصلاح بحال من الأحوال مجرد إدخال تعديلات على النظام الضريبي، وهو خلاصة مسار معقد من العمليات والإجراءات يتم التخطيط لها وتنفيذها عبر فترة زمنية طويلة».[3]

2. معايير الإصلاح الضريبي

تتمثل المعايير التي يجب أن يرتكز عليها الإصلاح الضريبي كالآتي:

1.2 العدالة

في التنظيم الفني للضريبة، بحيث يتلاءم كل نوع منها مع طبيعة الأوعية المفروضة عليها، وظروف المكلفين بها، ومدى كفاءة الإدارة الضريبية في تحقيقها، ولذلك فإن التحديات التي تواجه الدول، وخاصة النامية منها، تتطلب أن يكون نظامها الضريبي على قدر كبير من العدالة الضريبية.

2.2 الشفافية

في القواعد القانونية، التي تنظم أساليب الاستقطاع الضريبي، والمنوطة بمعدلات الضريبة، وتحديد الأوعية المختلفة المفروضة عليها، والمكلفين بها، وكيفية ربطها وتحصيلها، بما لا يدع مجالا للتحكم أو التعسف في تطبيقها من قبل الإدارة الضريبية.[4]

3.2 المرونة

1 أد. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، السنة 2011، ص 249.

2 د. عمار السيد عبد الباسط، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، مكتبة الوفاء، الطبعة الأولى، السنة 2013، ص 27.

3 أد. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 249.

4 د. عمار السيد عبد الباسط، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

في الاستجابة للتغيرات، أو التقلبات الاقتصادية المختلفة.

4.2 الحياد

في معاملة الأوعية الضريبية المختلفة، أو بالمكلفين بالضريبة، بما لا يخل بآليات السوق، فلا تتأثر الخيارات الاقتصادية المتعلقة بالادخار أو الاستثمار أو الاستهلاك.[1]

حسب R.Musgrave، قال من الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا على أي نظام ضريبي الوفاء بتلك المعايير المثالية جملة وتفصيلا، هكذا ودفعة واحدة، فالنظام الضريبي الأمثل هو ما كان ملائم للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالبيئة الضريبية في دولة ما، ومن ثم فإن الحكم على مثالية هذا النظام أو ذاك، منوطا دوما بمدى قرابته أو ابتعاده عن هذه المعايير.[2]

ثانيا: السياق الدولي والوطني للإصلاح الضريبي في الجزائر

اندرج الإصلاح الضريبي الذي انتهجته الجزائر منذ سنة 1992م، في سياق مختلف التحولات التي عرفتها الساحة الدولية والوطنية، وسوف نحاول استعراض مختلف هذه التحولات.

1. **السياق الدولي للإصلاح الضريبي**

لقد تزامن الإصلاح الضريبي في الجزائر مع عدة تحولات هامة عرفتها الحياة الاقتصادية الدولية، والتي تتمثل فيما يلي:

1.1 فشل النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتحكم في إدارة الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

2.1 إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة للثورة العلمية التكنولوجية بما أفرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة.

3.1 الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والذي يتطلب تنسيق الآليات الاقتصادية لهذه الدول، وتدعيم لقدراتها التفاوضية في مجال التجارة العالمية.

4.1 استمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية، وهذا ما جعلها تخضع لضغوطات فيما يتعلق بتعاقد شروط الاقتراض في الأسواق المالية الدولية، وبنمو أعباء الديون.

ومن هنا يمكن أن نقول أن هذه التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي ساهمت في بروز معالم نظام عالمي جديد له خصائصه المميزة، حيث في هذا الظرف أصبح الإصلاح الضريبي أداة هامة

1 نفس المرجع السابق، ص 32.
2 نفس المرجع السابق، ص 33.

لتنسيق السياسات الاقتصادية لمختلف الدول ولمواجهة تحديات العولمة التي من أهم انعكاسها التأثير على مصير الاقتصادات الوطنية.

2. **السياق الوطني للإصلاح الضريبي**

إن الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني، خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986 وتراجع معدلات النمو، وتزايد في حجم المديونية الخارجية، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لاتخاذ القرار ومراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد. وفي هذا السياق كرّس دستور 1989 التوجه نحو اقتصاد السوق، وكان هذا التوجه استجابة لضغط الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية) التي اشترطت تحرير الاقتصاد وتطبيق نظام اقتصاد السوق، مع الإشارة أن الإصلاحات المقترحة من طرف الهيئات المالية الدولية، تهدف أساسا إلى وضع الآليات التي تمكنها من استرجاع أموالها، أما كيفية حل مشكلة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية فيأتي في المرتبة الثانية.[1]

1.2 تحول علاقة الدولة بالمؤسسات الاقتصادية

في ظل الإصلاحات الاقتصادية تحولت الدولة إلى مالكة لرأس مال المؤسسات عن طريق صناديق المساهمة وليست مسيرا، وأصبحت علاقة الدولة بالمؤسسة خاضعة لقواعد الفعالية والمردودية الاقتصادية، لذلك يقتصر مجال تدخلها على التخطيط التوجيهي لتحديد أهداف وقواعد التنمية الشاملة، وقصد تحقيق هذه الأهداف تستخدم الدولة أدوات الضبط الاقتصادي المناسبة والتي ترتكز أساسا على أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة الضريبية، لذلك تزداد أهمية النظام الضريبي الذي يجب أن يتكيف مع إصلاح المؤسسة العمومية، وأن يشكل أداة تشجيع للأنشطة الاقتصادية وتوجيهها، ويتعين على المؤسسات تقديم ملفات قروض لدى البنك المتعامل معه الذي يقوم بدراسة تقنية حول جدوى المشاريع المقدمة، وعلى أساس ذلك يتم اختيار المؤسسات لتمويلها.

2.2 إصلاح التجارة الخارجية

في ظل الإصلاحات الاقتصادية اعتمدت الدولة برنامج تدريجي هام لتحرير التجارة الخارجية، حيث منح مرونة أكثر في مجال احتكار الدولة، من خلال تخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص، وهكذا تقوم المؤسسة بمعاملاتها مع الخارج بحرية.

يتضح مما سبق أن الاصلاحات الاقتصادية تندرج في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولمواكبة

1 ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، السنة 2003، ص 24.

هذا التحول استدعى إدخال إصلاحات ضريبية ليكتمل مسار الإصلاحات الاقتصادية قصد تمكين المؤسسة أداء دورها بفعالية أكثر وتكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الاقتصادية الدولية.[1]

ثالثا: دوافع وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

سنقوم بتحديد دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر، ثم نتطرق بعد ذلك إلى أهدافه.

1. **دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر**

تعود دوافع القيام بالإصلاح الضريبي عموما إلى محاولة تجاوز بعض جوانب القصور في النظام الضريبي، ولعل أبرزها:

1.1 ضعف الجهد الضريبي بحيث تكون الضرائب المحققة فعلا بعيدة عن الضرائب الممكنة.

2.1 اختلال الهيكل الضريبي بهيمنة بعض الضرائب، مما يؤدي إلى أن أي خلل يتعلق بهذه الضرائب يمكن أن ينعكس سلبيا على الحصيلة الإجمالية للضرائب، وهو ما حدث في الجزائر في أعقاب الأزمة البترولية لسنة 1986 بانهيار أسعار النفط في الوقت الذي كان يعتمد فيه النظام الضريبي أساسا على الضرائب البترولية، فانهارت موارد الدولة بشكل حاد وفظيع.[2]

2. **أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر**

لقد أصبحت الحاجة ملحة إلى الإصلاح الضريبي، حيث أصبح من الضروري مراجعة نظام الضرائب من وقت لأخر، بحيث يتوافق مع جهود الإصلاح الاقتصادي، ودعم النمو وزيادة استثمارات القطاع الخاص، ولذا يتطلب الأمر تعديل أو إعادة هيكلة النظام الضريبي، بما يخفف من الأعباء على الأفراد والمنظمات، ويمثل الإصلاح الضريبي أحد عناصر سياسة الإصلاح المالي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي يؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، والحفاظ على الموارد السيادية للدولة، ويعمل على تبادل الحوافز بين دافعي الضرائب والحكومة، بما يشجع منع التهرب، من خلال القضاء على المعوقات في النظام الضريبي، وفي نفس الوقت يعمل الإصلاح الضريبي على خفض تكلفة تحصيل الإيرادات، ومن تكلفة شكاوي دافعي الضرائب، كذلك يهدف الإصلاح الضريبي إلى الترويج للنمو الاستثماري، من خلال مستويات الضريبة المنخفضة، التي تعمل على ازالة التشوهات من الأنشطة التجارية، إضافة إلى العمل على خفض الأعباء والتعقيدات الإدارية، من خلال ازالة العناصر التي تعمل على ثقل النظام الضريبي، وادخال التحسينات الإدارية الازمة على الإدارة الضريبية، أيضا العمل على تقديم الخدمات للمكلفين بأسلوب أكثر كفاءة وعدالة، وهكذا أصبح الإصلاح الضريبي ضرورة أساسية لابد منها، حتى تستطيع الدول أن تستمر في تطبيق سياسات التنمية، وزيادة معدلات النمو

1 نفس المرجع السابق، ص 25.
2 أد. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 250.

الاقتصادي.[1]

ولقد هدف الإصلاح الضريبي في الجزائر، إلى توفير نظام ضريبي واضح وعادل وشفاف، غير معقد ومستقر، ويكون قادرا على كسب ثقة المكلفين، مما يخفف آثار التهرب الضريبي، ويزيد حصيلة الجباية العادية، وبالتالي تحقيق أهم هدف لهذا الإصلاح، والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وجعل إيرادات الجباية العادية كفيلة بتغطية النفقات العامة للدولة.

1.2 تبسيط النظام الضريبي

يهدف الإصلاح الضريبي إلى تبسيط النظام الضريبي، سواء في هيكل النظام الضريبي، بحيث تم إلغاء مختلف الضرائب التي كانت معقدة، بالإضافة إلى تجميع مختلف الأنواع التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية في ضريبة واحدة كإدخال الضريبة على أرباح الشركات فيما يخص الأشخاص المعنوية، أو في التشريع الضريبي، بحيث أصبحت القوانين الضريبية واضحة لا يشوبها الغموض، ومدعمة بتحليلات وتفسيرات من طرف المختصين، يسهل فهمها من طرف المكلفين، وترتب على ذلك أن النظام الضريبي أصبح يكتسي أكثر شفافية على عكس النظام السابق.

2.2 تحقيق العدالة الضريبية

تشكل العدالة الضريبية مبدأ أساسيا من مبادئ الضريبة، ومن خلالها يكتسب النظام الضريبي نجاحه ومصداقيته لدى المكلفين بالضريبة، ولقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق ذلك من خلال:

- التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة.
- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية، والتي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية.
- توسيع نطاق تطبيق مختلف الاقتطاعات.

3.2 إدارة ضريبية فعالة

من بين أهداف الإصلاح هو إيجاد إدارة ضريبية تسهر على تطبيق ومتابعة النظام الضريبي، وهذا ما حدث من خلال إعادة تنظيم الإدارة الضريبية ورفع كفاءة موظفيها، وأساليب عملها وتقنياتها باتجاه التحديث والعصرنة.

رابعا: مفهوم الجباية وأهميتها

سنتطرق أولا إلى تعريف الجباية ثم تبيان أهميتها بالنسبة للمالية العامة، وبالنسبة للمواطنين.

1. تعريف الجباية

1 د. عمار السيد عبد الباسط، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

يعود أصل كلمة الجباية إلى الكلمة اللاتينية «fiscus»، والتي تعني القفة (أداة لتلقي النقود).[1]

أما فرع القانون العمومي يعرفها بأنها تتكون من مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالضرائب والتي تنظم المشاركة في المواضيع القانونية، وكذلك الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في تمويل الدولة.

كما يمكن تعريفها على أنها نظام من المساهمات الإلزامية المفروضة من قبل الدولة، ومعظمها في شكل الضريبة تفرض على الأشخاص وعلى المؤسسات والممتلكات.[2]

2. أهمية الجباية

الجباية تختل مكانة ضرورية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، وعلينا دراسة أهميتها بالنسبة للمالية العامة، وبالنسبة لحياة المواطنين.

1.2 أهمية الجباية العادية بالنسبة للمالية العامة

المالية العمومية تلعب دور أساسي في النسق الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد معين، فهي تسمح للدولة بالتوظيف خصوصا في مواجهة مصاريف الأعمال والاستثمارات وتمويل المصاريف العمومية الأساسية منها تمويل أمن الدولة وأمن المواطن، تمويل المدارس، الطرق، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، المواصلات، المستشفيات.

2.2 أهمية الجباية بالنسبة للمواطنين

المواطنين هم الذين يمولون الضرائب ويستفيدون منها في نفس الوقت كل الأعمال المجانية تمول من طرف الضرائب، فإن كان التلاميذ غير مكثرين بمصاريف الدراسة، فالدولة هي التي تتكفل بذلك عن طريق الضريبة.[3]

خامسا: تعريف الجباية العادية ومكوناتها

سنقوم بتحديد مفهوم الجباية العادية، ثم نتطرق بعد ذلك إلى تحديد مكوناتها.

1. تعريف الجباية العادية

تعد الجباية العادية ثاني أهم مصدر في ميزانية الدولة بعد الجباية البترولية والمتكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى ميزانية الدولة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى ذلك بعض الضرائب والرسوم الأخرى العائدة بصفة جزئية إلى الميزانية العامة للدولة.[4]

---

1 د. رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار الهومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، السنة 2014م، ص31.
2 نفس المرجع السابق، ص 243.
3 نفس المرجع السابق، ص 244.
4 ولهي بوعلام، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014)، يوم 11-12 مارس 2013 الموافق ل29-30 ربيع الثاني 1434هـ، جامعة سطيف 1 - الجزائر، السنة 2013م، ص 05.

2. **مكونات الجباية العادية**

يمكن تلخيص مكونات الجباية العادية في الجزائر كالآتي:

1.2 الضرائب المباشرة

والتي تضم إيرادات الضرائب والرسوم والتي تستهدف الدخل، والمتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

2.2 حقوق التسجيل والطابع

إن حقوق التسجيل هي الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة، وخصوصا العقود الرسمية القضائية المتضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية، وعقود نقل الملكية، وحق الانتفاع بالمنقولات، أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار أما حقوق الطابع، فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات والمدفوعة في شكل الطوابع الجبائية، أو الدمغة.

3.2 الضرائب غير المباشرة (الضرائب على الإنفاق)

وتضم الرسم على القيمة المضافة، الضرائب غير المباشرة على منتجات معينة، كالرسوم الثابتة والقيمية على استهلاك منتجات الكحول مثلا، بالإضافة إلى الرسم الداخلي على الاستهلاك الخاص بمنتجات التبغ والكبريت، والرسوم الجمركية.[1]

سادسا: تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر وأثرها على تعبئة الجباية العادية

بعد أكثر من عشرون سنة على تطبيق الإصلاح الضريبي نتساءل عن مدى مساهمة هذه الإصلاحات الضريبية في تعزيز تعبئة الجباية العادية، وخاصة أن الهدف الرئيسي للإصلاح الضريبي لسنة 1992م متمثل في تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل الميزانية العامة للدولة، ولمعرفة مدى تحقيق ذلك الهدف، نستعرض تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية مع حساب نسبتهما إلى إجمالي الإيرادات الضريبية، إضافة إلى أننا سنحاول تقييم مردودية النظام الضريبي من خلال عدة مؤشرات أخرى على النحو التالي:

1. **مساهمة الحصيلة المالية للجباية العادية بالنسبة للإيرادات الضريبية**

سوف نستعرض تطور الحصيلة المالية للجباية العادية والجباية البترولية مع حساب نسبتهما إلى إجمالي الإيرادات الضريبية حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: تطور الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة (2000 – 2014)

الوحدة: مليار دج

1 نفس المرجع السابق، ص 06.

البيان	الجباية العادية (1)	الجباية البترولية (2)	الإيرادات الضريبية (3)	نسبة (1) إلى (3)	نسبة (2) إلى (3)
2000	373.15	1169.57	1542.72	%24.18	%75.81
2001	444.49	964.46	1408.95	%46.08	%68.45
2002	493.09	942.90	1435.99	%34.33	%65.66
2003	562.88	1284.97	1847.85	%30.46	%69.53
2004	603.77	1485.76	2089.53	%28.89	%71.10
2005	664.79	2267.84	2932.63	%22.66	%77.33
2006	745.56	2714.00	3459.56	%21.55	%78.44
2007	786.75	2711.85	3498.6	%22.48	%77.51
2008	3.63<98	4003.56	4987.19	%19.72	%80.27
2009	1172.45	2327.67	3500.12	%33.49	%66.50
2010	1309.37	2820.01	4129.38	%31.70	%68.29
2011	1548.52	3829.74	5378.26	%28.79	%71.20
2012	1944.58	4054.35	5998.93	%32.41	%67.58
2013	2072.09	3678.13	5750.22	%36.03	%63.96
2014	2124.46	3390.42	5514.88	%38.52	%61.47

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا لمعطيات من وزارة المالية.

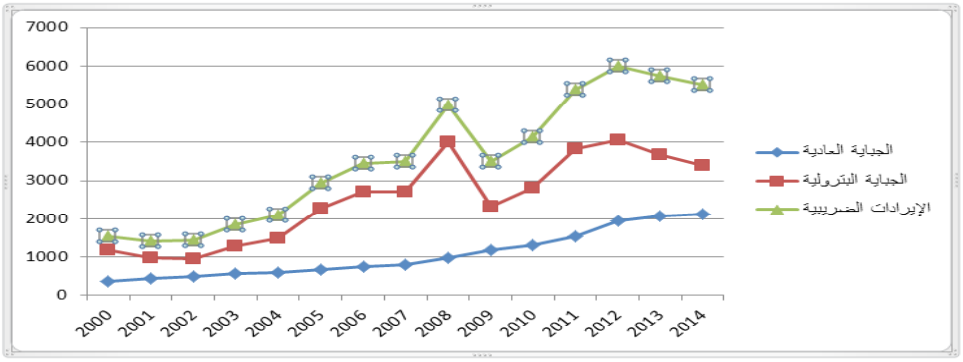

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا للجدول السابق.

نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع الجباية العادية من 373.15 مليار دج إلى 2124.46 مليار دج وبالتالي ارتفاع في الإيرادات الضريبية من 1542.72 مليار دج إلى 5514.88 مليار دج أي تضاعفت أكثر من أربع مرات، إلا أننا نلاحظ هيمنة الجباية البترولية إذ أنها في سنة 2008 مثلت 80.27 % من إجمالي الإيرادات الضريبية، ومن هنا نستنتج أن الجباية البترولية تشكل موردا رئيسيا للخزينة العامة للدولة، إلا أن تقديرات هذا المورد لا ترتكز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية

تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع، وهذا ما نلاحظه في سنة 2013 حيث تمثل نسبة الجباية البترولية 63.97 % لتصل إلى 61.47 % سنة 2014 مقارنة ب 80.27 % كما أن من أهم أهداف الإصلاحات الضريبية تكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية والذي لم يتحقق بعد.

2. **مدى استقرار النظام الضريبي**

سنتطرق إلى التعرف على مدى استقرار النظام الضريبي عبر القوانين المالية للفترة (2000 – 2014) وكيفية تأثيره على الجباية العادية.

الجدول رقم 02: عدد الإجراءات الضريبية ما بين الإلغاء، التعديل والإتمام في القوانين المالية للفترة (2000 – 2014)

القوانين المالية	الإجراءات التشريعية
2000	68
2001	34
2002	56
2003	68
2004	52
2005	68
2006	51
2007	58
2008	37
2009	43
2010	36
2011	56
2012	51
2013	20
2014	21

المصدر: من اعداد الباحثة حسب قوانين المالية (2000 – 2014)، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.

من خلال الجدول نلاحظ صدور تعديلات ضريبية كثيرة عبر القوانين المالية للفترة (2000-2014)، ومنه نستنتج أن النظام الضريبي الجزائري لم يتمكن من تحقيق الاستقرار، وبالتالي يؤدي إلى التأثير سلبا على تعبئة الجباية العادية، وذلك من خلال استغلال الأشخاص المكلفين بدفع الضريبة الثغرات الموجودة في النصوص والقوانين الضريبية.

3. الضريبة على الدخل الإجمالي كأحد محاور الإصلاح الضريبي وأثرها على تعبئة الجباية العادية

سوف نتطرق إلى التعرف على ما مدى مساهمة الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي في الجباية العادية.

➢ **مساهمة الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي في الجباية العادية**

سنتطرق إلى دراسة الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي للفترة (2000 – 2014) ومدى مساهمتها في حصيلة الجباية العادية.

الجدول رقم 03: حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي بالمقارنة مع حصيلة الجباية العادية للفترة (2000 – 2014)

(الوحدة: مليار دج)

البيان	حصيلة IRG (1)	حصيلة الجباية العادية (2)	النسبة (1) إلى (2)
2000	50.03	373.15	% 13.40
2001	62.7	444.49	% 14.10
2002	70.76	493.09	% 14.35
2003	79.79	562.88	% 14.17
2004	96.08	603.77	% 15.91
2005	105.6	664.79	% 15.88
2006	121.84	745.56	% 16.34
2007	158.58	786.75	% 20.15
2008	193.89	983.63	% 19.71
2009	228.97	1172.45	% 19.52
2010	297.57	1309.37	% 22.72
2011	435.17	1548.52	% 28.10
2012	608.29	1944.58	% 31.28
2013	557.5	2072.09	% 26.90
2014	604.55	2124.46	% 28.45
متوسط الفترة			**% 17.24**

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا لمعطيات من وزارة المالية.

وما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول أن نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي قد بلغت 17.24 % في المتوسط خلال الفترة (2000-2014)، ولقد بلغت الذروة سنة 2012 بمساهمة 31.28 % وهذا راجع إلى التعديلات التي عرضها نظام الأجور الناتج عنه زيادات في الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات، والتي تساهم بنسبة 80.54% في المتوسط من إجمالي الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي كما يبرزه الجدول التالي.

الجدول رقم 04: حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الأجور والرواتب بالمقارنة مع حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي للفترة (2000 – 2014)

(الوحدة: مليار دج)

البيان	الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الأجور والرواتب (1)	حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي (2)	نسبة (1) إلى (2)
2000	34.31	50.03	% 68.57
2001	44.67	62.7	% 71.24
2002	51.63	70.76	% 72.96
2003	59.93	79.79	% 75.10
2004	74.88	96.08	% 77.93
2005	82.77	105.6	% 78.38
2006	94.96	121.84	% 77.93
2007	122.67	158.58	% 77.35
2008	151.91	193.89	% 78.34
2009	180.43	228.97	% 78.80
2010	239.30	297.57	% 98.56
2011	380.35	435.17	% 87.40
2012	548.47	608.29	% 90.16
2013	489.06	557.5	% 87.72
2014	527.24	604.55	% 87.21
متوسط الفترة			% 80.54

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا لمعطيات من وزارة المالية.

الشكل رقم 02: تطور IRG فئة الأجور، IRG خارج فئة الأجور، بالنسبة لحصيلة IRG في الجزائر للفترة (2000 – 2014)

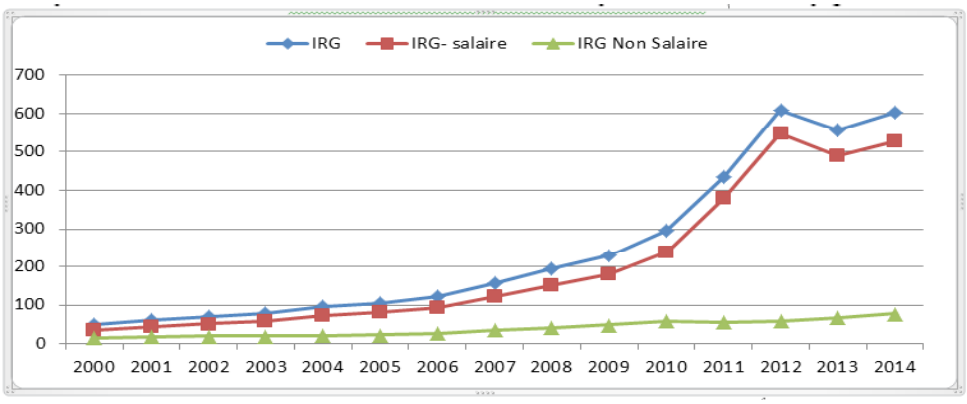

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا للجدولين السابقين.

- تعتمد الضريبة على الدخل الإجمالي على تصريح المكلف بالضريبة، ومع غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين وضعف كفاءة إدارة الضرائب، يؤثر تأثير سلبي على تعبئة إيرادات إضافية من الجباية العادية.
- عدم قدرة هذه الضريبة الوصول إلى الدخول الناتجة عن بعض النشاطات كمداخيل الأعمال المنزلية والمداخيل المحققة في النشاط الموازي وهذا يؤثر تأثير سلبي على تعبئة الجباية العادية.[1]

4. الضريبة على أرباح الشركات كأحد محاور الإصلاح الضريبي وأثرها على تعبئة الجباية العادية

الجدول رقم 05: حصيلة الضريبة على أرباح الشركات بالمقارنة مع حصيلة الجباية العادية للفترة (2000 – 2014)

(الوحدة: مليار دج)

البيان	حصيلة (IBS) (1)	حصيلة الجباية العادية (2)	نسبة (1) إلى (2)
2000	32.19	373.15	% 8.62
2001	36.93	444.49	% 8.18
2002	42.87	493.09	% 8.69
2003	45.65	562.88	% 8.11
2004	49.03	603.77	% 8.12
2005	62.64	664.79	% 9.42
2006	118.32	745.56	% 15.8
2007	97.44	786.75	% 12.38
2008	133.47	983.63	% 13.5
2009	229.03	1172.45	% 19.53
2010	255.05	1309.37	% 19.47
2011	245.87	1548.52	% 15.87
2012	248.13	1944.58	% 12.76
201	258.29	2072.09	% 12.46
2014	269.85	2124.46	% 12.70
متوسط الفترة			**% 12.37**

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا لمعطيات من وزارة المالية.

1 ناصر مراد، تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 183.

وما يمكن ملاحظته أن نسبة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات أن نسبة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في حصيلة الجباية العادية بنسبة 12.37 % في المتوسط للسنوات (2000 إلى 2014)، وقد عرفت تطورا ملحوظا لتصل نسبة المساهمة إلى 19.53 % خلال سنة 2009 والواقع أن هذه المساهمة لا تتماشى مع أهداف السياسة الضريبية المنشودة مقارنة مع الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي.

إن أهم ما يشير هذا التباين راجع لعدة أسباب موضوعية لعل أهمها:

- تزايد حجم الإعفاءات الضريبية المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات.[1]
- محاولة الشركات التهرب من دفع الضرائب من خلال استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي وضعف الأدوات الرقابة.
- انحصار الشركات الأجنبية المستثمرة وتركزها في قطاعات محدودة كالمحروقات والاتصالات.[2]

5. الرسم على القيمة المضافة كأحد محاور الإصلاح الضريبي وأثره على تعبئة الجباية العادية

الجدول رقم 06: حصيلة الرسم على القيمة المضافة بالمقارنة مع حصيلة الجباية العادية للفترة (2000 – 2014)

(الوحدة: مليار دج)

البيان	حصيلة الرسم على القيمة المضافة (1)	حصيلة الجباية العادية (2)	نسبة (1) إلى (2)
2000	120.24	373.15	%32.22
2001	130.41	444.49	%29.33
2002	156.74	493.09	%31.78
2003	172.28	562.88	%30.60
2004	210.23	603.77	%34.81
2005	239.79	664.79	%36.07
2006	259.21	745.56	%34.76
2007	307.39	786.75	%39.07
2008	387.34	983.63	%39.37
2009	434.54	1172.45	%37.06
2010	452.06	1309.37	%34.52
2011	505.74	1548.52	%32.65
2012	590.65	1944.58	%30.37
2013	673.34	207.09	%32.49
2014	705.02	2124.46	%33.18
متوسط الفترة			**%29.70**

1 المادة رقم 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نشرة 2016.

2 أ. ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، جامعة المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، العدد 12، السنة 2012، ص 141.

المصدر: من اعداد الباحثة تبعا لمعطيات من وزارة المالية.

الشكل رقم 03: تطور IRG, IBS, TVA، بالنسبة للجباية العادية

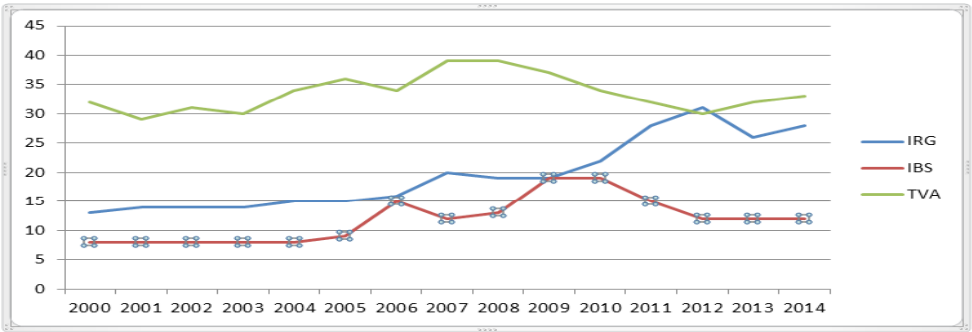

المصدر: من اعداد الباحثة، تبعا للمعطيات السابقة.

ومن خلال الجدول يتضح أن حصيلة الرسم على القيمة المضافة هي الحصة الأكبر في حصيلة الجباية العادية عن باقي حصيلة مختلف الضرائب والرسوم، وهي تصل إلى 29.70% كمتوسط خلال 2000 – 2014، مقارنة ب 17.24% كمتوسط للضريبة على الدخل الإجمالي و12.37% كمتوسط للضريبة على أرباح الشركات، وهذا يعود إلى العوامل التالية:

1. الرسم على القيمة المضافة تقتطع من المصدر.

2. الرسم على القيمة المضافة تعكس حالة الانتعاش الاقتصادي التي تجلت مع برامج دعم النمو والزيادة في الإنفاق العام.[1]

3. تعميم مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة مع تطبيق معدلين 17% كمعدل عادي و7% كمعدل منخفض.[2]

الخاتمة

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن:

- الإصلاح الضريبي ساهم في زيادة تعبئة المردودية المالية للجباية العادية، وهذا ما لاحظناه من خلال زيادة المردودية المالية لأهم مكونات الجباية العادية، لكنه ما زال بعيدا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي محورها الأساسي يكمن في إحلال الجباية

1 أ. ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص 141.
2 حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة 2006، ص 113.

العادية محل الجباية البترولية.

- هيمنة الضرائب غير المباشرة في هيكل النظام الضريبي لا يدعم فعالية الإصلاح الضريبي لعدم عدالة تلك الضرائب، لذلك يجب على المشرع الضريبي التخفيف من حجم تلك الضرائب والاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة.
- النظام الضريبي الجزائري لم يتمكن من تحقيق الاستقرار، وبالتالي يؤدي إلى التأثير سلبا على تعبئة الجباية العادية، وذلك من خلال استغلال الأشخاص المكلفين بدفع الضريبة الثغرات الموجودة في النصوص والقوانين الضريبية.

المراجع

1. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، السنة 2011م.
2. عمار السيد عبد الباسط، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، مكتبة الوفاء، الطبعة الأولى، السنة 2013م.
3. ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، السنة 2003م.
4. رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار الهومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، السنة 2014م.
5. ولهي بوعلام، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014)، يوم 11-12 مارس 2013 الموافق ل29-30 ربيع الثاني 1434هـ، جامعة سطيف 1 - الجزائر، السنة 2013م.
6. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة 2006م.
7. أ. ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، جامعة المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، العدد 12، السنة 2012م.
8. ناصر مراد، تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر، جامعة البليدة – الجزائر، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، السنة 2009م.
9. المادة رقم 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نشرة 2016م.
10. المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.
11. قوانين المالية (2000 – 2014)، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.

رهان الإنـتقال من الإقتصاد الغير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي « تجارب دولية و محلية»

مطهري كمال
أستاذ مؤقت بالمركز الجامعي – عين تموشنت -
بوثلجة عبد الناصر
ا أستاذ التعليم العالي / الجامعة: أبو بكر بلقايد – تلمسان-

ملخص :

يهدف موضوع هذا المقال إلى إبراز ضاهرة الإقتصاد الغير رسمي التي تعاني منها الكثير من البلدان على اختلاف سياساتها ودرجات تقدمها الاقتصادي، حيث اشتد النقاش حول هذه الظاهرة وأهميتها وآثارها منذ فترة الثمانينات ومع زيادة نسبته من الناتج المحلي الإجمالي دعت الضرورة إلى الاهتمام به كظاهرة وكمصدر للثروة، ومعالجة أسبابه وآثاره التي تمس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما سنبينه من خلال هذا البحث و ذلك بإبراز أثار و إ نعكاسات الإقتصاد الغير الرسمي على تنمية الإقتصاد الوطني و ما هي إستراتيجيات إدارته و إعادة دمجه في الإقتصاد الرسمي من خلال الإستدلال بتجارب دولية في هذا المجال .

الكلمات المفتاحية : الإقتصاد الغير رسمي، البطالة، إستراتيجيات، الإقتصاد الوطني، التنمية.

Résumé :

Le thème de cet article est destiné à mettre en évidence le phénomène de l›économie informelle qui frappe de nombreux pays avec des politiques différentes et des degrés de progrès économique, ce qui a intensifié le débat sur ce phénomène et de son importance et ses effets depuis les années quatre-vingt avec l›augmentation de sa part du total du PIB, Il est essentiel dans l›intérêt de lui comme un phénomène et source de richesse, Et traiter les causes et les effets qui affectent les dimensions économiques et sociales, et ce sera vu à travers cette recherche et en mettant en évidence Les implications de l›économie non formelle sur le développement de l›économie nationale et quelles sont les stratégies de son administration et de réinsertion dans l›économie formelle, à travers des expériences internationales inférence dans ce domaine.

Mots clés : L›économie informelle, le chomage, les stratégies, l›économie nationale, le développement.

تصنيف JEL : 017

تمهيد :

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، هذه الظاهرة وإن اختلفت تسميتها (الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، قطاع غير رسمي، السوق السوداء، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المنتج ...إلخ)، شكلت اتجاها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي والبنك العالمي (OCDE)، مكتب العمل الدولي(BIT)، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، درجة خطورتها و كيفية معالجتها.

من الملاحظ أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ازداد انتشارها في البلدان النامية بشكل كبير يدعو إلى تدارك خطورة الوضع، إذ تتراوح نسبها ما بين% 40 إلى 60% من الناتج الداخلي الخام (PIB) .

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني هذا المشكل، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ولعل أهم مرحلة هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثيرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طيتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع، وتبني نظام اقتصاد السوق الذي انعكس سلبا على المجال الاقتصادي والاجتماعي، وقد تمخض عنه ظهور الاقتصاد غير الرسمي.

نسبة لهذه المعطيات، هذا يقودونا إلى طرح الإشكالة التالية **« ما هي أسباب تفشي ضاهرة الإقتصاد الغير رسمي وما هو أثرها على مخططات التنمية و كيف يمكن معالجتها و دمجها في القطاع الرسمي»** ؟، و هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال المحاور الآتية :

أولا- ماهية و أسباب تنامي الإقتصاد الغير رسمي.

ثانيا- آثار الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

ثالثا- إستراتيجيات مواجهة و معالجة ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي» تجارب دولية و محلية».

أولا- ماهية و أسباب تطور الإقتصاد الغير رسمي

من أجل معرفة الأسباب الحقيقية لتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، يجب أولا معرفة العلاقة بينه و بين الاقتصاد الرسمي:

1- تعريف الاقتصاد الرسمي :

توجد أدبيات الاقتصاد عدة مسميات للاقتصاد غير الرسمي كالاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد تحت ضوء القمر، كلها مسميات تحاول إيجاد وصف شامل لهذه الظاهرة.حيث لاتزال إشكالية المصطلح قائمة لحد الساعة بحيث يصعب إيجاد تعريف عام محدد لهذه الظاهرة.

يمكن تعريف الاقتصاد الرسمي كمايلي: هو عبارة عن مجموعة القواعد التي تسمح بالإنتاج، تسيير وإعادة توزيع الثروة التي يحتاج إليها المجتمع، وذلك وفق لمبادئ العدالة وقوانين السوق داخل الحدود الذي يسمح بها المحيط، ويعتبر الاقتصاد الرسمي أساس الإصلاحات الاقتصادية.[1]

كذلك عرف اقتصاد الظل على انه أنشطة مشروعة وغير مشروعة تصل قيمتها سنويا إلى الملايين التي تظل خارج السجلات بعيدا عن مجال الضرائب والإحصائيين الحكوميين.

وهناك من يتناوله على أساس أنه يضم العديد من النسخ، حيث يشكل الاقتصاد غير المشروع النسخة السوداء الأكثر قوة ونفوذا فيه وهي تتمثل بسيادة نوع من الاقتصاد المافياوي مع ممارسة كل أشكال العنف وكل أشكال التهريب من مخدرات وأسلحة وأشياء مسروقة ... الخ وذلك إلى جانب نسخ أخرى وردية تخص الاقتصاد غير التجاري والاقتصاد التضامني، أي ما يتعلق بالتزوير والقرصنة والتهريب والفواتير المزورة .. الخ.[2]

الشكل رقم (01): الاقتصاد غير الرسمي

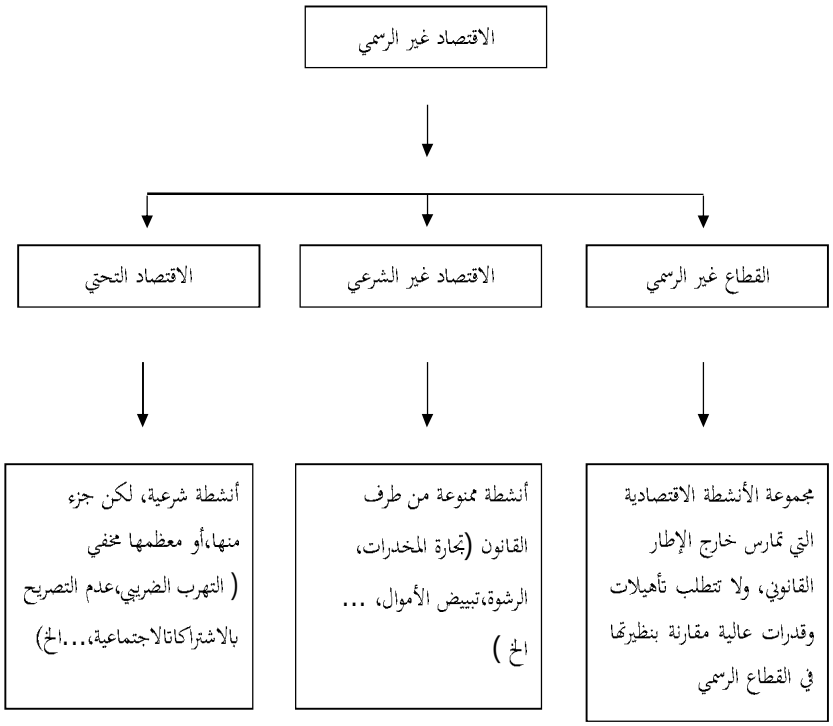

المصدر: من إعداد الباحث

2- الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي:

حسب المنظمة العالمية للعمل(OIT)، فانه توجد هناك عدة مميزات تساعد على التفرقة بين الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي :

- الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات غير المتجانسة.
- مرونة العمل: فبعض الأنشطة يمكن أن تمارس بالموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية.
- سهولة حواجز ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية (المؤهلات، رأس المال، القروض،...الخ) .

- يلعب القطاع غير الرسمي دور كبير في استيعاب المهاجرين بدون وثائق، بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي.

- إن مستويات الدخول الخاصة بالأنشطة غير الرسمية تكون متأرجحة فأحيانا تكون مرتفعة و أحيانا أخرى منخفضة، عكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب نوعا ما تتميز بالاستقرار.

- الاستجابة إلى القواعد و القوانين لأن القطاع غير الرسمي يمكن أن يتناقص إذا أصبحت القوانين أقل صرامة.

- في القطاع الرسمي تدفع الضرائب و الرسوم، أما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا الضرائب ولا رسوم.

3- أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي:

يمكن ذكر أهم العوامل التي تحفز تنامي الأنشطة غير الرسمية هي: [3]

3--1 الضرائب :

تعد الضرائب مسؤولة عن حدوث الاقتصاد الخفي، فكلما زادت أسعار الضرائب كلما اعتبرها الأفراد عبء عليهم، وهذا ما يشجع التهرب منها .

3--2 اللوائح :

إن الاقتصاد الذي تضبط لوائحه يولد ضغوطا داخله ويشجع محاولات الالتفاف على هذه اللوائح وبالتالي ينشئ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها. كما تضم اللوائح أيضا قوانين متعلقة بسوق البضائع، ضوابط الأسعار، الإلزام بالبيع إلى الحكومة أو هيئات التسويق، حصص الاستيراد و موانع التصدير، ...الخ، فكل هاته القوانين تدفع بالمنتج والمستهلك بالإفلات منها واستخدام الأسواق المخفية والموازية. وتتضمن أيضا هذه اللوائح القوانين التي تضبط أسواق العملات الأجنبية، والتي تكون مرتبطة بأسعار الصرف مما يساعد على تنامي سوق العملات الموازية للسوق الرسمية، كأن يبالغ في فواتير الواردات مما يسمح للمستورد بالحصول على بعض العملات الصعبة بالسعر الرسمي فيترك جزء منها في

الخارج، أو يبيعه في السوق السوداء.

3--3 الحظر:

يقصد به منع القانون لممارسة بعض أوجه النشاط مما يدفع بالأفراد إلى ممارستها سرا، ومن أمثلة هاته الأنشطة: تجارة المخدرات، ألعاب القمار غير المشروعة،...الخ. ما يلاحظ على مثل هاته الأنشطة أنها تدر عوائد كثيرة على أصحابها لكنها تخلف في نفس الوقت آثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد.

3--4 الفساد البيروقراطي:

إن ازدياد التعقيدات الإدارية المتعمدة أو غير المتعمدة يؤدي ذلك إلى لجوء جهود المتعاملين إلى الأبواب الخلفية. أو ما يسمى بالسوق السوداء، فالحكومة تضع التعقيدات الإدارية مثلا في سبيل الحصول على الترخيصات أو التصريحات التي تؤدي إلى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون في إلغاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على عمولات أو رشاوي.

كما يمكن ذكر أسباب شائعة لتنامي الاقتصاد غير الرسمي في النقاط التالية :[4]

- تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الاقتصاد وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل بالنظر إلى النمو المتزايد للمجتمع .

- العولمة و أثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية ويتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة.

- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية.

- النمو الديمغرافي المتزايد.

- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخوصصة والأزمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينتج عنها من تصريح العمال،...الخ.

- عدم قدرة الدولة على إجبار كل الأفراد لاحترام قوانينها.

- تراجع الدولة على أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة ...الخ، كل هذا يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع من القطاع .[5]

- تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة، وبالتالي تنامي الاقتصاد غير الرسمي، إذ

أصبحت تتقلد اليوم مناصب كانت في السابق حكرا على الرجال فقط.

- تطور قطاع السياحة و الحرف التقليدية مما أدى إلى ظهور أنشطة يمكن احترافها لا رسميا.

- هيكل النمو الاقتصادي: ففي بعض البلدان يكون النمو الاقتصادي جد ضعيف، أو يوجد هناك نموا لكن لا يرافقه خلق لمناصب شغل جديدة هذا ما يخلق اختلالا في إمكانية تشغيل البطالين،مما يدفعهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل تلبية حاجاتهم .

ثانيا-آثار الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من ناحيتين، ناحية الاقتصاد الجزئي، يتجلى هذا الأثر في صورة التوزيع غير العادل للدخول، وسوء تخصيص الموارد، أما من ناحية الاقتصاد الكلي فيظهر الأثر في فقدان حصيلة الضرائب و فشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشوه الأسعار و تشوه معدل البطالة، ونمو الأسعار، والأثر على النمو الاقتصادي، والسياسات النقدية وكلها آثار سلبية لكن هذا لا ينفي وجود أثار إيجابية وسيتم بيان ذلك في الآتي.

-1 آثار الاقتصاد غير الرسمي السلبية على قضايا الاقتصاد الجزئي:

تتجلى أثار الاقتصاد غير الرسمي بصورة أساسية من ناحية الاقتصاد الجزئي في التوزيع غير العادل للدخول وتخصيص الموارد وأثر ذلك على الكفاءة الاقتصادية.

1--1 الإخلال بالتوزيع العادل للدخول :

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على توزيع الدخول من خلال التهرب الضريبي، فهذا الأخير يعيد توزيع الدخول بطريقة عشوائية تماما، لأنه يؤدي إلى الإضرار بالمكلفين الذين يتحملون فعلا العبء الضريبي، مما يخل بفكرة العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة مقابل الحصول على نفس الخدمات العامة، وقد يدفع هذا التهرب بالدولة إلى مزيد من عدم مراعاة العدالة في توزيع الأعباء بين كافة الأفراد ذوي القدرة والاستطاعة على دفع الضرائب والذين لا يفكرون في التهرب، بتحميلهم مزيدا من الضرائب من خلال رفع سعر الضرائب أو فرض ضرائب جديدة؛ ما يؤدي إلى زيادة التضخم وانخفاض مستويات المعيشة للغالبية. كما أن الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي بسبب إعادة توزيع الدخول لغير صالح المواطنين دافعي الضرائب وإضعاف الموقف التنافسي للمؤسسات الرسمية التي تلتزم بالقوانين والتشريعات الحكومية والضريبية من خلال حرمانها من دخول شرعية، يتم التهرب من سدادها.[6]

إن نمو الاقتصاد غير الرسمي يترتب عليه زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة التي يحصل عليها العاملون في الاقتصاد غير الرسمي، وفي نفس الوقت لا يحصل أصحاب الدخول المشروعة على زيادة

مماثلة للدخول المحققة في الاقتصاد غير الرسمي ويؤدي كل هذا إلى الإخلال بقاعدة التوزيع العادل للدخول.

2--1 تأثير الاقتصاد غير الرسمي على تخصيص الموارد وبالتالي على الكفاءة الاقتصادية

إن عدم خضوع الدخول المجمعة في الاقتصاد غير الرسمي للضرائب يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد، حيث تتجه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي من أجل التهرب من الضرائب، ويستمر ذلك إلى أن يحدث اختلاف بين العائد في الاقتصاديين ما ينطوي على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فإذا حدث نمو في الاقتصاد ككل فسوف تزداد الحاجة إلى مزيد من الخدمات العامة، وفي المقابل يزداد مستوى الضرائب ما قد يدفع بالأنشطة إلى التحول إلى الاقتصاد غير الرسمي، وبذلك تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاديين على النحو الذي يصبح فيه الاقتصاد غير الرسمي مستقطبا لأكبر قدر ممكن من الموارد.

وسيستمر هذا الاستقطاب طالما أن العائد في الاقتصاد غير الرسمي أكبر من الاقتصاد الرسمي، وكل هذا سوف يؤدي إلى تعديل أسلوب استخدام العمل وعناصر الإنتاج، لأن نفقات عناصر الإنتاج بالنسبة لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي سوف تكون لديها ميزة تنافسية عن نفقات عناصر الإنتاج بالنسبة لأنشطة الاقتصاد الرسمي بسبب عدم خضوعها للضرائب، ونتيجة ذلك إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والخاضعة للضريبة والأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة، ما يخفض مستوى الكفاءة في الاقتصاد. ويلاحظ أن معظم التحليل في أدبيات الاقتصاد غير الرسمي يقوم على افتراض أن كفاءة استخدام الموارد فيه أقل من الاقتصاد الرسمي، وهو افتراض قد لا يكون صحيحا في بعض الأحيان، حي يمكن أن يترتب على تحويل الموارد نحو الاقتصاد غير الرسمي إلى وضع الاقتصاد في مستوى التوازن أفضل مما لو تم توجيه الموارد نحو الاقتصاد الرسمي.[7]

2- آثار الاقتصاد غير الرسمي السلبية على قضايا الاقتصاد الكلي :

تتعدد الآثار السلبية التي يحدثها وجود الاقتصاد غير الرسمي على المتغيرات الكلية للاقتصاد ومنها ما سيأتي ذكره .

2--1 فقدان حصيلة الضرائب:

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي هو الدخل الذي يتم توليده ولا يكشف عنه في داخل الاقتصاد غير الرسمي، كذلك فإن بعض أشكال الضرائب مثل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، وعندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي معتبرا فإنه يؤدي إلى فقدان معتبر في الإيرادات العامة، ويترتب عن الفقدان في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، وعليه فإن الإيرادات الحكومية ستقل ويزيد عجز الموازنة العامة للدولة، وبهذا يصبح النظام

الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل، الأمر الذي يولد ضغوطا أكبر نحو نظم الضرائب غير المباشرة .[8]

2--2 الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي :

إن النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي قد يؤدي إلى فشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعود السبب في ذلك إلى حصول صناع القرار على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات مثل: معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، معدلات التضخم، ميزان المدفوعات، الإنفاق العام، توزيع الدخل القومي، السياسة النقدية الضريبية، هذا الخطأ يؤدي إلى الوقوع في خطر وصف طرق علاجية غير صحيحة للمشاكل الاقتصادية نظرا للتحديد غير السليم لطبيعة المشكل بسبب الاعتماد على معلومات غير صحيحة ناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي.

2--3 الأثر على معدلات البطالة:

يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول في نطاق الاقتصاد غير الرسمي ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين عن العمل إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة وهذا إذا علمنا أن نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي تبلغ 60% من مجموع القوى العاملة في العالم أي 1.8 مليار عامل مقابل 1.2 مليار عامل في الاقتصاد الرسمي وهذا حسب دراسة حديثة لمنظمة OCDE في 2009 وهنا تظهر أهمية الاقتصاد غير الرسمي في توفير دخول للذين لم يتمكنوا من الحصول على وظائف أو أعمال ثابتة أو لا تكفيهم الدخول المحصل عليها في الاقتصاد الرسمي.[9]

وفي هذا السياق تتضح أهمية تركيز سياسات الاستقرار الاقتصادي على معدل البطالة الرسمية طالما كانت الهجرة إلى الاقتصاد غير الرسمي هي نتاج البطالة في الاقتصاد الرسمي، كما أن «البطالة هي التي تدفع العمال للعمل في الاقتصاد غير الرسمي وليس الاقتصاد غير الرسمي هو الذي يقودهم إلى تسجيل أنفسهم على أنهم عاطلين وتبقى الأسباب التي ذكرناها في الفصل الأول عن سبب نمو الاقتصاد غير الرسمي هي الدافعة إلى توجه الأفراد أو العمال إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

2--4 الأثر على العرض والطلب :

يتطلب قياس الأثر الذي يحدثه الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي ، دراسة الأثر على ظروف العرض والطلب في الاقتصاد غير الرسمي والناتج عن التغير في أداء الاقتصاد الرسمي، فانخفاض معدلات الزيادة في الدخول الحقيقة يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأفراد للبح عن دخول إضافية أو زيادة مصادر الدخول التي يحققونها للحفاظ على مستوى معيشتهم. وتزداد هذه الضغوط في ظروف الكساد ما يؤدي إلى زيادة عرض العمل القابل للتوظف في الاقتصاد غير الرسمي إما لبعض الوقت أو كله، كما يزداد التحول إلى الاقتصاد غير الرسمي إذا كان الأفراد يحصلون على معاشات أو

إعانات بطالة أو تقاعد.[10]

وتدفع ظروف الركود في الاقتصاد الرسمي إلى زيادة المقدرة التنافسية للموردين في الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة التي يتم إنتاجها في الاقتصاد غير الرسمي، لأن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي بالمستهلكين إلى إعادة تقييم قوتهم الشرائية سواء كانت دخولهم الحقيقية تتناقص أم لا، ولأن المستهلك رشيد ويبح عن تعظيم منفعته بأقل التكاليف، فستدفع التكاليف المنخفضة السلع والخدمات في الاقتصاد غير الرسمي بالمستهلكين إلى شرائها حتى ولو كان ذلك على حساب الجودة والتي عادة مالا تتوافر في منتجات الاقتصاد غير الرسمي .

2--5 الأثر على السياسة النقدية:

يترتب عن وجود الاقتصاد غير الرسمي زيادة الدوافع للاحتفاظ بالنقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي نظرا لصعوبة الحصول على التمويل في هذا الاقتصاد وعدم القدرة على التداول بالأشكال الأخرى للنقود، والطلب على النقود في الاقتصاد غير الرسمي لا يكون حساسا للتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة، ما يتسبب في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل، لأن رغبة المتعاملين في هذا الاقتصاد قوية للتستر على أنشطتهم .[11]

كما ويلعب حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد غير الرسمي دورا كبيرا في التأثير على السياسة النقدية، أين لا تكون لسياسات البنك المركزي أي تأثير على هذه الكتلة، ما يجعل السياسة النقدية تحلل في ضوء ما هو موجود من احتياط لدى البنوك والنقود المتداولة في الاقتصاد الرسمي.

3- الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد غير الرسمي على الجوانب السلبية فيه سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لهذا الاقتصاد منها قدرته على تجنب الأزمات حيي يلعب دور المهدئ الاجتماعي ويعتبر مساهما في خلق الوظائف، ومساهما في توليد الثروات، ومساهما رئيسيا في توليد الدخل والاستقرار الاجتماعي للأسر المعيشية، كما يعتبر أهم موفر للوظائف للشباب من الجنسين.

3--1 تجنب الأزمات الاقتصادية ولعب دور المهد الاجتماعي:

يشكل الاقتصاد غير الرسمي صمّاما للأمن الاجتماعي في فترات الانكماش والأزمات الاقتصادية أين ينخفض حجم العمل في القطاع العام [12]. كما أن له القدرة على تجنب بعض آثار الإجراءات التنظيمية مثل الحد الأدنى للأجور والضرائب، والتي تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في السوق مقارنة بالاقتصاد الرسمي وبالتالي يحقق آثارا توزيعية

موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل، ما قد يؤدي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل.

ويطرح التساؤل حول ما إذا كان وجود اقتصاد غير رسمي كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة للاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة، خاصة مع تزايد درجات الجمود وعدم المرونة في الاقتصاد الرسمي والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى إفلاس بعض المؤسسات وارتفاع معدلات البطالة وقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام ما يدفع إلى اتخاذ سياسة أكثر تكلفة من خلال السماح بالتضخم في الاستمرار في سبيل هدف التوظف الكامل.[13]

وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد غير الرسمي دور المهدئ الاجتماعي، وسواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فإن وجود اقتصاد غير رسمي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.

3--2 المساهم الرئيسي في خلق الوظائف وتوليد الثروة:

يساهم الاقتصاد غير الرسمي بصورة كبيرة في خلق الوظائف، حي يتيح أكثر من نصف الوظائف الجديدة في أمريكا اللاتينية، ويمثل أكثر من 90% من القوة العاملة في الهند، ويتسبب في وجود حوالي 80 %من الوظائف الجديدة في إفريقيا،كما أن نسبة 70% منهم يمثلون أصحاب مهن حرة، وبصورة أساسية البائعون والتجار في الشوارع، ويقدر البنك الدولي أن الاقتصاد غير الرسمي يولد 40 % من إجمالي الناتج الوطني للشعوب المنخفضة الدخل و 17% من إجمالي الناتج الوطني للشعوب المرتفعة الدخل.

أما في إفريقيا فيساهم الاقتصاد غير الرسمي بدرجة كبيرة في إجمالي الناتج الوطني وتوليد الدخل لغالبية المواطنين[14]، حيث يبلغ في نيجيريا مثلا 59.5% من إجمالي الناتج المحلي وهذا ويساهم بشكل كبير في توسيع نطاق الطبقة سنة 2005 و 25.2% في جنوب إفريقيا سنة 2007 المتوسطة في القارة الإفريقية.

3--3 أهم موفر للوظائف للشباب من الجنسين :

يعمل الاقتصاد غير الرسمي على خلق وظائف لعمال غير مهرة ويخفف التوترات الوظيفية في المناطق الحضرية. وبناء على مؤشرات منظمة العمل الدولية، فهناك حوالي 85 % من فرص العمل الجديدة حول العالم يتم إيجادها ضمن القطاع الحضري غير الرسمي، وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب العاملين في الاقتصاد الحضري غير الرسمي هم من سكان العشوائيات. [15]

إن الاقتصاد غير الرسمي هو أهم موفر للشغل خاصة في إفريقيا لا سيما بالنسبة للشباب والنساء ويستخدم ما يصل إلى 31 % من القوى العاملة في جنوب إفريقيا و 95 % في بينين وأكثر من 90 % في الكاميرون، و في إفريقيا جنوب الصحراء يتم تمثيل النساء بشكل مفرط في القطاع غير الرسمي حيث

يشكلن 92 % من إجمالي فرص العمل خارج الزراعة)مقابل 71 % للرجال(.

وعموما لإفريقيا النصيب الأعلى من النساء المستخدمات بشكل غير رسمي، مقارنة لبقية أنحاء العالم. كما أن الصلة بين العمل في الاقتصاد غير الرسمي والفقر هي أقوى بالنسبة للنساء منها بالنسبة للرجال.

الشكل رقم (02): الآثار الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي

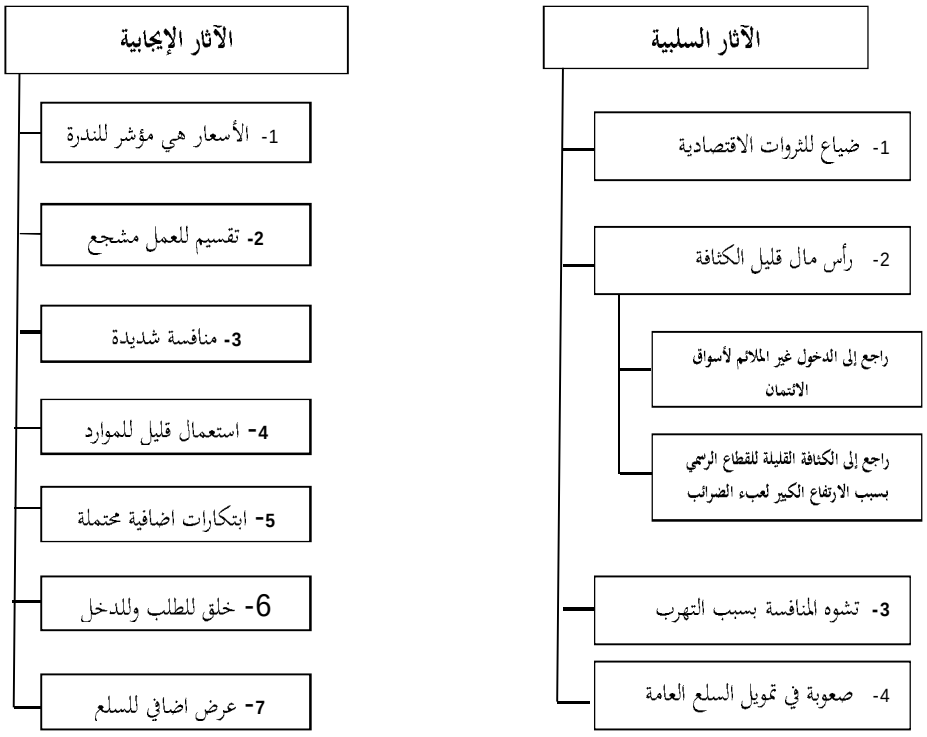

المصدر: Friedrich Schneider, Dominik Enste [16]

ثالثا- إستراتيجيات مواجهة و معالجة ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي

1-عرض التجارب العالمية والمحلية في التعامل مع القطاع غير الرسمي:[17]

1--1 غرب إفريقيا: نجد فيها ما يدعى « البنوك المتنقلة أو الجائلة «؛ حيث تقوم هذه البنوك بتعبئة المدخرات غير الرسمية، عن طريق المرور اليومي على صغار المدخرين، في أماكن عملهم أو في منازلهم؛ لجمع المبالغ المتفق عليها، وعادة ما يكون المبلغ اليومي صغيرا جدا، وفي نهاية كل شهر يرد

البنك للعميل المبالغ التي جمعها منه طوال الشهر، مخصوما منها ما يوازي وديعة يوم واحد كعمولة، وفي حالة انتظام العميل لفترة معقولة، يمكنه الحصول على قرض من البنك.

ويعد هذا النظام مفيدا للعاملين في القطاع غير الرسمي لعدة أسباب منها: عدم وجود حد أدنى لمبلغ الإيداع اليومي، وعدم الاحتياج للانتقال أو السفر لمسافات طويلة، فضلا عن أن هذا النظام لا يتطلب إجراءات معقدة تستلزم الإلمام بالقراءة والكتابة.

1--2 تنزانيا: يوفر مشروع رائد في (دار السلام) للتأمين الصحي، من خلال خمس جمعيات مشتركة، التأمين الصحي للعاملين في القطاع غير الرسمي. ففي (إيجونجا)، حقق صندوق صحي للمجتمع المحلي، يغطي خدمات الرعاية الصحية الأولية، مشاركة بلغت خمسين في المائة، والسبب الأساسي لنجاح مشروعات التأمين القائمة على الاشتراكات المخفضة للعاملين في القطاع غير الرسمي هو تنظيمها حول رابطة تقوم على الثقة وتبادل الدعم (مجموعة مهنية أو قرية)، والقدرة الإدارية على جمع الاشتراكات وتوفير المزايا .

1--3 قارة آسيا : تمثل تجربة «بنك جرامين» Grameen Bank في بنجلاديش مثالا ناجحا لبرنامج ائتماني موجه أساسا للمرأة ذات الدخل المنخفض، والتي لا تملك أي ضمان للاقتراض، وتمثل المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي نحو 92% من عملاء البنك، كما تبلغ معدلات سداد القروض 98% في المتوسط، مما يدل على النجاح الكبير لهذه التجربة، رغم عدم اعتمادها على ضمانات الائتمان التقليدية.

وقد كان الهدف الأول لبرامج ائتمان البنك هو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في الريف ومن أهم إنجازاته تغيير نظرة الريفيين تجاه النساء وعملهن، حيث تعاني النساء في مثل هذه المجتمعات من الزواج المبكر وكثرة إنجاب الأطفال ومن الجهل والبطالة، ورغم الإنجازات التي حققها بنك جرامين من حيث زيادة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل والتوظيف للفقراء وخاصة من النساء ورفع مستوى إنتاجية صغار المزارعين و تحسين مستوى معيشة الأعضاء من حيث السكن و التغذية، فإنه يواجه العديد من المشكلات ، وتتمثل المشكلة الأولى التي يعاني منها البنك في عدم قدرته على تحقيق أرباح تجعل منه مؤسسة مالية تعتمد على مواردها الذاتية، كما أن الأعضاء الذين يقترضون منه أكثر من مرة أقل ردا للقروض مقارنة بالأعضاء الذين يقترضون لأول مرة. ومن التحديات التي تواجه عملاء البنك ضرورة أن يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة في القطاعات التقليدية التي يعملون بها، وليس مجرد الانتقال إلى أنشطة أكثر إنتاجية لزيادة دخولهم.

1--4 أمريكا اللاتينية: و بالتحديد في بيرو، قام معهد الحرية والديمقراطية بمساندة مالية وفكرية ومعنوية من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية بتنفيذ مشروع (تسجيل الأعمال للشركات Business

form) بغرض إضفاء الطابع الرسمي على نطاق واسع على المشروعات التي تعمل خارج نطاق القانون و إيجاد مشروعات جديدة رسمية لم تكن لتنشأ في غير وجود هذا النظام. وفي الفترة بين عامي 1991 و 1994، تم إضفاء الطابع الرسمي على 275 ألف مشروع ، بالإضافة إلى إنشاء 105 آلاف شركة جديدة. وقد وفرت هذه المشروعات 550 ألف فرصة عمل جديدة، ووفرت 690 مليون دولار من المصروفات الإدارية و زادت من حصيلة الضرائب بنحو 1.2 مليار دولار.

1--5 التجربة المصرية : من أنجح التجارب على المستوى العربي التي يجب الإقتداء بها التي قدمتها منظمات المجتمع المدني لتنظيم العلاقة بين الدولة والعاملين في القطاع غير الرسمي من أبرزها :

- **تجربة جمعية بائعي أطعمة الشارع بمحافظة المنيا** : التي استطاعت أن تضرب نموذجا مهما لتنظيم العاملين بهذا القطاع على مدار عقدين تقريبا بطريقة إنسانية وتنموية في آن واحد، فقد استطاعت هذه الجمعية التي أنشئت عام 1986 بالتعاون بين مسئولين حكوميين وبائعي أطعمة الشوارع حماية حقوق الباعة الجائلين، وبموجب اتفاق بين الجمعية ومسئولي المحافظة أصبح في الإمكان مصاحبة مسئولي الصحة الباعة وتنظيم دورات تدريبية لهم في كيفية تداول الأطعمة والنظافة الشخصية، كما تم تصميم عربات جديدة وأكشاك دائمة تم تخصيصها لبعض المناطق، مع الأخذ عند تصميمها أن تناسب الجمال السياحي بالإضافة إلى التجارة المحلية.

وجاءت نشأة هذه التجربة بعد أبحاث ميدانية قام بها مكتب مستشاري الإدارة والتحليل والتخطيط الاجتماعي (سيباك) بالقاهرة حول أهمية الباعة الجائلين في تحقيق الأمن الغذائي لمحدودي الدخل في مدن مختلفة داخل مصر ومنها محافظة المنيا، وخلصت هذه الأبحاث إلى أن هذا القطاع يضم فئات من المواطنين يمثلون جزءا كبيرا من المجتمع يحتاج التنظيم والاهتمام والرعاية والتطوير.

غير أن قصة نجاح الجمعية لم تتوقف عند تنظيم العلاقة بين السلطات والباعة وضمان سلامة الطعام الذي يقدمه هؤلاء الباعة، بل إنها تلعب دورا في تنمية وتطوير الباعة من خلال توفير القروض ومستلزمات إنتاج الأطعمة، وتقيم لهم الاحتفالات في المناسبات الاجتماعية، كما تدير صندوقا للزمالة وتعمل على توصيل الرعاية الطبية للباعة وأسرهم، وقد أدت هذه الخدمات إلى تحسين نوعية الطعام المباع، والأهم من ذلك أن الجمعية دعمت شرعية المهنة، وزادت من الاحترام الذاتي للباعة، ويجري الآن تطبيق التجربة في باقي محافظات مصر لينتظم بائعو أطعمة ومشروبات الشارع داخل جمعيات أهلية تكون همزة الوصل بين هذا القطاع والجهات الحكومية

- **تجربة صندوق الائتمان المحلي بجمعية التحرر الاقتصادي بحي السيدة زينب بالقاهرة**

يعتبر «صندوق الائتمان المحلي « من المشاريع الرائدة التي تهدف إلى تمكين أفراد المجتمع من

إدارة أنشطة دعم وتوليد الدخل،ويصف المشروع بالاستمرارية والمشاركة، كما تعتمد فكرة المشروع على قيام المجتمع

بنفس بإدارة عملية الإقراض واختيار السياسة الائتمانية المناسبة والتي تراع ظروف العملاء الاقتصادية والاجتماعية كما تتضمن بع الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأموال من التبديد ويقوم المشروع على مبادئ ثلاث:[18]

- مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ واختيار السياسات الائتمانية الملائمة والمتابعة و التقييم؛

- المساعدة بتقديم الحد الأدنى من التمويل للمستفيد صاحب المشروع؛

- الاستمرارية في عمل الصندوق والحفاظ على أموال وخدمة عدد أكبر من العملاء، ويقوم المستفيد بدفع رسوم الخدمة من أرباح مشروع على غرار نظام المرابحة الإسلام .

و تم اختيار منطقة السيدة زينب بالقاهرة لأنها أكثر المناطق التي تعاني ازدحاما سكانيا وانخفاضا كبيرا في مستوى الدخل بسبب انتشار البطالة بين الفئات المختلفة، وخلقت هذه المشاكل مشكلات معقدة كإنتشار المخدرات وارتفاع معدل الجريمة، **و**يهدف المشروع إلى المساهمة في حل مشكلة البطالة وتنمية ودعم قدرات ومهارات المجتمع في إدارة المشاريع الاقتصادية بما يعود بالأثر الإيجابي على الاقتصاد.

ورغم أهمية هذا المشروع إلا أن غير كاف لمواجهة الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة، كما أن الكثير من صيغ التمويل الربوية لذا يجب تشجيع الأساليب غير الربوية مثل جمعيات تناوب الادخار و الائتمان إلى جانب التمويل شبه الرسمي و التعامل في إطار الأساليب الإسلامية.

-2 الاستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر في الحد من البطالة و إدماج الاقتصاد غير الرسمي:

بغية تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإجراء الدراسات الاستشرافية الخاصة بالتنمية المستدامة في الجزائر أنشئت المحافظة السامية للتخطيط والدراسات الاستشرافية سنة 2008 و هدفت السياسة العامة في الجزائر في مجال الإصلاحات الاقتصادية إلى:[19]

2--1 تقليص السوق الموازية وتطوير المنافسة ودعم النمو المستدام:

بهدف تأطير الأسواق الموازية تقوم السلطات العمومية بالتعاون مع السلطات المحلية على إدراج هذه الفضاءات في إطار منظم يتوافق مع التشريعات السارية. لكن بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد لا زالت النتائج غير كافية بالنظر إلى سعة الأنشطة غير المستقرة و و فيما يخص تطوير المنافسة فإن التشريعات الجديدة التي تم المصادقة عليها في 04 ماي 2008 تمنح مجلس المنافسة صلاحيات واسعة في مجال الصفقات العمومية وضبط السوق، وهي تكرس منع كل أشكال التفرد

لتفاد احتكار السوق من طرف متعامل اقتصاد واحد، كما انها تحدد العلاقات الوظيفية بين مجلس المنافسة ومختلف سلطات الضبط .

2--2 إستراتيجية تطوير التشغيل وتخفيض نسبة البطالة:

بهدف الحفاظ على المكتسبات المحصلة في مجال التشغيل و تعزيزها، لا سميا تلك المتعلقة بتلبية طلبات الشغل من قبل الفئات الراغبة في الدخول لسوق العمل، اعتمدت الحكومة الجزائرية على إستراتيجية لتطوير التشغيل و محاربة البطالة ترمي هذه الإستراتيجية إلى تحقيق مايلي:

- التحكم في ظاهرة البطالة من خلال وضع مقاربة إقتصادية .
- تحسين وتطوير التأهيل العلمي والعملي لليد العاملة.
- تنمية ودعم ثقافة المقاولة لكل الفئات الراغبة في الدخول لسوق العمل.
- البحث عن بدائل ممكنة التطبيق للمساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

وبناء على تحقيق هذه العناصر فإن الاستراتيجية الجديدة لتطوير التشغيل تشكل جزءا من مقاربة اقتصادية تهدف إلى علاج مشكل البطالة، و ترتكز خطة العمل لإستراتيجية تطوير التشغيل و محاربة البطالة على مايلي:[20]

- تطوير عملية التكوين لتسهيل الإندماج في سوق العمل.
- اعتماد سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات من خلال تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات،وتتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف اعباء الضمان الاجتماعي، وتخفيض الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG)، والضريبة على ارباح الشركات (IBS).
- تحسين و تحديث إدارة سوق العمل.
- إصلاح و تحديث تسيير مصلحة التشغيل العمومية من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل.
- خلق و تأسيس هيئة تنسيقية ما بين القطاعات : تتمثل في لجنة وطنية للتشغيل تضم وزراء القطاعات المعنية و لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات .
- متابعة و مراقبة و تقييم ميكانيزمات آليات تسيير سوق العمل.
- دعم تطوير المقاولات من خلال تقديم دعم مالي لإحداث مقاولة بالنسبة لمقترحي المشاريع التي يكون مبلغ استثماراتها محدودا، وذلك عن طريق مجموعة من التدابير .
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لفتح مناصب شغل جديدة.
- دعم ترقية العمل المأجور: عبر إدماج الباحثين عن العمل لأول مرة، وخاصة حملة الشهادات، العاطلين لمدة طويلة، في الحياة العملية عن طريق التوظيف بناء على أسس موضوعية وشفافة، مع ضمان المساواة في الفرص بالنسبة للمرشحين.

2--3 الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد

في إطار مكافحة الفساد تم تطبيق القانون رقم01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من والفساد ومكافحته والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز النزاهة والمسؤولية و الشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.

كما أنشأت هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالإضافة إلى الجانب التشريع والتنظيم لمكافحة الفساد تم تحديد وتعريف المخالفات الممثلة في: الاختلاس، استغلال النفوذ، الرشوة في الصفقات العمومية، الابتزاز، رشوة أعوان عموميين أجانب وموظفين في الهيئات العامة، استغلال منصب، الإثراء غير المشروع، عرقلة السير الحسن للعدالة.

2--4 استراتيجية ترقية المرأة وإدماجها:

في إطار تحقيق هدف ترقية المرأة وحقوقها تم مايلي:

- وضع برنامج لخلق مراصد التشغيل النسوي قطاع على غرار المرصد النسوي التابع إلى وزارة الطاقة والمناجم الذي يندرج ضمن المسعى الجديد لتسيير الموارد البشرية؛

- نظام القرض المصغر الذ ميح باستفادة% 99 من النساء من هذا النظام وذلك سنة2007.

- إعداد استراتيجية وطنية لترقية المرأة وإدماجها بهدف تمكينها من الاستفادة من برامج التنمية .

- المساهمة في ترقية بيئة الأعمال وتمت المصادقة عليها من قبل مجلس الحكومة في 2008 .

2--5 الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها

يعتبر القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة تحقيق النمو والتنمية المستدامة لذا أولت الجزائر اهتماما بهذا الجانب تشريعيا وتنظيميا وماليا.

أ- **تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:[21]

- إنعاش النمو الاقتصاد وإدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور و التكيف التكنولوجي و تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛

- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناع والتجار والاقتصاد والمهني والتكنولوجي المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها؛

- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ترقية إطار تشريع وتنظيم ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تشجع الإبداع وثقافة التقاول؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لإحتياجاتها، وتحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز محيط اقتصاد وتقني وعلم وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها.

ب - سياسة التشغيل والتمويل المصغر:

- يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يزيل النظام الرهني و يعتمد على السياسة الإجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالـة و الأوضاع المتردية للمجتمـع، و في خضم النجاحات و المكاسب التي حققتها هذه التجربة في كثير من الدول خاصة الأسيوية منها (بنغلادش، ماليزيا...).

- سياسة القروض المصغرة مدعمة من طرف الدولة، ممثلة من طرف كل من: وكالة التنمية الإجتماعية و مندوبية تشغيل الشباب فالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بهدف القضـاء على الفقر و البطالة وتحقيـق تنميـة إقتصاديـة و إجتماعية من خلال مساعدة المواطنين على خلق نشاطات منتجة.

الجدول (01): احصائيات الوكالة من 1999 إلى 2015

القروض الممنوحة	جنس المستفيد		توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط							
	نساء	رجال	الزراعة	الصناعة الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة الصغيرة	تجارة	الصيد البحري	المجموع
عدد القروض الممنوحة	451 080	279 275	066 106	145 277	226 61	062 152	215 127	012 2	633	359 726
النسبة (%)	%62,10	%37,90	%14,60	%38,11	%8,43	%20,94	%17,55	%0,28	%0,09	%100

المصدر: http://www.angem.dz/

ج- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

فيما يتعلق بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فحسب تقرير الحكامة في الجزائر لسنة 2008 فقد تم تنفيذ «الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، وفيما يتعلق بمكافحة العمل غير الشرعي وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين ومكافحة التقليد فقد تم:

- توسيع الضمان الاجتماع للعمال
- تنفيذ أحكام القانون المتعلق بمراقبة وتوظيف العمال، والذ يلزم صاحب العمل على إيداع عروض العمل الخاصة به لدى شبكة مكاتب الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM).

الخاتمة :

الاقتصاد الغير رسمي ظاهرة تحدث في كل دول العالم، الغنية والفقيرة على السواء، ولا تخلو دولة في العالم من الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد، ونظرا لخطورة معظم تلك الأنشطة، فإن جميع دول العالم تسعى إلى مقاومة هذا الاقتصاد وتجفيف منابعه، ما استوجب إعطاء اهتمام بفئات هذا الاقتصاد والبحث عن سبل إدارته بالاهتمام بمعالجة الأسباب المؤدية له بدلا من الانشغال بالإنفاق على الآثار السلبية التي برزت بأشكال متعددة في هذا البحث والمترتبة عنه وتدعيم السبل المؤدية إلى تقوية آثاره الايجابية، بحيث تشير بيانات المنظمات الدولية إلى أن الاقتصاد غير الرسمي جزء مهم من اقتصاد كل دول العالم، وأنه يساهم بدرجات متفاوتة في اقتصاداتها، ويوفر وظائف ومصادر دخل لأعداد كبيرة من البشر، كما يتفاعل مع الاقتصاد المنظم. ولهذا ترتفع ضرورة التعرف عليه وتقدير أهميته للناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته في توظيف العمالة، وفي توفير السلع والخدمات، وخصائصه ومستويات تركزه في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن انتشار الاقتصاد غير الرسمي في كل المناطق دون التقيد بالمكان ومرونته العالية في التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دون التأثر بالأزمات ومساهمته في المعالجة الجزئية لمشكل البطالة جعلت من الاهتمام به و ذلك من خلال :

- يجب أخذ إصلاحات كل دولة بحذر فالذي يصلح لدولة ليس بالضرورة تصلح لدولة أخرى لأن لكل دولة مستوى مختلف من التنمية ومن الإصلاحات ومن الخصوصيات الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية والحضارية.

- يجب إجراء دراسة محلية معمقة وقريبة من المبادرين وأرائهم لأنهم هم الذين يواجهون تحديات الإجراءات والأنظمة بصورة يومية وأرائهم هي التي تحدد نجاح أو فشل الإصلاحات.

- ضرورة نشر الوعي وإتاحة تدفق حر المعلومات بكافة أشكالها)اقتصادية،اجتماعية، بيئية(واقتران العمل بتحسين قواعد البيانات المستخدمة المتعلقة بكل أنواع رأس المال وكذا تدفقاتها و تفاعلاتها.

- إدارة الأعمال والأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي وتقنينها أفضل من محاولة إحداث تغييرات جذرية فيها قد تسبب إنهيارها والمهم، في محاولة إدارته هو الحفاظ على قدرته على خلق فرص عمل جديدة مع توفير الحد الملائم من الحماية الاجتماعية للعاملين فيه مع مراعاة أن هذا الشق من الاقتصاد لا يتحمل أي تكاليف إضافية تحمله مزيدا من الأعباء إذن فالأساس هو ليس دمج الاقتصاد غير الرسمي بل تشجيع القطاع الخاص بكل صوره مع توفير الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

- تخفيض هوامش الضرائب على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالب نشاط

الاقتصاد غير الرسمي، حتى يتمكن أصحاب هذه المؤسسات من الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

- توعية العاملين بالاقتصاد غير الرسمي، بأن الدولة ليست ضدهم ، ولكنها تسعى لتقنين وضعهم وإدخالهم إلى منظومة الاقتصاد الرسمي، وأنها ستكون في خدمتهم عبر أجهزتها ومؤسساتها المتعددة.

المصادر و المراجع :

1- Schneider. (1986) « **Estimating the Danish Shadow Economy using the currency *Demand Approach*: *An Attempt*** ». Scand.J.of Economics، vol.88. pp.64368-.

2- فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي، **الاختباء وراء الظلال،» نمو الاقتصاد الخفي»**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 31، مارس 2002 صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 02 (نسخة إلكترونية).

3- فيتوتانزي، **الإقتصاد السري**- أسباب هذه الضاهرة العلمية و أثارها- ، مجلة التمويل و التمية ، العدد 04 ، نوفمبر 1983، ص10.

4- Philippe ADAIR : ***Production et financement du secteur informel urbain en Algérie*: enjeux et méthodes**, Revue économie et management,Université de Tlemcen, n° 01, mars 2002. p 07.

5- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول القطاع الغير رسمي في الحزائر: أوهام أم حقائق**، جوان 2004، ص09.

6- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي،**التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2005، ص، 181 .

7- نبيه نسرين عبد الحميد، **الإقتصاد الخفي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص94.

8- أندراوس عاطف وليم، **الاقتصاد الظلي** «المفاهيم-المكونات-الأسباب»الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

9- Organisation De Coopération Et De Développement Économique, ***l'Emploi Informel dans les pays en développement, Centre de Développement de l'OCDE***,2009, LABORSTAT, OIT , Global Employment Trends, OIT, janvier 2009 ,p69.

10- Cécile DAUBREE , **Marchés parallèles et équilibres économiques expériences africaines**, Etudes d'économie politique, L'harmattan, Paris, 1995.

11- د. بودلال علي، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**«مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي» أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.2007 .

12- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: **تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا**، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا :البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، أديس أبابا، إثيوبيا، من 28

سبتمبر إلى 02 أكتوبر 2009 .

13- Christopher BAJADA, Friedrich SCHNEIDER, Op, Cit., p100 .

14- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي نقلا عن بيكر كريستينا فولدمان، «**الاقتصاد غير الرسمي**"دراسة لتقصي الحقائق أعدت للوكالة السويدية للتنمية الدولية، استكهولم، 2004، ص 03 .

15- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **أعداد متزايدة من الشباب في القطاع غير الرسمي**، حوار الموئل، العدد 01، الطبعة العربية، يونيو، 2007، ص 09.

16- SCHNEIDER Friedrich, ENSTE Dominik, ***The shadow economy an international survey,*** Combridge University Press, United Kingdom, 2002.p157 .

17- **د. صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي** ، كلية الآداب جامعة المنيا متاح عل الموقع http:// kenanaonline.com

18- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و معهد التخطيط القومي بمصر: **مصر تقرير التنمية البشرية 2010 « شباب مصر بناة المستقبل»** ، ص. 815

19- الأستاذ بن فرحات عبد الله ، محاضرات مقرر الحكم الراشد والتنمية المستدامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، **تقرير عن الحكامة في الجزائر** 2008 ، الجمهورية الجزائرية، ص 22.

20- د. سعودي بلقاسم، **إستراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل و المساهمة في محاربة البطالة،** الملتقى الدولي بعنوان: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، 15-16 نوفمبر 2011، ص03 .

21- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77 ، ص04 .

دور العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية في تعبئة الموارد العامة، و الحد من ظاهرة الغش الضريبي

أ. بوقناديل محمّد، أستاذ محاضر، المركز الجامعي عين تموشنت ،عضو مخبر بحث اقتصاديات المالية العامةGREFIP

أ. جليل زين العابدين، طالب دكتوراه، عضو مخبر بحث اقتصاديات المالية العامة GREFIP

الملخص:

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم مصادر تمويل النفقات العامة لإشباع الحاجات العامة، و التي ازدادت أهميتها مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الحياد إلى التدخل مما يتطلب البحث عن مصادر التمويل الكافية من أجل توجيه النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى دورها المالي فهي تمارس أدوارا متعددة و على نطاق واسع المجالات «السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية...» رغم هذه الأهمية التي تكتسبها إلا أن هناك بعض التحديات تواجه السياسة الضريبية في جميع الدول مهما كانت درجة تقدمها أهمها الغش الضريبي و هو الأمر الذي يؤثر سلبا على الحصيلة الضريبية و التوزيع غير العادل للدخل بين المكلف و الدولة و هناك عدة أسباب تؤدي إلى استفحال هذه الطاهرة أهمها نقص الوعي الضريبي لدى المكلف و انعدام الثقة بينه و بين الإدارة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الضريبية، تعبئة الموارد،الغش الضريبي.

Résumé

Les recettes fiscales sont parmi les principales sources de financement des dépenses publiques de l'Etat cela est pour le but de satisfaire les besoins publics, et avec l'évolution du rôle de l'Etat dans l'activité économique, la mobilisation des ressources financières devient plus nécessaire ce qui exige la recherche de sources de financement adéquates afin d'orienter l'activité économique.

En outre en plus de son rôle financier la fiscalité exerce d'autres rôles s et largement dans les politiques, économiques, sociaux et culturels...ect , malgré cet importance qu'elle revêt, l'un des défis à relever face à la politique fiscale dans tous les États, c'est la fraude fiscale et c'est ce qui est préjudiciable au produit fiscale et la répartition inéquitable des revenus entre contribuables et l'État. Parmi les causes qui sont aggravé ce phénomène c'est le manque de sensibilisation fiscale auprès des contribuables et le manque de confiance entre celui-ci et de l'administration fiscale.

Mots clés : l'administration fiscale, mobilisation des recettes, la fraude fiscale

المقدمة:

تعتبر السياسة الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة فهي تلعب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدولة بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة الإختلالات. ويمتد دورها للتأثير في تخصيص الموارد وضبط الاستهلاك، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع الادخار، وتوجيه الاستثمار، كما تؤثر في موارد الموازنة العامة للدولة ،والمشاريع العامة. و وسيلة هامة تمكنها من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك فإن ديمومة هذا المفهوم واستمراره مرهون بمدى استجابة والتزام المكلفين بالضريبة لواجباتهم الضريبية خاصة إذا علمنا أن النظام الجبائي مرتبط بدرجة كبيرة بالإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين لكن هذه الاستجابة في معظمها تكون نسبية نتيجة للجدلية القائمة مند القدم بين دفع الضريبة والتهرب منها، وهذا باستعمال مختلف الوسائل الممكنة.

إلا انه لا يمكن التطرق إلى السياسة الضريبية دون الحديث عن الإدارة الضريبية باعتبارها طرف هام في تجسيد هذه السياسة فهو الجهاز المسؤول على عملية تحصيل الموارد المالية من المكلف و توريدها للخزينة العمومية و يقترن هذا بوجود إدارة ضريبية قادرة على إصدار و نشر و تطبيق جميع الأحكام و اللوائح التنظيمية و القوانين التشريعية الخاصة بالضرائب ،و التي تسعى من خلالها بالتعريف بحقوق وواجبات كل طرف و ترسيخ ثقافة التكافل بين المواطنين بواسطة الضريبة و من ثم نشر الوعي الضريبي فيما بين الأفراد من جهة و كسب ثقة المكلف بالضريبة من جهة أخرى باعتباره طرف ثان في تجسيد السياسة الضريبية.

I - التزامات المكلف بالضريبة والضمانات الممنوحة له :

قد يبالغ أحيانا في تقدير قيمة الضريبة الواجب دفعها من طرف المكلف بها وبالتالي تصعب عملية التحصيل وذلك لإحساس المكلف بتعسف من طرف الإدارة الضريبية ولتفادي كل هذا وضمان سهولة التحصيل وضع المشرع الجبائي على المكلف التزامات من جهة ومنح له من جهة ثانية ضمانات لحمايته.

I-1- التزامات المكلف بالضريبة

يمثل المكلف أحد طرفي العلاقة الجبائية، و كلمة "مكلف تنبع من التكليف و الالتزام الذي يفرضه القانون الجبائي، و الذي يقع على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا، فالشخص الطبيعي هو كل فرد بعينه، أما الشخص المعنوي فيشمل الأدوات و الجمعيات و شركات (SARL) و الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SPA) و الشركات المساهمة التوصية بالأسهم، و الشركات

الأجنبية.[1]

للمكلف بالضريبة التزامات جبائية ومحاسبية

أولا:الالتزامات الجبائية

وهي الالتزامات التي فرضها المشرع الجبائي قصد تنظيم العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة وتشمل ما يلي :

-1 تقديم التصريحات: ألزم المشرع الجبائي الجزائري المكلف بالضريبة التصريحات التالية:

- **التصريح بالوجود:** يتوجب على المكلفين الجدد اكتتاب و إرسال التصريح بالوجود إلى مفتشية الضرائب التابعين لها وذلك خلال مدة أقصاها 30 يوم من بداية النشاط ويحتوي هذا التصريح على[2]:
  - اسم ولقب المكلف.
  - عنوان المحل.
  - طبيعة النشاط.
  - تاريخ بداية النشاط.
  - الشكل القانوني للمؤسسة.
  - رقم التعريف الإحصائي.

-2 وضع رقم التعريف الإحصائي:» نص قانون المالية لسنة 2000 بمجموعة من الإجراءات و التدابير ترمي إلى إجراء أكثر انسجاما منها وضع رقم التعريف الإحصائي: يعتبر إجراء جبري بالنسبة للمكلفين بالضريبة إذ يجب على كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المزاولين نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حر أو تقليديا أن يشير إلى رقم التعريف الإحصائي على كل الوثائق المتعلقة بنشاطهم». فرقم التعريف الإحصائي قد استبدل برقم التعريف الجبائي ورقم بطاقة التعريف الجبائي وهذا قصد دعم إجراءات محاربة الغش والتهرب الجبائيين.

3 - الالتزام بدفع الضريبة: يعتبر دين الضريبة دين محمول لا مطلوب أي بمعنى انه يجب على المكلف أن يسعى من تلقاء نفسه بالوفاء بدينه متى حل موعده دون انتظار الإدارة الجبائية مطالبته بذلك،و الالتزام بدفع الضريبة هو التزام جوهري و متبادل بين طرفي العلاقة الضريبية فبالنسبة للمكلف يقع عليه التزام دفع الضريبة،و هو في المقابل يضع التزاما على عاتق الإدارة الضريبية بأن

1 شريف محمّد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية عامة ،جامعة تلمسان،2010 ،ص: 42.

2 حميد بوزيدة،التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة،ط2 ،2010،ص:111.

تقوم بتحصيل الضريبة و الالتزام بدفع الضريبة ليس له سوى طريقة واحدة و هي الدفع النقدي و تنص مختلف التشريعات الضريبية على حق الخزانة العامة في تتبع أموال المدينين بصفته دينا ممتازا[1] .

ثانيا:الالتزامات المحاسبية

حددت هذه الالتزامات في القانون التجاري بالمواد 09-10-11يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-1 مسك دفتر اليومية: «كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة تاجر ملزم بمسك دفتر اليومية، يعد فيه يوما بيوم العمليات المقامة شرط أن يحتفظ هذا الدفتر وكل المستندات التي تسمح بالتحقيق في هذه العمليات يوما بيوم[2]»، وهو عبارة عن دفتر مرقم وموقع من طرف القاضي التجاري، أما بالنسبة للذين يقومون بأرباح غير تجارية فدفترهم موقع من طرف رئيس مصلحة الضرائب الموجودة في مقر نشاطهم.

-2 مسك دفتر الجرد: إن إلزامية مسك دفتر الجرد محددة أيضا في القانون التجاري الذي نص على ما يلي:

«يمسك دفتر اليومية ودفتر الجرد حسب التاريخ بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان أو نقل على الهامش».

كما يجب أن يكون مؤشر من طرف المحكمة ويخلو من كل فراغ أو بياض ويمنع الكتابة في الهوامش وكذا الشطب.[3]

-3 حفظ دفاتر المحاسبة وسندات المراسلة: لقد نص المشرع الجبائي على ضرورة: «الدفاتر المحاسبية والسندات المشار إليها في المادتين 09-10 من القانون التجاري يلزم أن تحفظ بها لمدة عشرة سنوات»

وهي تشمل كذلك المراسلات القابلة والصور المطابقة للرسائل.

I-2- الضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة

إن المكلف مطالب بدفع المستحقات الضريبية وفق التشريعات و اللوائح التنظيمية المعمول بها كما منحه المشرع الجبائي عدة حقوق و ضمانات تحميه من تعسف الإدارة الجبائية عند قيامها

1 حسام فايز عبد الغفور،العلاقة بين المكلف و الادارة الضريبية و أثرها على التحصيل و الجباية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الجبائية ،جامعة النجاح الوطنية بنابلس،2010،ص:40.

2 المادة 9 ، القانون التجاري

3 المادة 10 القانون التجاري

بمهامها، تقيه من التجاوزات التي قد يرتكبها المحققون ضدهم، وهي نوعان:

أولا:الضمانات المتعلقة بسير التحقيق

وهي التي تضمن حقوق المكلف من أجل تحضير نفسه كما تضمن له حسن سير التحقيق.

-1 الإشعار بالتحقيق:

لا يمكن إجراء تحقيق على المحاسبة دون إبلاغ المكلف بالضريبة بذلك مسبقا عن طريق إرسال إشعار بالتحقيق مع إشعار بالاستلام مرفوقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة[1].

ويكون ذلك بإرسال إشعار وتكون مدة التحضير عشرة « 10 « أيام ابتداء من تاريخ استلام الإشعار.

ويذكر في هذا الإشعار ما يلي[2]:

- اللقب،الاسم و رتبة المكلفين بالتحقيق.
- تاريخ و توقيت التدخل الأول.
- الوثائق الواجب الإطلاع عليها والسنوات التي يجري فيها التحقيق
- الفترة المحددة للتحقيق.

-2 حق الاستعانة بوكيل أو مستشار: يمكن للمكلف للضريبة الاستعانة أثناء التحقيق في المحاسبة الاستعانة بوكيل أو مستشار «في بداية كل تحقيق أو أثناء الإشعار بالتقويم لكل مكلف بالضريبة له الحق في طلب مساعدة من طرف مستشار من اختياره».

-3 تحديد مدة الرقابة: من أجل التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية وجب على الإدارة تحديد مدة الرقابة وفق ما يلي[3]:

- **مؤسسة تأدية الخدمات:**

أربعة أشهر إذا كان رقم الأعمال الإجمالي السنوي لا يتجاوز 1.000.000 دج لكل سنة مالية.

وستة أشهر إذا كان رقم الأعمال محصور بين 5.000.000 دج و 10.000.000دج.

- **حالة المؤسسات الأخرى:**

أربعة أشهر إذا كان رقم الأعمال الإجمالي السنوي لا يتعدى 2.000.000 دج وستة أشهر إذا كان رقم الأعمال محصور بين 5.000.000 دج و 10.000.000 دج ولا تتجاوز مدة التحقيق سنة في باقي الحالات.

1 Guide pratique du contribuable ; edition 2011 ; p :67 .
2 La charte du contribuable; p: 15.
3 Guide pratique du contribuable ; edition 2011 ; p :68

4- عدم القيام بتحقيق جديد : لا يمكن للإدارة الجبائية برمجة تحقيق جديد لنفس الفترة المحقق فيها في حالة الانتهاء من التحقيق، إلا في حالة ما قدم المكلف بالضريبة معلومات بتأويل نص جبائي كان متعارف به لدى الإدارة سواء عن طريق إجراء ذو طابع عام أو قرار يخصه شخصيا فإنه لا يعاد تقويم الوعاء الضريبي له.

ثانيا: ضمانات التحصيل الضريبي:

1- الحق في الاعتراض: من الحقوق الأساسية و المهمة للمكلف هو حق الاعتراض حيث تقضي العدالة بشكل عام أن يتاح للإفراد حق الاعتراض على القرارات الإدارية و الطعن فيها و على أكثر من مرحلة و لعل من أهم القرارات التي تقضي الطعن هي قرارات تقدير الضريبية لما لها تشكله من مساس بدخل الفرد و ثروته[1] فعليه عند إشعار المكلف بالمبلغ المراد اقتطاعه مبالغ فيه، مكنه القانون من منطلق العدالة، حق الاعتراض و الطعن في غضون شروط شكلية وموضوعية حددها القانون، كاحترام تقديم الطعن في مدة زمنية معينة، و أعتبر احترام هذه الشروط شرطا رئيسيا في حق الاعتراض، و إلا فبسقوطها سقط حق الاعتراض الطعن، و أصبح قرار التقدير من حق الإدارة[2].

2- حق التقاضي: يعتبر هذا الحق من الحقوق التقليدية المقررة لكل إنسان فـي أن يلجأ للقضاء لحل نزاعه مع الآخرين، و هو حق مقدس كفلته كافة الدساتير و المواثيق الدولية فنص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مادته التاسعة[3]، إذ يحق للمكلف اللجوء للقضاء عند عدم قبول اعتراضه في الإدارة الجبائية، أو عدم الرد عليه مطلقا، و لا يكون هذا إلا في غضون مدة زمنية محددة قانونيا.[4]

3- الحق في توصيل المعلومات و الاستعلام الضريبي:على الإدارة الجبائية تزويد المكلف بالمعلومات الكافية التي تستعلمون عنها مثل النصوص التشريعية ،القوانين الجبائية و المالية و الأوامر و المناشير و التعليمات بصفة دقيقة و إجراءات تطبيق مختلف الأحكام الجبائية،و الإجابة على كل انشغالات المكلفين الكتابية و الشفهية.

4- الحق في عدم إفشاء السر المهني:من حقوق المكلف تجاه الإدارة الجبائية عدم إفشاء أسراره الجبائية و المالية و المحاسبية أو تبليغ حساباتهم البنكية لأشخاص آخرين،و كل موظف خالف هذا الحق يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادة 301 من قانون العقوبات[5].

II - حقوق و التزامات الإدارة الضريبية:

تعتبر الإدارة الضريبية كغيرها من المؤسسات العمومية المكلفة بتسيير و مراقبة السياسة الضريبية

1 عادل العلي،المالية العامة و القانون المالي و الضريبي ، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، ج1 ، ط1 ، 2009، ص:237.
2 شريف محمد،مرجع سبق ذكره، ص: 42
3 عادل العلي، المرجع نفسه، ص: 237- 238.
4 شريف محمد ،مرجع سبق ذكره، ص:42.
5 المادة 65 من قانون الإجراءات الجبائية في الجزائر.

في أي بلد فتمثل حلقة وصل بين المكلف بالضريبة و النظام الضريبي، فهي تسهر على تطبيق الإجراءات القانونية و التنظيمية المتعلقة بنشاط المصالح الجبائية من جهة و العمل على تحسن العلاقة بين هذه المصالح و الخاضعين للضريبة من جهة أخرى بالإضافة إلى التنسيق بينها و بين مختلف الهيئات العمومية المعنية بتطبيق الجباية و شبه الجباية.

II-1- وظائف الإدارة الضريبية:

للإدارة الضريبية مجموعة من الوظائف المتكاملة و المتناسقة فيما بينها و في نطاق واسع المجالات يمكن إدراجها كما يلي[1] :

1- الوظيفة المالية:

يعد تحقيق الوظيفة المالية من أصعب الوظائف المنوطة بالإدارة الجبائية إذ تقوم هذه الأخيرة بتجميع الحصيلة الضريبية لتغطية النفقات العامة و تسعى لتحقيق اكبر جباية ممكنة لتغطية اكبر قدر من النفقات العامة للمجتمع،و تعد عملية التحصيل من أصعب العمليات و أهمها لما يترتب عليها من مخالفات قانونية فهي تعمل على:

1 تحديد المادة الخاضعة للضريبة و تقدير قيمتها و جبايتها بطرق و أساليب فعالة

2 الرقابة المستمرة و متابعة الأداء الجيد لنشاطها.

2- الوظيفة الاقتصادية:

يكمن دور الإدارة الجبائية في هذا المجال من خلال متابعة النشاط الاقتصادي و تقوم بتوجيه الاقتصاد وفق السياسة المالية و الاقتصادية التي تتخذها الدولة و من بين الأعمال التي تقوم بها في هذا السياق أنها تهتم بدرجة التطور الاقتصادي و بنيانه و الظروف القائمة عليها،فإذا أرادت الدولة التقليل من الاستثمار في قطاع معين تقوم برفع في نسبة الضرائب،و العكس إذا أرادت تشجيعه كما هو الحال كذلك بالنسبة للادخار و الاستهلاك و كل هذه السياسات تلعب الإدارة الضريبية دورا أساسيا في التأثير عليها.

3- الوظيفة الاجتماعية:

إن الدولة تعمل على التسيير الذي يتناول كل جوانب الحياة البشرية في إطار مجتمع موحد للمحافظة على الوضع الاجتماعي ،عن طريق التوازن الطبقي بفرض ضرائب على الأفراد كل حسب مقدرته التكلفية،فالنظام الضريبي جاء لتحقيق الوظيفة الاجتماعية و يظهر هذا جليا من خلال تشكيل الدولة للجهاز الإداري الضريبي و تسخيره لأداء المسؤولية الاجتماعية،و هنا يظهر دور الإدارة

1 منور اوسرير،محمد حمو،جباية المؤسسات مع تمارين محلولة،الشركة الجزائرية بودواو، ط1، 2009 ،ص:-59 62

الجبائية من خلال جمع حصيلة الضرائب و إعادة توزيعها فتحقق بذلك توازن اجتماعي،و تقضي على الفوارق الاجتماعية.

II-2- ضمانات و حقوق الإدارة الضريبية:

الإدارة الضريبية هي احد أطراف العلاقة الضريبية ، وهي التي يقع على عاتقها تحصيل المبالغ الضريبية من المكلفين وتوريدها للخزينة العامة في مواعيدها المحددة قانوناً ، وحتى تستطيع الإدارة الضريبية ممارسة مهامها والقيام بالواجبات المناطة بها على أكمل وجه لضمان عدم ضياع حق الخزينة العامة للدولة ، فقد منح القانون للإدارة الضريبية سلطات وحقوق واسعة مثل سلطات الفحص والرقابة وسلطات تضمن للإدارة الضريبية تحصيل المبالغ الضريبية من المكلفين وكذلك سلطة توقيع (الجزاءات والعقوبات[1].

أولا: الحقوق المتعلقة بالفحص و الرقابة:

بما أن الضرائب تؤسس على بناءا على التصريحات المقدمة من طرف المكلف فعلى الإدارة الجبائية التأكد من صحة هذه التصريحات و من الحقوق التي تتمتع بها الإدارة الجبائية في هذا المجال ما يلي :

-1 حق المراقبة و التدقيق: تقوم الإدارة الجبائية من التأكد من سلامة التصريحات الجبائية المودعة لدى مصالحها و كل المستندات المستعملة لفرض ضريبة أو إتاوة ، كما يمكن لها أن تمارس حق الرقابة حتى على المؤسسات التي ليس لها صفة التاجر و التي تدفع أجورا و مرتبات و على هذه المؤسسات أن تمدها بالوثائق و المستندات، بالإضافة إلى استدعاء المكلف لتقديم بعض التوضيحات و التبريرات التي تراها الإدارة ضرورية سواء في شكل شفهي أو كتابي و الإجابات الكتابية ترد في ظرف 30 يوما [2].

-2 حق الاطلاع: يعد وسيلة قانونية منحها المشرع الجبائي لأعوان الإدارة الجبائية و يكون ذلك إما لإتمام المعلومات الموجودة بحوزة الإدارة أو المراجعة والـتأكد من صحة المعلومات المستخلصة من دراسة أحد الملفات ولا يجوز لأية مؤسسة خاضعة للرقابة أن ترفض تقديم الوثائق أو المعلومات للمحقق[3].

« يسمح حق الإطلاع لأعوان الإدارة الجبائية قصد تأسيس وعاء الضريبة و مراقبتها بتصفح

---

1 سهام محمد جاسم،العلاقة بين المكلف و الادارة الضريبية و ثأثيرها في الحد من التهرب الضريبي دراسة حالة العراق،مقال منشور بمجلة الاقتصاد الخليجي،العدد 19،سنة 2011،ص:19.

2 المواد 18- 19 من قانون الإجراءات الجبائية

3 - طالبي محمد،الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة 1995-1999، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص: 42-43.

الوثائق و المعلومات[1]»

و يمكن للإدارة الجبائية أن تتصل بجميع المؤسسات العمومية أو الخاصة أو المالية التي تمدها بالمعلومات اللازمة و الضرورية لأداء مهامها،و لا يمكن بأي حال من الأحوال إدارات الدولة و الولايات و البلديات, و المؤسسات الخاصة و كذا المؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة و الولايات و البلديات, و كذا المؤسسات أو الهيئات. أيا كان نوعها و الخاضعة لمراقبة السلطة الإدارية , أن تحتج بالسر المهني أمام أعوان الإدارة المالية الذين يطلبون منها الإطلاع على وثائق المصلحة التي توجد في حوزتها[2].

و حق الإطلاع يتضمن أمرين[3]:

✓ **العمومية و الشمول**: أي أن المشرع لم يقم بتحديد نوع هذه الوثائق و المستندات بل جعلها عامة و شاملة تشمل على كل الوثائق أيا كان نوعها طالما تتعلق بالضريبة.

✓ **سلطة ضبط الأوراق و المستندات:**لم يكتف المشرع بالإطلاع فقط بل أعطى الحق للموظف بضبط هذه الأوراق و المستندات التي تكشف عن وجود مخالفات و لا يحق له ضبط أوراق تتعلق بضريبة أخرى أو من رسوم جمركية.

ثانيا : الحقوق المتعلقة بالتحصيل:

بعد التأكد من سلامة التصريحات تقوم الإدارة الضريبية بربط الضريبة و تحصيلها حسب الطرق المتعارف عليها و إذا كان التسديد متأخرا فرضت عليه غرامة للتأخير أما إذا امتنع كليا من دفع المستحقات الجبائية فقد منحت القوانين طرق أخرى لضمان حق الخزينة و تعتبر هذه المهمة من المهام المعقدة و الحساسة الملقاة على عاتق الإدارة الجبائية.

II-3- التزامات الإدارة الجبائية:

الإدارة الجبائية مثلها مثل الإدارات العمومية الأخرى في الدولة فهي تلتزم بالالتزامات التي يشار إليها في القانون الادراي أو اللوائح و القوانين العامة في الدولة و هذا ما يعرف بالالتزامات العامة للإدارة الضريبية، و بما أنها إدارة مختصة في تأسيس الضرائب و تحصيلها فانه يفرض عليها التزامات في هذا المجال، و في الحقيقة إن القوانين و التشريعات الضريبية لم تنص على التزامات الإدارة الضريبية تحت عنوان خاص مثلما نصت على التزامات المكلفين، إلا انه من بين الالتزامات التي تقع على عاتق الإدارة الضريبية» عدم تعسفها في استخدام السلطات الممنوحة لها، و أن تلتزم بالتطبيق الصحيح

1 المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية
2 المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية
3 منار عمر الحوراني،الاتجاهات الحديثة في الضرائب على الإنفاق،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة،جامعة دمشق2012ص: 78

للقانون و عدم إصدار التفسيرات المتناقضة و احترام الحريات الفردية و الشخصية للمكلف،بالإضافة إلى الالتزام بالسر المهني و الالتزام بإخطار المكلف و إعلامه بحقوقه وواجباته [1]» بعبارة أخرى الإدارة الضريبية ملزمة بضمان حقوق المكلف التي سبق التطرق إليها.

II-4- توعية المكلف و أثرها على التحصيل:

يمكن أن يعرف الوعي الضريبي بأنه الإدراك الكامل من قبل الأفراد بمسؤولياتهم المالية تجاه المجتمع و الدولة، و عليه فكلما نضج شعور أولئك الأفراد بواجباتهم نحو المجتمع و كلما كانت ثقتهم كبيرة بالحكومة كلما اقبلوا على دفع الضرائب [2]، و عليه نجد توعية المواطن بمسؤوليته الضريبية يعتبر أمرا مهما جدا و مسؤولية هذا الأمر تقع على عاتق الدولة و القطاع الخاص على حد سواء، و يكون ذلك من خلال تعريف أفراد المجتمع بواجباتهم الضريبية بشتى الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية وتعريفهم بأهمية الضريبة بوصفها إحدى الوسائل التي تمكن الدولة من القيام بواجباتها على النحو الذي يعود على المواطن بالفائدة المتمثلة بالخدمات التي تقدمها المرافق العامة[3].

و نشر فكرة التضامن و التكافل الضريبي بينهم،و كذلك يجب أن تشمل التوعية الضريبية تعريف المكلف بالمكاسب و الانجازات التي حققتها الدولة لهم ،و أن الدولة تعمل دائما على محاربة هدر الأموال العمومية و تسعى للوصول إلى العدالة الاجتماعية لتوزيع الدخول و الثروات،[4] فإذا ما تم تطبيق ذلك فإنه سيعمل على رفع مستوى الوعي الضريبي و احتمالات التهرب و الغش الضريبي تتناقص باستمرار و بالتالي زيادة المبالغ الضريبية المحصلة بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية.

II-5- الثقة بين المكلف و الإدارة الضريبية و أثرها على التحصيل:

تعتبر الثقة بين المكلف و الجهات الضريبية جزءا من الثقة التي بين الدولة بشكل عام و المواطن، فالمواطن الذي يؤمن بأن الإنفاق الحكومي إنفاق رشيد و عادل و نزيه يكون اقرب إلى الالتزام بواجباته الوطنية،و منها الواجبات الضريبية، أما بالنسبة لعنصر الثقة بين المكلف و الإدارة الضريبية يمكن القول انه يكاد أن يكون معدوما فالإدارة تنظر إلى غالبية الكشوفات و الحسابات المقدمة من طرف المكلف غير صحيحة و أن المكلف يعمل دائما على إخفاء بعض مصادر دخله، و من هنا يمكن القول أن عنصر الثقة عنصر مهم إذا توفر سيؤدي إلى تحسين العلاقة بينهما و هذا ما يؤدي إلى زيادة

---

1 حسام فايز عبد الغفور، مرجع سبق ذكره، ص: 46-47

2 - معين عباس أحمد الحسون، و آخرون، أثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مقال منشور بمجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العراق، المجلد 10، العدد 2، 2013 ،ص: 144

3 - هيثم علي العنكبي،م.م مازن هيثم الشيخلي، أتمتة الأنظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق(دراسة تطبيقية(،مقال منشور بمجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العراق، المجلد 18، العدد 3، 2016 ،ص: 274

4 حسام فايز عبد الغفور، مرجع سبق ذكره ، ص: 76

الحصيلة الضريبية و تفادي التهرب و الغش الضريبيين، و العكس سيؤدي إلى تعميق الفجوة بينهما و تراجع في الحصيلة و انتشار التهرب بشكل واسع[1].

III- التهرب الضريبي:

تعد ظاهرة التهرب الضريبي من أكبر التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية في دول العالم على اختلاف درجة تقدمها إلا درجة تأثيرها تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية السائدة لكنها متفاقمة في الدول المتخلفة، مما قد ينتج عنها أضرارا اقتصادية و اجتماعية كبيرة فتعيق عملية التنمية و تراجع الحصيلة الضريبية بالإضافة إلى إخلال بمبدأ العدالة و المساواة في توزيع الأعباء العامة بين المكلفين. للتهرب الضريبي عدّة تسميات منها التجنب الضريبي، الغشّ الضريبي أو الاحتيال الضريبي و يتحقق هذا الأخير عندما يقدم المكلف على مخالفة الأحكام القانونية،و عموما يمكن أن نميز بين نوعين من التهرب الضريبي « التهرب المشروع و التهرب غير المشروع».

III -1- التهرب المشروع:

و هو ما يعرف بالتجنب الضريبي، و يتم ذلك بصورة قانونية، حيث يقوم المكلف باستغلال بعض ثغرات القانونية التي يضمنها التشريع الضريبي من اجل التخلص من دفع الضرائب دون مخالفة للأحكام القانونية، و يتحقق التهرب المشروع بتجنب الامتناع عن العمل أو التصرف الموجب للضريبة و بالامتناع عن الواقعة المنشئة للضريبة كامتناع الشخص كليا أو جزئيا عن استهلاك السلعة أو الخدمة التي تخضع للضريبة و بالتالي فإن النتائج قد

تكون مقصودة من قبل المشرع للتمييز بين أوجه النشاط المختلفة لتحقيق أهداف معينة كأن تفرض ضريبة على النشاط التجاري دون الزراعي مما يدفع الشخص إلى التحول النشاط الزراعي لعدم خضوعه لأية ضريبة، أو فرض ضريبة على السجائر مما يدفع المستهلك التقليل أو الامتناع عن استهلاك تلك السلعة لتجنب دفع الضرائب و الرسوم المفروضة عليها،[2] أو كأن يقوم شخص بنقل ملكيته إلى أبنائه عن طرق الهبة في حياته للتهرب من ضريبة التركات أو استخدام الأبناء للعمل بدون اجر للتهرب من دفع ضريبة الرواتب و الأجور المستحقة عليهم، أو تقسيم الشركة إلى عدة شركات فرعية للاستفادة من تعددها و تخفيض الضريبة، أو تخلص شركات المساهمة من الضريبة على الأرباح عن طريق زيادة النفقات العمومية و نفقات السفر و الإعلانات... الخ، أو تجنب تطبيق

1 حسام فايز عبد الغفور، المرجع نفسه ، ص: 78

2 - يسري مهدي حسن السامرائي، زهرة خضير عباس العبيدي،تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي مقال منشور بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العراق، المجلد 04، العدد 09، 2012 ،ص: 132.

المعدلات التصاعدية بتحويل جزء من الأرباح إلى رواتب و أجور....[12].

2- III- التهرب غير المشروع:

ويتحقق هذا التهرب بإتباع المكلفين بعبء الضريبة أنماط سلوك إنحرافية متمثلة بأفعال الغش والاحتيال ،قاصدين من و رائها مخالفة القوانين الضريبية من جهة ، والتخلص من أداء دين الضريبة من جهة ثانية بصورة كلية أم جزئية ، سواء عند ربط الضريبة أو عند تحصيلها، هو محاولة الشخص عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا بإتباع طرق وأساليب مخافة للقانون وتحمل الغش ونحوه، و يعد جريمة مالية يعاقب عليها القانون.

أما فيما يخص القانون الجبائي الجزائري لم يضع المشروع الجزائري نظرية عامة للغش الضريبي بل اكتفى بذكر الحالة العامة له والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة . 303 .من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كل من تملص أو حاول التملص باستعمال طرق تدليبية في إقرار أساس الضرائب أو الرسوم التي يخضع لها أو تصفيتها

كليا أو جزئيا يعاقب بغرامة مالية تتراوح مبالغها بين 5000 و 20000 دج ويسجن من سنة إلى 5 سنوات أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط [2].

و للغش الضريبي عدّة أمثلة نذكر منها ما يلي[3]:

- عدم تقديم المكلف تصريحا ضريبيا عن النشاط الخاضع للضريبة، و معتمدا في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه، أو يعمد إلى نقل نشاطه من جهة أخرى، و يتحقق هذا الأمر بسبب ضعف الوسائل التي تتبعها الدوائر المالية في حقّ المكلفين و في هذه الحالة يكون التهرب شبه تام.
- عندما يخفي المكلف السلع المستوردة بطرق غير قانونية (سلع مهربة) عن أعين الدوائر المالية، و بالتالي فإن تقديم تصريح ضريبي لا يتضمن مبيعات و أرباح هذه السلع، أو أن يلجأ المستورد إلى الحصول على فواتير و مستندات من البلد المصدّر بأقل من القيمة الحقيقية للبضاعة المستوردة.
- أن يقوم المكلف بتقديم تصريح ضريبي غير صحيح، بحيث لا يتضمن جميع لنشاطاته أو لا يرفق معه جميع البيانات و الوثائق المؤيدة لما هو مسجل ضمن التصريح الضريبي، أو أن يقوم بإرفاق التصريح ببيانات ووثائق غير صحيحة و هو يهدف إلى التخلص من دفع الضريبة أو قد لا يدرج بعض إيراداته متعمدا تخفيض قيمة الضريبة المترتبة عليه.

1 [2]محمد طافة و هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر ، عمان، ساحة الجامع الحسيني، الطبعة الأولى، 2007، ص 118.

2 - خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة،دار شهاب الجامعة،الإسكندرية،2009،ص: 110

3 أحمد زهير شامية ،خالد شحادة الخطيب، ، المالية العامة ، دار زهران لنشر و التوزيع ، الأردن، ط1،2012، ص: 206

- أن يقدم المكلف بتصريحه بشكل صحيح، ثم تبين له أن الإدارة المالية بعد فحص هذا التصريح ستبالغ في تقدير الأرباح إلى درجة كبيرة مما تدفع بالمكلف عند تحقيق الضريبة و قبل تحصيلها إلى التصرف في ممتلكاته بإخفائها أو تهريبها إلى الخارج.

III-3- تقييم فعالية السياسة الضريبية في الجزائر:

تعتمد الجزائر في تمويل خططها التنموية و ميزانياتها العامة على الإيرادات البترولية و بنسبة كبيرة مقارنة بالمصادر الأخرى العادية، و هذا ما كان سببا في تراجع الدور التمويلي للضرائب و كان ذلك لفترات طويلة مما دفع إلى القيام بإصلاح للنظام الجبائي الجزائري سنة 1992 بفضل التراجع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية مطلع سنة 1986،و الذي نتج عنه كذلك انخفاض في الجباية البترولية خلال تلك الفترة إلا أنه و مع ذلك فلم يتبث هذا الإصلاح نجاعته في مثل هذه الظروف في تمويل الميزانية العامة و بقيت هذه الأخيرة دائما رهينة العوائد النفطية و هو ما أكدته الأزمات النفطية المتعاقبة في كل مرة إلى حد الساعة،و هناك عدة مؤشرات لقياس أداء السياسة الضريبية أهمها «الضغط الضريبي ، الميل الحدي للضرائب،و المرونة الدخلية للضرائب»

أولا: الضغط الضريبي:

هي أقصى قدر ممكن من الأموال التي يمكن الحصول عليها عن طريق الضرائب دون تجاوز للحدود الاقتصادية والمالية ، أو المساس في الاعتبارات النفسية والسياسية عن ممولي الضرائب[1]، أو نسبة المساهمة المالية للمجتمع في تحمل العبء الضريبي، يمكن تعريفه كذلك بأنه الحد الأقصى من الضرائب الذي يمكن للدولة جبايتها دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالطاقة الإنتاجية القومية، كما يعد مؤشر الضغط الضريبي من المؤشرات التي توضح درجة تدخل الدولة أو ذلك الجزء من الموارد الذي امتصه القطاع العام، و يقدر بإجمالي الضرائب منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي[2].

ثانيا: المرونة الدخلية للضرائب :

يبين هذا المؤشر مدى استجابة الضرائب للتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي ويتم استخراجه عن طريق قسمة معدل نمو الضرائب على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فإذا كان هذا المؤشر اكبر من 1 فإن ذلك يعني أن الضرائب تستجيب للتغير في الناتج المحلي الإجمالي وبالعكس يكون هذا المؤشر اصغر من 1 في حالة كون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اكبر من معدل نمو الضرائب ، وهذا يعبر عن وجود إمكانية لزيادة الاقتطاع الضريبي أي زيادة معدل نمو الضرائب وجعلها تستجيب

1 - محمد وحسن خنجر، تقييم السياسة الضريبية في العراق و إمكانية دعم الطاقة الضريبية للمدة 1980-2012، مقال منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، ا العدد 45، 2015 ،ص: 93.

2 - أ.م.د. يسري مهدي السامرائي، م.م. ابتسام العزاوي، تحليل فاعلية السياسة الضريبية في العراقي للمدة من 1980-1995، مقال منشور بالمجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 02، العدد 06، ،ص: 13.

بنسبة اكبر للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي[1] .

ثالثا: الميل الحدي للضرائب:

أو ما يعرف كذلك بالضغط الضريبي الحدي، مؤشر الميل الحدي للضرائب هو ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي تستطيع الدولة إضافته إلى موازنتها, وهو يقيس قدرة الدولة على تعبئة المدخرات القومية، وإنه كلما أرتفع دلّ على فاعلية السياسة الضريبية، ويتم احتسابه من خلال قسمة التغير المطلق في الإيرادات الضريبية على التغير المطلق في الناتج المحلي الإجمالي[2].

III-4- التحليل القياسي

سوف يتم في هذا الجزء بقياس فعالية «أداء» السياسة الضريبية في الجزائر باستخدام النماذج القياسية خلال الفترة 1985-2014، و هناك عدة مؤشرات لقايس هذه الفعالية منها ما هو قابل للقياس و منها غير ذلك إلا أن معظم الدراسات في مجال الجباية رجحت على أن يتم قياسها وفقا لثلاثة مؤشرات التي تعتبر أساسية «الضغط الضريبي، الميل الحدي للضرائب، و المرونة الدخلية للضرائب»، و من بين هذه الدراسات (عمار مجيد كاظم[3] أ.م.د. يسري مهدي السامرائي، م.م. ابتسام العزاوي[4]، أ.م.د بتول مطر عبادي، عباس جليل حسن[5]).

من جهة أخرى إن قياس هذه المؤشرات يثير كثيرا من الجدل و خاصة في الدول التي تعتمد في تمويلها على العوائد النفطية كالجزائر مثلا التي تعتمد على أكثر من 60% من الإيرادات النفطية كما تساهم هذه الثروة بنسبة تتراوح بين 35% و 45% في تكوين الناتج الداخلي الخام و عليه سوف يتم استخدام الإيرادات العامة خارج الجباية

البترولية و كذلك الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

الضغط الضريبي:

و يتم حسابه من خلال العلاقة الرياضية التالية : $PF = \frac{F}{PIB}$ حيث:

PF: الضغط الضريبي

1 - عمار ممدوح عبد القادر محمد الدوري، تفعيل الدور التمويلي للضريبة من خلال العدالة الضريبية دراسة حالة العراق،رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2009،ص:126.

2 — أ.م.د بتول مطر عبادي، عباس جليل حسن، نحو آليات و أدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق)دراسة تطبيقية(،مقال منشور بمجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العراق، المجلد 18، العدد 3، 2016 ،ص: 137.

3 - عمار مجيد كاظم،قياس المرونة الدخلية و العبء الضريبي و الضغط الضريبي الحدي و الإجمالي للإرادات الضريبة:دراسة تحليلية مقارنة و قياسية لتقييم أداء السياسة الضريبية في الأردن 1980-2001، مقال منشور بالمجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق،العدد 16، 2008 .

4 — أ.م.د. يسري مهدي السامرائي، م.م. ابتسام العزاوي، مرجع سبق ذكره.

5 — أ.م.د بتول مطر عبادي، عباس جليل حسن، مرجع سبق ذكره .

F: الإيرادات الضريبية

PIB: الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

يعتبر الضغط الضريبي في الجزائر ضعيف مقارنة بالنسبة المثلى التي حدّدها كولين كلارك Collin Clark 25%، فهي تتراوح بين 14% و 20% خلال فترة الدراسة و خاصة أواخر الثمانينات نظرا للأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك، مما دفع القيام بالإصلاحات الضريبية ابريل 1992 من أجل إعادة الاعتبار للدور التمويلي للضرائب، مما نتج عنه زيادة في الحصيلة الضريبية و التي بلغت على إثرها نسبة الضغط الضريبي 16% سنة 1992 و 19% سنة 1994، كما أن هذه الحصيلة تعتمد بصفة أساسية على الضرائب غير المباشرة و هذا ما يجعلها غير عادلة في توزيع الدخل لأنها يتحملها ذوي المداخيل المتوسطة و الدنيا»الفقراء» و بدأ في الارتفاع منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 حيث قدرت بـــ:21%، كل هذه المعطيات تأكد على قصور و عدم فعالية السياسة الضريبية في الجزائر و هو ما أكدته كذلك مختلف الدراسات السابقة، و في جميع الدول الريعية فهي تمتاز بهذه الخاصية نظرا لاعتمادها على الجباية البترولية بشكل أساسي مقابل انخفاض باقي الاقتطاعات الضريبية و يمكن أن نوجز أسباب تراجع الضغط الضريبي في الجزائر إلى عدة أسباب أهمها:

- كثرة الامتيازات الجبائية من أجل تشجيع الاستثمار و بشكل مبالغ فيه حتى أصبح المستفيدين يتوجهون لبعض المشاريع ضعيفة المردودية أو في مشاريع غير تنموية.
- الغش و التهرب الضريبيين بالإضافة إلى الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح ينافس السوق الرسمي
- ضعف أداء الإدارة الضريبية

الشكل رقم:1 تطور الضغط الضريبي خلال الفترة 1985-2014

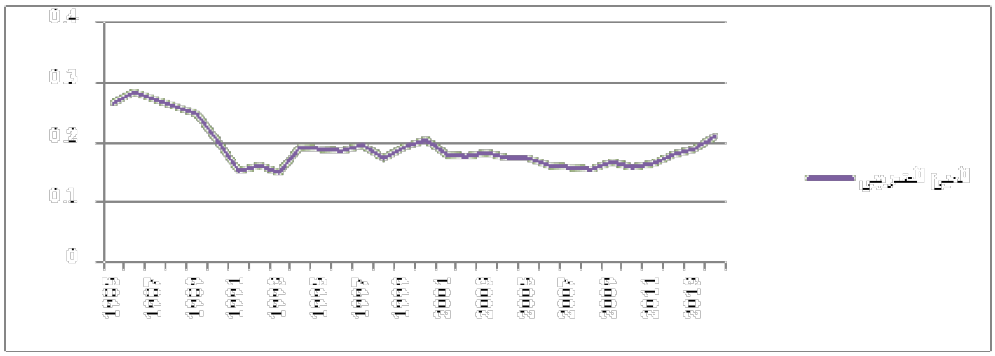

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قوانين المالية و الديوان لوطني للإحصاء

المرونة الدخلية للضرائب:

لقياس المرونة الدخلية لإجمالي الإرادات الضريبية سنفترض المعادلة التالية:

$$T=AY^{B}$$

: إجمالي الضرائب T

: ثابت A

: المرونة الدخلية للإرادات B

: الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات Y

وبعد تقدير الدالة كانت النتائج كما يلي:

(42.54) (-5.85)

D.W=0.50 R^2=0.98 F=1809

نلاحظ من خلال المعادلة أن المعلمات المقدرة معنوية إحصائيا بين المتغيرين وتختلف عن الصفر عند مستوى معنويةα=0.05 ، أما فيما يخص معامل التحديد (R^2)0,98= فيدل على أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا والذي يساوي 0,98 أي أن التقديرات النظرية باستعمال هذا النموذج يقترب أكثر من القيم الحقيقية لـــT وبنسبة98%، و بالتالي فإن 98% من التغيرات في الضرائب هي ناتجة عن التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي أما النسبة الباقية فتعود لعوامل أخرى غير موجودة بالنموذج، أما عن التقييم الاقتصادي نقبل إشارة معلمة الناتج الداخلي الخام الموجبة ونقول أن الزيادة بمقدار 01%من الناتج الداخلي الخام تقابلها الزيادة بـــ0,90% من الضرائب كذلك نستنتج من قيمة المرونة الدخلية للضرائب و المقدرة بـــ0,90 أن الحصيلة الضريبية كانت متكافئة المرونة و تستجيب للتغيرات التي كانت تطرأ على الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة

الميل الحدي للضرائب:

سيتم قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية :

$$T = A + BY$$

: إجمالي الضرائب T

: ثابت A

: الميل الحدي للضرائبB

: الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات Y

وبعد تقدير الدالة كانت النتائج كما يلي:

(36.45) (-0.60)

R^2=0.97 F=1329

نلاحظ من خلال المعادلة أن المعلمات المقدرة معنوية إحصائيا بين المتغيرين وتختلف عن الصفر عند مستوى معنويةα=0.05 ، و هو ما يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين، أما فيما يخص معامل التحديد (R^2)0,97= فيدل على أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا والذي يساوي 0,97 أي أن التقديرات النظرية باستعمال هذا النموذج يقترب أكثر من القيم الحقيقية لـــT وبنسبة97%

أما عن التقييم الاقتصادي الذي يمكن استنتاجه من خلال المعادلة أن الميل الحدي للضرائب بلغ 0,18% وبالتالي نقبل إشارة معلمة الناتج الداخلي الخام الموجبة ونقول أن الزيادة بمقدار 1دج من الناتج الداخلي الخام تقابلها الزيادة بـــحوالي 0,18 دج من الضرائب وبالتالي كلما ارتفع الناتج الداخلي الخام ارتفعت الحصيلة الضريبية.

الخاتمة:

تعتبر الضريبة وسيلة اقتصادية عرفت منذ القدم و ليست وسيلة لتغطية النفقات العامة فقط بل تشكل وسيلة فعالة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و أهم مصدر لتمويل خزينة الدولة وعلى هذا الأساس زادت أهمية آثار الضرائب مع اتساع نطاق دور الدولة وتزايد درجة تدخلها، و قد عرف النظام الضريبي في الجزائر إصلاحات منذ سنة 1992 لرفع مردودية الضرائب العادية و خاصة بعدما أثبتت المالية العامة هشاشتها من جراء الأزمة النفطية لسنة 1986 و مست هذه الإصلاحات عدة مستويات منها التشريعية بالإضافة إلى الهيكلية و الإدارية و المتمثل في إنشاء المديريات الجهوية للضرائب، مديرية المؤسسات الكبرى»D.G.E» و مراكز الضرائب»C.D.I»،حيث فرق المشرع بين المؤسسات ذات رقم أعمال كبيرة و أخرى ذات رقم أعمال أقل من سابقتها و هذا كله بهدف التخفيف من وطأة التهرب و الغش الضريبي الذي يهدر أموال خزينة الدولة و تحسين العلاقة بين المكلف و الإدارة الجبائية .

و من بين **النتائج** المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية ما يلي:

- ضعف الوعي الضريبي لدى المكلف حول دور الضرائب و أهميتها و انعدام الثقة بينه و بين

الإدارة الجبائية له آثار كبيرة على الحصيلة الضريبية بالدرجة الأولى، فهناك دائما شعور لدى المكلف انه ليس هناك مساواة في فرض الضرائب و ليس هناك مراعاة لظروف المكلف من طرف الإدارة الضريبية و عدم عدالة التشريعات الضريبية.

- يمتاز النظام الضريبي الجزائري بكثرة الإعفاءات و الامتيازات و التي وجدوها المكلفين طريقا سديدا للتهرب من الضرائب مما كان له آثار على الحصيلة. كما أن ارتفاع نسبة الإعفاءات سوف تؤدي إلى المحاباة لبعض الفئات و المحسوبية و عدم الشفافية في كيفية تقديمها مما تؤدي بالمكلفين الآخرين للتهرب منها بشتى الطرق.
- كلما كانت الإجراءات الإدارية معقدة و بطيئة و الأنظمة الضريبية معقدة تدفع بالمكلف هو الآخر يتماطل في أداء التزاماته الجبائية بل تدفعه في بعض الأحيان حتى إلى التهرب و الغش الضريبيين.
- تعتبر الإدارة الضريبية الهيئة التنفيذية للضرائب المطبقة و عليه فكلما كانت هذه الهيئة ضعيفة الكفاءة و النزاهة تدفع بالمكلف إلى التهرب و الغش
- رغم الإصلاحات الضريبية في الجزائر فإن معدل الضغط الضريبي يبقى ضعيفا نتيجة للاعتماد على العوائد البترولية في تمويل الاقتصاد الوطني و هذا ما يقود إلى نقص فعالية السياسة الضريبية.

قائمة المراجع:

1- شريف محمّد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية عامة ،جامعة تلمسان،2010.

2- حميد بوزيدة،التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة،ط2 ،2010.

3- حسام فايز عبد الغفور،العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية و أثرها على التحصيل و الجباية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الجبائية ،جامعة النجاح الوطنية بنابلس،2010.

4- Guide pratique du contribuable, édition 2011.

5- La charte du contribuable.

6- قانون الإجراءات الجبائية في الجزائر.

7- عادل العلي،المالية العامة و القانون المالي و الضريبي، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، ج1 ، ط1 ، 2009

8- منور اوسرير،محمد حمو،جباية المؤسسات مع تمارين محلولة،الشركة الجزائرية بودواو، ط1، 2009

9- سهام محمد جاسم،العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية و تأثيرها في الحد من التهرب الضريبي دراسة حالة العراق،مقال منشور بمجلة الاقتصاد الخليجي،العدد 19،سنة 2011.

10- منار عمر الحوراني،الاتجاهات الحديثة في الضرائب على الإنفاق،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة،جامعة دمشق،2012

-11 طالبي محمد،الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة 1995-1999، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2001-200.

-12 معين عباس أحمد الحسون، و آخرون، أثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مقال منشور بمجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العراق، المجلد 10، العدد 2، 2013 .

-13 هيثم علي العنكبي،م.م مازن هيثم الشيخلي، أتمتة الأنظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق)دراسة تطبيقية(،مقال منشور بمجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العراق، المجلد 18، العدد 3، 2016 .

-14 يسري مهدي حسن السامرائي، زهرة خضير عباس العبيدي،تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي مقال منشور بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العراق، المجلد 04، العدد 09، 2012.

-15 محمد طاقة و هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر ، عمان، ساحة الجامع الحسيني، الطبعة الأولى 2007.

-16 خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة،دار شهاب الجامعة،الإسكندرية،2009.

-17 أحمد زهير شامية ،خالد شحادة الخطيب، ، المالية العامة ، دار زهران لنشر و التوزيع ، الأردن، ط1، 2012.

-18 محمد وحسن خنجر، تقييم السياسة الضريبية في العراق و إمكانية دعم الطاقة الضريبية للمدة 1980-2012، مقال منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، ا العدد 45، 2015 .

-19 أ.م.د. يسري مهدي السامرائي، م.م. ابتسام العزاوي، تحليل فاعلية السياسة الضريبية في العراقي للمدة من 1980-1995، مقال منشور بالمجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 02، العدد 06.

-20 عمار ممدوح عبد القادر محمد الدوري، تفعيل الدور التمويلي للضريبة من خلال العدالة الضريبية دراسة حالة العراق،رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2009.

-21 أ.م.د بتول مطر عبادي، عباس جليل حسن، نحو آليات و أدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق)دراسة تطبيقية(،مقال منشور بمجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العراق، المجلد 18، العدد 3، 2016.

-22 عمار مجيد كاظم،قياس المرونة الدخلية و العبء الضريبي و الضغط الضريبي الحدي و الإجمالي للإرادات الضريبة:دراسة تحليلية مقارنة و قياسية لتقييم أداء السياسة الضريبية في الأردن 1980-2001، مقال منشور بالمجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العراق،العدد 16، 2008 .

التفاوت في توزيع الدخل و اشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر

بن لحسن الهواري

-أستاذ محاضر قسم ب- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة وهران2--

الملخص:

تؤكد العديد من الآراء على أن النمو الاقتصادي غير كاف لوحده في تدنية الفقر و الفقراء ، و لن يكون كذلك إلا اذا كان متزامنا مع توزيع عادل للدخل و أكثر انصافا للفقراء، و هذا ما سمي بمقاربة النمو المحابي أو المناصر للفقراء .في هذا المقال سنركز ابتداءا على الاطار المفاهيمي للتفاوت والنمو المحابي للفقراء، و من ثم تحليل ظاهرة التفاوت في الاقتصاد الجزائري، عن طريق تتبع تطور نصيب الفقراء و الأغنياء من الدخل، ليتسنى فيما بعد التعرف على مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقراء في الجزائر، مركزين احصائيا على سنوات المسح الميداني للانفاق الاستهلاكي(1988-1995-2000-2005-2011)، لتخلص الدراسة في الأخير الى أن النمو الاقتصادي في الجزائر كان بصفة نسبية و متواضعة محابيا للفقراء، إلا أن نصيب الأغنياء لا زال أكثر بكثير من نصيب الفقراء.

الكلمات المفتاحية: توزيع الدخل، النمو الاقتصادي، التفاوت، الفقر، النمو المحابي للفقراء، نصيب الأغنياء، نصيب الفقراء.

Abstract

Several opinions indicate that economic growth is insufficient to reduce poverty, it must be accompanied by an equitable distribution of income and more equitable for the poor, the so-called pro-poor approach. In this article we will focus on the conceptual framework of inequality and pro-poor growth and then analyze the phenomenon of disparity in the Algerian economy by monitoring the evolution of the income share The poor and the rich, to determine how economic growth favors the poor in Algeria, focusing on consumption expenditure statistics for survey years (19882011-2005-2000-1995-), the study concludes That economic growth in Algeria had a modest relationship in favor of the poor, and the share of the rich is still much more than the share of the poor.

Keywords: income distribution, economic growth, inequality, poverty, pro-poor

growth, the share of the rich, the share of the poor.

مقدمة :

يعتبر النمو الاقتصادي عاملا أساسا و محوريا في مكافحة و التقليل من الفقر، و هناك العديد من الشواهد التجريبية و الدراسات الميدانية أثبتت أن للنمو الاقتصادي أثرا ايجابيا في الاقلال من الفقر، الا أنه في المقابل هناك آراء أخرى تؤكد أن النمو الاقتصادي غير كاف لوحده في تدنية الفقر و الفقراء، و أنه لكي يكون كذلك لا بد أن يكون مصاحبا بتوزيع عادل للدخل بين الأفراد، و هو ما اصطلح عليه حديثا بالنمو المحابي أو المناصر للفقراء و الذي يأخذ بعين الاعتبار حالة التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء و الأغنياء. في هذا المقال سنحاول استقراء خصائص التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر و تطوره، محاولين معالجة اشكالية محاباة النمو الاقتصادي للفقراء في الجزائر من عدمه، مركزين على السنوات التي توفرت فيها المسوحات الميدانية للانفاق الاستهلاكي(1988، 1995، 2000، 2005، 2011).

1 - مضمون وأسباب التفاوت في توزيع الدخل

لقد انصب اهتمام أغلب الاقتصاديين في الآونة الأخيرة حول موضوع التفاوت في توزيع الدخل ، حيث بدأ هذا الموضوع بالظهور جليا كمعضلة جديدة ناتجة عن قيام الثروة الصناعية وانقسام المجتمع إلى طبقتين هما الرأسماليين والعمال ، وما نتج عن ذلك من تفاوت واضح في توزيع الدخل ، وهكذا نجد حاليا العديد من الدراسات الاقتصادية تسلط الضوء على هذا النوع من المواضيع.

فهناك نوع من الدراسات من يقسم المجتمع إلى فئات أو طبقات أو فئات، والمعيار في ذلك هو نصيب كل فئة من الدخل القومي فالطبقة العليا مثلا يكون دخلها قادر على تلبية احتياجاتها الضرورية والترفيهية بكل راحة ، حينما الطبقة الوسطى يكون دخلها قادر على تلبية احتياجاتها الضرورية والترفيهية المعقولة ، أما الطبقة الدنيا فلا يكفي دخلها حتى لسد احتياجاتها المعيشية .

وهناك نوع آخر من الدراسات من يقسم المجتمع إلى فئات خمسة ، وهنا تظهر الفوارق والفروق بين كل خميس وآخر ، بشكل يمكن الباحث من التحليل أكثر وعادة ما يكون الخميس الأدنى من المجتمع يعتمد على العمل غير الماهر مع مستوى تعليمي متدني ودخل لا يكفي إلا لسد جزء من الاحتياجات الضرورية، وتعلوها فئة أخرى لها حظ محدود من التعليم والتدريب والمستوى المعيشي لأفرادها أفضل مقارنة بالأولى، إلا أنها تتداخل مع الطبقة الدنيا، والفئة الثالثة وهي الطبقة المتوسطة فإنها تضم أفرادا لهم نصيب لا بأس به من التعليم والتدريب ويختصون بمختلف الحرف ودخلهم يسعهم لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية، وقد يكون لهم حظ من الادخار بينما الفئة الرابعة فعادة ما يعملون بالنشاطات الخاصة أو الحكومية وبمستويات رفيعة ويستمر أولادهم بالدراسة إلى مراحل عالية ، أما دخلهم فيمكنهم من إشباع الحاجات الضرورية والترفيهية المعقولة ، والفئة الأرقى وهي

الفئة الخامسة فإنها تمتاز بحظ وافر من التعليم ولا يبدأ أفرادها بالحياة العملية في سن مبكرة ، دخولهم تتميز بتصاعد مستمر وبوتيرة متزايدة مما يلبي كل احتياجاتهم وتطلعاتهم الحضارية وهذا ما يجعلهم قادرين على الاستمتاع بالحياة [1].

بل هناك دراسات حديثة تندرج ضمن إطار توزيع الدخل ، تركز على حجم وثراء الطبقة الوسطى في المجتمع ، ذلك أن المستوى المعيشي لهذه الطبقة من شأنه إعطاء صورة واضحة حول التوزيع داخل المجتمع ، ولعل الجذور النظرية لهذا الاهتمام تتمثل في أطروحة لانديز(Landes) الذي قد توصل في دراسته الشيقة للتاريخ الاقتصادي العالمي إلى تعريف المجتمع التنموي والذي كان له الفضل في أن تقود بريطانيا الثورة الصناعية خلال قرن من الزمان (1770 ـ 1870) ومما يتميز به هذا المجتمع ما يلي : « يتميز المجتمع بالنزاهة كقيمة اجتماعية ، ويتيح الحراك الجغرافي وينزع نحو درجة من توزيع الدخل والثروة ينتج عنها طبقة وسطى كبيرة نسبيا وذات ثراء معقول « [2].

وتكمن الأهمية في معرفة الطبقة الوسطى من خلال معرفة متوسط مستوى معيشتها و مقارنته بمتوسط مستوى المعيشة في المجتمع هو المساهمة في تحديد السياسات المقبولة في المجتمع مستقبلا خاصة إذا كان هذا المجتمع يتميز بميزة الاقتراع على السياسات إضافة إلى ما تسمح به من متابعة تطور حجم وثراء الطبقة الوسطى في المجتمع . إن جل التصنيفات السابقة الذكر تعبر عن تداخل بين التوزيع الوظيفي والشخصي للدخل بشكل يساهم إيجابا في الدراسات الاقتصادية ، وتدل هذه الدراسات أن الكسب من الدخل يشكل النسبة الكبيرة من العوامل المكونة للدخل وتقدر هذه النسبة بما يقارب 80% [3]، وبالتالي فحتى ولو تم توزيع دخل الممتلكات بالتساوي بين الأفراد فإن هناك قدرا كبيرا سيبقى من عدم المساواة والذي يعتمد بدوره على عدد من العوامل التي تسبب التفاوت في توزيع الدخل من جراء العمل .

وعليه فإن هناك أسباب وعوامل للتفاوت عديدة والتي شخصها الاقتصاديون ولعل من أهمها ما سيتم ذكره وسرده فيما يلي :

أولا -الملكية أو الثروة: تعتبر الملكية أو حق التملك إحدى أهم الأسباب الرئيسية للتفاوت في توزيع الدخل خاصة في المجتمعات التي تتيح منهج الاقتصاد الحر وقد تكون هذه الملكية موجودات عينية كالأبنية والآلات والأراضي أو غير مادية كالأسهم والسندات وغيرها، وهذه الملكيات تنمو مع مرور الزمن ، وكما هو معروف ومتداول أن الملكية تجلب الملكية ويساعد الادخار على تركيم هذه الممتلكات ، بينما الأجور والرواتب في المقابل تتميز بالاستقرار والنمو البطيئ زيادة على ذلك فإن الإرث أو الميراث الذي يسمح بانتقال الثروات إلى الأجيال اللاحقة ، وكل هذا يجعل الدخل يتوزع توزيعا منسوبا بالتفاوت خاصة إذا تراكمت هذه الثروات والممتلكات عند فئة محدودة وتمركزت الملكية بيد فئة قليلة ، والشواهد على ذلك كثيرة خاص في المجتمعات التي لها قوانين تسير الشركة

بطريقة مركزة عند فئة جد محدودة كبريطانيا التي هي الشركة لصالح الولد الأكبر فقط مما يزيد من سوء عدالة التوزيع ، بخلاف المجتمعات التي توزع الشركة بطريقة غير حصرية وعلى جميع ذوي الحقوق ، فإن ذلك في النهاية يؤدي إلى تفاوت أقل رغم عدم التأكد من كفاءة استخدام الموارد [4]، ولأجل ذلك وضعت العديد من الأقطار ما يسمى ب «ضريبة الشركات» وهي شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل بهدف تقليل التفاوت وتحقيق العدالة الاجتماعية[5].

ثانيا- العمل :لقد أشرنا سابقا أنه لو وزعت الممتلكات بالتساوي، فإن هناك قدرا كبيرا سيبقى من عدم المساواة نتيجة العمل والذي يدخل في إطاره عدة عوامل :

- ✓ **ـ الاختلاف في القدرات والمهارات الشخصية .**
- ✓ **ـ كثافة العمل .**
- ✓ **ـ المهن والوظائف :** وهي من المصادر المهمة لعدم المساواة في الدخل حيث أنه عند أدنى سلم للدخل يستقر أصحاب الأعمال البسيطة وكلما اتجهنا نحو القمة نجد الاختصاصيين من أصحاب الدخل العالي ، وهذا الفرق الشاسع في الدخل يعود إلى عدة عوامل من بينها المدة اللازمة والإنفاق التي تتطلبها كل مهنة من التعليم والتكوين والتدريب للوصول إلى المستوى المؤهل لمهنة معينة . ولعل قانون العرض والطلب يصلح أن يكون تفسيرا سليما لهذا التفاوت والاختلاف في عوائد المهن والوظائف[6] .
- ✓ **ـ أسباب أخرى :** إن الاستبعاد والتمييز والإقصاء بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الحالة العائلية للأسرة قد تلعب دورا هاما في خلق وتركيب التفاوت في الدخل ، كأن تبقى أجور بعض الفئات من المجتمع في مستوى منخفض كالنساء والأقليات ، وكذا فإن أولاد العائلات الميسورة يستفيدون من محيطهم في مرحلة من مراحل حياتهم كالتعليم والصحة والترفيه والعلاقات الاجتماعية وما تتيحه من نفوذ وسلطة بعكس أولاد العائلات الفقيرة .

ثالثا-الفرص :إن الفرص التي يقدمها الوسط الذي يعيش فيه الفرد بما يؤمنه له من ظروف مواتية لفرد دون آخر تعد من أهم الأسباب التي تقود إلى عدم التساوي في الدخول والمقصود بالفرص في هذا الصدد هي تلك التسهيلات والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية والفنية والتدريبية وما شابه ذلك والتي تؤهل الإنسان للحصول على الأعمال المربحة والدخل العالي نسبيا أو تمكن الفرد من الوصول إلى العمل الملائم لقابلياته الشخصية ، وهذه الفرص هي غير متاحة بالتساوي للجميع فمنها ما يتعلق بالتدريب المهني اللازم ومنها ما يرتبط ويتعلق بظروف العمل ومنها ما يتعلق بالنفوذ الاجتماعي ، هذا ما جعل «Blinder» يجعل الفرص التي تتيحها البيئات المختلفة تؤثر في التوزيع الشخصي للدخل [7].

رابعا- الحروب والأزمات: إن ما يشهد عليه الواقع ، فإن الحروب والأزمات توسع الفجوة الدخلية

بين الأغنياء والفقراء ، فعادة ما كانت هذه الحروب والأزمات تصب في صالح ذوي الدخول المرتفعة وأصحاب الثروات والممتلكات وفي المقابل تكون أكثر قسوة وضراوة على ذوي الدخول المتدنية والمنخفضة والمحدودة.

2 - مفهوم و مقاييس النمو المحابي للفقراء La croissance pro-pauvre

النمو المحابي للفقراء هو عبارة عن مصطلح يجمع بين تدنية الفقر، النمو الاقتصادي و التقليل من التفاوت، فمن أشهر ما لاحظه ويليام استرلي - و هو من أشهر اقتصاديي التنمية- هو تلك الشواهد التجريبية التي جعلت من الثمانينات و التسعينات للقرن الماضي « سنوات ضياع التنمية» ، و ذلك لأنها تميزت ببرامج اقتصادية تمت تحت وصاية الهيئات الدولية و التي كانت تهدف الى تحقيق نمو مرتفع يؤدي بعد ذلك الى خفض الفقر، و لكن النتائج كانت غير محققة للآمال و غير مجسدة للمقصود، و كانت التكلفة الاجتماعية لهذه البرامج جد مكلفة خاصة فيما يتعلق بمقاييس الفقر.

من هذا المنطلق، بدأ الاهتمام بشكل كبير بقضايا التوزيع و ليس فقط النمو، أو بعبارة أخرى حول طبيعة النمو الذي يفيد الفقراء و الذي يكون مصحوبا بتوزيع من شأنه أن يجعل الفقراء يستفيدون من ثمار النمو بشكل أكبر من استفادة غير الفقراء، و في هذا الاطار أصبح المجتمع الدولي يعتمد على مؤشرات تعكس هذا المفهوم كالاعتماد على نصيب أفقر 20% من السكان في الدخل أو الانفاق الاستهلاكي، كمؤشر يعكس التنمية في الدول[8].

و في ستينات و خمسينات القرن الماضي، كان هناك اعتقاد بأن النمو الاقتصادي لوحده كفيل بتقليص الفقر و الفقراء، و ذلك تبعا للفرضية الكلاسيكية للنمو Trickle down -الانسياب الاقتصادي نحو الأسفل- و التي تنص أنه عند معدل نمو معين يتدفق الدخل تدريجيا من الأغنياء الى الفقراء-، فالأغنياء أولا يتحصلون على مكاسب النمو بصفة تلقائية ثم ينفقونها على المجتمع فيحصل عليها الفقراء في مرحلة ثانية بشكل عمودي ينحدر من الأغنياء، و هذا يدل على أن مكاسب و عوائد النمو تنتقل بصفة غير مباشرة وبدرجة أقل الى الفقراء و أن الأغنياء هم المستفيدون من عملية النمو بدرجة أكبر[9].

و هكذا اعتقد أصحاب هذه الفرضية بأن النمو الاقتصادي السريع يتعارض مع العدالة في التوزيع، فالأغنياء يتمتعون بميل حدي للادخار كبير، و عليه فان السياسات الهادفة الى التقليل من التفاوت من شأنها التقليل من الادخار، و بالتالي تثبيط عملية النمو و من ثم زيادة معدلات الفقر، و هكذا أعطيت الأولوية للنمو الاقتصادي في تحقيق التنمية، الا أن الشواهد التجريبية خلال الثمانينات و خاصة بالنسبة للعديد من الدول النامية أكدت أن هذه الدول شهدت معدلات نمو لا بأس بها و تعادل تلك الموصى بها في تلك الحقبة إلا أنها في المقابل لم تتحسن أوضاع الفقراء، فلم تنخفض معدلات الفقر ولم تتحسن عدالة التوزيع[10]، بل زادت معدلات الفقر في بعض الدول و هذا مايسمى

ب»**النمو المفقر**»، و مما لفت انتباه العديد من باحثي التنمية هو وجود دلائل عديدة على امكانية تحقيق هدف عدالة التوزيع و هدف النمو في آن واحد لتكون النتيجة فعالة في مكافحة الفقر، و أمام هذا الوضع تم الانتقال النظري من فرضية Trickle down الى فكرة النمو المناصر للفقراء Pro-poor growth.

و بدأ هذا الانتقال يظهر في توجهات و دراسات البنك الدولي و الصندوق الدولي منذ التسعينات، و ذلك بعد موجة الانتقادات التي وجهت لبرامج الاصلاح الهيكلي التي كانت تتم تحت وصايتهما، أدخل صندوق النقد الدولي انطلاقا من سنة 1999، بل اشترط وجود استراتيجية واضحة للتقليل من الفقر(DRSP) من أجل الاستفادة من مختلف التسهيلات الائتمانية و الغاء الدين للدول الفقيرة[11]، و حتى البنك الدولي بات يؤكد و يشدد على ضرورة الاهتمام بقضايا التوزيع و الانصاف و توسيع الفرص للفقراء[12].

و هكذا فان التحول في المفاهيم و ميادين الاهتمام، انما صب في صالح مفاهيم حديثة تجمع اكثر بين النمو و العدالة في توزيع الدخل من أجل مكافحة الفقر، الذي أصبح من أهداف الألفية الانمائية و التي تحصلت على اجماع المجتمع الدولي، و من بين المفاهيم ما نحن بصدد التمهيد لتعريفه و هو النمو المحابي للفقراء أو النمو المناصر للفقراء.

و تتمثل الفكرة المبدئية للنمو المناصر للفقراء في تحقيق النمو و تدنية الفقر و الفقراء في آن واحد، و هو ما يفسر وجود دول ذات نمو سريع و في المقابل مؤشر تنميتها البشرية جد متواضع- و العكس صحيح-، و هذا ما يعني أن النمو المجسد لم يحقق أي تقدم في مجال مكافحة الفقر، و بالتالي اذا كان النمو ضروري لتقليص الفقر، فانه لوحده لا يكفي، بل لا بد من أن يصاحب بسياسات اعادة توزيع الدخل تجعل من الفقراء يكتسبون و يستفيدون من عوائد هذا النمو، و بالتالي النمو المحابي للفقراء هو ذلك النمو الذي يقلص من الفقر[13]، و في ظل هذا المفهوم هناك مقاربتين و تعريفين للنمو المحابي للفقراء.

أولا- التعريف المطلق : من أهم رواده رافاليون Martin Ravalion و شين Shaohua Chen 2003، اذ يعرف النمو المحابي للفقراء بأنه ذلك النمو الذي يقلل من الفقر و هذا النوع من النمو يتناسب مع أحد أهداف الألفية الانمائية و المتمثل في تقليص الفقر و الفقراء بمقدار النصف بحلول عام 2015، و للاشارة فان هذا التعريف هو تعريف مطلق بحكم أنه ينص على أن تكون عملية النمو مناصرة للفقراء أي يكون هؤلاء قد انتفعوا من خلال زيادة دخولهم المطلقة، و بغض النظر عن مقارنة نسبة زيادة دخولهم مع زيادة دخول غير الفقراء، فالمهم في هذا التعريف هو أن يتقلص الفقر حتى و لو كان الأغنياء هم الأكثر استنفاعا و كسبا لعوائد النمو مقارنة مع الفقراء[14]، و نشير الى أن هذا التعريف ينطلق من مؤشر لقياس الفقر حيث استخدم كل من رافاليون و شين (2001)

مؤشر واطس WATTS لقياس الفقر، حيث أن النمو يكون يكون محابيا للفقراء اذا كان أثر نمو انفاق الفرد أدى الى انخفاض في هذا المؤشر[15].

ثانيا- التعريف النسبي:يعد حسب هذا التعريف النمو الاقتصادي محابيا للفقراء اذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء، و هذا ما يعني ضرورة انخفاض درجة عدم المساواة خلال سيرورة عملية النمو، و ظهرت هذه المقاربة بصورة جلية بعد سنة 2000 نتيجة العديد من الكتابات على رأسهم كاكواني و سون و برينيا (kakwani, Son, Prenia)، حيث أكد هؤلاء أن مصطلح « محابي للفقراء» يجب أن يعني حصول الفقراء على مكاسب أكبر نسبيا من غيرهم و ليس أقل منهم[16]، و نتيجة لذلك فان هذا هذا التعريف ينطلق من دالة لورنز المعممة[17]، و يكون حينئذ النمو المحابي للفقراء عاملا يدفع منحنى نحو وتر المثلث أي في اتجاه العدالة الكاملة.

وحسب هذه المقاربة فان تحقيق نمو سريع غير كافي لمناصرة الفقراء ، بل يجب أن يكون النمو عادلا للفقراء و أن ينخفض التفاوت أو على الأقل يبقى على حاله، و ما يؤكد على هذه المقاربة هي تلك الشواهد التجريبية التي أكدت و أشارت الى انخفاض الفقر بمعدل أسرع في الدول التي انخفضت فيها درجة التفاوت، رغم انخفاض درجة نموها مع الدول الأخرى.

و في نفس السياق فانه يمكن للنمو أن يكون محابيا للفقراء حتى و ان كان النمو سلبيا و ذلك اذا انخفضت درجة التفاوت ، و كان مقدار الانخفاض في درجة التفاوت تفوق درجة الانخفاض في النمو ، أما اذا كان العكس فان ذلك سيؤدي الى انتشار الفقر.

و تجدر الاشارة في هذا المقام الى أن المقاربات السابقة الذكر، و نظرا للانتقادات الموجهة الى كل منهما ، ظهرت مقاربة أخرى و هي مقاربة تجميعية حاولت أن تتفادى الانتقادات السابقة، هذه المقاربة ظهرن ابتداءا من سنة 2005 و التي اقترحت و اعتبرت أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون محابيا للفقراء الاّ اذا أدّى الى تدنية الفقر و التفاوت في آن واحد[18].

ثالثا : مقاييس النمو المحابي للفقراء

ان التعبير عن النمو المحابي للفقراء بمؤشر يستدعي في بداية الأمر الاتفاق على النقاط التالية :

1. لا بد من الاتفاق على مؤشر يعكس مستوى الرفاهية، و هذا المؤشر اما أن يعتمد على الانفاق أو الدخل و عادة ما يكون الاختيار لصالح الانفاق باعتبار أن الانفاق يصلح لكي يكون أفضل تقريب للدخل على المدى الطويل، كما أن الانفاق يمكن قياسه بطريقة أقرب الى الدقة مقارنة مع الدخل، هذا الاخير لا يمكن حصره و لا قياسه بدقة خاصة في ظل تواجد القطاع غير الرسمي و عدم صدق مختلف التصريحات حوله.
2. لا بد من الاتفاق على خط الفقر الذي من شأنه أن يفصل بين الفقراء و غير الفقراء.

3. يجب أن تؤدي زيادة درجة عدالة التوزيع أو انخفاض درجة عدم عدالة التوزيع الى انخفاض مؤشر الفقر مع ثبات العوامل الأخرى.

عموما هناك عدة مقاييس و مقاربات لقياس مؤشر النمو المحابي للفقر، و هذا التعدد راجع لوجود اختلاف في تعريف النمو المحابي للفقراء، حاله في ذلك حال تعدد تعاريف الفقر، و عليه فاننا سنفرق بين مقاييس النمو المحابي للفقراء وفق المقاربة المطلقة، و وفق المقاربة النسبية و كذا المقاربة التجميعية، و الجدول التالي يوضح أهم هذه المقاييس :

الجدول 01 : مقاييس النمو المحابي للفقراء وفق المقاربات الثلاث

المقياس	التعريف و كيفية الحساب
مقاييس المقاربة التجميعية	
مقياس دات و رافاليون Datt et Ravallion	$\Delta P_{t,t+1}=[P(\mu_{t+1},L_t)-P(\mu_t,L_t)]+[P(\mu_t,L_{t+1})-P(\mu_t,L_t)]+R_{t+1,t}$ تـم تقسـيم الفقـر الى 03 مكونـات فرعيـة ، و تـم الجمـع بينهـا : أثـر النمـو ، أثـر اعـادة التوزيـع و الفـرع المتبقـي. المكون الأول:و هو أثر النمو الذي يدل على تغير الفقر مع ثبات منحنى لورنز. المكون الثاني : تغير الفقر تبعا لتغير اعادة التوزيع مع ثبات متوسط الدخل. المكون الفرعي الثالث: و هو يترجم تفاعلات الآثار السابقة.
منحنى أثر النمو Ravallion et 2003Chen	هـذا المنحنـى يحلـل أثـر النمـو الاقتصـادي المجمـع لمختلـف الأجـزاء المئويـة لتوزيعـه الدخـل عـلى المجتمـع و يكـون النمـو محـابي للفقـراء اذا كان $g_{t(p)}$ موجبـة لـكل الأجـزاء المئوية $g_{t(p)}=[y_{t(p)}/y_{t-1(p)}]-1$ $g_{t(p)}$: معدل نمو الدخل $y_{t(p)}$ للجزء المئوي $P^{ième}$ بين t_{-1} و t هـذه الدالـة هـي تمثيـل بيـاني للأجـزاء المئويـة مـن 1 الى 100 مرتبـة حسـب الدخـل عـلى محـور السـينات و معـدل النمـو السـنوي للدخـل بالفـرد لـكل جـزء مئـوي عـلى محـور العينـات.
مقاييس وفق مقاربة التعريف النسبي	
مـؤشر النمـو المحـابي للفقـراء ICPP Kakwani et Pernia 2001	هـذا المـؤشر يقيـس العلاقـة بـين الانخفـاض الـكلي للفقـر و انخفـاض الفقـر الناتـج مـع غيـاب أى تغيـر فى توزيـع الدخـل $\psi=\delta/\eta$ δ: المرونـة الكليـة للفقـر، η: مرونـة النمـو للفقـر مـع ثبـات التفاوت، $\Psi<0$: نمـو معـادي للفقـراء $0.33 > \Psi > 0$ نمـو محـابي للفقـراء بطريقـة ضعيفـة، $0.66 > \Psi > 0.33$ نمـو محـابي للفقـراء بطريقـة متوسـطة، $1 > \Psi > 0.66$ نمـو محـابي للفقـراء ، $\Psi > 1$ نمـو محـابي بشـدة

الفقر من خلال النمو BPC MuCulloch et Baulch	هو عبارة عن قياس عكس النمو المحابي للأغنياء: أثر التفاوت
معدل النمو المعادل للفقراء Kakwani et Son 2002 TCEP	هـذا المعـدل يأخـذ بعـين الاعتبـار مـدى حجـم النمـو و طريقـة توزيـع مكاسـب النمـو بـين الفقـراء و غـير الفقـراء $\gamma^* = (\delta/\eta)\gamma = \psi\gamma$ (μ $y = d\,L_n$) معـدل نمـو الدخـل المتوسـط ، Ψ المـؤشر السـابق الـذ تـم ذكـره في مـؤشر ICPP $Y^* > y$ نمو محابي للفقراء، $1 > Y^* < 0$ انخفاض الفقر مع ارتفاع التفاوت
دالة نمو الفقر CCP Son 2004b	$g(p) = \Delta \ln(\mu L(p))$ $L(p) = \mu_p p / \mu$ $g(p) = g + \Delta \ln(L(p))$ $g(p) = \Delta \ln(\mu_p)$ $g(p) > 0$ يعني أن النمو محابي للفقراء بين تاريخين معينين (g(p) يمثـل معـدل نمـو الدخـل المتوسـط ل p % لأسـفل التوزيـع اذا تـم ترتيـب الأفـراد حسـب دخلهم
دوكلو Duclos 2009	استعان دوكلو بمختلف خطوط الفقر Z و المجال الموجود بين فترتين 1 و 2. $W(y^1, y^2, g; z) = P^*(y^2, 1+g; z) - P(y^1; z)$ يكون النمو محابي للفقراء اذا كان : $W(y^1, y^2, g, z) \leq 0$ y^1, y^2 شعاع الدخل للفترتين 1 و 2 ، g نمو الدخل المتوسط ، z خط الفقر
مقاييس وفق مقاربة التعريف المطلق	
معـدل نمـو المحـابي للفقـراء TCPP Ravaillon et Chen 2003	g_t^pمعدل النمو المحابي للفقراء للبلد p في الوقت T dW_t التغير الحقيقي للفقر ياستعمال مؤشر واطس، $TCPP = g_t^P = (dW_t / dW_t^*)\gamma_t$ dW_t^* تغير الفقر الناتج عن توزيع حيادي معدل النمو الكلي للفترة y_t :t $g_t^p > y_t$: هناك نمو محابي للفقراء
مؤشر المرونة	مؤشر النمو المحابي للفقراء =+1 المؤشر السالب : نمو اقتصادي ضد الفقراء موجب و أقل من 0.33 : نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة ضعيفة أكثر من 0.33 و أقل من 0.66 : نمو اقتصادي محابي لفقراء بطريقة متوسطة. أكثر من 0.66 و أقل من 1: نمو اقتصادي محابي للفقراء واحد أو أكثر : نمو اقتصادي محابي للفقراء بشدة.

المصدر: للمزيد من التفصيل أنظر : علي عبد القادر علي ، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء ، مرجع سبق ذكره.

BOCCANFUSO Dorothée, MENARD Coroline(2009), « **La croissance pro pauvre: un Aperçu exhaustif de la boite à outils** «, GREDI Groupe de Recherche

en Economie et Développement International , cahier de recherche /Working paper 0906-, université de Sherbrooke, Québec- Canada , Février.

3 - قراءة في خصائص و تطور التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر ما بين 1988 و 2011

سنقوم في هذا المطلب بتقديم قراءة تحليلية لتطور مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل ، لنخلص بعد ذلك الى مناقشة الخصائص و العوامل التي تؤثر في اعادة توزيع الدخل في الجزائر.

أولا: تطور مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة الممتدة من 1988 الى 2011

خلال الفترة 1988-2011 إنخفض معامل جيني من نسبة 4019 إلى 31.16 و الأمر نفسه بالنسبة لمعامل كورنتز.و لتوضيح الصورة أكثر ، نقدم الحوصلة الجدولية و البيانية التالية :

الجدول 02 : حوصلة لتطور بعض مؤشرات التفاوت خلال الفترة 1988-2011

	1988	1995	2000	2005	2011
مؤشر جيني	38,76	35,19	34,1	31,8	31,16
مؤشر جيني للقطاع الحضري	38,83	42,56	40,92	37,5	36,74
مؤشر جيني للقطاع الريفي	40,13	26,13	21,66	21,6	17,85
نسبة انفاق 20% الأفقر Q1	6,54	6,792	7,8	7,3	8,4
نسبة انفاق 20% الأغني Q5	47,2	43,04	43,1	42,1	40,7
Q5/Q1	7,217125382	6,3368669	5,52564103	5,76712329	4,8452381
نسبة انفاق الطبقة الوسطى الخميس الثاني و الثالث و الرابع	46.29	50.17	49.1	50.6	50.9

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على المعطيات الواردة في مسوحات الديوان الوطني للإحصائيات حول الانفاق الاستهلاكي للسنوات1988، 1995، 2000، 2005، و 2011.

الشكل البياني **01** : تطور مؤشر الجيني الكلي و القطاعي في الفترة **2011/1988**.

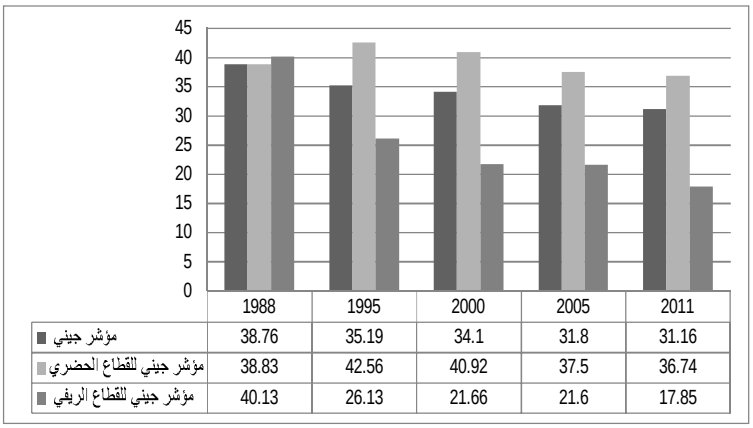

	1988	1995	2000	2005	2011
مؤشر جيني	38.76	35.19	34.1	31.8	31.16
مؤشر جيني للقطاع الحضري	38.83	42.56	40.92	37.5	36.74
مؤشر جيني للقطاع الريفي	40.13	26.13	21.66	21.6	17.85

المصدر : من اعداد المؤلف اعتمادا على الجدول السابق.

الشكل البياني**02** : نسبة انفاق الخميس الأفقر و الأغنى خلال الفترة **2011/1988**

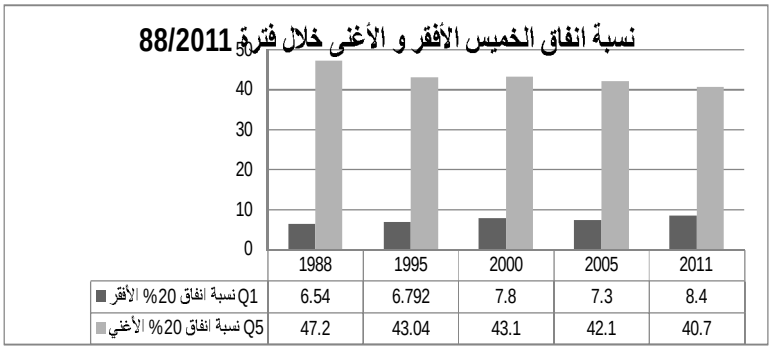

	1988	1995	2000	2005	2011
Q1 نسبة انفاق 20% الأفقر	6.54	6.792	7.8	7.3	8.4
Q5 نسبة انفاق 20% الأغني	47.2	43.04	43.1	42.1	40.7

المصدر : من اعداد المؤلف اعتمادا على الجدول السابق.

الشكل البياني **03** : نسبة انفاق الطبقة الوسطى الخميس الثاني و الثالث و الرابع خلال الفترة **2011/1988**

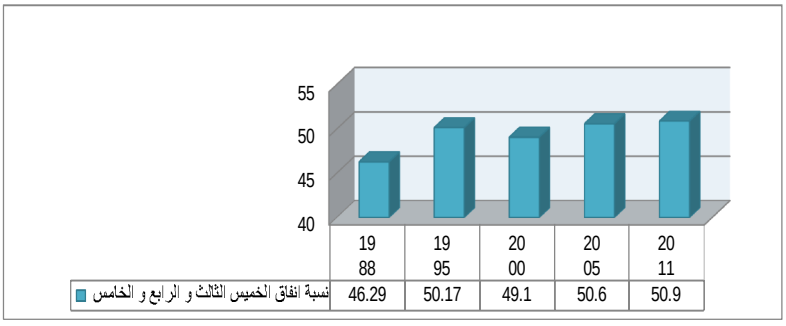

	1988	1995	2000	2005	2011
نسبة انفاق الخميس الثالث و الرابع و الخامس	46.29	50.17	49.1	50.6	50.9

المصدر : من اعداد المؤلف اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال العرض البياني السابق لبعض مؤشرات التفاوت و تطورها ، يمكننا أن نقدم بعض التعليقات و القراءات حول هذ التطور:

- انخفاض معامل جيني خلال الفترة المدروسة ، و هذا الانخفاض هو دلالة لتحسن توزيع الدخل الا أن هذا التحسن لم يرتق الى درجة العدالة في توزيع الدخل ، حيث انخفض مؤشر جيني من 38.76 الى 31.16، أي هناك تحسن ب 7.6 نقطة.
- التفاوت أقل عدالة في الحضر مقارنة مع الريف عدا سنة 1988.
- الدخل يتمركز في يد فئة قليلة من الأفراد الذين يقطنون في القطاع الحضري .
- نصيب أفقر 20% من السكان من الدخل و الإنفاق ارتفع من 6.54% سنة 1988 إلى 8.40% سنة 2011 و هذا تحسن ملحوظ، إلا أن نصيبها يبقى دائما منخفضا مقرنة مع الفئة الأغنى و عادة ما تعتبر هذه الفئة ، هي الفئة التي تضم الفقراء ، و عليه فان التحسن في نصيب هذه الفئة يعد نجاحا نسبيا في مكافحة الفقر.
- نصيب أغنى 20% من السكان انخفض من 47.2% إلى 40.7% بين سنتي 1988 و 2011، وهذا كذلك تحسن إلا أنه يبقى غير كاف ، بحكم أن هذه الفئة لا زالت تستحوذ على النصيب الأكبر من الدخل و الثروة، و يفوق هذه النصيب ما يمتلكه أكثر من 70% العائلات اذا ما رتبناهم تصاعديا أي من النصيب الأقل الى النصيب الأكثر، إلا أن تحسن توزيع الدخل مرتبط بمدى الانخفاض المسجل عند هذه الفئة.
- نسبة انفاق الخمس الثاني و الثالث و الرابع ، و هي الشرائح التي من المفروض أن تمثل الطبقة الوسطى. نلاحظ أن نصيبها شهد ارتفاعا ثم انخفاضا سنة 2000، و لعل مرد ذلك الى سنوات الأزمة التي شهدتها الجزائر و التي أضرت بالطبقة الوسطى اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة و ما صاحبها من تدهور للقدرة الشرائية، و كان هذه الانخفاض في صالح الأغنياء ، و و يظهر ذلك جليا اذ ارتفع نصيب 20 % الأغنى خلال نفس السنة التي انخفض فيها نصيب الفئة المتوسطة و هي سنة 2000، و لكن بعد هذه السنة و اثر تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي المتزامن مع الوفرة المالية ، الراجعة الى ارتفاع أسعار البترول ، و التي خلالها انتهجت الحكومة مقاربة النمو عن طريق الانفاق ، فارتفع الدعم و التحويلات الاجتماعية و نالت الفئة الوسطى و الأفقر نصيبا من ذلك ، فتحسن نصيبها الانفاقس الاستهلاكي ، و ظهر ذلك جليا سنتي 2005 و 2011.
- و لإعطاء قراءة أوضح ، قمنا بحساب نسبة انفاق 20% الأغنى على 20% الأفقر، لنجد أن الفئة الغنية تنفق أكثر من 7 أضعاف ما تنفقه الطبقة الفقيرة، الا أن هذه النسبة انخفضت و في ذلك دلالة على تحسن توزيع الدخل ، لتصبح سنة 1995 تعادل 6.33 مرة، واستمر انخفاضها

سنة 2000 حيث بلغت هذه النسبة 5.52 مرة، لتشهد نوع من الارتفاع سنة 2005، و كان ذلك راجع لتدهور نصيب الفقراء الذي انخفض ب 0.5 نقطة، لتعاود الانخفاض هذه النسبة لتصل الى 4.84 مرة، و كان ذلك راجع الى زيادة نصيب 20 % الأفقر من جهة و انخفاض نصيب 20 % الأغنى من جهة أخرى، لينصب ذلك في صالح الفئة الوسطى التي ارتفع نصيبها من 50.6 % الى 50.9 % ، الى أن هذه التغيرات الايجابية لم تكن كافية لتحقيق عدالة أكبر.

ثانيا: خصائص توزيع الدخل في الجزائر

ان لتوزيع الدخل في الجزائر عدة خصائص فيما يخص تطور مداخيل العائلات و توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية و كذا التفاوت في الأجور.

✓ **تطور مداخيل العائلات:** الجدول التالي يقدم بعض المؤشرات و البيانات الاحصائية حول تطور مداخيل العائلات سواءا تعلق الأمر بالأجور أو الدخول المستقلة .

الجدول 03 : تطورات مؤشرات مداخيل العائلات خلال الفترة الممتدة 2011/2001 مليار دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الأجور	956,9	1030,2	1129,3	1229	1363,9	1472	1720,7	2138,4	2360,5	2917,6	3817,8
مداخيل المستقلين	938,2	1006,3	1179,3	1329	1666,1	1845,1	2149,6	2396,7	2843,4	3130,2	3466,9
الدخل الخام	2396,5	2583,9	2903,6	3330	3030	3317,1	3870,32	5696,6	6418,6	7497,3	8845,2
تطور الأجور %	_	7,66	9,62	8,83	10,98	7,93	16,90	24,28	10,39	23,60	30,85
تطور مداخيل المستقلين %	_	7,26	17,19	12,69	25,36	10,74	16,50	11,50	18,64	10,09	10,76
تطور الدخل الخام %	_	7,82	12,37	14,69	-9,01	9,48	16,68	47,19	12,67	16,81	17,98
الفارق بين دخل المستقلين و الأجور %	-1,95	-2,32	4,43	8,14	22,16	25,35	24,93	12,08	20,46	7,29	-9,19

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد تطورت في بداية الفترة المذكورة في الجدول أعلاه يشكل متذبذب، يرتفع نموها تارة و ينخفض تارة أخرى، ليشهد نموها معدلات مرتفعة في 2008، 2010 و 2011، و هذا راجع الى الزيادات التي أقرتها الحكومة في أجور الموظفين أين تمت مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور في جميع القطاعات، و

تم رفع الأجر القاعدي و قيمة النقطة الاستدلالية، و تم صب المخلفات المالية بأثر رجعي ابتداءا من 2008 ، و ذلك في العديد من القطاعات، و هذا ما يفسر ارتفاع الأجور في 2011، بمعدل 30.84%، و هو معدل لم يكن له مثيل و شبيه عبر تاريخ تطور الأجور في الجزائر.

دخول المستقلين هي الأخرى، شهدت تذبذبا، حيث عرفت أعلى معدل ارتفاع لها سنة 2005 بنسبة 25.36% ، و الجدير بالملاحظة في هذا المقام من التحليل هو التفاوت الواضح بين الأجور و مداخيل المستقلين لصالح هذه الأخيرة، حيث لاحظنا تفوق مداخيل المستقلين عن الأجور في جل السنوات و بنسب معتبرة وصلت الى فارق قدره 25.35 نقطة سنة 2006، باستثناء 2001، 2002 و 2011، حيث شهدت السنة الأخيرة من الجدول تخلف مداخيل المستقلين عن الأجور بفارق يفوق 09 نقاط، و هذا راجع الى الزيادات المهمة في الأجور في جميع القطاعات.

✓ **توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية:** الجدول التالي يقدم عرضا احصائيا لتوزيع الدخل بين مختلف القطاعات و الذي سنحاول التعليق عليها بعد الجدول مباشرة.

الجدول 04 : تطور توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2011 مليار دج

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط 2011/2004
الكتلة الأجرية	1278,5	1363,9	1472	1720,7	2118,2	2370,2	2917,6	3817,6	2132,3
القطاع الاقتصادي %	47,43	47,77	47,36	47,68	43,5	42,89	39,97	33,37	43,7
الفلاحة %	5,79	5,72	6,17	5,2	4,99	4,72	4,23	3,89	5,1
الادارة%	46,77	46,49	46,46	47,11	51,98	52,38	55,78	63,23	51,3
دخول المستقلين	1526,8	1666,1	1845,1	2149,6	2380,5	2797,5	3069,1	3426,4	2357,6
القطاع الاقتصادي %	65,09	68,03	68,44	69,85	72,49	69,36	69,85	69,44	69,1
الفلاحة %	32,89	29,87	29,51	23,3	25,16	28,94	28,74	30,21	28,6
شؤون عقارية %	2	2,08	2,03	1,84	1,89	1,68	1,4	1,39	1,8

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول يمكننا القيام بالتعليقات التالية:

- فيما يخص أجور العائلات ، فان القطاع الاقتصادي يأخذ حصة معتبرة فيها بمتوسط قدره 43.7

% ، الا أن هذه الحصة بدأت في الانخفاض عن المتوسط انطلاقا من 2008، لتسجل أقل نسبة لها سنة 2011، تقدر ب 33.37% ، و هذا الانخفاض كان لصالح قطاع الادارة الذي يأخذ حصة الأسد بنسبة متوسطة قدرها 51.3% خلال الفترة 2011/2004، و انطلاقا من 2008 ، ارتفع نصيب القطاع الاداري من الكتلة الأجرية عن المتوسط ليبلغ نسبة 63.23 % سنة 2011، مما يدل على أن هذا القطاع يستوعب كم هائل من اليد العاملة بشكل يفوق الاحتياجات الحقيقية له، و في المقابل نجد قطاع الفلاحة شهد تدهورا عن المتوسط ب 5.1 نقطة، و ذلك انطلاقا من 2008 ، زيادة على أن نصيب هذا القطاع من الكتلة الأجرية جد ضئيل، و هذا دلالة على وجوب الالتفات و بشكل استعجالي لهذه القطاع و الذي يعد استراتيجيا بحكم أنه المنجد من التبعية البترولية، و الباعث للنمو الاقتصادي و الكاسح للأسواق الخارجية، و يمكن أن يشكل مصدر دخل لا يستهان به للعائلات و الاقتصاد.

- أما فيما يخص دخول المستقلين ، فنجد أن القطاع الاقتصادي هو صاحب النصيب الأوفر من هذه المداخيل، بمتوسط قدره 69.1% خلال الفترة 2004-2011، لتأتي الفلاحة في المرتبة الثانية بمتوسط قدره 28.6%، و في هذا اشارة واضحة الى ان هذا القطاع من شانه أن يذر مداخيل معتبرة، اذا ما تم تسطير استراتيجية قائمة على الاستثمار الجدي فيه بغض النظر عن الطبيعة القانونية للمستثمر، و هذا ما سيضمن بلا شك التقليل من الواردات و تحقيق الاكتفاء الذاتي و حتى التصدير و جلب العملات الأجنبية ، أما الدخول المتأتية من الشؤون العقارية ، فانها تأتي في المرتبة الثالثة و بنسبة ضعيفة لا تتعدى في المتوسط 02%.

✓ **التفاوت في توزيع الأجور :**

عموما هناك تفاوت كبير في توزيع الأجور و ذلك حسب عدة معايير، حيث أن الأجر المتوسط الشهري في الجزائر خارج قطاعي القلاحة و الادارة يقدر ب 37800 دج خلال سنة 2014، بمعدل نمو قدره 4.8% مقارنة مع سنة 2013، اين سجل 36104 دج ، بعدما كان سنة 2012 مقدرا ب 31755دج، و يلاحظ أن معدل نمو هذا المتوسط من سنة 2012 الى سنة 2013 كان معتبرا حيث قدر ب 13.7%، و مرد ذلك الى الزيادات في الأجور التي تقررت سنة 2012 و تم تطبيقها سنة 2013، و هي السنة التي عرفت تطورا اجماليا بنسبة 13.4% في القطاع العام ، و بنسبة 13.9% في القطاع الخاص[19*]، حيث بلغ متوسط الأجر الشهري الصافي 51 ألف دج في القطاع العام ، و 29200 دج في القطاع الخاص سنة 2013، بينما بلغت نفس الأرقام لسنة 2014 على التوالي 52700دج و 31000 دج .[20]

فيما يخص التفاوت في الأجور، فاننا نسجل أن التحقيقات الميدانية حول الأجور ، لا زالت تشير في كل مرة أن قطاع النفط و انتاج و خدمات المحروقات لا زال هو الذي يقدم أحسن الأجور، ففي 2011 على سبيل المثال بلغ متوسط الأجر في هذا القطاع 74772 دج ، و هو ما يعادل 3.32 ضعف

متوسط الأجر في قطاع البناء، هذا الأخير و رغم الجهود المبذولة في تدارك الفارق في الأجور بينه و بين القطاعات الأخرى، يبقى هو الأضعف في هيكل الأجور، حيث ارتفع متوسط الأجر فيه الى 23652 دج سنة 2012، و 28012 دج سنة 2013 و 28722 دج ينة 2014، في حين أن متوسط قطاع النفط بلغ متوسطا قدره 98000 دج سنة 2014، محتلا بذلك الصدارة و التفوق، متبوعا بقطاع المالية و البنوك بمتوسط قدره 57800 دج.

حسب التحقيقات كذلك، يبقى معدل الأجور في قطاع العقار ضعيفا بمقدار 29092 دج سنة 2013 ، بمعدل نمو قدره 14.5% مقارنة مع سنة 2012، و 9.1 % سنة 2011 و 7.4 % سنة 2010 ، ليشهد ارتفاعا في سنة 2014 ، ليصل المتوسط الى 31181 دج ، و الشأن نفسه بالنسبة الى قطاع الفنادق و المطاعم حيث بلغ المتوسط في هذا القطاع 31608 دج سنة 2014، بعدما سجل 30948 دج سنة 2013.

و للتذكير فان الأجر الصافي الشهري ارتفع بعدل قدره 13.7 % سنة 2013، مقابل 8.2 % سنة 2012، و 9.1 % سنة 2011 و 7.4 % سنة 2010 ، كما أن الأجر الوطني الأدنى المضمون بلغ 18000 دج ابتداءا من جانفي 2012 ، بعدما كان في مستوى 15000 دج قبل ذلك.

و بعد عرض هذه الأرقام و الاحصائيات فانه يمكننا طرح الملاحظات التالية :

- تفسر الفوارق في الأجور بين القطاعات ذات الأجور المرتفعة و القطاعات ذات الأجور المنخفضة، بخصوصية المؤسسات المنتمية الى هذه القطاعات ، فهناك قطاعات تتميز بتشغيل عدد كبير من العمال يتميزون بقدر عال من الكفاءة و التأهيل، كقطاع المحروقات و البنوك ، كما أن لديهم نظام أجور خاص، فتكون الأجور مرتفعة ، بينما هناك قطاعات أخرى تعرف ضعفا في الأجور نظرا لاحتوائها العديد من عمال التنفيذ مع نقص في الكفاءة على غرار البناء و الأشغال العمومية، و هذا ما جعل معظم الشباب يفرون من العمل في ورشات البناء لعجم تكافؤ الأجر مع الجهد المبذول حسبهم، و هو ما يفسر في العديد من الأحيان تباطؤ وتيرة الانجاز في مشاريع البناء.
- يلعب التأهيل دورا ملموسا في التفاوت في الأجور، حيث يعد متوسط الأجر للاطار ب 67000 دج مقابل 41200 دج لعمال التحكم و 26800 دج لعمال التنفيذ و ذلك في سنة 2014.
- عدم كفاية نسبة الزيادات التي طالت الحد الأدنى للأجر المضمون و ذلك منذ سنة 1990، مقارنة مع تطور معدل التضخم ، ما جعل كل هذه الزيادات تفقد فائدتها.

الجدول 05 : تطور الحد الأدنى للأجر المضمون **الوحدة : دج**

السنة	جانفي 90	جانفي 19	جويلية 91	أفريل 92	جانفي 94	ماي 97	جانفي 98	سبتمبر 98	جانفي 2001	جانفي 2004	جانفي 2010	جانفي 2012
القيمة	1000	1800	2000	2500	4000	4800	5400	6000	8000	10000	15000	18000

المصدر : بيانات الديوان الوطني للاحصائيات على الموقع التالي : www.ons.dz/img/pdf، تم الاطلاع عليه يوم 2013/01/22

- قدر الديوان الوطني للاحصائيات مؤشر جيني للتفاوت في الأجور ب 30.6 ، و هو معدل يقارب معدل جيني للانفاق الاستهلاكي المسجل سنة 2011 و المقدر ب 31.16.
- تقدر معدل انتاجية الفرد في الجزائر في الفترة 2000-2013 ب 0.7%+ و هي بذلك سجلت تراجعا مقارنة مع ما كانت عليه في الفترة 1989-1999 أين كانت تقدر ب 1.3%+، و هو أمر لا بد من تداركه ، اذ لا يعقل أن تكون هناك زيادات في الاجور دون أن تصاحبها زيادة في انتاجية العامل، و من بين العوامل المساعدة على معالجة هذا الخلل هو اعادة تأهيل العمال و الرفع من ساعات العمل الحقيقية، و تشير بعض الأرقام المقدمة من الخبراء الى أن ساعات عمل الجزائري لا تتجاوز 100 ساعة شهريا، في حين تشير المعايير الدولية الى أن متوسط ساعات العمل يجب أن يكون في حدود 173 ساعة شهريا[21]
- ان الأجر الشهري عن النشاط الأساسي قدر سنة 2011 ب 29507 دج ، الا أن هناك عدة عوامل تفسر تغيراته كالطبيعة القانونية للقطاع، و مستوى التأهيل و كذا الجنس و المستوى التعليمي.

حيث تشير نتائج التحقيق الميداني حول الأجور لسنة 2011، هو تفوق الاجر الشهري للعمال الدائمين بمرة و نصف مقارنة مع العمال غير الدائمين، كما أن الأجر الشهري للنساء يفوق نظيره من الرجال ب 1.2 مرة لنفس المستوى من التأهيل، كما أن المستوى التعليمي له أثر بارز على الأجر ، اذ يتغير هذا الأخير من 22568 دج في المتوسط للفئة بدون تعليم الى 42383 دج للفئة ذوي التعليم العالي، بمضاعف قدره 1.87 ، و بخلاف ما هو شائع عند عامة الناس، فان التحقيق أبرز أن القطاع العمومي يقدم أجرا أعلى من نظيره في القطاع الخاص (36084 دج مقابل 22872 دج)، علما أن القطاع العمومي يقدم ثلثي الكتلة الأجرية، ويضم 71.3% من الاطارات ، في حين يضم القطاع الخاص 60.3% من العمال التنفيذيين، و لعل هذا ما يفسر التفاوت الأجري بين القطاعين.

هذا التحقيق خلص كذلك الى أن الفئة العمرية المحصورة بين 25 الى 39 سنة ، يمثلون 42.5% من مجموع الأجراء الذين يتحصلون على أجر قريب من المتوسط، كما أن 15.6 % من الأجراء يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر المضمون و المقدر ب15000 دج سنة 2011، في مقابل 9.6% فقط مم

يتحصلون على أجر يفوق 50000 دج. هذا التحقيق كذلك و من جهة أخرى خلص الى أن قيمة الأجر الوسيط الذي يقسم المجتمع الى فئتين متساويين قدر ب 24468 دج ، مما يعني أن 50 % من الأجراء، يتقاضون أقل من هذا المستوى الذي يوصف بالمنخفض، و هو ما يفسر استقطاب القطاع الموازي المزيد من اليد العاملة من سنة لأخرى، كما أن التفاوت يكون أكثر وضوح اذا علمنا أن 10% الأفقر من الأجراء يتقاضون أقل من 14308 دج ، أما 10% الأغنى يتقاضون أكثر من 49799 دج[22]، في حين أن هناك دراسة نقابية علمية أعدتها نقابة «السناباب» باعتبارها عضو في الكنفدرالية الوطنية المستقلة للعمال الجزائريين و ذلك في نهاية 2015، خلصت الى أن الأجر الضروري للعيش في كرامة بالنسبة لعائلة تتكون من 05 أفراد و الذي يضمن فقط الحاجيات الأساسية دون الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الكمالية لا يجب أن يقل عن 62734.42 دج، و اذا ما تبنينا هذا الحد كفاصل بين الفقير و غير الفقير فاننا سنجد حتما أن أغلب الأجراء يعدون من الفقراء[23].

4 - تطور نصيب الفقراء و الأغنياء و اشكالية محاباة النمو الاقتصادي للفقراء في الجزائر

سنحاول فيما يلي تقديم بعض المؤشرات ، و من خلالها سنحاول حساب معدل النمو الفعلي و معدل النمو المشاهد.

الجدول 06 : حساب معدل النمو المشاهد و معدل النمو الفعلي بين 1988 و 1995

الشريحة	النصيب من الانفاق 1988	النصيب من الانفاق 1995	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 1988	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 1995	معدل النمو الفعال
أفقر 10%	2,58	2,67	5,35125024	26,589195	3,96878184
ثاني أفقر عشير	3,96	4,12	8,21354688	41,02902	3,99528652
ثالث أفقر عشير	4,94	5,24	10,24619232	52,18254	4,09287142
رابع أفقر عشير	5,95	6,25	12,3410616	62,240625	4,0433769
خامس أفقر عشير	6,85	7,35	14,2077768	73,194975	4,15175428
سادس أفقر عشير	7,96	8,66	16,51005888	86,24061	4,22351923
سابع أفقر عشير	9,32	10,27	19,33087296	102,273795	4,29069718
ثامن أفقر عشير	11,27	12,4	23,37542256	123,4854	4,28270236
تاسع أفقر عشير	14,58	15,84	30,24078624	157,74264	4,21622152
أغنى عشير	32,62	27,2	67,65805536	270,8712	3,00353215
متوسط الانفاق	20,74128 مليار دج	99,585 مليار دج	معدل النمو المشاهد 3,801294809		معدل النمو الفعلي 4,02687434

المصدر : من حساب الطالب انطلاقا من معطيات توزيع الانفاق الاستهلاكي المشار اليها سابقا.

من خلال الجدول نسجل الملاحظات التالية :

- معدل النمو الفعلي و الذي يمثل متوسط نمو متوسطات الانفاق لكل شريحة سكانية ، يفوق نسبيا معدل النمو المشاهد و الذي يعبر عن معدل نمو متوسط انفاق الفرد بين سنتي 1988 و 1995، و في هذه النتيجة دلالة على النمو كان محابيا للفقراء و لو بنسبة ضئيلة.
- نسبة نمو متوسط الانفاق لأفقر 20% من السكان تعادل ما مقداره 7.964% و هي نسبة تفوق نسبة نمو متوسط الانفاق لأغنى 20% من السكان و التي تعادل 7.219%، و هذا يؤكد أن شريحة السكان الأكثر فقرا استفادت من محاباة النمو الاقتصادي للفقراء في هذه الفترة و لو بكيفية متواضعة، و لكن المحاباة هذه كانت نسبية ، يعني في مقدار معدل نمو نصيب الفقراء مقارنة مع الأغنياء ، بينما النمو لم يكن محابيا بالمفهوم المطلق ، اذ أن نصيب الفقراء أقل بكثير من نصيب الأغنياء.

الجدول07 : معدل النمو المشاهد و معدل النمو الفعلي بين سنتي 1995 و 2000

الشريحة	النصيب من الانفاق 1995	النصيب من الانفاق 2000	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 1995	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 2000	معدل النمو الفعال
أفقر 10%	2,67	3,2	26,589195	49,0048	0,84303436
ثاني أفقر عشير	4,12	4,6	41,02902	70,4444	0,71694084
ثالث أفقر عشير	5,24	5,3	52,18254	81,1642	0,55538998
رابع أفقر عشير	6,25	6,4	62,240625	98,0096	0,57468856
خامس أفقر عشير	7,35	7,5	73,194975	114,855	0,5691651
سادس أفقر عشير	8,66	8,3	86,24061	127,1062	0,47385553
سابع أفقر عشير	10,27	10	102,273795	153,14	0,49735326
ثامن أفقر عشير	12,4	11,6	123,4854	177,6424	0,43857007
تاسع أفقر عشير	15,84	14,5	157,74264	222,053	0,40769167
أغنى عشير	27,2	28,6	270,8712	437,9804	0,61693233
متوسط الانفاق	مليار د99,585	مليار د153,14	معدل النمو المشاهد 0,53778179		معدل النمو الفعلي 0,56936217

المصدر : من حساب الطالب انطلاقا من معطيات توزيع الانفاق الاستهلاكي المشار اليها سابقا.

من خلال الجدول نسجل الملاحظات التالية :

- معدل النمو الفعلي و الذي يمثل متوسط نمو متوسطات الانفاق لكل شريحة سكانية ، يفوق نسبيا معدل النمو المشاهد و الذي يعبر عن معدل نمو متوسط انفاق الفرد بين سنتي 1995 و

2000،(0.56 مقابل 0.53) و في هذه النتيجة دلالة على النمو كان محابيا للفقراء .

- نسبة نمو متوسط الانفاق لأفقر 20% من السكان تعادل ما مقداره 1.559% و هي نسبة تفوق نسبة نمو متوسط الانفاق لأغنى 20% من السكان و التي تعادل 1.024%، و هذا يؤكد مرة أخرى أن شريحة السكان الأكثر فقرا استفادت من النمو الاقتصادي أكثر نسبيا من الأغنياء، مما يؤشر على محاباة النمو الاقتصادي للفقراء في هذه الفترة و لو بكيفية متواضعة.

جدول 08 : حساب معدل النمو المشاهد و معدل النمو الفعلي بين سنتي 2000و 2011

الشريحة	النصيب من الانفاق 2000	النصيب من الانفاق 2011	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 2000	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 2011	معدل النمو الفعال
أفقر 10%	3,2	3,5	49,0048	157,136	2,20654303
ثاني أفقر عشير	4,6	4,9	70,4444	219,9904	2,12289408
ثالث أفقر عشير	5,3	5,9	81,1642	264,8864	2,26358666
رابع أفقر عشير	6,4	6,7	98,0096	300,8032	2,06911976
خامس أفقر عشير	7,5	7,7	114,855	345,6992	2,00987506
سادس أفقر عشير	8,3	8,8	127,1062	395,0848	2,10830471
سابع أفقر عشير	10	10	153,14	448,96	1,93169649
ثامن أفقر عشير	11,6	11,8	177,6424	529,7728	1,98224298
تاسع أفقر عشير	14,5	14,7	222,053	659,9712	1,97213368
أغنى عشير	28,6	26	437,9804	1167,296	1,66517862
متوسط الانفاق	مير د153,14	مليارد448,96	معدل النمو المشاهد 1,931696487		معدل النمو الفعلي 2,03315751

المصدر : من حساب الطالب انطلاقا من معطيات توزيع الانفاق الاستهلاكي المشار اليها سابقا.

يمكننا من خلال الجدول أعلاه تسجيل الملاحظات التالية :

- معدل النمو الفعلي و الذي يمثل متوسط نمو متوسطات الانفاق لكل شريحة سكانية ، يفوق نسبيا معدل النمو المشاهد و الذي يعبر عن معدل نمو متوسط انفاق الفرد بين سنتي 2000 و 2011،(2.03 مقابل 1.93) و في هذه النتيجة دلالة على أن النمو كان محابيا للفقراء .
- نسبة نمو متوسط الانفاق لأفقر 20% من السكان تعادل ما مقداره 4.32 % و هي نسبة تفوق نسبة نمو متوسط الانفاق لأغنى 20% من السكان و التي تعادل 3.63 %، و هذا يؤكد مرة أخرى أن شريحة السكان الأكثر فقرا استفادت من النمو الاقتصادي أكثر نسبيا من الأغنياء، مما يؤشر على محاباة النمو الاقتصادي للفقراء في هذه الفترة و لو بكيفية متواضعة.

جدول09 : معدل النمو الفعلي و معدل النمو المشاهد خلال فترة 1988 و 2011

الشريحة	النصيب من الانفاق 2000	النصيب من الانفاق 2011	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 2000	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 2011	معدل النمو الفعال
أفقر 10%	2,58	3,5	5,35125024	157,136	28,3643528
ثاني أفقر عشير	3,96	4,9	8,21354688	219,9904	25,7838491
ثالث أفقر عشير	4,94	5,9	10,2461923	264,8864	24,8521792
رابع أفقر عشير	5,95	6,7	12,3410616	300,8032	23,3741754
خامس أفقر عشير	6,85	7,7	14,2077768	345,6992	23,3316885
سادس أفقر عشير	7,96	8,8	16,5100589	395,0848	22,9299449
سابع أفقر عشير	9,32	10	19,330873	448,96	22,2250246
ثامن أفقر عشير	11,27	11,8	23,3754226	529,7728	21,6636673
تاسع أفقر عشير	14,58	14,7	30,2407862	659,9712	20,823877
أغنى عشير	32,62	26	67,6580554	1167,296	16,2528754
متوسط الانفاق	20,74128مليار دج	448,96مليار دج	معدل النمو المشاهد 20,6457229		معدل النمو الفعلي 22,9601634

المصدر : من حساب الطالب انطلاقا من معطيات توزيع الانفاق الاستهلاكي المشار اليها سابقا.

يمكننا من خلال الجدول أعلاه تسجيل الملاحظات التالية :

- معدل النمو الفعلي و الذي يمثل متوسط نمو متوسطات الانفاق لكل شريحة سكانية ، يفوق نسبيا معدل النمو المشاهد و الذي يعبر عن معدل نمو متوسط انفاق الفرد بين سنتي 1988 و 2011،(20.64 مقابل 22.96) و في هذه النتيجة دلالة على أن النمو كان محابيا للفقراء خلال الفترة 1988 و 2011 .
- نسبة نمو متوسط الانفاق لأفقر 20% من السكان تعادل ما مقداره 54.14 % و هي نسبة تفوق نسبة نمو متوسط الانفاق لأغنى 20% من السكان و التي تعادل 37.07 %، و هذا يؤكد مرة أخرى أن حصة شريحة السكان الأكثر فقرا تتحسن من خلال معدل نموها، مما يؤشر على التوجه نحو محاباة النمو الاقتصادي للفقراء في هذه الفترة و لو نسبيا.
- نؤكد مرة أخرى أن هذا النوع من المحاباة هو نسبي ، أي يتعلق بمقدار معدل النمو ، و إلا فان المحاباة هذه غير مطلقة ، بحكم أن نصيب الأغنياء لا زال أكثر بكثير من نصيب الفقراء، من جهة أخرى فاننا نشير الى أن هذه المحاباة ، انما هي ناتجة عن آليات اعادة توزيع الدخل المنتهجة لصالح الفقراء ، و ليس عن أثر الانسياب نحو الأسفل للنمو الاقتصادي.

الخاتمة:

فيما يخص التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر ، فاننا نسجل أن الجزائر حققت تحسنا لدى الفئات العشرية الفقيرة خلال الفترة 1988 - 2011، و هو ما يدل ظاهريا على أن السياسات الحكومية المنتهجة حاولت احتواء تلك الطبقات الهشة التي تضررت من جراء تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي، الا أن هذا التحسن ليس كافيا فلا زال أغنى 20% من السكان يتحصلون على ما يعادل ما يتحصل عليه 70% من السكان الأكثر فقرا، و بالرغم من أننا رصدنا من خلال هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي كان نسبيا و بدرجة جد متواضعة محابيا للفقراء، الا أن هذه المحاباة لم تكن ناتجة عن أثر الانسياب نحو الأسفل لثمرات النمو الاقتصادي، و انما كانت نتيجة آليات اعادة توزيع الدخل التي انتهجتها الحكومة و التي كانت قائمة على أساس التوسع في الانفاق العام المعتمد بدوره على الريع البترولي، و هو ما يثير اشكالية اضمحلال هذه الآليات في حالة التقشف و تقييد الانفاق الحكومي نتيجة انخفاض أسعار البترول.

الاحالات المرجعية:

1 ـمحمد عزيز(1962) ،» التوزيع : توزيع الدخل القومي والثروة « ،مطبعة دار المعارف ، بغداد ، ص ص 9 - 12.

2 علي عبد القادر علي(2001)،» الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية « ،سلسلة الخبراء ، العدد 35 ، المعهد الوطني للتخطيط ، الكويت، أفريل ، ص 08.

3 سامسون وليام نورد هاوس(2001)، « الاقتصاد « ،ط15 ، ترجمة هشام عبد الله ، عمان ، ص ص 400-401.

4 محمد فخري سعد الدين(1996)، « تحليل توزيع الدخل والانفاق العائلي في العراق قبل وأثناء فترة الحصار» ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ص 12.

5 ـمحمد عزيز ،مرجع سبق ذكره، ص 9.

6 صلاح الدين نامق ، حسين عمر ،(1968)» القيمة والتوزيع» ،دار المعارف مصر ، القاهرة ، ص ص 189-190.

7 A.S.BLINDER(1974),” Toward an Economic Theory of income distribution”, The MIT Press, Cambridge, Mass ,.p174.

8 علي عبد القادر علي(2009) ، « النمو الاقتصادي المحابي للفقراء»، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 82، أبريل ، الكويت، ص02.

9 Kakwani,N.,C.,and E.,M.,Pernia,(2000) “What is Pro-Poor Growth” ,Asian Development Review, Asia Development Bank, Vol.18 (N.1) P.2. Http://www.adb.org/documents/periodicals/adr-vol-181-.pdf

10 ربيع قاسم ثجيل (2014)، « دراسة نظرية في مفهوم و سياسات النمو المعاصرة للفقراء» مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة واسط، العدد 16، العراق، ، ص02

11 Pierre JACQUET,(2005) « La croissance pro-pauvres», in Revue «La lettre des économistes» de l'AFD, n° 09, Juin, P03.

12 البنك الدولي ، « تقرير عن التنمية: التنمية و الانصاف» مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، ص 194.

13 Lamia MOKEDEM, Ghazzi BOULILA,(2011) « La Croissance pro-pauvres dans des pays

du Moyen Orient et de l'Afrique du Nord», in Revue d'Economie du Développement 12011/, vol 19, p82.

14 M RAVALLION and S.CHEN,(2003)"Measuring Pro-Poor Growth", Economics Letters,78P.95. Http//: www.elsevier.com/locate/econbase

15 علي عبد القادر علي(2009)، « النمو الاقتصادي المحابي للفقراء» مرجع سبق ذكره ، ص 05.

16 N.KAKWANI,.H.Son(2003),"Pro-Poor Growth:Concepts and Measurement with Country Case Studies",The Pakistan Development Review 42:4, 2003, p:420. Http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/2003/Volume4444-417/.pdf

17 علي عبد القادر علي(2009)، « النمو الاقتصادي المحابي للفقراء» مرجع سبق ذكره ، ص 05.

18 BOCCANFUSO Dorothée, MENARD Coroline(2009), « La croissance pro pauvre: un Aperçu exhaustif de la boite à outils «, GREDI Groupe de Recherche en Economie et Développement International , cahier de recherche /Working paper 0906-, université de Sherbrooke, Québec- Canada , Février, p05.

19 و ذلك حسب نتائج التحقيق السنوي حول الأجور في المؤسسات و الذي أنجز من قبل الديوان الوطني للإحصائيات في ماي 2013، من خلال عينة تتألف من 1025 مؤسسة، منها 351 خاصة، و اشتمل هذا التحقيق على كل النشاطات عدا الفلاحة و الادارة.

20 • و ذلك حسب نتائج التحقيق السنوي حول الأجور في المؤسسات و الذي أنجز من قبل الديوان الوطني للإحصائيات في ماي 2014، من خلال عينة تتألف من 832 مؤسسة، منها 268 وطنية خاصة و 546 عمومية، و اشتمل هذا التحقيق على كل النشاطات عدا الفلاحة و الادارة.

21 تصريحات الخبير الاقتصادي عبد المالك سراي، و ذلك في ندوة صحفية بمقر الاتحاد العام للحرفيين و التجار الجزائريين، انظر جريدة البلاد على الموقع : http://www.elbilad.net/article/detail?id=21195#، طولع بتاريخ 2016/01/22.

22 للتفصيل أكثر يرجى النظر في : http://www.ons.dz/IMG/pdf/pubfinsal13-2.pdf، طولع يوم 2013/01/22

23 تم الاشارة الى هذه الدراسة على مستوى الاعلام و على سبيل المثال انظر الرابط التالي : http://www.echoroukonline.com/ara/articles/264605.html، طولع يوم 2015/12/08.

دور الجباية في التنمية المحلية
دراسة ميدانية لولاية تلمسان

سنوسي قويد ر[1]
بن بوزيان محمد[2]
جامعة تلمسان

الملخص:

إن تطور الجباية المحلية ليس بالعملية السهلة و ذلك نظرا لسوء هيكلة الإدارة المركزية و نقص الكفاءات على مستوى الجماعات المحلية. إن المراحل المختلفة التي مرت بها الجزائر لم تتح الفرصة لا لإدارة الجباية و لا لوزارة المالية لتقليص النقائص الموجودة في نظام التحصيل. هذه المهمة, خارج بعض الضرائب في كثير من الأحيان تم تفويضها إلى بعض المؤسسات كسونا لغاز و سونا طراك و البنوك. في الوقت الراهن السلطات المحلية تكتفي بالحصول على حقوقها من مدا خيل الجباية عن طريق مخصصات الميزانية. الجباية المحلية تعد في آن واحد كمورد لتمويل الجماعات المحلية و كوسيلة للرسمنة,مما يؤدي إلى توجيه التصرفات و تصحيح نقائص السوق. فالجباية تعتبر المورد الأساسي لتمويل الخزينة العمومية حيث تم الشروع في بداية التسعينات في تطبيق نظام جبائي جديد وذلك,محاولة لتبسيط النظام الضريبي لجلب استثمارات محلية و أجنبية و ذلك لتحسين مصادر الإيرادات المالية,أما فيما يخص التنمية المحلية,فللجباية دور كبير في ذلك حيث هناك بعض الرسوم و الضرائب موجهة سواء كليا أو جزئيا لذلك,و التي سنتطرق لها بالتفصيل في مداخلتنا .

إن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو إبراز مدى نصيب الجماعات المحلية من الجباية. فإذن إلى أي مدى يؤدي هذا إلى تنمية محلية شاملة ؟

فللإجابة عن هذا التساؤل,سوف نخصص ثلاثة مباحث:

الأول لدراسة الجباية والتنمية المحلية من الناحية النظرية

الثاني خاص بالجانب التطبيقي لدور الجباية في التنمية المحلية في ولاية تلمسان

الثالث للتوصيات والاقتراحات

1 أستاذ محاضر -
2 أستاذ التعليم العالي-

الكلمات المفاتيح :

جباية – رسوم - مالية – إدارة محلية –إيرادات- تنمية

Résumé :

Le développement de la fiscalité locale n'est pas un processus facile et ce en raison de la mauvaise structuration de l'administration centrale des impôts et du manque de compétences au niveau des collectivités locales. Les différentes étapes par lesquelles est passée l'Algérie n'a donné l'occasion ni à l'administration fiscale ni au ministère des Finances de réduire les lacunes dans le système de recouvrement mis en place. Cette tâche, en dehors de certains impôts est souvent déléguée à des institutions comme SONELGAZ, SONATRACH et les banques. À l'heure actuelle, les autorités locales peuvent obtenir leurs parts de la fiscalité qu'à partir des recettes provenant des allocations budgétaires. Les impôts locaux sont en même temps comme source de financement des collectivités locales et comme moyen de tarification, conduisant à des orientations des comportements et à des corrections des imperfections du marché. La fiscalité est considérée comme le principal bailleur de fonds du trésor public, où a été lancé au début des années quatre vingt dix l'application d'un nouveau système fiscal et ce, en essayant de le simplifier pour attirer les investissements locaux et étrangers et d'améliorer les sources des recettes financières. Mais, en ce qui concerne le développement local ; la fiscalité joue un rôle prépondérant, car il existe des impôts et taxes qui sont destinés entièrement ou partiellement pour le financement des collectivités locales et c'est ce que nous allons aborder en détail dans notre intervention.

L'objectif primordial de cet article est de mettre en évidence l'ampleur de la part des collectivités locales des recettes fiscales. Alors, à quel degré cela conduit à un développement local et global?

Pour répondre à notre question, nous allons réserver trois sections:

La première à l'étude théorique de la fiscalité et du développement local ;

La deuxième à l'aspect empirique du rôle de la fiscalité dans le développement

local dans la wilaya de Tlemcen ;

Et la dernière aux recommandations et suggestions.

Mots clés: Fiscalité - taxe - finance – administration locale -ressources- développement local.

Abstract :

The development of local taxation is not an easy process because of the poor structuring of the central administration of taxes and the lack of skills in local communities. The various stages through which Algeria has increased the opportunity nor the tax authorities or the Ministry of Finance to reduce the gaps in the collection system in place. This task, apart from certain taxes is often delegated to institutions such as Sonelgaz, Sonatrach and banks. Currently, local governments can get their share of the tax revenues only from budgetary allocations. Local taxes are at the same time as a source of financing of local authorities and as a means of pricing, leading to behavioral orientations and corrections of market imperfections. Taxation is considered as the main funder of the public treasury, which was launched in the early nineties the application of a new tax system and that, trying to simplify to attract local and foreign investment and improve sources of financial revenue. But, as regards the local development; taxation plays a prominent role, because there are taxes that are wholly or partly intended for the funding of local government and that is what we will discuss in detail in our response.

The primary objective of this article is to highlight the extent of the share of local government tax revenue. So, to what extent this leads to local and global development?

To answer our question, we will book three sections:

The first to the study of taxation and local development;

The second empirical aspect of the role of taxation in local development in the province of Tlemcen;

And last the recommendations and suggestions.

Keywords: Taxation - tax - finance - local government –Resources- local development.

المقدمة:

تعتبر الجباية مصدر الإيرادات العامة التي تشمل كل المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال عبر معايير ومقاييس محددة وذلك لأجل الاستجابة لنفقاتها العامة. إن وظيفة الدولة في تطور مستمر،فالإيرادات العامة تتماشى مع ذلك لتصبح عاملا رئيسيا في تحقيق التوازن من الناحيتين: الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك لا يمكن إن نتصور النظام الجبائي إلا في إطار مجتمع منظم . وبما أننا في إطار الجباية المحلية فيمكن القول انه لكي تقوم البلدية بمهامها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، يجب أن تكون هناك موارد مالية لتغطية نفقاتها وتعتبر الموارد الجبائية أهم مصدر من مصادر التمويل .

المجهدات الحالية في مجال تطوير وإصلاح المنظومة الجبائية لم ترق إلى تكوين نظام جبائي فعال وذلك نظرا لاعتبارات يمكن ذكر من بينها نقص في الموارد المالية والبشرية إلى جانب الأسباب المتعلقة بالمدينين الذين يتراخون في دفع مستحقاتهم .رغم انه منذ سنة 1992 تم الشروع في تطبيق نظام جبائي جديد، وذلك لتبسيط النظام الضريبي لجلب استثمارات أجنبية ومحلية للتمكن من تحسين مصادر الإيرادات المالية . فمن خلال دراستنا الميدانية ، تبين أن مصالح المديريات الولائية للضرائب ، تأخذ على عاتقها مسؤولية جسيمة تتمثل في تحقيق وجلب الموارد المالية الضرورية لتمويل كل من ميزانية الدولة ،الولاية والبلدية.

إن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو إبراز مدى نصيب الجماعات المحلية من الجباية. فإذن إلى أي مدى يؤدي هذا إلى تنمية محلية شاملة؟

فمن خلال هذه المداخلة ، نحاول جلب النظر في التفكير في جباية محلية ذات استقلالية مما يزيد من جهود السلطات المحلية في فعلنة وتطوير النظام الجبائي فللإجابة عن هذا التساؤل ،سوف نخصص ثلاثة مباحث أساسية، نبدأها بالإطار النظري للتنمية و الجباية المحلية ثم نقدم نموذجا تطبيقيا لبلدية تلمسان و نخلص إلى توصيات و استنتاجات.

المبحث الأول: الإطار النظري للجباية و التنمية المحلية

المطلب الأول:عموميات وتعريفات

تعتبر البلدية الوحدة القاعدية لسياسة اللامركزية الإدارية للبلاد، وهي تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطنين و تتمتع أيضا بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية هذا إلى جانب مهامها

التنموية المحلية إضافة إلى أدوار أخرى رئيسية في مجالات اقتصادية، اجتماعية.

ونجد أن المجلس الشعبي البلدي هو المسئول عن تسيير شؤونها و إدارتها و اتخاذ القرارات الضرورية و التكفل بالمهام المسندة للبلدية ولا يتم الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف إلا عن طريق الاستقلالية المالية في توفير و حسن استخدام موارد التمويل التي بإمكانها أن تلعب دورا هاما و أساسيا للصيرورة الايجابية.

لقد توصلت العديد من الدراسات إلى عدم التوازن الكامن في طبيعة التراكيب الاجتماعية ووسائل التنمية والتحديث المادية، متوقف بطبيعة الحال على الكيفية التي تتم بها تنمية المجتمعات من خلال إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية ذاتية. ويجب أن تحمل خواص اجتماعية وثقافية مميزة لها عن تلك الخواص السائدة في المجتمعات الصناعية ، بحكم اختلاف طبيعة البيئة الجغرافية ونوع الموارد الاقتصادية وأساليب استغلالها ، وطبيعة التراكيب السكانية ونسق التعليم ، وتباين العوامل الاجتماعية والثقافية التي يمكن من خلالها تحديد نوعية التغيير الاجتماعي ، ودرجة حدوثه. فالتنمية ومواكبة حياة التحضر تعتبر تلك القدرة الفائقة على استغلال واستثمار كافة الموارد الطبيعية والإمكانيات البشرية وتطوير الإنتاج ، والاعتماد على العلم الحديث ، والإبداع في مجالات التنظيم والإدارة .

وبصفة عامة يمكن إعطاء عدة مفاهيم للتنمية اختلفت باختلاف أصحابها وباختلاف طبيعة الدول وأنظمتها الاقتصادية.

يمكن تعريف التنمية «إنها تحصيل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، وبعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن «([1])

ويعرفها بيردبالدوين بأنها :»عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة ، فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان ، فإن الدخل الحقيقي الفردي يزداد في هذه الحالة ويقصد بكلمة التنمية التفاعل القوي الذي يكتمل خلال فترة زمنية طويلة من الكيان الاقتصادي للدولة ويشمل عل تحولات في الأشياء والكميات ، والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الناتج القومي للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها معيق طويل الأمد « .ويعرفها البعض الآخر :»إنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية .»([2])

1 محمد زكي شافعي، كتاب التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ،محمد البنا ، ص30.
2 حسن شحاتة،كتاب التنمية في الوطن العربي ، محمد أحمد عقلة المؤمني ، ص 11.

ويمكن إعطاء تعريف تقليدي للتنمية : هي مدى قدرة الاقتصاد القومي والذي يعاني من الركود لفترة ما ، على تحقيق زيادة في الناتج القومي بمعدل يتراوح من 5% إلى 7% .([1])

و يمكن إيجاد صيغة عامه لهذه التعاريف :»التنمية هي عملية منظمة ومستمرة عبر الزمن لخلق عضوية اقتصادية تضمن الزيادة في الدخل ونصيب الفرد ، من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية» ([2])

المطلب الثاني: نظريات ومقاييس التنمية

إن عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي، بل يجب أن تستند إلى إستراتيجية معينة، مبنية على أساس نظري معين، بحيث تطرقنا إلى نظريتين رئيسيتين للتنمية، اعتبرت الأساس لما كتب في هذا المجال، وتتمثل في:

أولا: نظرية التنمية المتوازنة.

من روادها نذكر : روزانشتاين ، رودان ، نوركس ، آرثر لويس ، سيتوفسكي . وترتبط نظرية التنمية المتوازنة بمواجهة مسألتين رئيسيتين تعاني منهما اقتصاديات الدول النامية:

المسألة الأولى: وهي الحلقة المفرغة للفقر، وتراكم الرأسمال غير الممكن في هذه الدول لعدم توفر حد معين من الدخل، لذا فتركيز الاهتمام من أجل رفع مستوى الدخل كخطوة أولى في مسار عملية التنمية ضروري جدا لنجاحها ([3]).

المسألة الثانية:فهي ضيق السوق المحلية حيث تواجه الاستثمارات عقبة رئيسية لتصريف منتجاتها على مستوى هذه الأسواق، كما تعتبر هذه النظرية التصنيع أمر لابد منه بالنسبة لهذه الدول النامية وعلى الأخص التصنيع المفتوح على العالم المتقدم.كما توجد ثلاث اختيارات أو نماذج لبناء القاعدة الصناعية وتحقيق النمو الاقتصادي المتسارع للدول النامية ([4]).

1 ـ النمو بواسطة الصادرات من المواد الأولية .

2 ـ النمو بواسطة إقامة صناعات التصدير .

3 ـ النمو بواسطة توسيع الإنتاج المحلي للسلع الصناعية لتغطية السوق الداخلية، أي إقامة صناعات لإحلال الواردات وعلى الأخص الصناعات الاستهلاكية.

والحل الوحيد في نظر رواد هذه النظرية هو البدء في وضع برنامج استثماري يحتوي على العديد

1 محمد مبارك حجير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، جامعة الدول العربية 1962،ص53.
2 كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1998، ص24.
3 محمد مروان السمان، محمد ظافر مجيد ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، جامعة عمان ، دار الثقافة للنشر ، 1998، ص 392.
4 يوسف زكارة وفريد بونوة ، دور المصرف في ترقية الاستثمار ، معهد علوم التسيير، المدية ، 2002، ص21.

من الصناعات المتكاملة مما يؤدي إلى توسيع نطاق السوق بالنسبة لمختلف الصناعات المقامة ، وهذا ما يطلق عليه بالنمو المتوازن .غير انه وجهت انتقادات لهذه النظرية تمثلت في كونها حاولت أن تتحاشى ضيق الأسواق الخارجية فوقعت في مشكلة اكبر وأعقد وهي ضيق الأسواق الداخلية ، فظهرت نظرية التنمية غير المتوازنة محاولة تفادي وتغطية كل النقائص .

ثانيا: نظرية التنمية غير المتوازنة.

على الرغم من أن «فرانسوار بيرو»هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن التنمية غير المتوازنة ، حين رأى أن الاستثمارات يجب أن تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية ، إلا أن « هيرشمان « يعتبر من أبرز رواد النظرية غير المتوازنة لأنه أعطى لها الدقة والبعد الذي عرفته بعد ذلك ، وترى هذه النظرية أن تقدم صناعة ما «القائدة « على الصناعات الأخرى هو شرط ضروري لخلق ظروف نمو هذه الصناعات ، كما أن تقدم بعض الصناعات على البعض الآخر يكون باستمرار مصحوبا باختلال التوازن، هذا الاختلال الذي يأخذ شكل تولد طاقة فائضة في الصناعات القائدة .إن الاختلال في التوازن يشكل في نفس الوقت القوة المحرضة للنمو ، هذا ما أطلق عليه نظرية النمو غير المتوازن.

تعتبر عملية التنمية ـ حسب هذه النظرية ـ سلسلة متصلة من اختلالات التوازن ، حيث أن كل اختلال يولد قوة مصححة له .([1])

وكتحليل للنظريتين نلاحظ :

أن نظرية النمو المتوازن ركزت على رأس المال أشد ما تفتقد إليه الدول النامية في عملية التصنيع، بينما ركزت نظرية النمو غير المتوازن على وجود المستحدث والإداري الجيد الذي يتوقف عليه اختيار النوع الملائم من الاستثمارات ، وأن القيد الرئيسي الذي يفيد عملية التصنيع ، يتمثل في القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار ، والتي هي ـ القرارات ـ عادة نادرة في البلدان النامية .

المطلب الثالث:مفهوم التنمية المحلية.

إن المفاهيم المنتشرة حاليا حول إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية والاعتماد على النفس تفرض أول ما تفرض استقلال الإرادة، أي أن انتزاع هذا الاستقلال ودعمه المتواصل شرط للمضي في هذه الإستراتيجية للتنمية المحلية ، وهذه الإستراتيجية هي مجرد مشروع للتنمية المستقلة يمضي وفق معاييره الذاتية في مواجهة القوى الخارجية التي تسعى إلى فرض تشكيل للنمو الاقتصادي يتفق مع مخططاتها، وهذه العملية تبدأ بتغيير جذري في علاقات الإنتاج يتمثل في سيطرة الدولة على مراكز التوجيه المباشر للاقتصاد القومي بدلا من الجهات الأجنبية .

1 عادل، حسين أحمد فارس مراد، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 21.

إن إستراتيجية الاعتماد على النفس وإشباع الحاجيات الأساسية تقدم حلا لمشكلة التبعية فهي من خلال نمطها المقترح للتنمية تعمد إلى تشكيل بنية اجتماعية واقتصادية وثقافية تدعم بشكل مستمر قرار التخلص من علاقات التبعية ومواجهة التحديات الخارجية .إن إطلاق طاقة الجماهير مطلوب لتطوير علاقات الإنتاج القائمة على الاستقلال وتغيير البنية من خلال نمط ملائم للتنمية مطلوب كذلك لتطوير علاقات الإنتاج الجديدة وإذا كان التبادل التجاري ضرورة حتمية و هو في الوقت نفسه مدخلا محتملا للتبعية فإن التغيرات البنيوية المقترحة تهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية للدولة وتدعيمها على نحو يقلل من الاعتماد على العالم الخارجي وهذا التدعيم يكون أفقيا ورأسيا أي في داخل الدولة وبالتكامل مع الدول المجاورة والدول المناهضة للتبعية بشكل عام ، والمهم أن تطبيق هذا التطور سواء باعتماد الدولة على تنمية نفسها محليا أو في شكل اعتماد جماعي على النفس. و في كل الأحوال مع قوة أو أكثر من القوى الكبرى المهيمنة على العلاقات الدولية الراهنة و إذا قدرنا هذه القوى فإن المهمة ليست سهلة كما نتوقع و لذا يجب علينا أن نبذل جهودا كبيرة للوقوف في وجه هذه التحديات.من كل ما سبق يمكن أن نقول أن التنمية المحلية هي عبارة عن التنمية الخاصة بمنطقة سكنية أو مقاطعة سكنية في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع إعطاء المشكلات التي تعترضهم أهمية كبيرة و العمل على حلها من قبل السلطات المسئولة ضمن إطار خطة وطنية و محلية شاملة فهي تعني أيضا تحقيق الزيادة التنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي للوصول على مراحل متقدمة من التنمية و النمو و تحقيق المستوى الإنساني الذي تحدده مثاليات التفكير الاجتماعي المعاصر و إمكانياته على السواء .

المبحث الثاني:جانب تطبيقي لدور الجباية في التنمية المحلية في ولاية تلمسان:

تعد الموارد الجبائية أهم مصدر لتمويل نفقات الجماعات المحلية. كما انه يتم توجيه هذه النفقات لتمويل مختلف المهام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. رغم أن السلطات المحلية لم تدخر أي جهد لتطوير النظام الجبائي إلا انه إلى حد الآن لم يرق إلى الدور المنوط به ولا إلى الفعالية المنتظرة منه وذلك لعدة أسباب نذكر من بينها نقص في الموارد المالية والبشرية إلى جانب الأسباب المتعلقة بالمدينين وتهربهم من دفع المستحقات مما اثر سلبا على حصيلة الجباية المحلية .وهذا ما دفع بالسلطات المحلية بعملية تحديث التسيير وإدخال الإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وذلك لانجاز كل العمليات بسرعة وفي شفافية كاملة .

الجباية المحلية تعتبر المورد الأساسي لتمويل ميزانية البلدية إلا أن هناك عوائق تواجه أمناء خزائن البلديات في تحصيل الإرادات ودفع نفقات البلدية المنصوص عليها في القوانين واللوائح التنظيمية.

الموارد الجبائية المحلية :

تنقسم الموارد الجبائية المحلية إلى قسمين :

- الموارد التي يعود محصولها بكامله إلى البلدية
- الموارد التي يعود محصولها جزئيا إلى البلدية (أي الرسوم الموزعة بين الولاية، البلدية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية).

في دراستنا هذه، نحاول تفصيل كل مورد بالطريقة الآتية:

- الموارد التي يعود محصولها بكامله إلى البلدية :

و تتمثل هذه الموارد فيما يلي :

1- الرسم العقاري: (la taxe foncière)

وهو الرسم المعروف من قبل عامة المواطنين باعتباره يطبق سنويا على كل العقارات المبنية و الغير مبنية الواقعة في تراب البلدية باستثناء تلك المعفاة صراحة. و يعود هذا الرسم كليا إلى ميزانية البلدية عن طريق جداول عامة . هذا النوع من الرسوم تقوم بإعداده مصالح المديرية العامة للضرائب .

2- رسم التطهير : (Taxe d'assainissement)

مخصص بنسبة 100 % لفائدة البلديات، التي تعمل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية و يؤدى من قبل المنتفع، و يخضع لنفس قواعد تحصيل الرسم العقاري يتم إعداد هذا الرسم من طرف مديرية الضرائب للولاية عن طريق التسعير المحدد وفقا لقانون الضرائب المباشرة. تسعير هذا الرسم محدد بقرار من رئيس البلدية و الموافقة عليه قانونا من طرف السلطة الوصية .

3- الرسم على الإقامة : (Taxe de séjour)

يطبق هذا الرسم على كل شخص غير مقيم بالبلدية بموجب قانون المالية لسنة 1998. يحصل هذا الرسم عن طريق أصحاب الفنادق ومالكي المقرات المستعملة . إلى جانب هذا بإمكان البلديات التي توجد بها محطات معدنية أو سياحية أن تحدث رسم الإقامة .

4- الرسم على الذبح : (Taxe à l'abattage)

يحصل هذا الرسم بمبلغ 5دج لكل كيلوغرام عن كل الحيوانات المذبوحة و يعود المحصول للبلدية صاحبة مصلحة الذبح . يطبق هذا الرسم على ذبح الحيوانات بهدف استهلاك لحومها .

5- الرسم على الإعلانات و الصفائح المهنية:(Taxe sur les affiches et plaques professionnelles)

يطبق هذا الرسم على الأوراق العادية و المطبوعة أو المخطوطة باليد و كذلك الإعلانات التي تعرضت إلى تجهيزها قصد إطالة بقائها و ذلك وفقا للمادة 56 من قانون المالية لسنة 2000.

-6 الرسوم الخاصة بالرخص العقارية : (Taxe spéciale sur permis immobilier)

تحصل هذه الرسوم بصفة كلية لصالح البلديات و تفرض وفقا للمادتين 34و 55 من قانون المالية لسنة 2000 على الأشخاص طالبي:

- رخصة البناء
- رخصة الهدم
- شهادة المطابقة
- رخصة التقسيم و العمران

يتم قبض هذه الرسوم من قبل أمين خزينة البلدية .

الموارد التي يعود محصولها جزئيا إلى البلدية:

(رسوم موزعة بين الولاية ، البلدية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية).

هذه الضرائب و الرسوم يتم تحصيلها لصالح الدولة ثم يتم توزيعها بين الولايات و البلديات و الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

تتمثل هذه الضرائب و الرسوم فيما يلي:

-1 الرسم على القيمة المضافة: ((Taxe sur la valeur ajoutée

يعتبر هذا الرسم مهم جدا لأنه يمس كل المواطنين يخضع لعملية توزيع بين الدولة و البلديات و صندوق الضمان المشترك للجماعات المحلية، و تتم هذه العملية كما يلي:

1--1 بالنسبة للعماليات الداخلية

85% لفائدة الدولة

5% لصالح البلديات

10% للصندوق المشترك للجماعات المحلية.

2-1 بالنسبة للعماليات الخارجية أي عماليات الاستيراد

85% لفائدة الدولة

15% للصندوق المشترك للجماعات المحلية

2) الضريبة على الأملاك ((Impôts sur le patrimoine

تحسب الضريبة على الممتلكات بطريقة تناسبية حسب القيمة المضافة الصافية للأملاك المصرح

بها، التي تعادل أو تفوق 30.000.000 دح قد تكون هذه الأملاك:

- عقارات سكنية
- حقوق عقارية
- ممتلكات منقولة

يتم تقسيم هذه الضريبة كما يلي :

- 60% لميزانية الدولة.
- 20% لميزانية البلديات.
- 20% لفائدة الصندوق الوطني للسكن.

الضريبة الجزافية الوحيدة: (forfaitaire unique Impôt)

أنجزت هذه الضريبة وفقا لقانون المالية 2007 و تخص الخاضعين التابعين للنظام الجزافي إذ أنها تجمع بين الرسم على النشاط المهني (T A P) و الرسم على القيمة المضافة (Tv A) و الضريبة على الدخل الإجمالي يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون الذين لا يتعدى رقم أعمالهم 10000000 دح . فوفقا للتعليمة رقم 15 المؤرخة في 14 /2010/03 الصادرة عن المديرية العامة للمحاسبة يتم تقسيمها كما يلي:

- 48.5% لفائدة ميزانية الدولة
- 01% لفائدة غرفة التجارة و الصناعة
- 0.02% لفائدة الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرف
- 0.42% لفائدة غرف الصناعات التقليدية و الحرف
- 40% لفائدة ميزانية البلديات.
- 5% لفائدة الولايات
- 5% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

الموارد الأخرى الخاصة بتمويل ميزانية البلدية:

1- بيع الماء: يكون هذا المد خول لصالح البلدية، حيثما تكون مصلحة المياه مسيرة من قبل البلدية

2- كراء البنايات و العتاد و المواد التي تشكل جزءا من ملكيتها الخاصة –المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية و غير المبنية

- يوزع حاصل الخزينة الدخل الإجمالي حسب الريع العقارية كما يلي:
- لفائدة الدولة 50%
- لفائدة البلدية 50%

-3 الحقوق المحصلة نقدا:

تتمثل هذه الحقوق فيما يلي:

-حقوق الحفلات

-حقوق التوقف

-حقوق المكان

-حقوق أشغال الطرق

-بيع المنتجات و الخدمات

-4 الرسوم الإيكولوجية:

تقوم مصالح حماية البيئة بإعداد هذا النوع الجديد من الرسوم طبقا للمادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 و المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003 ،و تحدد نسبة من مدخولها إلى البلدية مكان التلوث ،و تتمثل فيها يلي:

4-1 رسم الحث على عدم تخزين النفايات الصناعية و الخطيرة يتم توزيع هذا المحصول كمايلي

لصالح الصندوق الوطني للبيئة و محاربة التلوث % 75

لصالح الخزينة العمومية% 15

لصالح البلديات% 10

4--2رسم الحث على عدم تخزين النفايات المرتبطة بنشاطات العلاج بالمستشفيات و المستوصفات و التوزيع يتم **كما يلي:**

-لصالح الصندوق الوطني للبيئة و محاربة التلوث% 75

لصالح الخزينة العمومية% 15

لصالح البلديات% 10

4-3 الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي: أنشئ بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 و الهدف منه الحد من التلوث و حماية البيئة تستفيد البلدية من خمسة وعشرون بالمائة من المداخيل.(25%)

4-4 الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:يطبق على حجم المياه المنتجة و على التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول.

يتم التوزيع للمداخيل كما يلي:

لصالح الصندوق الوطني للبيئة و محاربة التلوث50%

لصالح الخزينة العمومي % 25

لصالح البلديات% 25

5-4 الرسم على الزيوت و الشحوم و تحضيرات الشحوم المستوردة أو المصنعة محليا:

يتم دفع هذا الرسم من طرف منتجي الزيوت أو مستورديها تقدر نسبة المحصول لهذا الرسم لصالح البلديات **%** 35

6-4 الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة أو المصنعة محليا:

تم إعداد هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006 و يطبق على كل الأطر المطاطية الجديدة مهما كانت قياساتها أو وزنها ،مستوردة أو مصنعة محليا. تقدر نسبة محصول هذا الرسم لفائدة البلديات بـأربعين بالمائة

الجدول رقم1 :تحصيل الجباية المحلية(الضرائب والرسوم) لولاية تلمسان- **الوحدة ألف دج**

Unité : en milliers de DA

		2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرسم العقاري رسم التطهير +	البلديات	198 99	306 93	358 88	159 89	619 80	987 86
الرسم على النشاط المهني	البلديات الولاية	917 897 1 362 861	602 429 1 819 648	643 589 1 454 721	502 1 017 684 681	152 161 1 979 526	284 658 1 606 752
الرسم على القيمة المضافة	البلديات	987 213	023 2	295 213	637 218	528 202	425 309
الضريبة الجزافية الوحيدة	البلديات الولاية	228 115 403 14	398 135 579 16	270 138 284 17	021 166 713 20	203 193 105 24	461 219 383 27
الضريبة على الدخل الإجمالي الكرائي	البلديات	221 17	498 21	509 23	791 26	397 36	505 40
المجموع	/	316 219 3	225 347 2	813 791 2	022 705 2	983 224 2	651 3094

المصدر:المديرية الفرعية للتحصيل لولاية تلمسان

رسم بياني:تطور تحصيل الجباية المحلية

Recouvrement de la fiscalité locale

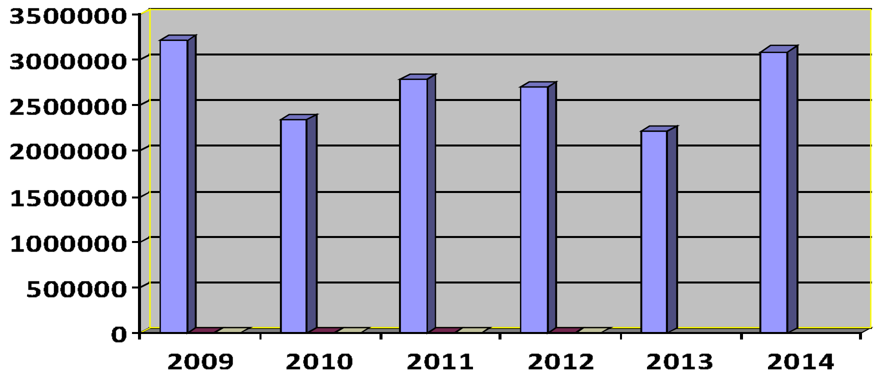

تطور تحصيل الضريبة المحلية: من خلال الجدول السابق،إن اكبر مشكل يواجه إدارة الضرائب،ألا و هو مشكل التحصيل الذي لا زال يمثل عقبة حقيقية في وجه الموظفين أثناء القيام بعملهم و يلاحظ ذلك التذبذب الملحوظ من خلال الجدول السابق،إذا ما أخذنا كل المجاميع خلال السنوات رهن الدراسة فنلاحظ مايلي:

مجموع التحصيل خلال سنة 2009 قد بلغ000 3 219 316 دج أما في السنة الموالية(2010) فشهدت تقهقرا كبيرا بلغ 871 092 000 دج و كذلك بالنسبة للسنة 2011 اقل حدة كان كذلك نقصان مقارنة بنفس السنة (2009)حيث بلغ 427 503 دج وكذلك لوحظ النقصان في السنواتالتالية قيد الدراسة دائما مقارنة مع سنة 2009 و يتم تفسير ذلك بمايلي:

-عدم فعالية أجهزة التحصيل؛

-تهرب الكثير من المتعاملين الاقتصاديين من دفع الضرائب؛

- نقص النشاطات الاقتصادية على المستوى المحلي في السنوات الأخرى مقارنة بسنة 2009؛ نظرا لغلق الكثير من المصانع وذلك لعدم قدرة المنتجات المحلية منافسة السلع المستوردة من ناحية الأسعار خاصة.

-الأثر الأكبر فيما يخص نقص المداخيل الجبائية كان بعد إنهاء مشروع الطريق السيار شرق غرب حيث المؤسسة المنجزة صينية الجنسية ذات الشهرة العالمية في مثل هذه الانجازات العظيمة. فمن

اجل الارتقاء بالمداخيل الجبائية إلى أعلى مستوى يجب تشجيع مجيء الاستثمار المباشر الأجنبي و الدليل المادي المذكور لخير مثال.

- عدم تحديث أجهزة التحصيل وعدم الاستغلال الناجع لأجهزة الإعلام والاتصال الحديثة؛

- نقص التحفيز لعمال إدارة الضرائب؛

-نقص التحسيس أو انعدامه فيما يخص أهمية الجباية لدى جميع المواطنين ؛

-عدم وجود ثقافة جبائية لدى المواطن الجزائري وعدم وعيه بأهميتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وخاصة من وجهة تحسين ظروف المعيشة على المستوى المحلي، حيث أن النشاط المحلي هو المورد الأساسي لتمويل ميزانية البلدية.

عوائق تحصيل إيرادات البلديات:

يمكن تلخيص أهم العوائق التي تحول دون تحصيل كل الرسوم و الضرائب لصالح البلديات فيما يلي:

-قلة الوسائل البشرية: قلة أو عدم وجود في بعض الأحياء أعوان المتابعة المكلفين بتحصيل المستحقات.

-قلة أو عدم وجود في بعض الأحيان الوسائل المادية: يمكن ذكر من بينها نقص سيارات الخدمة التي تمكن المكلف بالتحصيل للوصول إلى أماكن الإخضاع و خاصة الأماكن البعيدة.

-معظم العناوين و أسماء الخاضعين للرسم و/أو للضريبة غير كاملة أو خاطئة أو متشابهة في كثير من الأحيان ،مما يؤدي إلى إرجاع الإشعارات بالدفع أو الإنذارات إلى أمناء الخزائن من طرف مصالح البريد

-عدم وجود الدعم المادي و البشري من طرف البلديات و عدم الاشتراك و التعبئة معا لتحصيل مختلف الرسوم و الضرائب للبلديات

-عدم تحيين و عدم مراجعة أسعار الإيجارات لممتلكات البلديات تماشيا مع الظروف الحالية، كل هذه العوائق يجب رفعها لزيادة محاصيل البلديات من مختلف الرسوم و الضرائب التي تعود إلى البلديات:كي يتم إحداث تنمية محلية حقيقية و شاملة.

المبحث الثالث: التوصيات والاقتراحات

بعد هذا العرض الخاص بالجباية المحلية والدراسة الميدانية، خرجنا بالتوصيات والاقتراحات التالية :

-التكوين المستمر لجميع عمال إدارة الضرائب ؛

-إدخال الطرق العلمية الحديثة في تسيير إدارة الضرائب؛

-تحضير الظروف الملائمة لموظفي الضرائب للقيام بأعمالهم، من مرافق إدارية مواتية للعمل ووسائل مادية؛

-إدخال الإعلام الآلي ووسائل الاتصال الحديثة والعمل بها وترك التصرفات القديمة ؛

-التحفيز المادي والمعنوي لكافة العمال ؛

-توعية الخاضعين للضريبة بمدى أهمية الجباية للمواطن والاقتصاد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ؛

-غرس ثقافة جبائية لدى كل المواطنين بحيث ندخل هذا الجانب في تربية الفرد، حيث انه في الدول المتقدمة؛ يعتبر الانتظام في دفع الضرائب من بين العوامل التي تجعل من المواطن، مواطنا صالحا؛

-العمل على ضرورة تكوين ما يسمى بالجباية المحلية (وجود استقلالية فيما يخص ميزانية البلدية) على غرار ما هو معمول به مثلا في فرنسا، حيث يبرز عمل السلطات المحلية وحنكة مسئوليها في تطوير الاقتصاد والعمل على جلب الاستثمار؛

-خلق نظام ضريبي جديد وملائم، لان النظام الضريبي في الجزائر هو نظام تصريحي مما يجعل للمكلف مجالا واسعا للتهرب باستعماله لكل وسائل التصريح الخاطئ.

الخاتمة:

من خلال ما قدمناه, يمكن استنتاج انه لا يوجد وعي ضريبي عند المكلفين بدفع الضريبة وهذا يعتبر من أهم العوامل التي تدفع المكلف للقيام بعملية التهرب الضريبي. إلى جانب هذا يجب على السلطات العمومية تحسين تسيير إيراداتها الجبائية و تحسيس المواطن بان ما يدفعه في ضريبة يعود عليه في شكل منفعة عامة. و هذا ما أكدته الأبحاث و المناقشات الخاصة بقيام أسس و مبادئ تتمثل في:

ـ مبدأ المنفعة (توزيع الضرائب على الأفراد بنسبة المنافع التي تعود عليهم من جراء انفاق حصيلة هذه الضرائب على مرافق وخدمات الدولة)؛

ـ مبدأ القدرة على الدفع (توزيع الضرائب على أفراد المجتمع حسب مقدرة كل منهم على الدفع)؛

ـ مبدأ الوظيفة الضريبية (توزيع الضرائب وفقا لمبدأ الضرائب الوظيفية هو التوزيع الذي يتضمن

تحقيق الآثار المطلوبة من الضرائب).

فنجد كذلك من العوامل التي تقضي على التنمية الاقتصادية السوق الموازي.

يجب كذلك على الجماعات المحلية تحمل مسؤولية إدارة الجباية المحلية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة على المستوى المحلي .

المراجع:

- **بوعلي نور الدين، المدير الفرعي لتحصيل الضرائب يتلمسان ، الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة ميزانية البلدية في إطار يوم دراسي من تنظيم المجلس الشعبي الولائي حول موضوع الجباية المحلية. 2011/11/24.**
- **محمد زكي شافعي، كتاب التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ،محمد البنا ، ص30.**
- **حسن شحاتة،كتاب التنمية في الوطن العربي ، محمد أحمد عقلة المؤمني ، ص 11.**
- **محمد مبارك حجير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، جامعة الدول العربية 1962،ص53.**
- **كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1998، ص24.**
- **محمد مروان السمان، محمد ظافر مجيد ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، جامعة عمان ، دار الثقافة للنشر ، 1998، ص 392.**
- **يوسف زكارة وفريد بونوة ، دور المصرف في ترقية الاستثمار ، معهد علوم التسيير، المدية ، 2002، ص21.**
- **عادل، حسين أحمد فارس مراد، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 21.**

-المديرية الفرعية لتحصيل الضرائب يتلمسان فيما يخص الإحصائيات.

-قانون الضرائب.

-Gilles Fievet « les définitions du développement local »éditions Artois Presses Université (France) année 2002.

-Janine Bremond et Alain Geledan « dictionnaire économique et social » édition Hatier, 1981.

-Jean Alexandre « Droit fiscal algérien », Edition OPU Alger, année 1984.

-Paulette Pommier-Dominique Thierry et Jean Marie Bergère « Entreprises et développement économiques locales » édition Datar Paris 2004.

Xavier Greffe « Décentraliser pour l'emploi-les initiatives locales de développement », édition économica, année 1998.

pages.
OCDE (2007), Études du Centre de développement : Informal Institutions: How Social Norms Help or Hinder Development, ISBN 978-92-64-03906-3,174 pages.
OCDE (2008), Report on Informal Employment in Romania, Document de travail n° 271.

d'offrir un degré de flexibilité et d'efficience équivalent, ou supérieur, à celui que les circuits formels peuvent offrir. Ainsi, les travailleurs du secteur informel, qui ont souvent un fort potentiel d'innovation et de croissance, peuvent contribuer plus efficacement à la compétitivité générale d'un pays. Pour cibler ceux qui sortent volontairement du secteur formel, il faut également mettre en place des mécanismes d'application de la réglementation crédibles. Il faut donc consacrer plus de ressources aux inspections du travail, par exemple, qui aideront à repérer les contrevenants et à faire mieux respecter les règles et les réglementations du pays.

3. Dans nombre de pays à faible revenu, l'emploi informel est principalement la conséquence d'une création insuffisante d'emplois dans l'économie formelle. Les niveaux d'emploi à travers le monde ont suivi dans une large mesure la croissance des populations d'âge actif, mais il faut généralement s'efforcer de développer les possibilités d'emploi dans le secteur formel. Les pouvoirs publics devraient aider les petites entreprises à se conformer aux obligations formelles et encourager les grandes sociétés à créer des possibilités d'emploi formel. Des politiques ciblées peuvent largement contribuer à faire baisser le niveau de l'emploi informel dans un pays, mais elles ne sauraient remplacer la confiance. Un secteur informel prospère est, avant tout, l'expression d'un manque de confiance dans les institutions publiques, une perception négative du rôle de l'État et une méconnaissance des avantages découlant de la sécurité sociale. Il atteste fondamentalement de la rupture du contrat social. Pour restaurer ce contrat, il faut faire évoluer les attitudes et les mentalités. Des politiques plus novatrices, comme des campagnes d'information sur les avantages du travail formel et les risques de l'emploi informel, peuvent induire ce genre d'évolution.

References

Jütting, J. et Laiglesia, J. R. De (2009), L'emploi informel dans les pays en développement : une normalité indépassable ?, Centre de développement de l'OCDE, ISBN 978-92-64-05925-2, 175 pages.

Jütting, J., Parlevliet, J. et Xenogiani, T. (2008), Informal Employment – Reloaded, IDS Bulletin, vol. 39, pp. 28-37.

OCDE (2008), Perspectives de l'emploi de l'OCDE 2008, ISBN 978-92-64-046324-0, 368

baisser les niveaux de l'emploi informel est de rendre plus attractif le travail dans le secteur formel. Ceux qui ont choisi de quitter ce secteur doivent être incités à y revenir. Il faudrait lier les avantages aux contributions sociales, tandis qu'il faudrait simplifier les procédures administratives, comme l'enregistrement des entreprises et des travailleurs. Indépendamment des mesures d'incitation positives, pour réduire l'emploi informel il faut aussi renforcer les mécanismes d'application de la réglementation. Les politiques doivent cependant s'attaquer à la situation de ceux qui n'ont pas d'autre choix que de travailler dans le secteur informel. L'approche adoptée pour ces personnes doit être différente de celle visant les personnes qui sortent volontairement du secteur formel. Les programmes de réduction de la pauvreté peuvent venir en aide à ceux dont les options pour entrer sur le marché du travail sont limitées. Une réduction durable de la pauvreté exige aussi des interventions pour accroître la capacité de gain des travailleurs informels. Il faut de toute urgence s'efforcer de mieux comprendre la complexité de l'emploi informel et adopter une approche plus nuancée pour répondre aux besoins spécifiques des travailleurs informels. L'emploi informel recouvre différents phénomènes qui exigent des démarches distinctes. Il est essentiel dans un premier temps de recenser les types d'emploi informel existant dans chaque pays. Une stratégie en trois volets peut alors être adaptée à la situation spécifique de ce pays :

1. Pour les pauvres à travers le monde, le travail non déclaré est souvent le seul moyen de participer au marché du travail. Les politiques devraient donc avoir pour but de faire sortir ces personnes des activités peu productives dans lesquelles elles sont cantonnées, de leur donner les moyens de devenir plus productives et de leur offrir des possibilités de progresser sur l'échelle sociale. Parmi les mesures spécialement recommandées figurent notamment des politiques actives du marché du travail, par exemple des programmes de formation et d'amélioration des compétences, qui rouvrent les portes du secteur formel.

2. Si l'emploi informel a été choisi délibérément pour éviter les impôts ou les charges administratives, les pouvoirs publics devraient chercher à mettre en place des structures formelles efficaces qui encouragent les individus à entrer sur le marché formel ou à y revenir. Les pays devraient s'efforcer de mettre en place des structures formelles capables

revenu et à revenu intermédiaire, ce n'est pas un socle valable pour un développement sain et durable. Toutefois, faire disparaître purement et simplement les microentreprises ou le travail salarié informel n'est pas une solution viable. Au contraire, de telles mesures, qui auraient des coûts sociaux considérables, compromettraient gravement l'équilibre des dépenses publiques.

Même si l'emploi informel peut amortir les chocs en période de crise économique, il ne peut se substituer à des politiques qui luttent contre le risque accru de pauvreté pendant la récession actuelle. Le travail informel ouvre effectivement des perspectives d'emploi temporaires, mais si le niveau de l'emploi informel devait augmenter, ce ne serait pas une bonne nouvelle pour les pays en développement. Étant donné qu'il va de pair avec des emplois médiocres et très précaires et une protection sociale insuffisante, le développement du secteur informel dans un pays pourrait très bien s'accompagner d'une hausse substantielle du niveau de pauvreté dans ce pays. En tout état de cause, on peut s'attendre à ce que l'emploi informel influe sur les marchés du travail au cours des prochaines années. Les gouvernements devraient admettre cette réalité et intégrer cette équation dans leurs politiques. Nombre des réformes conduites dans le passé n'ont pas donné de résultats satisfaisants, principalement parce qu'elles n'étaient pas spécifiquement axées sur les différents types d'emploi informel qui existent. Il importe de trouver le juste équilibre entre l'objectif consistant à garantir une protection sociale à ceux qui sont exclus des structures formelles et celui consistant à encourager ceux qui ont choisi volontairement de quitter le secteur formel à y revenir. Les interventions devraient avoir pour but essentiel de proposer des emplois qui sont plus productifs et d'offrir une protection sociale adéquate. Les recommandations d'action traditionnelles ont toujours leur place dans la combinaison de mesures nécessaires. La stabilité macroéconomique, des mesures structurelles visant à créer des emplois formels et à faciliter la mobilité et des mesures de lutte contre la pauvreté garantissant la gestion des risques et la protection sociale des personnes démunies sont souhaitables. Mais on ne peut se contenter du statu quo. Pour coupler l'emploi, la croissance et la lutte contre la pauvreté, il faut aussi proposer des outils permettant de réduire les risques pour les travailleurs informels menacés par la pauvreté et faciliter la mobilité entre l'emploi formel et l'emploi informel. La première chose à faire pour faire

préfèrent ne pas trop se développer, ont un accès plus limité aux moyens de production et ne peuvent pas nouer des relations d'affaires formelles, autant de facteurs qui limitent leur productivité. D'autres soulignent que dans les économies émergentes, comme la Chine, l'emploi informel apporte la flexibilité nécessaire pour créer des entreprises innovantes qui stimulent la croissance. Quelle que soit la validité de ces deux points de vue divergents – petites entreprises ayant une faible productivité ou entreprises innovantes disposant d'une grande flexibilité – on s'accorde à reconnaître que l'emploi informel est une question importante à laquelle les responsables des politiques doivent apporter des réponses.

En dépit de l'importance croissante qu'il revêt même dans certains pays de l'OCDE, l'emploi informel demeure un problème épineux pour les pays en développement. Le travail est pratiquement le seul moyen de survie de la majorité du 1.7 milliard de pauvres qui vivent avec moins de deux dollars par jour, ce qui montre bien à quel point l'emploi est important pour la réduction de la pauvreté et pour le développement économique. La pénurie générale d'emplois formels et la couverture et l'efficacité limitées des systèmes de sécurité sociale font que les personnes démunies doivent souvent exercer n'importe quelle activité simplement pour subvenir à leurs besoins et à ceux de leur famille. Les travailleurs licenciés doivent souvent accepter le premier emploi disponible, même s'il est moins intéressant que celui qu'ils viennent de perdre. Certains groupes, les jeunes et les femmes par exemple, exigent une attention particulière, car ils sont surreprésentés parmi les travailleurs informels. La proportion de femmes dans les formes les plus vulnérables d'emploi informel semble disproportionnée. Jusqu'à une date récente, les chercheurs et les décideurs s'intéressaient principalement aux disparités entre les sexes dans la participation au marché du travail et aux obstacles auxquels les femmes se heurtent dans l'emploi. Cet aspect garde certes toute sa pertinence, mais il convient de prendre en compte un autre aspect des résultats au regard du marché du travail : les disparités entre hommes et femmes dans la qualité des emplois et l'inégalité d'accès à des emplois intéressants, sûrs et bien rémunérés. Il est primordial de comprendre pourquoi les femmes sont surreprésentées dans le secteur informel pour formuler des politiques plus efficaces qui permettent à la population active d'un pays, notamment aux femmes, de se consacrer à des activités productives. Bien que l'emploi informel soit très répandu dans de nombreux pays à faible

structures formelles, telles que concessions de trajets, obligations découlant des licences et règlements en matière de sécurité, ont créé des services de transport en minibus générant un chiffre d'affaires de plusieurs millions de dollars. Dans d'autres cas, c'est plus par nécessité qu'à la suite d'un choix délibéré que l'on entre dans le secteur informel. Pour beaucoup de personnes, l'emploi informel est une stratégie importante pour gagner sa vie et il contribue de façon décisive à atténuer la pauvreté et la dureté des conditions de vie. D'un autre côté, il les prive de protection sociale adéquate et les piège dans des emplois non productifs et précaires. En l'occurrence, l'absence de structures formelles explique le retard pris en matière de développement économique et n'est pas la solution pour y remédier.

L'emploi informel est le seul moyen de subsistance de nombreuses personnes, mais le travail non déclaré est lourd de conséquences que ce soit au niveau individuel ou à celui de la société. Abstraction faite des niveaux de rémunération, l'emploi informel rend les droits fondamentaux vulnérables et difficiles à défendre. Il peut de ce fait être un important facteur de pauvreté dans d'autres dimensions que le revenu. La plupart des personnes exerçant une activité non déclarée ne sont pas suffisamment protégées contre les risques divers auxquels elles sont exposées : maladie ou problèmes de santé, conditions de travail dangereuses et perte éventuelle de gains. C'est particulièrement important pour les pauvres, dont le travail est de loin le bien le plus précieux. Pour la société dans son ensemble, l'omniprésence de l'emploi informel fait que l'État est incapable de garantir aux travailleurs des conditions de travail équitables, notamment une durée de travail et une réglementation en matière de sécurité appropriées, ainsi qu'une juste rémunération. La persistance de niveaux d'emploi informel élevés réduit les recettes fiscales et la capacité à mettre en place des systèmes de sécurité sociale basés sur l'impôt et les contributions. Elle implique également une mauvaise utilisation des ressources humaines disponibles car les emplois informels sont censés être corrélés à une perte d'efficience et de productivité. De plus, la taille et la composition du secteur informel influe sur le schéma de croissance de l'économie. Les avis divergent sur le point de savoir si l'emploi informel constitue ou non un frein à la productivité ou s'il pourrait, du moins temporairement, tirer la croissance. Ainsi, de nombreux observateurs font valoir qu'un niveau élevé d'emploi informel est susceptible de réduire la compétitivité d'une économie, car les entreprises informelles

Amérique latine. Une personne peut travailler dans le secteur informel soit parce qu'elle n'a pas accès aux emplois formels, soit parce qu'elle a volontairement choisi de quitter les structures formelles. Dans de nombreux pays à revenu intermédiaire, par exemple, les incitations structurelles poussent les individus et les entreprises à sortir du secteur formel. En Amérique latine, les travailleurs occupant des emplois formels sont souvent tenus de cotiser pour des prestations obligatoires groupées, même s'ils ne veulent pas de certaines d'entre elles. De la même manière, de nombreuses entreprises choisissent de sortir du secteur formel car l'inefficience des procédures d'enregistrement des entreprises et de gestion de la sécurité sociale fait augmenter leurs coûts si elles restent dans l'économie formelle.

Graphique 2.
L'EMPLOI INFORMEL ET LE PIB EN AMÉRIQUE LATINE ET EN ASIE DU SUD-EST

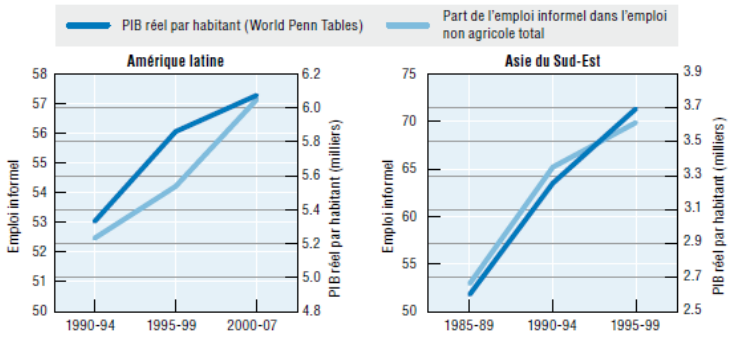

Source : Basé sur les moyennes non pondérées des pays, extrait de *L'emploi informel dans les pays en développement : Une normalité indépassable ?*, OCDE, 2009.

Le développement économique contribue aussi de manière importante à déterminer la prévalence de l'emploi informel. Les périodes d'expansion économique rapide coïncident souvent avec une forte progression du travail informel. Le développement économique durable peut cependant aider à faire baisser les niveaux d'emploi informel. Une hausse prolongée du revenu par habitant, par exemple, va manifestement de pair avec une baisse des niveaux d'emploi informel. Mais l'emploi informel n'est pas qu'un trait du sous-développement qui freine la croissance économique. Dans certains pays, il est possible que le recours aux circuits informels ait eu effectivement des retombées positives sur le développement économique. Si la pesanteur des procédures d'enregistrement et d'autres formalités administratives entrave la création d'entreprises dans le secteur formel, par exemple, les conditions de l'activité informelle peuvent encourager l'esprit d'entreprise. On en trouve un bon exemple en Afrique du Sud, où des entrepreneurs, en contournant les

Graphique 1.
PART DE L'EMPLOI INFORMEL DANS L'EMPLOI NON AGRICOLE TOTAL

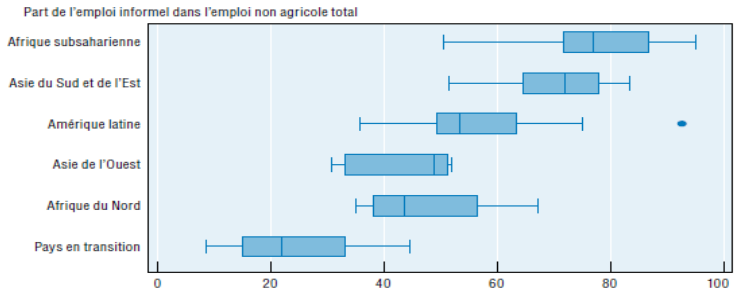

Note : Ce diagramme en boîte à moustaches montre dans quelle fourchette se situe l'emploi informel mesuré en proportion de l'emploi non agricole total par région, sur la base des observations les plus récentes disponibles pour chaque pays. Les bords de chaque boîte correspondent aux quartiles supérieur et inférieur, la ligne verticale à l'intérieur indiquant la valeur médiane pour chaque région. Les « moustaches » en dehors de la boîte indiquent les valeurs adjacentes supérieure et inférieure des données. La valeur atypique en Amérique latine correspond à Haïti.

La plupart des travailleurs informels dans les pays en développement sont indépendants et ils travaillent à leur compte ou possèdent et gèrent de très petites entreprises. Le travail non déclaré est souvent un moyen d'abaisser les coûts de main-d'œuvre. Du fait que la concurrence internationale s'intensifie et que l'environnement des entreprises devient trop coûteux, il se peut que certaines protections statutaires des travailleurs dans le secteur formel, notamment dans certains pays de l'OCDE, commencent à être grignotées, créant ainsi de fait une main d'œuvre informelle. Par exemple, dans ce que l'on appelle désormais le faux travail indépendant, les individus louent leurs services chaque jour au même employeur – volontairement ou non – et travaillent donc comme sous-traitants indépendants afin de contourner les obligations légales découlant d'une relation de travail normale.

Il existe divers types d'emploi informel, ce qui complique l'évaluation de ce phénomène complexe. Les niveaux d'emploi informel varient considérablement selon les pays, les taux les plus élevés étant enregistrés en Afrique subsaharienne, où près de 80 % de toutes les personnes occupées travaillent dans le secteur informel, puis en Asie du Sud-Est et en

L'emploi informel dans les pays en développement : une normalité indépassable ?

Extrait de : http://www.oecdbookshop.org/getit.php?REF=5KSM5XSZ30D6&TYPE=browse

L'emploi informel est la norme, et non l'exception, dans de nombreuses régions du monde. Ainsi, plus de la moitié de tous les emplois dans les secteurs autres que l'agriculture des pays en développement – plus de 900 millions de travailleurs – peuvent être considérés comme informels. Si l'on inclut les travailleurs agricoles des pays en développement, cette estimation est proche de deux milliards. Le travail non déclaré est donc une réalité pour les deux tiers de la population active mondiale. Dans certaines régions, notamment en Afrique subsaharienne et en Asie du Sud, plus de 80 % des emplois non agricoles sont informels. De surcroît, la majorité des emplois agricoles sont informels eux aussi, notamment ceux des agriculteurs indépendants ainsi que de la grande majorité des travailleurs journaliers et occasionnels. Lorsque l'existence de l'emploi informel a été admise pour la première fois dans les années 70, le débat sur ce sujet s'est focalisé sur un petit groupe de pays à faible revenu. Des institutions publiques inefficientes, des procédures d'enregistrement compliquées et une défiance généralisée à l'égard des pouvoirs publics – autant de facteurs qui favorisent la création d'un marché en dehors des structures formelles d'un pays – passaient pour des signes incontestables de sous-développement. On présume souvent que ces facteurs, et donc l'emploi informel, disparaîtront pendant le processus de développement économique. La réalité ne justifie pas un tel optimisme. Le travail informel est de plus en plus la norme, en particulier dans les pays à revenu intermédiaire, et il n'est pas négligeable même dans certains pays à revenu élevé. Dans certains cas, la part des emplois exercés en dehors des structures formelles d'un pays peut représenter plus de la moitié de tous les emplois non agricoles, et elle peut atteindre 90 % si on y inclut les emplois agricoles. La prévalence de l'emploi informel a marqué le pas, voire a augmenté, malgré la croissance économique. En Asie du Sud-Est et en Amérique latine, la croissance économique de ces vingt dernières années s'est accompagnée en moyenne d'une hausse, et non d'une baisse, des taux d'emploi informel.

ETAT "C"

REPARTITION PAR SECTEUR DES DEPENSES A CARACTERE DEFINITIF
POUR L'ANNEE 2017

(En milliers de DA)

SECTEURS	MONTANT A.P.	MONTANT C.P.
Industrie	3.611.000	2.757.000
Agriculture et Hydraulique	101.062.200	151.655.000
Soutien aux services productifs	5.120.500	13.403.500
Infrastructures économiques et administratives	139.940.800	366.811.100
Education et formation	90.903.410	103.064.910
Infrastructures socio-culturelles	30.695.710	60.482.110
Soutien à l'accès à l'habitat	14.989.500	287.257.000
Divers	800.000.000	600.000.000
P.C.D.	35.000.000	35.000.000
Sous-total investissement	**1.221.323.120**	**1.620.430.620**
Soutien à l'activité économique (Dotation aux comptes d'affectation spéciale et bonification du taux d'intérêt)	—	504.943.000
Provision pour dépenses imprévues	165.350.000	124.000.000
Recapitalisation des banques publiques	—	42.000.000
Sous-total opérations en capital	**165.350.000**	**670.943.000**
Total budget d'équipement	**1.386.673.120**	**2.291.373.620**

ETAT "B"

REPARTITION PAR DEPARTEMENT MINISTERIEL DES CREDITS OUVERTS AU TITRE DU BUDGET DE FONCTIONNEMENT POUR 2017

DEPARTEMENTS MINISTERIELS	MONTANTS EN DA
Présidence de la République	7.825.999.000
Services du Premier ministre	4.508.933.000
Défense nationale	1.118.297.000.000
Intérieur et collectivités locales	394.260.754.000
Affaires étrangères et coopération internationale	35.216.220.000
Affaires maghrébines, union africaine et ligue arabe	(Pour Mémoire)
Justice	72.671.000.000
Finances	87.513.834.000
Industrie et mines	4.617.498.000
Energie	44.157.846.000
Moudjahidine	245.943.029.000
Affaires religieuses et wakfs	25.375.735.000
Commerce	19.511.320.000
Aménagement du territoire, tourisme et artisanat	3.622.324.000
Agriculture, développement rural et pêche	212.797.631.000
Ressources en eau et environnement	16.183.538.000
Habitat, urbanisme et ville	17.658.533.000
Travaux publics et transports	27.425.215.000
Education nationale	746.261.385.000
Enseignement supérieur et recherche scientifique	310.791.629.000
Formation et enseignement professionnels	48.304.358.000
Travail, emploi et sécurité sociale	151.442.004.000
Culture	16.005.614.000
Solidarité nationale, famille et condition de la femme	70.904.217.000
Relations avec le Parlement	235.083.000
Santé, population et réforme hospitalière	389.073.747.000
Jeunesse et sports	34.554.477.000
Communication	18.698.935.000
Poste et technologies de l'information et de la communication	2.432.269.000
Sous-total	4.126.290.127.000
Charges communes	465.551.834.000
TOTAL GENERAL	4.591.841.961.000

ANNEXES

ETAT "A"

RECETTES DEFINITIVES APPLIQUEES AU BUDGET DE L'ETAT POUR L'ANNEE 2017

RECETTES DE L'ETAT	MONTANTS (EN MILLIERS DE DA)
1. **RESSOURCES ORDINAIRES :**	
1.1. Recettes fiscales :	
201.001 — Produits des contributions directes	1.297.668.000
201.002 — Produits de l'enregistrement et du timbre	114.981.000
201.003 — Produits des impôts divers sur les affaires	1.047.601.000
(dont TVA sur les produits importés)	556.221.000
201.004 — Produits des contributions indirectes	9.563.000
201.005 — Produits des douanes	345.570.000
Sous-total (1)	**2.845.374.000**
1.2. Recettes ordinaires :	
201.006 — Produits et revenus des domaines	25.000.000
201.007 — Produits divers du budget	75.000.000
201.008 — Recettes d'ordre	20.000
Sous-total (2)	**100.000.000**
1.3. Autres recettes :	
— Autres recettes	490.000.000
Sous-total (3)	**490.000.000**
Total des ressources ordinaires	**3.435.394.000**
2. **FISCALITE PETROLIERE :**	
201.011 - Fiscalité pétrolière	2.200.120.000
TOTAL GENERAL DES RECETTES	**5.635.514.000**

- Nacer-Eddine HAMMOUDA-« secteur et emploi informel en Algérie »-Maître de Recherche, CREAD, Alger-page : 90.
- OCDE, « Handbook for measurement of the non-observed economy », Paris, année : 2002.
- Youghourta BELLACHE-« l'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages »-thèse de doctorat-université de Bejaia-page : 11.
- Said Chakour, Cecile Perret. Le commerce informel en Algérie. Critique ´économique : La revue des ´économistes critiques, IMIST, Service de coopération et d'action culturelle de l'ambassade de France au Maroc, 2007, p.06 et 07
- Rajaa Mejjati Alami- « le secteur informel au Maroc »- p : 447.
- Wallace, Claire, Latcheva, Rossalina: Economic Transformation Outside the Law: Corruption, Trust in Public Institutions and the Informal Economy in Transition Countries of Central and Eastern Europe (2006) , Europe-Asia Studies / Routledge, Vol.58
- Hernando de Soto – « L'essence de la sphère informelle au niveau du Tiers Monde » -Economie de Marché- Etat de Droit et bonne gouvernance-Dar El Gharb -Algérie-année : 2004- Champs, 2005.
- Abderrahmane Mebtoul- « Le Maghreb face au poids de la sphère informelle »-Décembre 2013-page : 23 et 24.
- Imène Klouche, Samira Khendek- « Le secteur informel en Algérie : évolution, caractéristiques et facteurs explicatifs »-page : 06- Université de Tlemcen.
- Hammouda, N. (2002) Secteur et emploi informels en Algérie : définitions, mesures et méthodes d'estimation. Cahiers du GRATICE, 22, Université Paris XII, 61-94.
- BIT. (1972) Employment, Incomes and Equality. A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya, ILO, Genève.
- BIT. (1993) Rapport pour la 15ème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Bureau International du Travail, Genève, 19-28 janvier.
- BIT. (2002) Travail décent et économie informelle, Conférence Internationale du Travail, 87ème session, Bureau International du Travail, Genève.

Conclusion :

L'emploi informel en Algérie occupe désormais une place incontournable dans l'économie du pays. Il occupe aussi une frange importante de la jeunesse et apaise du coup les grandes tensions sociales en permettant à une part importante de la population d'acquérir des revenus qui peuvent être importants dans certaines activités. Ces activités non déclarées échappent à toute imposition fiscale, mais ne bénéficient d'aucune couverture sociale, ni de régime de retraite. Les pouvoirs publics sont conscients de la situation et une réglementation stricte est en vigueur pour combattre ce phénomène. Cependant son application est très laxiste et les autorités préfèrent laisser faire au vu des difficultés à créer un nombre d'emplois formels suffisant pour assurer un équilibre entre l'offre et la demande d'emplois dans le marché du travail. Ce laxisme permet d'éviter des conflits sociaux majeurs qui peuvent se transformer en véritables soulèvements. Il permet aussi d'assurer la production d'une richesse non programmée dans les circuits officiels en jouant un rôle majeur dans la formation du PIB. Il permet par ailleurs d'assurer une certaine forme de développement social par la formation des travailleurs à certains métiers, dans ces activités informelles. Le secteur informel a tendance à être progressivement assimilé à des activités formelles du moins dans le comportement de l'Etat. Mais le laxisme n'est pas le seul facteur explicatif de l'importance du phénomène. Il faudrait prendre en compte toutes les faiblesses de l'environnement institutionnel, conjuguées aux divers maux qui s'installent progressivement dans la société telles que la bureaucratie, la corruption...

Aujourd'hui, ce secteur ne se cache plus. La discussion sur le sujet au niveau de la 15ème conférence internationale des statisticiens du travail en 1993, a utilisé le terme de « clair de lune » pour désigner ces activités. Le représentant du Kenya corrigea le terme pour son pays en utilisant le terme de « sous le soleil brulant ». C'est peut être aussi le cas pour l'Algérie d'aujourd'hui.

Bibliographie :

- Jacques CHARMES-Economiste de ORSTO TOM auprès du Service de Coopération de I IN SEE, Paris-Revue Tiers Monde, t. XXVIII, no 112, Octobre-Décembre 1987-DEBAT ACTUEL SUR LE SECTEUR INFORMEL-page : 855.

Tableau 01 : répartition du chiffre d'affaire par tranche dans le secteur formel et informel

CA annuel par intervalle	% dans le secteur formel	% dans le secteur informel
Inférieur au SMIG annuel (inférieur à 216000)	4,54	30,46
Entre une et deux fois le SMIG (216000- 432000)	23,48	29,13
Entre deux fois et quatre fois le SMIG (432000864000-)	36,36	19,20
Supérieur au quadruple du SMIG (supérieur à 864000)	35,6	20,52

Source : Résultat de l'enquête.

- Le niveau d'instruction : Un tiers des actifs formels a un niveau d'instruction supérieur alors que seul 1/10 en dispose dans le secteur informel. 32,45 % des employeurs et indépendants ont un très faible niveau d'instruction (aucun ou primaire), cet inconvénient peut expliquer leurs difficultés d'accès au marché du travail formel.
- Taille de l'entreprise : Les microentreprises sont largement dominantes dans les deux secteurs formel et informel. 123 sur 130 dans le secteur formel et 150 sur 151 dans le secteur informel dont 97 n'emploient aucun effectif (auto-emploi).

Il apparait ainsi au regard de ces 3 critères (niveau des revenus, niveau de capital humain approximé par le niveau d'instruction et la très petite taille des unités productives) que le secteur informel se caractérise par des faibles performances qui font de lui un secteur plutôt de subsistance.[1]

1 - Imène Klouche، Samira Khendek- « Le secteur informel en Algérie : évolution, caractéristiques et facteurs explicatifs »-op.cit.- page : 06.

téristiques ainsi que son poids relatif en termes d'emplois. Le questionnaire est structuré en 3 modules soit un total de 65 questions et selon un système de filtres par arborescence. L'enquête a débuté officiellement le 09/09/2012 et s'est prolongé jusqu'au 28/11/2012. Celle-ci a été précédée de deux séances de formations de deux heures chacune durant le mois de juin 2012. Sept enquêtrices et un enquêteur ont participé à l'enquête. La deuxième étape fut celle de la vérification des questionnaires, 15 questionnaires ont été invalidés pour cause d'incohérence. Enfin, la troisième étape concernait la saisie des 550 questionnaires validés sur le logiciel Access.

L'enquête a porté sur 550 ménages, soit 2790 individus dont 923 actifs non agricoles ; les salariés (cadres et employés) représentent plus de la moitié des actifs (64,57%) ; les employeurs et les indépendants représentent le tiers des actifs (36,61%) ; on a également comptabilisé 16 tacherons, 7 aides familiaux et 3 apprentis.

- Taille du secteur informel : En nous basant sur la définition du BIT (1993), le secteur informel englobe 400 individus dont 151 employeurs et indépendant (y compris les travailleuses à domicile) et 249 salariés. L'emploi total non agricole étant de 942 actifs, le secteur informel représente donc 42,46% de l'emploi total non agricole.

Le deuxième objectif de cette enquête était de voir si le secteur informel est un secteur de subsistance ou au contraire un secteur dynamique en pleine croissance. A cette fin, nous nous basons sur la comparaison de 3 critères entre le secteur formel et informel à savoir le chiffre d'affaire, le niveau d'instruction et la taille des entreprises.[1]

Le chiffre d'affaire : Globalement les chiffres d'affaires dans le secteur informel sont faibles comparés à ceux du secteur formel. Près d'un tiers (30,46%) des actifs du secteur informel dispose d'un CA inférieur au salaire minimum interprofessionnel garanti (SMIG). On constate également que l'inégalité du revenu est plus répandue dans le secteur formel que dans le secteur informel. Le tableau ci-dessous retrace la répartion du chiffre d'affaire dans les deux secteurs selon le SMIG.

1 - Imène Klouche، Samira Khendek« Le secteur informel en Algérie : évolution, caractéristiques et facteurs explicatifs »-page : 06- Université de Tlemcen.

6. Les mesures visant à réduire le secteur informel :

Prenant conscience de l'ampleur et de la croissance du secteur informel dans l'économie, les autorités ont entrepris ces dernières années, particulièrement depuis le milieu des années 2000, une série de mesures destinées à réduire les activités et les pratiques informelles. Celles-ci se déclinent en mesures réglementaires visant un meilleur contrôle des activités et en mesures incitatives, aussi bien sur le plan fiscal que réglementaire, pour encourager l'enregistrement des activités. Pour réduire l'ampleur du secteur informel en vue de l'intégrer dans les économies nationales, de nombreuses mesures peuvent être envisagées. Toutes doivent prendre en compte le fait que le secteur informel est avant tout un substitut au manque d'offre de travail et que la concurrence déloyale qu'il mène au secteur formel handicape sérieusement le développement économique des pays. L'État doit sur ce plan procéder à la normalisation et la réglementation des réseaux de distribution. La normalisation des marchés, la mise en place de marchés de gros, la simplification des mesures d'enregistrements et de l'ensemble des procédures administratives, ainsi que l'élaboration d'une fiscalité adaptée, sont les défis et les plus claires cibles à relever. Mais il faudra aussi se pencher sur le niveau élevé des tarifs douaniers et la complexité des structures tarifaires, à promouvoir des investissements dans le transport et les autres chaînes logistiques subsidiaires.

L'éducation en général est la première étape pour réussir la transition vers le secteur formel. Les liens entre illettrisme et emploi non déclaré ne sont plus à démontrer. L'accent doit être mis particulièrement sur l'alphabétisation des femmes. La capacité à développer l'acquisition de qualifications professionnelles par le développement de titres professionnels et l'apprentissage sera là aussi au cœur de la problématique ainsi que la mise en valeur pour certains de leur potentiel entrepreneurial.[1]

7. Le secteur informel à la wilaya de Tlemcen :

Cette partie a pour objet de présenter et d'analyser les premiers résultats d'une enquête menée, dans la wilaya de Tlemcen en 2012, auprès d'un échantillon de 550 ménages dans le but d'appréhender la réalité du secteur informel et de cerner ainsi ses principales carac-

1 - Abderrahmane Mebtoul- « Le Maghreb face au poids de la sphère informelle »-Décembre 2013-page : 23 et 24.

- le non-respect ou la non-application des normes de travail relatives au salaire minimum, aux horaires, à la sécurité, et d'autres normes sociales ayant trait au système de santé sociale et à la retraite.
- la privation de l'État de ressources le développement de l'évasion fiscale généralisée. Outre ses conséquences au plan fiscal, il convient d'en relever d'autres aux plans économique et social, notamment le non-rapatriement des devises, la thésaurisation, la rétention de stocks, la fixation de prix fantaisistes, entraînant un profond dérèglement des fondations de l'économie nationale.
- le secteur informel favorise la corruption : plus la taille de l'économie informelle est conséquente, plus la corruption s'étend, s'élève aux plus hauts niveaux et affecte l'esprit d'entreprise et le goût du risque qui reculent lorsque les taux d'informalité sont élevés. [1]

Selon les rapports du FMI et de l'OIT, les taux d'informalité varient considérablement d'un pays à l'autre, allant de 30 % dans divers pays d'Amérique latine à plus de 80 % dans certains pays d'Afrique subsaharienne ou d'Asie du Sud-Est. Les analyses de l'impact de l'ouverture du commerce sur la taille de l'économie informelle laissent penser que les effets de cette ouverture sur l'informalité dépendent d'une façon cruciale de la situation propre à chaque pays et de la conception des politiques commerciales et internes : les économies plus ouvertes tendent à connaître une moindre incidence de l'emploi informel.

Si les effets à court terme des réformes commerciales peuvent être associés dans un premier temps à une augmentation de l'emploi informel, les effets à long terme vont dans le sens d'un renforcement de l'emploi dans le secteur formel, à condition que les réformes commerciales soient plus favorables à l'emploi et que de bonnes politiques internes soient en place.[2]

1 - Wallace, Claire, Latcheva, Rossalina: "Economic Transformation Outside the Law: Corruption, Trust in Public Institutions and the Informal Economy in Transition Countries of Central and Eastern Europe (2006)", Europe-Asia Studies / Routledge, Vol.58.

2 - Hernando de Soto – « L'essence de la sphère informelle au niveau du Tiers Monde » -Economie de Marché- Etat de Droit et bonne gouvernance-Dar El Gharb -Algérie- année : 2004- Champs, 2005.

encore des traits marquants. L'avenir de ce secteur soulève nombre de questions. S'agit-il de substituer le formel à l'informel ou de renforcer leur complémentarité ? Faut-il réglementer ou au contraire libéraliser ? Est-ce qu'il est plus judicieux d'agir directement sur le micro entreprises informelles en privilégiant l'action sur l'offre (accès au crédit, aux matières premières...) ou mener des actions sur la demande et donc sur l'environnement ? Quelles politiques sociales et fiscales appropriées en direction de l'informel ? L'hétérogénéité du secteur informel appelle une hétérogénéité des stratégies, consistant à agir sur plusieurs volets et selon les catégories et les strates de l'informel ; les mieux lotis (employeurs, les catégories relativement plus structurées...) ou les moins bien pourvus (les travailleurs non qualifiées, les femmes et les enfants...). Les actions devraient être différenciées selon le haut de gamme ou le bas de gamme, la strate évolutive ou la composante involutive de l'informel, les micros entreprises et la main d'œuvre.[1]

5. Aspects positifs et négatifs de la sphère informelle :

a. Les aspects positifs :

- Le secteur informel assume la fonction de tampon social : il assure un emploi et des revenus. Les activités du secteur informel, unique option de travail pour de nombreuses personnes, assurent la survie et freinent les effets de la pauvreté engendrés par l'incapacité du secteur formel à créer des emplois.
- l'accès est facile, sans obstacle ; ces activités ne requièrent pas une formation élevée.
- le secteur informel, notamment dans la production, permet d'acquérir les connaissances nécessaires à l'exercice de ces activités.
- la majeure partie des activités ne nécessitent que fort peu de capitaux de départ, contrairement aux activités dans le secteur formel. La difficulté d'accès au financement représente une grande entrave à la formalisation.

b. Les aspects négatifs :

1. les barrières financières : les personnes qui entament des activités du secteur informel ne disposent pas de garanties qu'exigent les banques pour octroyer un prêt et sont contraintes de recourir au crédit informel où les intérêts sont nettement plus élevés.

1 - Rajaa Mejjati Alami- « le secteur informel au Maroc »- p : 447.

Il convient alors de s'interroger sur les raisons incitatives pouvant justifier ces pratiques.

Les demandeurs de devises sur le marché parallèle sont généralement des importateurs de produits vestimentaires et cosmétiques agissant dans l'informel. Les offreurs sont des spéculateurs qui collectent les devises via les voies informelles pour les offrir par la suite sur le marché. La contribution des émigrés en situation irrégulière peut également être significative dans la mesure où la quasi-totalité de cette frange d'émigrés qui travaille pour financer des projets personnels en Algérie (construction de maisons, etc.) et, à cet effet, préfère transférer la devise au « Bled » en empruntant toutes les voies possibles. L'une d'elles est l'utilisation de ce que nous avons nommé le « change informel différé » qui peut fonctionner dans le sens Algérie-France ou France-Algérie. Par exemple, pour pallier les entraves douanières et le contrôle de l'Etat, de nombreux Algériens préfèrent, sur la base d'un compromis, acheter la devise en Algérie et régler l'offreur (un émigré en visite en Algérie par exemple) une fois en France. Il s'agit là d'une opération différée. Le « marché informel différé » est notamment caractérisé par :

- un règlement différé,
- une relation du type « connaissance » (famille, voisins, amis, etc.) entre l'offreur et le demandeur,
- un risque nul pour les deux protagonistes,
- et le fait qu'il soit fondé sur la confiance (pour pallier le manque de garanties certains optent cependant pour des certificats de reconnaissance de dettes).[1]

4. Quelles perspectives et politiques en direction de l'informel?

Le secteur informel ne sera sans doute pas appelé à disparaître de sitôt. La croyance que la modernisation de l'économie et la diffusion du développement finiraient par absorber, selon un mécanisme spontané, le croît de main d'œuvre est de plus en plus infirmé. Le développement n'est ni linéaire, ni continu et se heurte à des retournements, des bifurcations. Une dynamique à la fois d'hétérogénéité, d'expansion et de saturation constituera

1 - Said Chakour, Cécile Perret. Le commerce informel en Algérie. Critique économique : La revue des économistes critiques, IMIST, Service de coopération et d'action culturelle de l'ambassade de France au Maroc, 2007, p.06 et 07

remarquable, suite notamment à l'application du programme d'ajustement structurel, qui s'est soldée par des compressions massives d'emplois dans le secteur public économique et par une chute du pouvoir d'achat des ménages. Ces activités informelles, notamment dans le secteur du petit commerce, les services aux ménages, le BTP et la branche textile et confection, constituent pour certains un moyen de compensation de la baisse du pouvoir d'achat dans le contexte de la crise (pluriactivité, travail à domicile...) et pour d'autres une alternative face au chômage et à la précarité (travailleurs victimes de licenciements, jeunes chômeurs...).[1]

L'effet d'entraînement du commerce informel

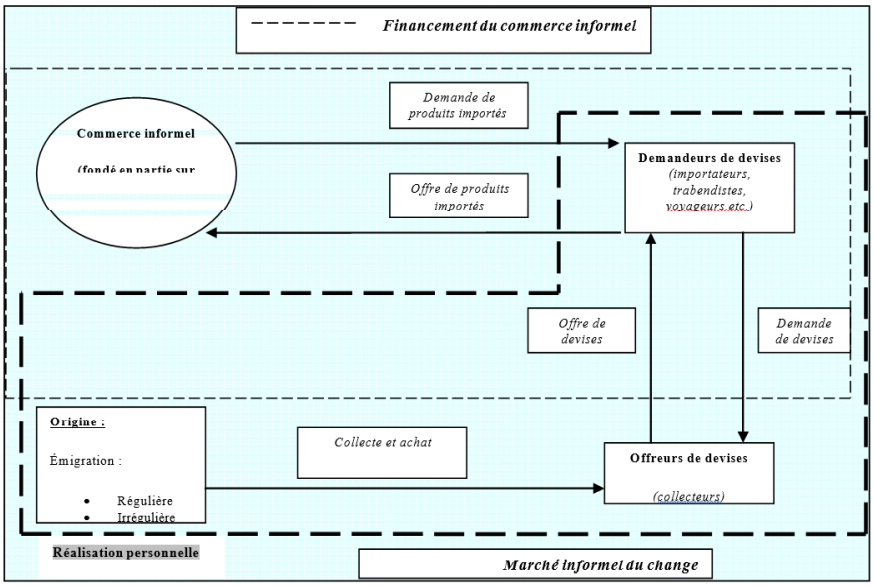

Source : Saïd Chakour, Cécile Perret. Le commerce informel en Alg´erie. Critique ´économique : La revue des ´économistes critiques, IMIST, Service de coop´eration et d'action culturelle de l'ambassade de France au Maroc, 2007, p.06

1 Youghourta BELLACHE-« l'économie informelle en Algérie, une-approche par enquête auprès des ménages »-thèse de doctorat-université de Bejaia-page : 11.

cette dernière.[1]

3. L'économie informelle dans un pays en développement (l'Algérie) :

L'Algérie ne déroge pas à la réalité décrite ci-dessus et se caractérise à l'instar des autres pays en développement par un secteur informel important et croissant : 21,8% de l'emploi total non agricole durant la période 1975-1979, 25,6% en 1985-1989 et 41,3% durant la période 2000-2007.

Le modèle de développement adopté juste après l'indépendance du pays, basé sur des investissements massifs à forte création d'emplois dans les secteurs de l'industrie et du BTP, avait quasiment occulté l'existence du secteur informel, confiné dans la sphère de la distribution. La crise économique qui éclate au grand jour à la fin des années 1980 et les réformes économiques libérales qui s'en étaient suivies et qui s'intensifient et s'accélèrent dans le cadre de l'application du programme d'ajustement structurel (1994-1998) révèlent et induisent une expansion du secteur et de l'emploi informels.

En dépit de son poids significatif dans l'économie nationale et de son caractère structurel, le secteur informel en Algérie, comme indiqué précédemment, est globalement peu étudié. Les travaux scientifiques et universitaires sont peu abondants et la recherche est globalement peu avancée dans ce domaine. Bounoua [1995] note à ce propos que « la littérature algérienne consacrée à l'économie informelle demeure lacunaire du point de vue de l'analyse comme du point de vue de l'évaluation du phénomène ». Cette économie parallèle se caractérise par l'existence d'un marché noir des biens et services et d'un marché parallèle des devises. Il s'agit en fait d'activités de spéculation sur tous les biens rares fournis ou contrôlés par l'Etat (biens de consommation, matières premières, devises…). Le développement de cette économie de spéculation s'explique par le poids écrasant des réglementations bureaucratiques ainsi que les rigidités et les dysfonctionnements du système d'économie administrée dans son ensemble. Ces petites activités informelles qui étaient déjà très présentes et parfaitement visibles dans la société (Cf. enquêtes MOD et « emplois et salaires » de l'ONS [1999]), vont connaître dans les années 1990 une expansion

1 -OCDE, « Handbook for measurement of the non-observed economy », Paris, année: 2002.

tiques de la situation du secteur informel en Algérie. La définition standard de l'informel selon le BIT (1993) est composée de cinq points :

- La population occupée comprend toutes les personnes qui, durant une période de référence donnée, étaient pourvues d'un emploi dans une unité économique appartenant au secteur informel tel que défini ci-après.
- Le secteur informel est constitué d'un groupe d'unités économiques qui appartiennent, en tant qu'entreprises individuelles, au secteur des ménages selon les définitions du système de comptabilité des Nations Unies. Pour des raisons pratiques, ces entreprises individuelles du secteur des ménages peuvent être distinguées des autres (sociétés et quasi-sociétés) sur la base de leur non-enregistrement en tant que sociétés ou à des fins fiscales ou de comptabilité nationale, car elles ne tiennent pas une comptabilité complète.
- Le secteur informel comprend toutes les entreprises familiales n'employant aucun salarié permanent. Cette définition correspond à la catégorie des indépendants dans la nomenclature des situations dans la profession.
- La définition du secteur informel peut, en fonction des contextes nationaux, être étendue aux microentreprises, c'est à dire aux entreprises individuelles qui emploient des salariés réguliers mais sur une échelle qui reste inférieure à un niveau défini par la taille en nombre de salariés permanents.
- Enfin, pour des raisons pratiques, il peut être utile de limiter le champ du secteur informel aux unités économiques qui produisent des biens et services pour le marché en dehors de l'agriculture, de la chasse, de la pêche et de la forêt.[1]

Après un débat qui a duré plus de vingt ans, la définition de l'informel a été tranchée au niveau de la Conférence Internationale des Statistiques du Travail en 1993. C'est pourquoi nous disons qu'il n y a pas un problème de définition du secteur informel mais plutôt de son observation et de sa mesure. D'ailleurs la tendance actuelle est de parler d'économie non observée en général [OCDE, 2002]. Le secteur informel n'est qu'une partie de

1 -Nacer-Eddine HAMMOUDA-« secteur et emploi informel en Algérie »-Maître de Recherche, CREAD, Alger-page : 90.

La problématique :

La problématique de ma présente recherche se propose de donner une vue d'ensemble sur le secteur informel, son ampleur, sa nature, ses déterminants, et donc savoir dans quel contexte ce secteur il s'est consolidé, quelles sont ses potentialités, quelles sont les contraintes qu'il vit et ses dynamiques ? Il se propose enfin de se pencher sur les relations de l'informel et de l'État et sur les perspectives d'évolution.

2. ORIGINE ET DÉFINITIONS DU CONCEPT : AUX SOURCES D'UN MALENTENDU

Le concept de secteur informel a fait son apparition dans la théorie économique du développement avec les premiers travaux du Programme mondial de l'Emploi entrepris par le Bureau international du Travail au début des années 70. Si Keith Hart (1971) fut le premier à employer ce terme, c'est véritablement le rapport du BIT sur le Kenya qui lança et vulgarisa le concept.[1]

A cet effet, une multitude de définitions ont été attribuées au secteur informel, selon les régions et les pays. Pour le cerner de façon relativement générale, retenons les principales caractéristiques de ces 71 secteurs, proposés dans le rapport du BIT de 1991 : «Nous appellerons «secteur non structuré», les très petites unités de production et de distribution de biens et services implantées dans les zones urbaines. Ces unités appartiennent essentiellement à des travailleurs indépendants qui emploient parfois une main-d'œuvre familiale, voire quelques salariés ou apprentis. Elles ne disposent, au mieux, que de capitaux rudimentaires et d'une main-d'œuvre peu qualifiée, si bien que leur productivité est faible ; elles ne procurent généralement à ceux qui en vivent que des revenus minimes et très irréguliers et un emploi des plus instables». A partir de 1993, le BIT propose une définition claire, précise et universelle. En dehors de cette notion générale, l'ampleur du secteur informel varie d'un pays à l'autre selon les régions et la structure économique. En dépit des spécificités propres à chaque pays, nous allons essayer d'énoncer les caractéris-

1 -Jacques CHARMES-Economiste de ORSTO TOM auprès du Service de Coopération de I IN SEE, Paris-Revue Tiers Monde, t. XXVIII, no 112, Octobre-Décembre 1987-DEBAT ACTUEL SUR LE SECTEUR INFORMEL-page : 855.

1. Introduction :

Le concept de «secteur informel» est apparu officiellement pour la première fois dans le rapport du BIT au Kenya en 1972. L'une des principales conclusions de ce rapport fut que, dans les pays en développement comme le Kenya, le véritable problème social n'était pas le chômage mais l'existence d'une partie de la population active qui travaille durement pour produire des biens et services sans que son activité soit pour autant reconnue, enregistrée, protégée ou réglementée par les pouvoirs publics. L'existence de ce secteur est due à l'incapacité des autres secteurs de l'économie de procurer du travail et un revenu suffisant à cette population qui ne cesse de croître. Les définitions de l'informel dépendent de l'objectif poursuivi par les auteurs et elles ont largement évolué depuis les années 50 au cours desquelles les premiers signes d'une « informatisation » apparaissent. Les recherches des années 50 analysent l'exode rural comme un passage du secteur non capitaliste et rural (le secteur traditionnel) vers une prolétarisation (le secteur moderne). Face à la complexité du phénomène, chaque auteur ou institution va en fait tenter de donner sa définition. Au sens large et au plan macro-économique, les activités informelles « recouvrent l'ensemble des ressources - biens et services marchands et non marchands – qui participent de trois modalités de production et d'échange : les activités non déclarées rémunérées, la production domestique, l'entraide ». Au sens strict, il faudrait distinguer les biens et services marchands des non marchands issus de la production domestique et de l'entraide. Il est admis, de nos jours, que les activités du secteur informel occupent une place importante dans la création d'emplois, l'acquisition des qualifications, la distribution des revenus et les modes de productions et de consommations. Ces activités produisent des biens et services pour des populations à faibles revenus, dans l'impossibilité d'accéder aux services ou aux formes de redistributions étatiques. Dans l'Algérie, le nombre élevé de petits métiers et d'activités de rue qui se développent frappe souvent l'observateur. Des artisans concentrés dans des quartiers par métiers, des transporteurs, des petits ateliers de réparation auto, de plomberie, des maçons, des femmes de ménages, marchands ambulants etc. Ces activités jouent un rôle important dans le fonctionnement économique mais aussi dans la régulation sociale du pays.

LE SECTEUR INFORMEL EN ALGERIE : AMPLEUR ET RAISONS D'ETRE

Bensaoula Sarah – Doctorante - GREFiP
Université de Tlemcen

Résumé :

L'économie informelle reste un phénomène mondial qui touche plusieurs pays et plusieurs régions dans le monde. Son poids par rapport à l'économie formelle est d'autant plus important qu'il concurrence sérieusement ce secteur. Il est cependant évident que dans le cadre de la mondialisation, le rôle et le poids de cette économie diffère d'un pays à un autre et revêt un caractère plus important en période de crise. En cette période, les emplois du secteur formel ont tendance à diminuer, à cause du ralentissement de l'activité économique. Le dilemme posé est de savoir s'il faut éradiquer cette économie et se trouver confronté à des problèmes sociaux importants, ou alors accepter le phénomène pour une meilleure stabilité sociale et perdre ainsi des revenus fiscaux importants pour le développement du pays.

Mots clés : *secteur informel, économie informelle, secteur non structuré, pays en développement, Tlemcen.*

Classification Jel : A10, O17.

الملخص :

لا يزال الاقتصاد الغير الرسمي يعتبر ظاهرة عالمية تؤثر على العديد من البلدان والمناطق في العالم. و تجدر الاشارة الى أن حجم هدا القطاع اضافة الى المنافسة الحادة الموجودة بين الاقتصادين الرسمي و الغير الرسمي يشكلان موضوع ذات أهمية خاصة. و لهدا فمن الواضح أنه في سياق العولمة، يختلف دور وثقل هدا الاقتصاد الغير الرسمي من بلد إلى آخر. ففي فترات الأزمة، تقل فرص العمل في القطاع الرسمي بسبب التباطؤ في النشاط الاقتصادي و بالتالي تطرح الاشكالية هنا ما إذا كان يجب القضاء على هذا الاقتصاد وهنا سنواجه مشاكل اجتماعية هامة، أو قبول هده الظاهرة لضمان استقرار اجتماعي أفضل وفقدان الدولة في الوقت نفسه ايرادات ضريبية هامة لتنمية البلاد.

كلمات البحث: القطاع غير الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي،القطاع الغير المنظم، بلد في طريق النمو، تلمسان.

2) **B.DAFFLON**, « La gestion des finances publiques locales », 2ème édition, Editions Economica, 1998.

3) Différents rapports du FMI sur l'économie algérienne.

4) Différents comptes-rendus et fichiers de la Banque Mondiale sur les perspectives de l'économie algérienne.

5) Données fournies par la Direction Générale des Impôts, Ministère des Finances, Alger.

6) Statistiques de l'Office National des Statistiques.

réelle et compétitive, ce qui n'est pas le cas de l'Algérie, qui s'excelle dans la rente pétrolière et qui se distingue par un marché financier qui brille par son absence et sa léthargie, compliquant, de ce fait, plus les attentes des décideurs économiques.

Certes, on parle d'une souscription d'un montant de plus de 250 milliards DA (juin 2016) qui est jugée assez acceptable, mais, en l'absence de déclaration sur le montant espéré et attendu (quoique le chiffre de 10 milliards DA est souvent annoncé), on pense que les conditions économiques et financières ne sont pas totalement réunies et rassemblées, songeant, ainsi, à la stabilité macroéconomique, la stabilité budgétaire, les ponctions massives et répétées de l'épargne publique, la baisse des réserves internationales, **mais surtout** ***le comportement oisif et irrationnel des agents et acteurs économiques,*** qui semblent ne pas soucier du sort d'une telle opération et n'adhèrent pas totalement dans celle-ci.

Cela pourra constituer un risque et menace sérieuse sur cette décision, du moment que toute opération d'emprunt est liée et connectée aux réactions et comportement des principaux intervenants, à savoir **les ménages et les entreprises**, invitant, par là, le gouvernement à prendre des mesures et décisions qui agissent en faveur d'incitation de ces acteurs dans cet emprunt, du moment que « la solidarité nationale ne figure plus dans les esprits de ces agents économiques ».

Cet emprunt est destiné plus pour consolider et renforcer le processus de croissance économique, signifiant, ainsi, que les avantages seront partagés par l'ensemble des partenaires et agents économiques, d'où la nécessité d'insister plus sur les paramètres suivants pour espérer un aboutissement positif :

a) Une communication plus fluide et explicative pour les potentiels investisseurs.
b) Des gages et assurances plus déterminées et réelles de la part de l'Etat.
c) Des signes envoyés plus rassurants et convaincants pour les acteurs économiques.

REFERENCES

1) **A.S.AHMED**, cité dans l'ouvrage « Où va l'Algérie » d'A.MAHIOU et J.R.HENRY, Editions Karthala, Hommes et sociétés, 2001, pp95-123.

ne favorisent guère un engouement populaire ou une participation massive, du fait que les préteurs et autres investisseurs suivent de près toute évolution des indicateurs macro-économiques et préfèrent, en toute logique, faire des placements financiers dans des endroits financiers sûrs, y compris au niveau local et domestique.

Certes, la diversification économique, telle que souhaitée et ambitionnée par les décideurs économiques, est devenue une nécessité et une urgence pour permettre une stratégie de développement économique qui soit mieux ancrée et inscrite dans le processus global, tenant compte des mouvements observés au niveau de l'économie internationale, et l'emprunt national est une option et tactique convenable, acceptable et bien calculée, et il faut bien l'avouer, cette démarche ne souffre d'aucune ambigüité, incohérence ou illégitimité financière, cela étant, à un moment où l'économie informelle bat son plein, une amnistie fiscale qui tarde à donner ses fruits, une économie à la traine, une méfiance et réticence observée des agents économiques (particulièrement les ménages et entreprises), il nous semble qu'on est en droit de se poser la question lancée dés le début dans le titre de ce papier.

Brève synthèse

Le lancement de l'opération de l'emprunt national est bien venu dans un moment où l'économie algérienne traverse une période et conjoncture assez particulière et pénible, avec un effondrement brutal des prix du baril qui s'en est suivi avec une contraction financière fort contraignante et complexe, suscitant, ainsi, quelques propos et réactions sur les chances de succès et réussite d'une telle démarche, mais sans jamais remettre en cause une telle initiative qui demeure, il faut bien le signaler, une option jugée souvent plus avantageuse et bénéfique pour toute économie, comme cela est justifié et prouvé par le recours, au niveau de l'économie internationale, au marché obligataire que d'autres types de marchés financiers.

Les approches économiques contemporaines expliquent cet engouement à ce type de marché du fait de nombreux avantages qu'il procure aux différents intervenants, entre-autres, l'assurance du remboursement intégral du montant, un taux d'intérêt plus captivant, un accès plus facile et fluide et autres bonus, mais bien dans une économie financière

du fonds de régulation des recettes, d'un taux d'investissement peu attractif et captivant, ce qui peut créer quelques craintes sur cette opération.

f. Bien qu'il soit magistralement et efficacement bien maitrisé, le taux de la dette publique (qui concerne éventuellement l'emprunt obligataire) commence une nouvelle ère haussière, après avoir maintenu ce taux dans une fourchette comprise entre 9 et 10% du PIB (un taux bien meilleur que l'ensemble des économies avancées et développées), du fait de la persistance du déficit budgétaire et public depuis le début de la chute du prix du baril et la contraction financière qui s'est suivie.

g. Selon certaines estimations[1], un prix proche de 80$ est bien nécessaire et essentiel si on veut atteindre l'équilibre budgétaire et gérer, proprement et dans les règles de la finance publique, cette question de l'emprunt national, alors qu'en réalité, le prix réel trouve beaucoup de peine à dépasser le cap des 50$, dévoilant, de ce fait, des inquiétudes sérieuses et légitimes sur cette opération.

h. Autre sujet d'inquiétude et souci pour le cas de l'emprunt national, et selon un autre rapport de la Banque d'Algérie[2], l'épargne (notamment privée) se distingue par un fléchissement et décroissance qui peut s'avérer néfaste et délicat pour ce type d'initiative, du moment que c'est bien cet agrégat qui participe et contribue dans la dynamique de l'emprunt obligataire, car d'après cette note, il est bien précisé que « le stock d'épargnes financières du Trésor a chuté à 2913,3 milliards de dinars à fin septembre 2015 (3521,0 milliards de dinars à fin juin 2015). Au total, les ressources du Trésor ont subi une érosion drastique de l'ordre de 1972,8 milliards de dinars entre fin septembre 2014 et fin septembre 2015, soit une réduction de 40,4 % en l'espace de douze mois seulement, après plusieurs années d'efforts soutenus d'épargne budgétaire ».

Ainsi, et à la lumière de ces indications, il nous semble que, malgré le fait que cette opération d'emprunt national est une pratique courante et régulière dans toutes les économies du monde et qu'elle s'inscrit dans un cadre de renforcement de la croissance économique du pays, le contexte et la conjoncture économique qui caractérise l'économie locale

1 Estimations établies par le FMI dans son rapport sur les perspectives de l'économie algérienne, Avril 2016.

2 Note de conjoncture sur les tendances monétaires et financières au cours des neuf premiers mois de 2015 sous l'effet du choc externe, Alger, Janvier 2016.

La forme interrogative de ce papier est justifiée par le fait qu'on s'interroge, comme un grand nombre d'économistes et chercheurs, sur le devenir et perspectives d'une telle démarche, dans ce contexte si particulier et spécifique, en plus de la nature de l'économie locale et les comportements des concernés sur ce type d'emprunt, s'appuyant notamment sur les éléments d'analyse et raisonnement suivants :

a. La durée fixée pour la souscription (Avril 2016-Octobre 2016)) semble trop courte et inappropriée, du moment que les marchés pétroliers tardent à s'enflammer et faire augmenter les prix du baril qui demeurent scotchés (au mois de Juin 2016) dans une fourchette comprise entre 45 et 50$.

b. L'idée de la mise en conformité fiscale volontaire s'achemine vers un constat d'échec patent si l'on juge par quelques bribes d'information recueillies qui indiquent un taux de seulement 20% de recouvrement des avoirs financiers du circuit informel, alors qu'on s'est fixé un montant avoisinant les 1300 milliards DA (un peu près de 13 milliards $).

c. Les réticences manifestes dans la participation dans cette opération, particulièrement celles des circuits informels, où l'on parle d'un capital de près de 40 milliards $ qui demeure inexploité et inutilisé par les pouvoirs publics, résultat d'un comportement irrationnel et préjudiciable des intéressés.

d. L'hibernation quasi-totale et inquiétante du marché financier domestique, et l'inertie assez persistante et ravageuse de la COSOB[1] invitent à plus de prudence et attentisme, de l'aveu même de son président qui précise une « impréparation de ces entreprises pour le marché boursier. Cette impréparation, a-t-il expliqué, est due à un manque de culture financière et à la défaillance des systèmes managériaux des entreprises algériennes qui se résument, a-t-il estimé, à une administration «procédurale et court-termiste», avec une capitalisation financière de seulement 15 milliards DA pour un PIB national de près de 18.000 milliards DA.

e. La persistance d'une position peu flatteuse de quelques indicateurs macro-économiques, à l'instar du déficit budgétaire, du déficit du trésor public, d'un assèchement

1 COSOB=Commission de Surveillance des Opérations de la Bourse

Selon A.Bessaha (cité dans cette référence), « un emprunt obligataire donnerait à l'Etat un effet de levier pour financer des projets productifs, en particulier si les banques ont des difficultés à prêter comme c'est le cas dans le contexte actuel de stress économique causé par la chute des prix du pétrole ».

Pour A.Mebtoul, «le gouvernement espère drainer (à travers cet emprunt national) une fraction du capital argent de la sphère informelle qui représente 40% de la masse monétaire en circulation et occupe 50% de la superficie économique selon les rapports internationaux ».

A travers d'autres interventions, cette question d'emprunt national, même si elle figure comme une simple opération dans d'autres économies moins rentières et plus productives, se dessine comme une autre alternative du gouvernement afin d'éviter l'endettement externe (et ses effets trop couteux) et instaurer une nouvelle relation bénéfique entre l'Etat et ses citoyens, dans un cadre mutuel de profit et gains, particulièrement devant un état d'esprit plus morose, instable et déprimant.

Il est vrai que la conjoncture économique n'incite pas trop à un engouement populaire et citoyen, du moment que des prémices de crainte, hantise et prudence commencent à se faire sentir, plus particulièrement depuis l'annonce de l'échec de la démarche de bancarisation volontaire[1], plongeant, ainsi, dans les doutes toute probabilité de réussite de cette initiative concernant l'emprunt national.

Lancée dans un contexte de disette financière et de rationalisation des dépenses publiques, l'opération de l'emprunt national se veut une véritable bouée de sauvetage pour l'économie nationale, du moins son côté financier, laissant le soin à des particuliers, des individus, des entreprises, des banques, des assurances d'apporter quelques élans de solidarité financière avec l'Etat, d'autant plus qu'il s'agit d'une croissance économique intensive et qui s'intéressera plus à des investissements productifs et innovants, une manière de rassurer les investisseurs sur des rendements financiers conséquents et convenables.

1 Cette opération est plus connue sous l'appellation « la Mise en Conformité Fiscale Volontaire » et se définit comme une sorte d'amnistie fiscale que le gouvernement refuse de reconnaitre en tant que telle.

il répond plus à des considérations économiques caractérisées par des insuffisances financières constatées au niveau du trésor public afin de compléter un financement adéquat et conforme de plusieurs projets à caractère économique, du moment qu'il s'est avéré, officiellement, que la capacité financière de l'Etat traverse une impasse assez grave et distinguée.

5) Quelle lecture d'un emprunt public dans un contexte économique particulier ?

Dans une approche relevant plus du domaine des finances publiques, l'opération de l'emprunt obligataire demeure une démarche naturelle et logique, du moment que les principales doctrines et idéologies contemporaines, y compris libérales et ultralibérales, considèrent que l'Etat, en tant qu'agent et acteur économique, est aussi soumis à des états d'insuffisance financière comme les autres agents, ce qui lui procure et autorise un recours aux produits et solutions des marchés financiers afin de concrétiser ses nombreux et diversifiés buts et objectifs, même si cela produit quelques effets indésirables auprès d'autres intervenants, plus explicitement les contribuables et assujettis fiscaux.

En Algérie, il semble que ce recours fut un peu forcé et obligé, du moment que les recettes budgétaires ont bien baissé de près de 70% depuis quelque temps déjà, forçant, de ce fait, un recours vers l'épargne publique (par le biais du fonds de régulation des recettes) et d'autres mesures plus restrictives et rationnelles, une manière de rassurer l'opinion nationale sur la possibilité de financer tous les projets programmés dans le cadre de la croissance économique.

Recensant un certain groupe d'intervention, en l'occurrence R.Boussekine, A.S.Bouakez, R.Sekkak, B.Djebbar et autres[1], cette démarche a bien suscité un débat assez serein et animé concernant les chances de réussite d'une telle opération, considérant que le contexte actuel prête plus pour la prudence, l'attentisme et les réticences de la partie la plus concernée et ciblée, à savoir les potentiels investisseurs domestiques, en plus d'une situation financière qui ne rassure pas trop les partenaires économiques nationaux et étrangers

1 Propos recueillis à travers divers quotidiens nationaux à l'instar du Temps d'Algérie, Quotidien d'Oran, Maghreb Emergent et autres

établissements publics, des infrastructures économiques et autres.

Pour certains économistes consultés, cette opération émane du fait que le trésor public s'est avéré incapable de répondre favorablement aux nombreuses sollicitations financières, que ce soit au niveau des dépenses d'équipement ou de fonctionnement, du fait de l'assèchement manifeste et confirmé des recettes publiques, d'autant plus qu'on s'attend pour l'année 2016 à un taux de déficit public assez inquiétant et déprimant, approchant plus à d'autres réformes et mesures budgétaires plus musclées et rigoureuses.

Certes, il est encore tôt d'en faire une évaluation d'autant plus que le délai accordé est de six mois et qu'il faut un certain temps pour les concernés de s'adapter à cette opération, qui fut entamée juste une fois au moment fort des réformes économiques et le plan d'ajustement structurel, mais il faut bien souligner que cette initiative fut déclenchée dans un contexte assez morose et inapproprié, malgré les multiples assurances et mesures apaisantes lancées par les décideurs économiques et financiers.

En outre, il faut savoir que les souscriptions se feront à travers près de 4 300 points habilités qui sont composés des agences bancaires et postales, des succursales de la Banque d'Algérie et des trésoreries principales, centrales et de wilaya, et sont ouvertes à tout le monde sans exception, que ce soit pour les particuliers, entreprises publiques ou privées, une manière de mettre l'accent sur une certaine solidarité et entraide citoyenne afin de concrétiser les objectifs et desseins du gouvernement pour un développement économique pour tous.

On doit, notamment, signaler que cet emprunt est dicté par l'obligation de dénicher les fonds gelés ou immobilisés et les transformer dans un circuit financier qui permettra un financement des programmes et projets qui vont dans le sens de donner un coup de fouet à une économie qui sera plus diversifiée et adaptée à tout changement brusque et brutal au niveau de la sphère économique internationale.

La littérature économique nous explique qu'un emprunt obligataire (ou national) est beaucoup plus indiqué dans un contexte de collaboration entre différents acteurs des marchés financiers, particulièrement le marché obligataire, alors que pour le cas algérien,

rés par les titres sont exonérés d'impôts et payables chaque année à la date anniversaire de leur souscription. Les titres de l'emprunt souscrits sont librement négociables et peuvent être notamment achetés et/ou cédés à des personnes physiques ou morales, soit par voie de transaction directe, soit par endossement par le biais d'intermédiaire légalement habilités. Ils peuvent également être donnés en nantissement pour tout crédit bancaire.

Il parait que le montant nominal de chaque coupure (50.000DA) fut considéré assez élevé par l'opinion nationale, obligeant, ainsi, les décideurs à revoir à la baisse pour le fixer à 10.000DA, et permettre ainsi à une grande majorité d'individus de participer et contribuer dans la réussite de celle-ci, dans un contexte national marqué par des craintes que l'effondrement des prix du baril ne tergiverse et dure dans le temps.

On tentera, pour notre part, de décortiquer les raisons principales derrière cette opération que le ministre lui-même qualifie de « grande ampleur depuis vingt ans » et constitue « le premier jalon du nouveau mode de financement de la croissance », comme suit :

a) Permettre une éclosion de la fiscalité ordinaire par rapport à la fiscalité pétrolière.
b) Désengager l'Etat dans le financement des projets et programmes à caractère productif et de croissance économique.
c) Implication plus offensive et percutante des agents et acteurs économiques.
d) Mobilisation plus intensive de l'argent informel.
e) Mobilisation plus accrue de l'épargne publique et privée.
f) Réhabilitation et redynamise du marché financier et bancaire.

Dans une économie réelle, cette opération s'inscrit dans l'idée de mobiliser des fonds pour permettre une certaine relance des activités économiques, financières et bancaires, à travers une implication et contribution plus affichée des institutions concernées, notamment la Banque Centrale et le Trésor Public.

Il est clair que l'objectif principal de cette démarche réside dans la nécessité et l'obligation d'exploiter et utiliser les fonds récoltés uniquement dans le processus de croissance économique et non pas dans des investissements à caractère public qui devraient rester et demeurer du ressort de l'Etat, à l'instar de la construction des logements, des routes, des

milliards $) qui exige et requiert la réalisation d'un ensemble de programmes et projets socio-économiques pour les objectifs suivants[1] :

I. Un taux de 7% de croissance économique.
II. Programme de développement spécifique aux wilayas du sud et frontalières.
III. Modernisation des activités financières (banques, assurances, fiscalité,…).
IV. Amélioration du climat des affaires.
V. La refonte de l'investissement.
VI. Organisation et régulation des activités et pratiques commerciales.
VII. Développement des activités productives.
VIII. Extension des infrastructures pour un développement socio-économique.

4) Recours à l'endettement public par le biais de l'opération de l'emprunt national

L'idée qui s'est forgée autour de cette question de l'emprunt national émane du fait qu'il est devenu nécessaire et urgent d'un retour vers l'équilibre budgétaire et d'en finir avec cet état conjoncturel, devenu malheureusement structurel, du déficit budgétaire qui doit s'établir à près de 30% du PIB, alors que cela figurait dans le passé récemment.

Lancé officiellement le 17 Avril 2016, l'opération de l'emprunt national devrait, en principe, contribuer dans des projets de la croissance économique, dans un souci de joindre l'idée gouvernementale pour la mise en place d'un nouveau modèle économique qui tentera de faire débarrasser l'économie domestique de l'emprise du secteur des hydrocarbures et insistera plus sur d'autres secteurs plus porteurs et prometteurs en termes de valeur ajoutée, emploi et développement économique.

Selon le ministère initiateur de cette idée[2], les titres émis dans le cadre de l'emprunt national pour la croissance économique se présentent sous deux formes de maturité de 3 ans et de 5 ans en coupures de 50 000 DA chacune. Ils peuvent être nominatifs ou au porteur au choix du souscripteur. Les titres émis pour 3 ans sont assortis d'un taux d'intérêt annuel de 5% alors que les titres de 5 ans portent un taux d'intérêt de 5,57%. Les gains géné-

1 Consulter en détail le plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la République, Alger, Mai 2014.

2 Il faut bien souligner que cette idée émane du ministère des finances et activement défendue par le premier responsable de celui-ci.

Tout semble indiquer que l'on se dirige vers des décisions stratégiques sur le devenir de l'économie nationale, et les dernières mesures prônées par le gouvernement[1]concernant la nécessité et l'urgence de tracer un modèle économique plus intensif qu'extensif confirment bien cela, vu que les dernières mesures sont jugées plutôt provisoires et temporaires pour assurer et garantir la stabilité socio-économique, et éviter, de ce fait, les regrettables scènes de violence et destructions lors des manifestations de la population.

L'avis d'A.MEBTOUL[2] (un des nombreux intervenants sur ce sujet) semble porter sur le devenir et perspectives de l'économie algérienne, dans un contexte économique international caractérisé par des craintes d'une récession économique qui touchera les grandes économies et de surcroit les économies émergentes et averti que « c'est la dernière chance pour l'Algérie : où elle réussit des réformes structurelles entre 2016/2020, douloureuses à court terme mais porteuses d'espoir à moyen terme, ou à l'horizon 2018-2020, elle ira inévitablement au FMI avec d'inévitables tensions politiques, sociales et économiques, ce qu'aucun algérien ne souhaite », un remake du scénario après le crise de 1986, même si on reconnait que le contexte n'est pas le même et que l'Algérie possède plus de marges de manœuvre pour faire face à cette chute, mais pour combien de temps ?

On se retrouve, de ce fait, devant un retournement extraordinaire et remarquable de l'évolution de cette économie, qui laisse penser que les prochaines échéances devront, ainsi, être plus compliquées et délicates, à moins d'un retour fantastique des prix vers le haut et sauver l'équilibre budgétaire qui ne peut se rétablir si les choses en restent là (on parle d'une fourchette des prix entre 60 et 70 $ pour les prochains mois et même pour la fin de cette année 2016), ce qui dénote qu'un grand chantier attend cette économie d'autant plus que les indicateurs macro-économiques n'incitent guère à une voie sécurisante et rassurante.

Il faut bien insister sur le fait que les prochains défis et challenges de l'économie locale nécessitent, évidemment, un effort financier considérable et conséquent, à commencer par l'enveloppe financière consentie au programme quinquennal 2015/2019(près de 262

1 Mesures prise dans le cadre de la mise ne œuvre de la loi de finances 2016 et la réunion de la tripartite.
2 Un avis que l'on pourrait consulter dans la Maghreb Emergent du 5 février 2016.

A la lecture de nombreuses interventions, il parait que la contraction financière est bien présente et pesante au niveau de la sphère financière nationale, et cela est parfaitement argumenté et expliqué selon les paramètres suivants :

I. Les possibilités et probabilités réelles et justifiées sur un épuisement rapide et immédiat des ressources financières disponibles (réserves internationales, fonds de régulation des recettes, dividendes des placements internationaux financiers, …).

II. La confirmation par l'Etat de la poursuite des dépenses sociales, du moment que les transferts sociaux (un secteur trop budgétivore et dépensier) ont passé de 254 milliards DA en 1999 à 1731 milliards DA en 2015, dans une conjoncture financière qui plaide plus pour la rationalité et la maitrise des dépenses publiques faute de recettes publiques adéquates et rassurantes.

III. La nécessité (fortement recommandée et requise) d'un rétablissement de l'équilibre budgétaire, du moment que pour l'année 2016, il est prévu des recettes publiques de l'ordre de 45 milliards $ contre des dépenses publiques d'un montant de 75 milliards $, donc un déficit budgétaire de l'ordre de 30 milliards $ qu'il faudra, impérativement, combler et résoudre, insinuant, ainsi, une forte pression sur le trésor dans ce sens.

IV. La crainte que les prix du baril vont stagner et stabiliser à un niveau pas trop souhaitable et revendiqué par le gouvernement, car cela va conduire, inévitablement et inéluctablement vers un endettement extérieur, comme ce fut le cas en 1986, avec toutes les conséquences fâcheuses que cela a conduit.

V. La confirmation d'une réduction des dépenses publiques (alors que celles-ci doivent notamment jouer un rôle déterminant dans le financement des projets économiques comme celui de l'industrie) de 9%, signifiant, de ce fait, quelques turbulences financières à l'horizon, d'autant plus que la stratégie industrielle ne sera pas la seule à financer.

VI. De grandes et inquiétantes perturbations financières internationales planent déjà à l'horizon, particulièrement pour les économies rentières comme c'est le cas de cette économie, d'où des appréhensions sérieuses sur le financement pressenti.

Il faut bien signaler que l'économie locale a bien bénéficié d'une aubaine financière considérable et remarquable au début des années 2000 avec un prix du baril qui avoisinait les 30 $, puis 40 $ en 2004, 60 $ en 2006, 100 $ en 2008, pour redescendre à 60 $ en 2009 (pour cause de crise financière internationale) et remonter jusqu'à 115 $ en 2012, engrangeant, ainsi, une embellie financière consistante qui a permis au gouvernement d'en tracer des programmes économiques quinquennaux (à l'instar des programmes 2000/2004, 2005/2009, 2010/2014 et même 2015/2019) et de financer plusieurs projets d'envergure à l'exemple du projet de l'autoroute Est-Ouest, la réalisation des tramways au niveau d'Alger, Oran, Constantine, en attendant prochainement pour les villes de Sidi-Bel-Abbès, Mostaganem, Ouargla, le métro d'Alger, la modernisation des chemins de fer et quelques aéroports, le lancement des lignes ferroviaires notamment concernant les Hauts-Plateaux et le grand sud, et surtout les enveloppes financières pour le bien-être de la population par le biais des subventions et des soutiens financiers.

Aussi paradoxale et inqualifiable que cela puisse paraitre, le montant engrangé durant cette embellie financière (estimée quand même à près de 500 milliards $) n'a pas contribué dans la couverture et protection de l'économie nationale contre des éventuels chocs externes, même si l'on vante d'avoir mis en place le fonds de régulation des recettes et l'amélioration des réserves de change, confirmant, ainsi, la vulnérabilité et fragilité de cette économie.

Dans son dernier rapport[1], l' institution financière (la Banque mondiale), même si elle ne semble pas trop inquiète et paniquée du sort de l'économie algérienne pour l'immédiat, demeure, relativement, réservée sur les prévisions des prochaines années si les cours vont demeurer stables et stagnés autour d'un prix compris entre 50 et 60 $, avertissant que « les difficultés budgétaires sont notamment dues au niveau des dépenses et la baisse des taux des recettes. En effet, l'Algérie a besoin d'un baril à près de 100 dollars pour atteindre l'équilibre, selon un graphique du rapport. Or, les prévisions de la BM tablent sur un baril de pétrole aux alentours de 50 dollars ».

1 .Rapport de la Banque Mondiale du mois de Juin 2016 sur les perspectives économiques mondiales

développement socio-économique, revoilà une autre crise similaire avec une chute brutale de ces prix (d'un prix moyen de 110$entre 2007et 2013 à un autre compris entre 27 et 30$ au cours des années 2014 et 2015), qui ont donné naissance à quelques couacs pour l'économie nationale, entre-autres :

1. Un déficit commercial de près **de 14 milliards $** en 2015.
2. Le taux de couverture des importations est passé **de 107%** en 2014 à seulement **73%** en 2015.
3. Le déficit du trésor public est passé de **413 milliards DA** fin Février 2015 à **1404 milliards DA** fin février 2016.
4. Les recettes budgétaires ont baissé à **714 milliards DA** en 2016 contre **895 milliards DA** en 2015.
5. Les dépenses publiques ont augmenté, de leurs côté, à **2040 milliards DA** durant les deux premiers mois 2016 contre **1222 milliards DA** en 2015 (pour la même période).
6. Un déficit budgétaire de près de **33 milliards DA** selon la loi financière 2016.
7. Le FRR[1]est alimenté à raison de près de **17 milliards $** contre une fourchette comprise entre **40 et 50 milliards $** voilà deux années.
8. Selon les prévisions du FMI[2], le produit intérieur brut (le PIB) devra s'établir à **166 milliards $ contre 172 milliards $** en 2015.
9. Le déficit de la balance des comptes courants devra atteindre plus de **28 milliards $ en 2016 contre 27 milliards $** en 2015.
10. Toujours selon ce rapport, les réserves de change du pays devront atteindre près de **113 milliards $** (pour une couverture de près de 22 mois) contre **143 milliards $** en 2015.
11. On pourra, aussi, compléter ce tableau sombre par un taux de chômage qui trône autour de 11% après avoir frôlé la barre de -10% au cours des trois dernières années, et aussi un taux d'inflation qui flirte avec les 6% contre une moyenne de 3% pour les dernières années.

1 FRR=Fonds de Régulation des Recettes est un compte d'épargne publique calculé selon la différence entre un prix de référence fixé par les autorités monétaires (37$ pour le cas algérien) et le prix réel du marché.

2 Prévisions citées dans le rapport de l'institution financière concernant le MOANAP d'Avril 2016.

- ✓ Le désengagement, graduel et fractionné, de l'Etat dans la gestion totale de l'économie est considéré comme une solution appropriée et salutaire pour une plus grande attention et intérêt d'autres secteurs productifs et prometteurs.
- ✓ La nécessité de mettre fin à des pratiques nuisibles et couteuses pour le trésor public, dans un souci de rééquilibrage budgétaire et social.
- ✓ L'ouverture économique est bien nécessaire, essentielle et cruciale pour l'intégration et l'intronisation des entreprises nationales au niveau de la compétition internationale, sous réserve que celles-ci se sentent prêtes pour une telle aventure.

Dans leurs différentes interventions[1], ces institutions financières ont bien insisté et souligné que l'Etat algérien s'est, totalement, engagé dans la poursuite des réformes économiques entamées et élaborées en concert avec les experts désignés, malgré la persistance de quelques couacs et entraves d'ordre économique, financier et social, dans une logique de mettre en œuvre un modèle économique national qui entreprendra d'atteindre quelques objectifs :

- ➢ Un processus de développement économique plus orienté sur des contributions réelles et effectives des secteurs économiques.
- ➢ Une économie plus dépendante des lois de marché que la rente pétrolière.

3) Le virage de l'économie algérienne entre l'euphorie du début des années 2000 et les déboires financières des années 2010

Toute économie industrielle rentière est tenue de suivre et contempler les rythmes d'évolution des prix de ses principales matières exportées au niveau des principaux marchés internationaux, espérant une évolution favorable pour en tirer un avantage et profit financier et ainsi se permettre un financement des projets socio-économiques en toute quiétude et sérénité, notamment dans des conjonctures économiques peu favorables.

Ceci dit, et à l'instar de la crise de l'effondrement des prix du baril en 1986 qui a fait perdre des recettes ardemment recherchées et requises pour la poursuite des efforts du

1 Les institutions financières internationales, particulièrement le FMI et BERD, n'ont cessé d'adresser des rapports, comptes-rendus et autres états d'évaluation de l'économie algérienne depuis la décision de la transition économique et le lancement des réformes économiques.

baril (qui ont atteint un seuil historique de près de 140 $ avant 2014) afin de bien financer les innombrables projets lancés dans différents secteurs socio-économiques, à l'instar du logement (près de deux millions unités), l'emploi (près de trois millions postes qui devront être crées), l'autoroute, les tramways, le métro d'Alger, la modernisation des administrations publiques, dans un souci évident de réhabiliter l'économie algérienne et prendre une direction ascendante vers une croissance économique qui pourra soutenir et appuyer la stratégie d'ouverture économique telle que prônée et entamée depuis le lancement des réformes économiques, tentant, de ce fait, de rompre définitivement avec les séquelles de l'ancien mode économique et permettre l'éclosion d'autres intervenants et partenaires économiques, à savoir le privé et les investisseurs étrangers.

Le passage d'une économie centralisée à une autre plus ouverte et dominée par les lois du marché a montré toute cette nécessité de remodeler le système économique national selon les préceptes et principes de l'économie classique, afin de permettre aux agents et acteurs économiques de jouer leur rôle et intervenir plus dans les décisions économiques, dans un souci et but de synergie économique entre l'Etat et ces agents.

Néanmoins, les deux dernières décennies (2000/2014) ont bien confirmé une position de l'Etat relativement controverse et complexe et une économie qui n'arrive pas à se détacher du secteur pétrolier, du moment que tous les indicateurs macro-économiques à l'instar du taux d'emploi, d'inflation, taux de change, réserves de change, équilibre budgétaire, croissance économique et bien d'autres sont demeurés liés et connectés aux évolutions des marchés internationaux des matières premières, sculptant et attendant le moindre mouvement des prix du baril pour décider des initiatives et démarches à entreprendre.

Plusieurs économistes se sont penchés sur des tentatives d'analyse et évaluation de ce type de modèle, aboutissant, de ce fait, à des conclusions sur le fait que la transition économique, entamée et engagée il faut bien le rappeler sous l'auspice et direction du FMI, a permis de comprendre quelques détails :

- ✓ La réhabilitation des agents économiques est devenue nécessaire et souhaitable pour permettre l'émergence des compétences nationales et la compétitivité des entreprises nationales, dans un objectif de se libéraliser, totalement, du secteur énergétique.

tement structurel concocté par les experts du Fonds Monétaire International, avec son lot de mécanismes qui insistent sur la nécessaire libération des marchés économiques, marchés de travail, marchés monétaires, marchés de consommation et autres, dans un souci et objectif de pousser l'économie algérienne vers plus d'ouverture économique et implication recommandée du secteur privé et étranger. Certes, plusieurs progrès sur le plan macroéconomique ont été enregistrés durant cette phase de transition économique, entre-autres, la reprise d'une croissance économique, un état de grâce des réserves internationales (qui ont atteint prés de 200 milliards$), un retour vers des excédents budgétaires, une balance commerciale (ainsi que celle des paiements) plus excédentaire, des baisses sensationnelles et remarquables des taux d'inflation et taux d'emploi, et bien d'autres concrétisations surtout dans le cadre socio-économiques, à l'instar de la santé, le logement, l'éducation, les transports, les communications, tout cela grâce à une formidable mobilisation des décisions économiques et les appuis répétés des institutions financières internationales qui se sont ralliées pour apporter un accompagnement conséquent à cet effort de libéraliser cette économie. En regroupant d'autres rapports et comptes rendus des institutions et organismes internationaux (comme le F.M.I, l'O.C.D.E, le FEMISE, la Banque Mondiale, l'Union Européenne, ...), on constate une nette amélioration des grands équilibres macro-économiques depuis la mise en œuvre des réformes économiques et le programme d'ajustement structurel, comme cela a été convenu et décidé par les décideurs économiques à l'échelle nationale, et selon les recommandations et instructions des institutions impliquées dans ce processus. La politique de l'ouverture économique, entamée et engagée par le gouvernement algérien, doit se prémunir des moyens et des atouts à la hauteur de ses engagements, étant donné que la mondialisation est exigeante en terme d'efficacité, de compétitivité et de dynamisme, et ne laisse aucune chance pour les retardataires dans la question de développement économique, condition fondamentale et essentielle pour pouvoir prétendre à une place dans la hiérarchie de l'économie mondiale, et espérer un décollage rapide vers les chemins de la croissance et l'harmonie économique et social. Ainsi, on voit bien que le lancement de plusieurs programmes, à l'exemple des programmes quinquennaux 2000/2004, 2005/2009, 2010/2014 et celui en cours 2015/2019, tente d'exploiter la bonne conjoncture économique internationale et la bonne tenue des prix du

deurs économiques au niveau central, avec l'exclusion du secteur privé et une application stricte des principes de l'économie dirigée. Il faut bien insister sur le fait que la nationalisation du secteur des hydrocarbures fut l'élément déclencheur de cette planification à outrance de l'économie nationale qui a touché, pratiquement, l'ensemble des secteurs, domaines et activités économiques. Les résultats économiques ont bien confirmé la place inébranlable et incontournable de l'Etat dans la gestion économique de l'appareil productif, avec des progrès assez remarqués dans les secteurs vitaux à l'instar du secteur industriel, agricole, services, tourisme, artisanat, industries hors hydrocarbures, mais la palme revient aux réalisations et concrétisations dans le domaine des services publics, à l'exemple de la santé, l'éducation, le transport, le logement, travaux publics, et autres, tout cela par la grâce d'une conjoncture économique et financière internationale favorable au niveau des marchés pétroliers.

A.S.AHMED[1] résume bien cette phase de l'économie nationale, affirmant « qu'un coup d'œil rapide sur les performances algériennes en matière économique et sociale depuis l'indépendance révèle l'existence d'un contraste majeur dans l'ampleur de l'écart entre les capacités potentielles du pays – pas seulement financières – et les performances de croissance. Cette divergence entre croissance potentielle et réelle n'est pas imputable au seul écart des ressources – chronique depuis 1984-1985 – et aggravé par les programmes d'ajustement », une manière de raisonner en termes d'objectivité et logique économique sur le comportement des décideurs économiques à cette période, excluant, ainsi, toute tentative de responsabiliser et criminaliser ceux-ci, dans une conjoncture et contexte économique plus attiré et séduit par les discours portant sur le socialisme et la centralisation économique.

2) Une autre période marquée par un retournement historique et inimaginable de l'économie nationale, suite aux effets et conséquences de la chute brutale des prix du baril et la nécessité de changer le mode opératoire des structures de l'économie, à travers la mise en place des réformes économiques, préconisées dans le cadre du programme d'ajus-

1 A.S.AHMED, cité dans l'ouvrage « Ou va l'Algérie » d'A.MAHIOU et J.R.HENRY, Editions Karthala, Hommes et sociétés, 2001, pp95123-.

pour remédier à cela.

D'autant plus, les marchés financiers semblent emballés par l'effervescence des marchés des obligations, ce qui prouvent que les investisseurs et souscripteurs sont plus intéressés par ce type de marché qui offre plus d'opportunités et avantages, même si cela est conçu beaucoup plus selon l'orthodoxe keynésienne, avec une intervention assez remarquée de l'Etat, du moment que cela semble arranger les deux parties, à savoir l'Etat dans son effort de mobilisation des fonds nécessaires pour le financement de ses projets (qui sont en fait des projets à intérêts communs et publiques) et les investisseurs dans leurs quête de profit et gains garantis, même dans des conjonctures assez défavorables.

Dans une brève note conceptuelle de la Banque de France[1], il est clairement cité que « une dette qui augmente et échappe au contrôle de l'Etat est dangereuse, en revanche une dette maitrisée peut-être bénéfique à la condition que les dépenses ainsi financées créent des richesses pour l'avenir », confirmant, ainsi, que l'emprunt obligataire et national demeure une initiative louable et salutaire pour toute économie, même si cela s'inscrit dans un cadre de dette publique difficile à gérer et maintenir, du moment que cela génère, non seulement des acquis et avantages socio-économiques, mais aussi des profits et bénéfices pour les investisseurs et les institutions financières impliquées.

2) Le modèle économique algérien : Quelle appréciation ?

Comprendre les raisons du recours vers l'emprunt obligataire nous impose quelques clarifications et explications sur le modèle économique emprunté par l'Etat algérien dans sa quête de développement économique, une manière de justifier cette démarche et de saisir les contours d'une telle décision, même si celle-ci, faut-il bien le répéter, demeure une action tout à fait ordinaire et légitime mais qui soulève juste quelques questionnements et interrogations.

Ce modèle a connu deux périodes principales et historiques :

1) Une période marquée par une gestion centralisée et planifiée de l'économie nationale, par le biais d'un système basé sur des plans et des programmes établis par les déci-

1 La dette publique, Banque de France, Novembre 2015.

cières, poussant, ainsi, les autorités monétaires à une plus grande insistance envers le marché obligataire.

6) Les avantages financiers proposés, à l'exemple des taux d'intérêt, des placements exonérés, et des remboursements assurés.

Les nombreuses approches économiques sur le sujet insistent sur le fait que cette opération relève plus des mécanismes de comportement des marchés financiers, même si cela ressemble et s'apparente plus à la finance publique, du fait que cela concerne plus les actions et démarches entreprises par l'Etat dans une optique de financement des projets de développement économique, résultant, ainsi, sur une nécessaire et persistante relation et causalité entre finance monétaire et finance publique.

Les principaux ingrédients de l'emprunt obligataire, à savoir le montant prescrit, le taux d'intérêt proposé, la durée affichée, l'échéancier adopté et autres, s'inscrivent dans une logique de finance internationale, avec cette particularité de l'assurance de remboursement contrairement aux autres types connus, mettant, ainsi, les souscripteurs et potentiels investisseurs dans de meilleures dispositions et disponibilités pour de telles opérations financières, dans une conjoncture favorable qui s'apprête plus à ce genre de démarche.

Quelques autres lectures, notamment celle de B.DAFFLON[1], reviennent sur l'éternel clivage et divergence entre classiques et Keynésiens sur le concept de la dette publique (qui est en fait inspire largement le recours à l'emprunt obligataire), afin de justifier les avantages et leurs contraires dans le cadre de lancement de telles opérations, entre autres (pour les approches classiques) que ce type d'emprunt n'est en fait qu'une illusion fiscale, qu'il déresponsabilise le citoyen, qu'il réduit l'investissement privé, que c'est un fardeau pour les générations futures ainsi que pour les futures gouvernements, alors que les approches keynésiennes invoquent la logique des marchés financiers qui permettent et autorisent de telles démarches pour tout agent économique qui le désire, particulièrement dans un contexte économique marqué par des distorsions et dysfonctionnements observées et soulevés au niveau de l'économie, nécessitant, de ce fait, une implication de l'Etat

1 B.DAFFLON, « La gestion des finances publiques locales », 2ème édition, Editions Economica, 1998.

et autres rémunérations pour toutes les parties prenantes, y compris les investisseurs dans le marché de l'obligation.

Il faut bien remonter aussi loin pour bien saisir l'intérêt de débat sur ce concept, du fait que les économistes sont unanimes à comprendre et faire admettre que les Etats ont, parfois, recours à ce type d'emprunt pour éviter des déboires et gouffres financiers, dans un esprit d'économie collaborative, un nouveau outil d'analyse économique qui vient grossir le lexique économique, et surtout dans un esprit qu'une croissance économique d'un Etat est une affaire qui intéresse et préoccupe l'ensemble des agents économiques.

Selon d'autres écrits[1], à l'instar de J.TELLIE et P.TOPSACALIAN (1998), G.KOLOFRATH et T.JOURNE, l'emprunt obligataire, au-delà des ses aspects techniques, reflète un besoin de financement des entreprises étatiques, non pas à cause d'indisponibilités financières immédiates de l'Etat ou ses institutions, mais bien par mesure de précaution et stabilité financière, et aussi dans un souci et esprit de dynamiser le marché financier, d'autant plus que les nouvelles qui proviennent des marchés financiers internationaux indiquent que le marché obligataire est en pleine expansion et essor, et s'inscrit comme un opportunité pour les investisseurs potentiels.

A titre indicatif et justificatif, les principaux facteurs qui déclenchent une démarche d'emprunt obligataire sont :

1) L'émergence des idées de financement des entreprises dans une conjoncture financière et économique favorable.
2) Un climat financier et économique attractif et captivant pour des opérations des marchés financiers, particulièrement le marché obligataire.
3) Un besoin de financement complémentaire entre l'Etat, les institutions financières et les investisseurs.
4) Une nouvelle dynamique économique qui prône la croissance économique comme nouveau moteur de développement économique.
5) Une disponibilité financière assez prouvée, notamment le niveau des liquidités finan-

1 Ces auteurs sont cités dans le mémoire d'A.Kayssa intitulé : « Le financement des investissements par .emprunt obligataire : le cas d'Air Algérie », Université de Tizi-Ouzou, date non citée

rement l'Etat et ses institutions et organismes) afin de maintenir un financement jugé nécessaire, en l'absence de fonds et atouts financiers internes, permettant, ainsi à cet Etat de bénéficier des moyens financiers appropriés et adéquats, mais en même temps, mettant celui-ci dans une obligation de remboursement du prêt selon un échéancier fixé et négocié, de l'initial et les intérêts qui vont avec.

Ceci dit, rien ne diffère cet emprunt (où souvent on parle de dette) des autres opérations similaires de finance, sauf qu'il s'agit, très généralement, d'une dette contractée par un Etat auprès du public, celui-ci est constitué de tout individu, entreprises, administrations qui sentent l'envie (et l'intérêt) financier et pécunier, de mettre à la disposition des pouvoirs publics, les fonds nécessaires pour les projets d'investissement, surtout lorsqu'il s'agit des investissements à caractère public et social, tout en se projetant sur les éventuelles probabilités de gains et profits.

On se retrouve, ainsi, devant un émetteur d'obligations (constitué par les institutions de l'Etat) et un investisseur en obligation, à travers un mécanisme de dette et prêt, dans un cadre bien négocié et discuté qui comporte tous les aspects particuliers, entre-autres, la durée de l'emprunt, le montant affiché, le taux d'intérêt, l'échéancier adopté et surtout des termes exacts de suivi de cette dette, particulièrement lors des moments difficiles et compliqués sur le plan économique, social et politique, tout cela afin de sécuriser les parties prenantes dans cette opération et mettre de côté toutes les chances de succès et aboutissements de cette démarche.

On évoque souvent le concept et terme de l'emprunt national pour pouvoir rassurer les éventuels emprunteurs et l'opinion nationale et internationale sur les engagements de l'Etat ou ses institutions d'honorer leurs promesses de remboursement du prêt même dans une conjoncture économique défavorable, et aussi de sensibiliser les souscripteurs sur le fait que les prêts contractés sont destinés à des programmes et projets d'envergure économique qui vont se transformer dans des rentabilités économiques et financières, non seulement pour l'Etat émetteur des obligations, mais aussi pour les intervenants sur ce marché, du moment que les élans de croissance souhaité et attendu par les responsables et décideurs économiques entrainent, automatiquement et inévitablement des dividendes

le fait que l'Etat, depuis l'avènement des approches Keynésiennes et néo-keynésiennes, se comporte comme un simple agent économique qui peut avoir recours et assistance aux différentes institutions financières, afin de concrétiser des desseins et objectifs particuliers, comme le consommateur pour l'achat d'une maison ou voiture, le producteur pour le financement de son projet économique, l'investisseur pour mettre en œuvre son projet, sans que cela ne soit considéré comme une forme de négation ou complexe d'infériorité.

De plus, le recours à l'emprunt public et obligataire est perçu comme une initiative honorable et sincère de la part de l'Etat, en évitant le recours à des institutions financières étrangères qui sont plus couteuses en termes de remboursement et procédures financières, mettant, ainsi, plus de pression sur l'épaule du gouvernement et les caisses de l'Etat.

1) Quelques approches littéraires et conceptuelles sur l'emprunt obligataire

Suivant un recoupement de quelques lectures sur ce sujet, il est bien expliqué et mentionné qu'un emprunt obligataire est une opération de financement qu'une institution de l'Etat (collectivités locales, administrations régionales ou centrales, organismes de retraites et pensions, hôpitaux publics et autres) tente d'injecter dans des projets d'investissement, vu que les capacités financières de l'Etat (revenus fiscaux, rentrées d'exportations et autres) ne peuvent achever un tel financement qui s'avère nécessaire et fondamental pour la concrétisation des objectifs assignés par les décideurs.

Ainsi, selon certains auteurs consultés, à l'instar de J.P.BOUERE (1998), A.CHOINEL et G.ROUYER (1993), H.JUVIN(2003), A.SCANNAVINO (1999) et bien d'autres, il s'avère que ce concept renvoi à un état de nécessité et urgence pour pouvoir entamer une opération de financement, sans engager des frais et dépenses supplémentaires pour l'Etat, notamment dans des contextes économiques et financières assez défavorables et déplorables, dans un souci de sauvegarder une relative paix sociale et économique, mais aussi de préserver une image de stabilité et quiétude pour l'opinion internationale, étant donné que, désormais, son avis est devenu déterminant et crédible pour toute appréciation et approbation de financement externe et d'appui économique.

De ce fait, l'emprunt obligataire, pour éviter de long palabres littéraires et théoriques, est une démarche financière qui devient incontournable pour les initiateurs (particuliè-

INTRODUCTION

Il est devenu quasi normal et acceptable que l'Etat se retrouve dans une situation financière assez défaillante et dangereuse pour le pays, étant donné ses interventions financières lourdes et importantes dans le financement d'une grande partie de l'économie locale, entre-autres, les investissements publics, les services publics et notamment les entreprises publiques qui ne cessent de puiser dans les ressources financières de l'Etat à travers le trésor public et parfois les banques publiques.

Comme tout agent économique, cet Etat trace des objectifs et programmes selon les disponibilités financières et les ressources cumulables, selon les couts et dépenses envisagées, dans un souci de rationalité économique et financière, mais on doit bien noter que, dans le cadre des services et biens publics, il se trouve que cet agent économique est tenu de mettre à la disposition de toute la population tous ces biens, y compris les privés, ce qui fait gonfler les charges financières et met à rude épreuve les ressources du trésor public, ces dernières récoltées, parfois d'une manière délicate et compliquée puisqu'il s'agit des revenus fiscales et douanières et sont parfois aléatoires et imprévisibles.

Le comportement des agents économiques devient plus compliqué et complexe dans les moments de forte distorsion des marchés correspondants, ce qui pousse l'Etat à chercher les parades et stratégies pour arriver à l'équilibre budgétaire tant attendu et espéré, pour le grand bien des pouvoirs publics et l'opinion internationale, d'autant plus que le fardeau financier semble plus lourd et intenable pour l'Etat, notamment dans les économies qui accusent un retard économique et financier et aussi celles qui ont vécu des périodes de transition économique où qui ont subi les foudres des crises financières.

Ceci dit, de plus en plus d'Etats et institutions étatiques ont recours, ces derniers temps, à l'emprunt public (ou la dette publique) pour achever le financement des projets et programmes de dimension économique et sociale, faute de pouvoir rassembler et collecter les ressources financières nécessaires pour ce type de financement, particulièrement ces derniers temps avec les moments de disette et tiédeur financière que connaissent une majorité des pays, y compris l'Etat algérien.

Les théories économiques récentes et contemporaines expliquent cette démarche par

This was approved and observed during the financial crisis in 2007, a banking crisis transformed to financial one, with its main collapses of some big international financial institutions, needing an urgent intervention of central banks in order to help other institutions to avoid this happening and also to try stopping the spread to other economic sectors.

Leaving behind, this crisis resulted to some financial expenses et costs to some national economy, and the rising of some public debts for some countries, ending to lacking respect to the criteria of Maastricht for some European states, and giving the start to some politics and strategies in order to maintain the level of these debts to a normal one, even if some states have started the launch of the obligatory loans from the public.

This leads us to discuss about the Algerian case in this subject, even if this country have avoided the spread of such crisis, counting on its huge financial reserves and stock, estimated (on this time), about 200 billions $, which helped to deal with the public debt more easily and without any pressure (the rate of public debt to GDP has never increased more than 10%, where in other developed countries, the average rate is about 80%), but the latest news and developments in international markets, with this sudden and brutal decrease of oil prices from an average of 110 $ to about 40 $, according to some data of March 2016, have changed completely the behaviour of local authorities concerning the maintain of the policy towards public debts, in order to keep the rate of growth in good shape, knowing that the main investments are financed by oil revenues.

In this case, this paper will try to propose our views and analysis about the decision of the Algerian government concerning the launch of obligatory loan from the public, that is its ways of building and construction, in a context showing some fears and risks, and how such step will behave in the new construction of local economy, this latter is heading more towards and ending of dependency to hydrocarbon sector.

Keywords : Obligatory loan-State-Banks-Public treasury-Investissors-Algeria-Public finance.

su surmonter les impacts et effets de la crise, du fait de l'euphorie et l'embellie financière à ce moment (où l'on parle de près de 200 milliards $ récoltés en l'espace de quelques années), et a su gérer le dossier de la dette publique d'une manière plus décontractée et soulagée (le taux de cette dette n'a pas dépassé 10% du PIB alors qu'il avoisine une moyenne de 80% pour des économies avancées), mais les derniers développements sur la scène économique, avec cette baisse drastique des prix du baril d'un prix moyen de 110$ avant 2014 à un autre compris entre 35 et 40$ au dernières nouvelles[1], remettent en cause la capacité financière des autorités à maintenir cette dette publique à un niveau abordable et surtout à maintenir le cap de la croissance économique par le biais des investissements publics, largement financés par des fonds publics émanant des revenus pétroliers.

A cet effet, nous envisageons, à travers cette modeste contribution, livrer notre analyse sur le lancement de l'Etat algérien vers une probabilité d'un recours vers l'endettement public (préférable à une dette étrangère) et examiner les éventuelles possibilités de cette concrétisation, dans un contexte économique national plus marqué par des prudences et des réticences, et tenter de cerner cet appel avec la nouvelle configuration et restructuration de l'économie nationale, qui se projette de se tourner vers un modèle économique plus indépendant des cours des hydrocarbures.

Mots-clés : Emprunt obligataire-Etat-Banques-Trésor public-Investisseurs-Algérie-Finances publiques.

SUMMARY

The recent scenes observed and highlighted in the international economic, precisely the financial and banking markets, have resulted to some conclusions about some politics and strategies developed by some national economies, considered as a failure, and obliged some states to intervene, even if they weren't responsible for such disaster, resulting to some heavies and burdens on local national treasury, in order to keep some macroeconomic stability which will be useful and advantageous for both the domestic and international economy.

1 Ces dernières nouvelles datées du mois de Mars 2016.

« L'idée de l'emprunt obligataire est –elle convenable et appropriée pour une mobilisation des ressources financières en Algérie ? »

CHAIB BAGHDAD[1], CHEBAB SIHEM[2], KHOUANI LEILA[3]

RESUME

Les dernières perturbations et turbulences observées au niveau de l'économie internationale, et précisément les marchés financiers et bancaires, ont mis à nu les politique et stratégies financières élaborées et engagées par les économies nationales, aboutissant, de ce fait, vers une urgence et forcing pour une intervention publique, sans que l'Etat (ou ses institutions) ne soit responsable de cela, mettant, ainsi, plus de pression et responsabilités sur les trésoreries publiques et les deniers, dans un souci de maintenir un équilibre macroéconomique salutaire pour l'économie locale et aussi l'économie internationale.

Cela fut prouvée et confirmée lors de la précédente crise financière en 2007, en fait une crise bancaire convertie en crise financière, avec des déroutes et faillites financières des grandes institutions financières internationales, obligeant, par conséquent, les banques centrales des régimes libéraux à s'impliquer et intervenir (financièrement parlant) pour venir au secours des banques commerciales et privées, évitant, par là, une propagation et élargissement de cette crise vers d'autres secteurs et domaines économiques.

Cette crise dépassée (difficilement il faut bien l'avouer), l'économie internationale s'est réveillée avec une ardoise financière assez conséquente et surchargée, avec un amoncellement et accumulation des dettes publiques pour certains Etats, d'ailleurs les critères de Maastricht pour la stabilité financière de l'Europe n'ont pas été respectés, nécessitant, de ce fait, la mise en place des mesures et stratagèmes afin d'atténuer cette crise des dettes publiques, créant, ainsi, des lancements pour des emprunts publiques réguliers et répétés des décideurs financiers.

Cela nous amène à discuter du cas de l'économie algérienne, même si cette dernière a

1 Professeur, FSEGC, Université de Tlemcen, Algérie.
2 Doctorante en Finances Publiques, FSEGC, Université de Chleff, Algérie.
3 Maitre de conférences A, FSEGC, Université de Tlemcen, Algérie.

Figure 2. Main characteristics of the informal sector in 2006

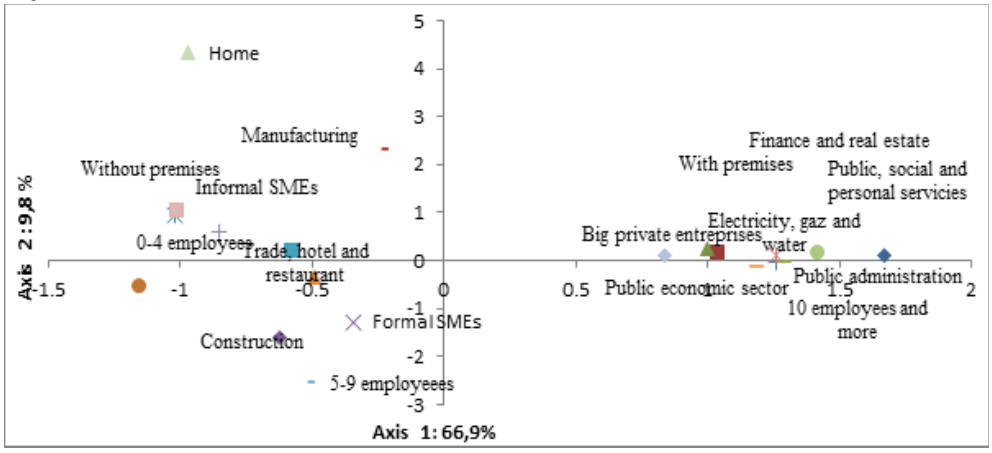

Source: Authors from the ONS data base for 2001, 2006 and 2010.

Figure 3. Main characteristics of the informal sector in 2010

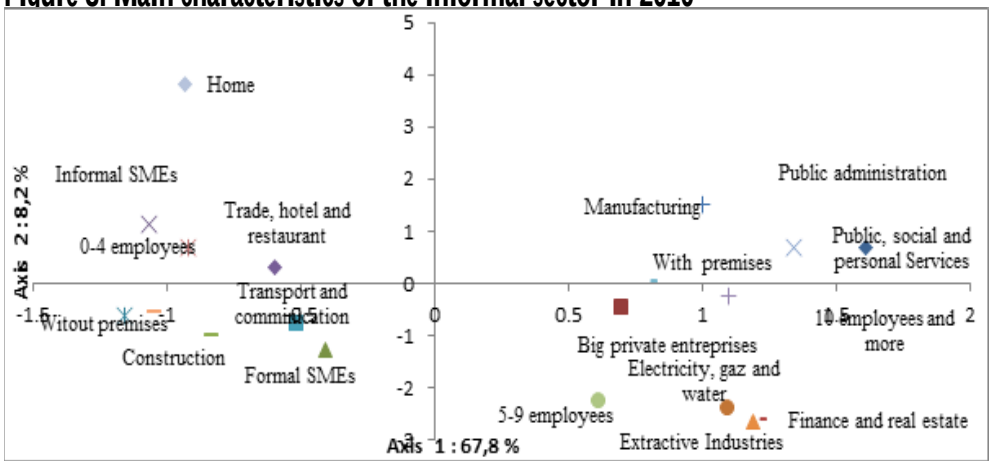

Source: Authors from the ONS data base for 2001, 2006 and 2010.

Transport and Communication	40.0	4.6	4.0	39.5	7.0	6.5	35.3	5.8	5.4
Finance and Real Estate	3.7	0.1	2.2	5.0	0.1	1.5	1.9	0.1	1.3
Public, social and personal services	4.8	4.3	49.6	7.4	5.6	42.0	8.3	7.9	44.1
Total	36.8	100	100	37.6	100	100	33.7	100	100

Source: Authors from the ONS data base for 2001, 2006 and 2010.

Table A3. Employment in the informal and formal sector by size, in percentage points

	2001			2006			2010		
Excluding agriculture	%	Informal	Formal	%	Informal	Formal	%	Informal	Formal
0 - 4 employees	73.2	100	13.4	68.5	99.2	21.0	71.4	98.0	17.9
5 - 9 employees	0.0	0.0	7.5	0.0	0.0	12.4	4.4	1.2	12.1
10 employees and +	0.0	0.0	79.1	0.5	0.8	66.7	0.5	0.8	70.0
Total	--	100.0	100.0	--	100.0	100.0		100.0	100.0

Source: Authors from the ONS data base for 2001, 2006 and 2010.

Table A4. Employment in the informal and formal sector by workplace, in percentage points

Excluding agriculture	2001			2006			2010		
	%	Informal	Formal	%	Informal	Formal	%	Informal	Formal
With premises	15.0	24.8	81.5	13.4	19.0	73.8	12.4	20.8	75.0
Without premises	66.8	63.5	18.3	60.7	66.1	25.9	57.5	64.9	24.4
At home	98.0	11.8	0.1	96.8	14.9	0.3	92.8	14.2	0.6
Total	--	100.0	100.0	--	100.0	100.0		100.0	100.0

Source: Authors from the ONS data base for 2001, 2006 and 2010.

Figure 1. Main characteristics of the informal sector in 2001.

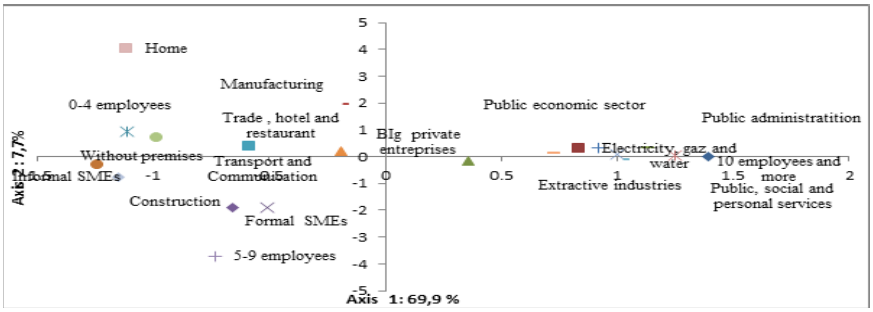

Source: Authors from the ONS data base for 2001, 2006 and 2010.

Social security	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied s	All occupied	All occupied
Years	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Sample size (households)	14,939	14,323	14,866	14,000	14,000	14,592
Base of survey	RGPH 98	RGPH 98	RGPH 98	RGPH 2008	RGPH 2008	RGPH2008
Reference period	Last week in September	Last week in September	Last week in September	Last week in September	Last week in September	Last week in September
Size of establishment	Self-employment	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied
Status of establishment	Missing question	Missing question	Missing question	Missing question	Missing question	Missing question
Workplace	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied
Administrative registration	Self-employment	Self-employment	Self-employment	Self-employment	Self-employment	Self-employment
Tax registration	Self-employment	Self-employment	Self-employment	Self-employment	Self-employment	Self-employment
Accounting	Self-employment	Self-employment	Self-employment	Self-employment	Self-employment	Self-employment
Social security	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied

Source : Authors

Table A2. Employment in the informal and formal sector by industry, in percentage points

		2001			2006			2010	
		Informal	Formal		Informal	Formal		Informal	Formal
Agriculture	71.0	43.7	10.4	64.9	31.6	10.3	54.8	19.0	7.9
Extractive industries	8.4	0.4	2.5	4.0	0.2	2.3	3.4	0.2	2.9
Manufacturing	44.4	12.4	9.0	50.5	15.8	9.3	46.0	14.2	8.5
Electricity, Gas and Water	0.8	0.0	2.3	2.1	0.1	1.7	3.5	0.1	2.0
Construction	39.6	11.8	10.5	40.3	15.3	13.7	47.6	27.4	15.3
Trade, Hotels and Restaurants	58.0	22.7	9.5	53.6	24.3	12.7	50.8	25.4	12.5

Prenant A. (2002), « L'informel aujourd'hui en Algérie, forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposé par la mondialisation », Université de Tlemcen, Revue Economie & Management, 1 : 122-144.

Roubaud F. (1994), *L'économie informelle au Mexique : de la sphère domestique à la dynamique macro-économique*, Karthala-ORSTOM, Paris.

Souames A. (1984), « Les enquêtes sur la main d'œuvre en Algérie », in séminaire sur les statistiques de l'emploi et du secteur non structuré, Rabat, 10-17 octobre.

Zidouni H. (2002), « Les comptes nationaux et l'économie non observée en Algérie : sources, méthodes et résultats », Université Paris XII, Cahiers du GRATICE, 22 : 157-196 .

Zidouni H. (2012), La prise en compte de l'Economie Non Observée par la Comptabilité Nationale Algérienne, Eléments de méthodes, Alger, ONS.

Appendix

Table A1. A comparison of labour force surveys methodologies from 1997 to 2010

Years	1997	2001(A)	2001((B)	2002	2003	2004
Sample (households)	6,457	6,923	6,360	6,596	6,457	14,847
Base of survey	RGPH 87	RGPH 98	RGPH98	RGPH 98	RGPH98	RGPH 98
Reference period	Last week in September	Last week in September	Last week in December	Last week in March	Last week in September	Last week in September
Size of establishment	Self-employment	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied	Self-employment
Status of establishment	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied
Workplace	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied	All occupied
Administrative registration	Self-employment	Missing question	Missing question	Missing question	Missing question	Missing question
Tax registration	Self-employment	Missing question	Missing question	Missing question	Missing question	Self-employment
Accounting	Missing question	Missing question	Missing question	Missing question	Missing question	Self-employment

mies maghrébines, vol. I, CREAD, Alger
Hammouda N. E. and Zidouni H. (1990), « Ménages entrepreneurs individuels : un secteur mal cerné par la statistique», Statistiques, 29, ONS.
Henni A. (1991), *Essai sur l'économie parallèle, Cas de l'Algérie*, ENAG Editions, collection économie, Alger, 159p..
Henni A. (1994), «Ajustement, économie parallèle et contre-société», NAQD, Réajustement structurel & systèmes politiques, Alger, revue d'études et de critique sociale, 7 : 50-57.
Lakehal A. and Ali Bacha F. (1994), «Analyse statistique des travailleurs informels en Algérie», mémoire d'ingénieur d'Etat en statistique INPS septembre, 106p
Lebart L., Morineau A M. and Piron M. (1995), S*tatistiques exploratoires multidimension*nelles, Dunod, Paris 3ème édition.
Ighilahriz S. (1997), Le secteur informel en Algérie : évaluation et caractérisation, Banque Mondiale, Alger.
Kelkoul M. (1998), L'économie informelle – cas de l'Algérie, mémoire magistère, INPS, Alger.
Ministère du Commerce et le club CARE (2012), La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle, Alger, mars.
Musette M. S. and Charmes J. (2006), Informalisation des économies maghrébines, Editions du CREAD, Alger.
Musette M. S., Isli M. A. and Hammouda N. E. (2002), Marché du travail et emploi en Algérie, éléments pour une politique nationale de l'emploi, Organisation Internationale du Travail, bureau d'Alger pour les pays du Maghreb, programme « des emplois pour l'Afrique », janvier, Alger.
ONS (1995), Enquête sur la mesure des niveaux de vie, LSMS, Alger.
ONS (2011), Résultats de l'enquête annuelle sur les salaires aupres des entreprises», n°627, Alger.
ONS (2012), Recensement Economique 2011, Ministère de la prospective et des statistiques, Alger.
ONS (2014), Annuaire statistique de l'Algérie, Edition 2014, Volume 30, Alger.

BIT (2014b), « La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle, Réponses au questionnaire et commentaires», Conférence Internationale du Travail, Rapport V (2), 103ème session, 2014.

Bounoua C. (1995), « L'économie parallèle en Algérie », Université de Paris XII, Cahiers du GRATICE, 9 : 143-164.

Bounoua C. (1999), « Etat, illégalisation de l'économie et marché en Algérie », Alger, *Cahiers du CREAD*, 50 : 25-46.

Bounoua C. (2002a), « Le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie algérienne », Université de Tlemcen, Revue Economie et management, 1 : 24 -31.

Bounoua C. (2002b), « Processus d'informalisation et économie de marché en Algérie :éléments d'une problématique », Université de Paris XII, Cahiers du GRATICE, 22 : 197-233.

CENEAP (1989), Actes du colloque sur le secteur informel au Maghreb, Alger.

CENEAP (2005), Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie , synthèse, Alger.

Charmes J. (1982), «Le secteur non structuré dans les comptes nationaux : l'expérience tunisienne », INSEE, STATECO, 31 : 93-113

Charmes J. (1988), «Quelles politiques publiques face au secteur informel ? » Caisse Centrale de Coopération Economique» - Division des Etudes, Notes et Etudes, 23, 36 p.

Charmes J. (1991), « Mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algérie», in rapport du BIT du programme des nations unies pour le développement auprès de l'ONS, 13-20 décembre

Charmes J. and Remaoun M. (2014), «L'économie informelle en Algérie Estimations, tendances, politiques», rapport l' OIT, juillet.

CNIS (2015), « Les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie pour l'année 2014 », Alger.

Hammouda N. (2002), « Secteur et emploi informels en Algérie : définitions, mesures et méthodes d'estimation », Université Paris XII, Cahiers du GRATICE, 22 : 61-94.

Hammouda N. (2006), « Secteur et emploi informel en Algérie : définitions, mesures et méthodes d'estimation », in Musette M. S. et Charmes J.(éds), *Informalisation des écono-*

Thanks to a multidimensional analysis, we shed some light upon the characteristics of informal employment and their evolution over the decade under review.

In our work in progress, we address the reasons to be for informal employment, especially whether it is a voluntary choice or the outcome of labour market segmentation.

References

Adair P. (2002), « L'emploi informel en Algérie : évolution et segmentation du marché du travail, », Université Paris XII, Cahiers du GRATICE, 22 : 95-126

Adair P. and Bellache Y. (2008), « Développement des PME et secteur informel en Algérie », Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), GTZ-MPMEA, Alger.

Bellache Y. (2010), « L'économie informelle en Algérie. Approche par enquête auprès des ménages. Le cas de Bejaia », Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris Est Créteil et Université de Bejaia, Paris-Alger.

Bernard C. (1980), « Les activités dites non exploiteuses. Recherche sur la signification du concept de « petite production marchande » en milieu urbain à partir de quelques cas algériens », Tiers Monde, 21(82) : 307-320.

Bernard C. (1988), « En Algérie, une « nouvelle » valeur, l'auto- emploi ?», Tiers Monde, 114 : 295-318.

Bernard C. (1991), *Nouvelles logiques marchandes au Maghreb : l'informel dans les années* 80, CNRS, Paris.

Bernard C. (2002), « La dynamique des micro-entreprises, une alternative à la réduction du secteur public ? Les cas de l'Algérie et de l'Egypte », Université Paris XII, Cahiers du GRATICE, 22 : 37-59.

BIT (1993), « Rapport pour la 15ème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Bureau International du Travail, Genève, 19-28 janvier

BIT (2003), « Directives concernant une définition statistique de l'emploi informel, approuvées par la dix-septième Conférence internationale des statisticiens du travail », novembre -décembre 2003, Genève.

BIT (2014a), « La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle », Conférence Internationale du Travail, Rapport V (1), 103ème session, 2014.

descending ranking of informality. It begins with informal and formal SMEs, large private companies, the public economic sector and public administration. This is the axis of informality. In addition, this axis distinguishes between two production unit categories: SMEs whatever their formal or informal status and other production units. It combines some characteristics such as premises, home-based activity, staff below five employees, 5 to 9 employees, manufacturing, trade, transportation and the construction industries; these formal and informal SMEs are opposite to public administration, the public and large private sector companies that encapsulate other characteristics such as premises, staff over 10 employees, public services, extractive industries, electricity, gas and water, and financial and real estate activity.

The second factor axis disaggregates between formal and informal SMEs. It associates to informal SMEs the following characteristics: less than five employees, home-base activity and the manufacturing industry; the formal SMEs are assigned other characteristics such as staff from five to nine employees, without premises and the construction industry.

Conclusion

Our paper has identified all the data sources that could be used for estimating the informal sector in Algeria. It then uses one source to identify the main features of informal production units during the period 2001-2010.

The basic problem in Algeria is that the informal sector is not included in the national accounts over 2001-2010. Labour force surveys conducted before 2005 allowed its inclusion in the national accounts, whereas later surveys did not allow for such inclusion. Hence, we have designed a table, which enables the transformation from the survey typology into an institutional distribution that is consistent throughout the decade, which can be used to compute the share of the informal economy in national accounts for any year.

Using data collected by the ONS from 2001 to 2010 and on the basis of our descriptive analysis, we conclude that the informal sector in Algeria seems to occupy a large fraction of employment. It mainly consists in small production units operating without premises in the trade, hotels and restaurants, construction, manufacturing, and transport and communication industries.

4.1 One-dimensional analysis

Between 2001 and 2010 (See Table A2 in Appendix), agriculture in Algeria is the sector wherein the share of informal sector employment is the highest: over 50 per cent of agricultural employment is in the informal economy. Although this share decreased over the decade from 71 per cent to 54.8 per cent, agriculture remains a key sector where the intensity in informal sector employment exceeds 50 per cent, followed by trade, hotels and restaurants, construction, manufacturing and eventually the transport and communication industries. The informal sector is less present in the public, social and personal services, in the financial and real estate activities and, at last, in the electricity, gas and water industries..

As for size, the informal sector is most common in small businesses up to nine employees (See Table A3 in Appendix): nearly 70 per cent of these units are informal. In 2001, the informal sector consists entirely in small businesses, whereas in 2006 and 2010, it is a major share. In contrast, in companies with at least 10 employees, the share of informal sector is below one per cent throughout the decade.

As for the workplace (See Table A4 in Appendix), almost all the home business is informal and over 57 per cent of businesses that do not operate within premises specifically designed for this purpose are informal. These companies represent over 60 per cent of the informal sector, while the home businesses account for 11.8 - 14.9 per cent of the informal sector.

1.2 Multidimensional analysis

We complete our descriptive analysis by Multidimensional Correspondence Analysis (Lebart et al, 1995), to identify the nature of relationship between the institutional sector and the characteristics of establishments.

The variables used are those analyzed in the previous analysis: the size of the company, activity sector`s, the institutional sector and workplace. The projections are made for the years 2001, 2006 and 2010 and they are illustrated in Figures 1, 2 and 3.

The first factor axis positions the modalities for the institutional sector according to

re), 3.28 million (2.66 million excluding agriculture) are employed in the informal sector. During the 2001-2010 decade, the share of informal employment in SMEs varied between 33.7 per cent and 37.6 per cent in total employment in 2010; 26.7per cent and 31.5per cent in non-agricultural employment (See Table 2). Public employment has declined steadily since 2001, peaking below 35 per cent of total employment in 2010 and this trend is not accompanied by a dynamics of employment in large private enterprises (not even 2 per cent in 2010). In contrast, there is a dramatic rise in employment of the formal SMEs. Its share rises by almost 10 points between 2001 and 2010, from 20.2 per cent for overall economy (18.6 per cent excluding agriculture) to 30.3 per cent (28.9 per cent excluding agriculture).

Table 2: The employment share by institutional sector, in percentage points.

	2001		2006		2010	
Institutional sector	Overall economy	Excluding agriculture	Overall economy	Excluding agriculture	Overall economy	Excluding agriculture
Public administration	28.5	36.9	22.7	27.8	25.8	29.2
Public sector enterprises	11.9	14.6	8.5	10.1	8.6	9.2
Large private enterprises	2.6	3.2	1.1	1.3	1.6	1.8
Formal SMEs	20.2	18.6	30.0	29.3	30.3	28.9
Informal SMEs	36.8	26.7	37.6	31.5	33.7	30.9
Total	100	100	100	100	100	100

Source: Authors from the ONS data base for 2001, 2006 and 2010.

4. A typology of the labour market in Algeria

We use a two-step analysis to identify the informal sector on the labour market. First, we identify the physical characteristics of the production units using a one-dimensional approach. The second steps is devoted to a multidimensional analysis that takes into account all characteristics of the units.

questions, lead us to design an equivalence table[1].

Merging public and private capital as well as the size and main activity of the company, we design five distinct categories of institutional sectors from the SNA and surveys before and since 2005 (See Table 1).

Table 1. A tentative equivalence table for designing institutional sectors

Institutional sector from the surveys before 2005	Institutional sector from the SNA	Institutional sector from the surveys since 2005	Our proposal
Public administration	Public administration	Size of enterprise	Public administration
Non-financial corporations and quasi-corporations	Non-financial corporations and quasi-corporations	Sector of activity	Public economic sector
Financial institutions	Financial Institution	Legal sector	Large private firms
Individual enterprises	Individual enterprises	---	Formal SMEs
	Unincorporated enterprises		Informal SMEs

Source: Authors

3.3.2. Estimation

We first extract workers in public administration, and those in the public economic sector. Then we distinguish between those working in large private enterprises and those working in small and medium enterprises (SMEs). Finally, we separate between formal and informal SMEs based on two criteria: As for self-employed, all workers who do not have any administrative registration are informal; as for employees, all the enterprises employing less than five employees are informal.

In 2010, from nearly 9.74 million workers occupied (8.60 million excluding agricultu-

1 Roubaud (1994, 119) has developed such a table for Mexico. However, it does not separate corporations and quasi-corporations in the financial industry (bank and insurance companies) from non-financial corporations and quasi-corporations.

instance, tax registration) or statistical identification. Actually, all economic activity must necessarily be declared to the tax authorities under one scheme or another. In addition, it links the production unit to the legal form within which it operates. Moreover, the tax regime governing each company gives is a key to partition between institutional sectors. Hence, this criterion has a statistical significant advantage; it enables the distribution of production units in an institutional sector or another. With a legal personality, the company belongs to the corporate sector. When it does not have legal personality, either it meets its tax obligations (tax on turnover or lump tax) and will be classified as a formal individual company, or it is unknown in tax records, and it will be identified as an informal individual company.

Since 1992, labour force surveys allow better input tax registration with a series of questions as regards taxation, computability and the registration form of the company. However, they only target the employers and self-employed.

3.3. Estimation of the informal sector in Algeria

3.3.1. A tentative equivalence table for designing institutional sectors

In Algeria, it was only in the mid-1980s that statistical estimation of the informal sector was discussed (Souames, 1984). In 1989 a seminar on the informal sector was organised in Algiers by CENEAP with ILO experts and the participation of countries in the region. For the first time national accounts introduce imports without payment (ISP) for the year 1989. But no definition was adopted officially and no statistical survey on the informal has been conducted.

Since 1992, the ONS has introduced some items in the questionnaire survey for measuring employment in the informal sector and informal employment. We focus on the question about the institutional sector, which had four possible answers: non-financial corporate sector; the financial corporations sector; the government sector and non-profit institutions sector; the household sector. It was a direct projection of the institutional sectors classification. From 2005, this question has been removed from the questionnaire survey and there is only one question on the legal status of the institution with three possible answers: public, private or mixed. The differences in delimitation of the two series of

measure of size. However, information on the total number of employees, especially on the number of persons employed may be more easily obtained from respondents than upon the number of permanent employees.

A general problem is the choice of the upper limit for the identification of small business employers. There are considerable differences between countries and industries with regard to the definition of small business. In order to allow users to compare data from the informal sector across various countries and / or various industries as well as with those of the formal sector, it is recommended to classify units according to categories of standardized workforce, i.e. 1-4, 5-9, 10-19, etc., employed (BIT, 1993, p. 40). It could be determined using a normative approach based on legal requirements for the size of the units.

However, size is not very relevant, because it is not commensurate with the legal form that governs the definition of institutional sectors. A micro enterprise can be a formal individual company (e.g. the professions) or belong to the informal sector.

3.2.2. Social security registration

The registration to social security does not seem good enough a criterion to define the informal sector, because it does not remove the ambiguity between informal employment and informal economic units. The duality of internal labour markets is a characteristic of the recent trend of a more flexible labour market in Algeria (Souag and Hammouda, 2007) and some public companies also use such flexibility. It would not be appropriate to classify these enterprises in the informal sector, on the grounds that some of their employees do not benefit from legal social security coverage.

Currently, informal employment is defined according to the characteristics of employment (social security coverage, work contract, etc.), and the informal sector is defined according tos the characteristics of the economic unit within which the worker is occupied (BIT, 2003).

3.2.2. Tax registration

We believe it is better to adopt a criterion based on administrative registration (for

and definitions for identifying the labour force employed in the informal economy. This term is also revised on the fifteenth International Conference in 1993 (BIT, 1993). The objective set by these attempts was to arrive at an operational statistical for the sector informal and its inclusion in the national accounts according to the United Nations System of National Accounts (SNA).

3.2. Choosing a criterion

The economy as a whole includes all resident units that belong to five institutional sectors: The non-financial corporate sector; the financial corporations sector; the government sector, including public administrations and social security funds; the sector of non-profit institutions serving households; the household sector, including unincorporated enterprises owned by households.

The informal sector belongs to the latter category with respect to unincorporated enterprises, regardless they are owned by a sole proprietorship or more individuals from the same household, as well as associations of persons and unincorporated cooperative societies, founded by individuals from different households, provided that these entities do not have a complete set of accounts. An informal business is a production unit, which is not incorporated as a separate legal entity that provides a means to identify the flows of income and capital between the company and its owners.

Although we can consider all the informal sector enterprises as individual businesses owned by households, all do not belong to the informal economy. This brings in the issue of a partition criterion to differentiate individual companies from the formal and informal sector. So far, experts have focused on three commonly used variables: the size, social security registration and tax registration of these production units (Roubaud, 1994, p. 86).

3.2.1. Size of the enterprise

The size criterion is used in most national statistical definitions of the informal sector (BIT, 1993, p. 39). A characteristic that can be measured easily in a variety of investigations, because it is comparable over time and across countries.

According to the ILO (1993), the number of permanent employees would be the ideal

several areas that are not covered by usual surveys, focusing on the situation and outlook in the manufacturing and trade industries. These opinion surveys collect qualitative data from business leaders that are not quantified.

2.3. Two phases mixed surveys

These are mixed surveys on households and businesses; specifically designed to measure the volume of the informal economy and provide detailed information for different types of long-term informal activities. They are carried out in two phases. During the first phase, informal sector businesses and their owners are identified thanks to the population census (household survey). During the second phase, a sample of business owners is selected and a questionnaire collects information on the characteristics of their business (establishment survey). It is important to shorten the maximum interval between the two phases of the investigation.

The advantage of these surveys is to combine different observation units: households and their members, on the one hand and the informal sector entrepreneurs and businesses on the other hand. However, these investigations cannot be conducted frequently given their size, complexity and the high costs incurred for their achievement. Unfortunately, this kind of survey has never been conducted in Algeria, although the ONS developed a technical dossier in July 2000 with the collaboration of Ministries of Labour and Social Welfare and that of SMIs-SMEs. This investigation should be coupled with the 2000 survey on consumer expenditure, which was completed in March 2001.

3. Cut into institutional sectors of the labour market in Algeria

3.1. Institutional Sectors

The basic problem of the informal sector in the economic analysis of developing countries lies in the fact that this concept did not integrate macro-economic issues at first. The surveys used described the characteristics of the informal sector, but they could not grasp its dynamics.

The need to introduce the informal sector in the national accounts was emphasized since the early 1980s (Charmes, 1982). The thirteenth and fourteenth International Conferences of Labour Statisticians have focused on the development of methodologies

informal sector in Algeria. However, they pose a problem of comparability with the labour force surveys in as much as they do not share the same methodology (See Table A1 in Appendix).

2.2. The Establishment Surveys

2.2.1. The Economic Census

In 2011, the first economic census was conducted in Algeria in order to acquire better knowledge on the structure and evolution of the Algerian economy including the informal economy (ONS, 2012). Statistical design targeted all private and public economic sectors operating with premises, regardless its formal or informal status excluding the agricultural sector. Questions on administrative registration (NIS[1], NIF[2], etc.) bookkeeping and the size of the business were included to estimate the share of the informal economy. However, ONS has not identified certain businesses that do not depend on premises or workshops, in particular in transport and the construction industries.

2.2.2. Business surveys

This type of survey is focusing on the production of goods and services. It usually takes place once in a year. An aggregate component on employment is inserted in the questionnaire survey. It captures better the distribution of employment by industry, but not much about the informal production (ONS, 2014).

The ONS also conducts another investigation once in a year on businesses focusing on wages

(ONS 2011). A national sample of public and private companies is surveyed with a questionnaire sent by post office. It investigates all economic activities excluding agriculture and the administration. The objective is to determine the level of net monthly wages and the gross salary structure (base salary, bonuses and allowances) for all staff by activity and qualification of legal public and private sectors.

In recent years (ONS 2014), the ONS also conducted a few light surveys covering

1 Statistic registration number.
2 Tax registration number.

two phases.

2.1. Household surveys

2.1.1. The Population Census (RGPH)

This source is not very useful to gauge the informal sector. However, indirect comprehensive information on housing allows national accountants to design estimates for self-construction.

2.1.2. Labour Force Surveys

These specialised sample surveys are conducted among households. Statistics on employment are subject to the definitions recommended by the ILO. This type of survey is conducted by the National Statistics Office (ONS) in Algeria almost every year since 1982. Questions regarding secondary employment have always been included, but due to the small numbers involved (between 100,000 to 200,000 according to surveys), their treatment is not systematic. Special attention is given to female employment in 1985. In 1992, a better capture of the informal economy is supported by including some additional items in the questionnaire: the size of the establishment, the status of the institution, and the administrative and tax registration. However, the questionnaire surveys change overtime, which makes uneasy a comparison (See Table A1 in Appendix).

Income Surveys

These surveys are conducted to estimate household's expenditure and incomes. Employment is included in a relatively detailed manner. This kind of surveys is conducted once every ten years. The confrontation of available goods for final consumption, and / or imported by formal enterprises with the quantities consumed by households can identify the value of expenditure in the informal economy. In 1988, a question about the place of acquisition was explicitly included and it allowed to quantify the turnover of informal trade.

2.1.4. Living Standards Measurement Survey

This type of survey - LSMS 95(ONS, 1995) and CENEAP (2005) - is designed to answer many questions about the behavior of households as regards consumption and production as well as savings and investment. These surveys can shed new light on the

Bounoua (1995, 1999 and 2002) analysed the transition process of Algeria to the market economy in the late 1980s. He noted that further reforms to eliminate existing informal practices during the period of the planned economy drove the amplification of informality in both the private sector (absence of billing, fraud and tax evasion, etc.) and the public sector (embezzlement of public funds, corruption, etc.), describing this situation as an "extending illegal economy."

As for estimating the informal economy, the first contribution was conducted by Lakehal and Ali Bacha (1994), followed by the World Bank report (Ighilahriz, 1997), Kelkoul (1998), Hammouda (2002, 2006), Adair (2002), Adair and Bellache (2008) and Adair and Bellache (2009). Zidouni (2002, 2011) specifies the indirect methods used by national accountants to ensure their inclusion in the measurement of GDP. In 2004, CREAD organised a conference on employment in the Maghreb countries, the papers of which were published in a book (Musette and Charmes, 2006).

In March 2012, the Ministry of Commerce and CARE (Club d'Action et de Reflexion sur l'Entreprise), organised the first symposium on the informal economy in Algeria, the title of which prefigured the discussions of the 2014 International Labour Conference on "the transition of the informal economy to the formal economy" (BIT, 2014).

Charmes and Remaoun (2014) recall the origins of the concepts and definitions of the informal economy; they have computed several estimates from various data sources of employment in the informal economy in Algeria and its components, and they measured its contribution to GDP from the national accounts data. They estimate the informal sector contributes 30.4 per cent of non-agricultural GDP and 27.1 per cent of total GDP in 2003.

2. Methods of direct observation of the informal sector

Since the invention of the informal sector concept in 1972, statisticians are struggling to refine their statistical definitions of the sector and develop appropriate survey methodologies. Direct methods, reliable and with a little cost for data collection were developed hinging on the main types of surveys: the household survey that collects direct information from individuals, investigations with institutions and joint investigations or

Taking advantage of the upturn in oil prices in the early 1980s, rising real household incomes triggered an increase in demand for goods and services. In as much as this demand could not be satisfied with domestic supply, albeit imports from the public sector were also on rise, illegal retail trade -the so-called "trabendo" (suitcase trade from foreign countries) increased together with the "parallel" market for exchange rate (Henni, 1991).

The implementation of economic reforms in the early 1990s paved the way for a growing trend in the private sector, which included an increasing number of self-employed, casual employees, family helps and apprentices, usually performing precarious jobs, mainly in the informal sector. Thousands (38000-45000) of registered importers shared a whopping $ 4.5 billion per annum (Hammouda 2006) and took over the informal sector.

Our paper investigates how large is the share of employment in the informal sector outside agriculture in the national accounts, according to the recommendations of the Delhi Group. In this connection, we design a table allowing the transformation of the typology issued from questionnaire surveys into the national accounting system.

We start with a literature review of the empirical studies that have focused on the definition and estimation of the informal sector in Algeria. We identify all sources of statistical information that can be used for estimating the informal sector. We discuss the relevance of some indicators we use to estimate the informal sector. Eventually, we analyse the characteristics of informal units of production.

1. An overview of empirical studies on the informal sector in Algeria

Bernard (1980, 1988 and 1992) shed light on the importance of small trade activities and non-standard forms of employment (family helps, apprentices, home work and multiple job holding). The first study on the estimation of the informal economy dates back to the late 1980s, when the CENEAP tried to measure the extent of what was then called the unorganized or informal sector (Charmes, 1988) and organized a conference on this topic in 1989. Henni (1991, 1994) has focused on the underground or shadow economy, providing macroeconomic assessment from money flows in circulation; he pointed out that the existence of a parallel (or black) market is due to the existence of an administered market.

ploi grâce à l'élaboration d'une table d`équivalence permettant de dégager un découpage institutionnel en termes de comptes nationaux. Nous identifions les principales caractéristiques des unités de productions informelles et leur évolution entre 2001 et 2010 à partir des enquêtes nationales sur l'emploi en coupe transversale réalisées par l'Office National des Statistiques. Nous mobilisons une analyse unidimensionnelle, puis multidimensionnelle (analyse factorielle des correspondances multiples). Durant cette période, le secteur informel en Algérie occupe plus du tiers de l'emploi total. Ces-unités de production de petite taille, opérant en dehors d'un local ou d'un établissement professionnel spécialement prévu à cet effet, exercent leur activité dans le commerce, l'hôtellerie-restauration, la construction, l'industrie manufacturière ainsi que les transports et communications.

Mots clé : Algérie, analyse factorielle des correspondances multiples, comptes nationaux, emploi, secteur informel.

JEL: J21, J29.

Introduction

Algeria has been involved in the conferences that resulted in the adoption of definitions on employment and the informal sector; it has devoted some means for data collection on the informal sector according to definition criteria. However, knowledge remains scarce and still unclear; the challenge is get the most comprehensive and reliable measurement of this sector that is quite large Algeria has experienced a context that proved favourable to the informal sector. After Independence and until the mid-1960s, employment did not change much, resembling small and modest industrial activities of the colonial type. From 1967, an industrialization policy was initiated thanks to the combination of rising oil revenues and a thorough investment process, especially in priority sectors, undertaken by the State as only decision-maker. This policy reduced the unemployment rate and created tension on the skilled labour force at all levels. By the late 1970s, black market had expanded due a gap between supply and demand for many goods; it consists in purchasing products at administered prices and selling these at (black) market price. The informal sector may then be considered as a response to the imbalance on the goods market with respect to price rigidity and shortage in supply.

The Informal Sector and National Accounts in Algeria (2001-2010): Definitions, Measurements and Estimation Methods

Ali SOUAG[1], Philippe ADAIR[2]. Nacer-Eddine HAMMOUDA[3],

Abstract

We first explore all the Algerian statistical data collected on the informal sector, with a critical assessment upon the sources and estimation methods used. We estimate the share of the informal sector in total employment designing an equivalence table that allows an institutional divide, which fits national accounts. We also identify the characteristics of informal production units and their evolution over 2001-2010 from labour force surveys conducted by the National Statistical Office. First, we apply a one-dimensional then a multidimensional analysis, according to which the informal sector in Algeria accounts for over one third of total employment during the decade under review. These small production units, without premises or a facility specially designed for this purpose, operate in retail trade, hotels and restaurants, construction, the manufacturing industry and transport and communication.

Keywords: Algeria; Employment; the Informal Sector; Multivariate (factor) analysis; National accounts.

JEL: J21, J29.

Secteur informel et comptes nationaux en Algérie (2001-2010): définitions, mesures et méthodes d'évaluation

Résumé

Nous recensons l'ensemble des données statistiques algériennes produites sur le secteur informel, avec une lecture critique de celles-ci à la lumière des sources et des méthodes d'estimation utilisées. Nous estimons la part du secteur informel en termes d'em-

1 University of Mascara, CREAD, University Paris Est Créteil, ERUDITE. souag_ali@yahoo.fr
2 University Paris Est Créteil, ERUDITE. adair@u-pec.fr
3 CREAD, Algeria. nacereddine.hammouda@ensae.org

L'Homme, Bibliothèque nationale du Québec, P.25.

30. fr.wikipedia.org/wiki/R%C3%A9serves_de_change#cite_note-11.
31. [FRACOIS B. & LAURENT C., (2011) « *Image Économique du monde Géoéconomique-géopolitique 2012* », édition Armand Colin, Paris, p. 267.
32. www.maghrebemergent.info/actualite/fil-maghreb/9009-algerie--hausse-des-recettes-fiscales-a-3437069-milliards-de-da-en-2011-dgi.html.
33. www.icij.org/
34. www.lemonde.fr/hsbc/
35. www.lemonde.fr/evasion-fiscale/article/2015/02/08/swissleaks-toutes-les-personnalites-et-les-pays-concernes_4572358_4862750.html
36. www.maghrebemergent.com/economie/algerie/49557-fuite-des-capitaux-et-evasion-fiscale-en-algerie-les-chiffres-choc-de-la-commission-ksentini.html
37. www.tsa-algerie.com/wp-content/uploads/2015/07/LFC_2015_PARTIE1.pdf
38.
39. www.1001infos.net/algerie/cest-une-industrie-mondiale-de-la-dissimulation-et-de-lopacite-financieres-qui-est-devoilee.html
40. www.tvanouvelles.ca/2016/04/29/la-lutte-contre-levasion-fiscale-rapporte-15-milliard

p.156.

11. NAVATTE B. (1951), « La fraude et l'habilité en droit fiscal » édition, Dalloz, chronique p.87.
12. SCAILTEUR C. (1955) « La fraude légale in Diritto pratica tributaria » édition, Padova », n°6. G. Vedel, « Institutions financières cours du droit, Paris 1962, p.275.
13. *Id. « Le contribuable et l'État », 1961, p.65.*
14. GLAUSER PIERRE-MARIE, (2007) « *Évasion fiscale et interprétation économique en matière de TVA* », in : Archives 75 (2007), p.736.
15. Maurice Ulrich, (2012) « *L'évasion fiscale, c'est déjà aujourd'hui!* », Revue *L'Humanité* Dans un article du vendredi 9 mars 2012, consule le 09/03/2012.
16. GILLES P. et VOYER J.P. (1993) « La crise des finances publics et le désengagement de l'état », Association des économistes québécois, (ASDQ), p.323.
17. Retrieved from, http//www.oecd.org/dataoecd/6/54/48110553.pdf.
18. MYRET Z.(2010) « Le secret bancaire est mort, VIVE L'ÉVASION FISCALE »éd. Favre SA, Paris, p.27.
19. www.bar.admin.ch/dokumentation/00445/00959/00960/index.html?lang=fr
20. Confédération Suisse, LFD, http://www.admin.ch/ch/f/rs/642_11/index.htm1id-6-1-2 et LB,
21. www.admin.ch/ch/f/rs/9/952.0.fr.pdf
22. www.barreau.qc.ca/publications/journal/vol32/no3/vieprivee.html
23. Journal Officiel de la République Algérienne N° 11, du 9 février 2005, p.06.
24. www.maghrebemergent.info/
25. MYRET Z. (2010) « Le secret bancaire est mort, VIVE L'ÉVASION FISCALE », Favre SA, Paris, p.39.
26. Dictionnaire LARROUSSE Maxipoche, (2011), p.996.
27. www.humanite.fr/politique/levasion-fiscale-cest-deja , Article de Philippe Jérôme, Scandale PIP : Profits Illimités dans les Paradis fiscaux ?
28. Cette section du texte est inspirée du livre Recueil fiscal rédigé par René Huot, Éditions RH Ltée C.P. 14 Ste-Julie (Québec) J3E 1X5.
29. Diane B. & MICHEL L., (1994) « LA PLANIFICATION FISCALE », édition de

Améliorer le reporting et la transparence des informations communiquées par les entreprises.

Payez par chèque, afin de laisser des traces des transactions. Cette mesure s'applique à l'ensemble des contribuables, quels que soient leurs revenus et leurs statu sociaux.

Relance de l'investissement dans le secteur public et choisir des entrepreneurs titulaires d'une licence et un parcours fiscale honnête.

Encourager les entreprises privées par des facilitations financières, réglementaire et fiscale.

Exiger des factures, pour incite de cette façon le commerçant à déclarer tous ses revenus.

de contribuer à garantir le respect plein et entier des règles fiscales.

En fin pour conclure, l'évasion fiscale ce comportent bien en Algérie, Donc le combat n'est pas terminer, c'est la loi qui autorise la soustraction fiscale, elle peut donc aussi l'empêcher.

Bibliographie :

1. www.oecd.org/dataoecd/53/9/44852985.pdf
2. actualite.challenges.fr/Exiles%20fiscaux/pdf
3. ALEPIN B. (2011) « La crise Fiscale qui vient » Vlb éditeur, Québec, p.22.
4. hls-dhs-dss.ch/textes/f/F13773.php
5. René Schwok, (2002) « *Place financière suisse, évasion fiscale et intégration européenne* » édition Institut européen de l'Université de Genève, p.104.
6. MARTINZ J.C. (1994), « La fraude fiscale » 1e édition, France, p.5
7. Dictionnaire LARROUSSE Maxiphone Plus, Anglais, (2011), p.1357
8. WURLOD MARCEL, *Forme juridique et réalité économique dans l'application des lois fiscales*, thèse, Lausanne 1947.
9. MARTINEZ J.C. (1984), « *La fraude fiscale* » 1e édition, Presse Universitaire, Paris, p.07.
10. LEROUGE G. (1944), « *Théorie de la fraude fiscale en droit fiscal* »édition Lcdj, Paris,

En 2016, le gouvernement veut encourager les opérateurs de l'économie informelle a rejoindre le circuit officiel. C'est le sens de la déclaration du ministre des finances, Abderrahmane Benkhelfa, le 28 juillet 2015, invitant les acteurs de la sphère informelle a déposer leurs fonds dans les banques. Dans le même temps la loi de finances complémentaire[1] (LFC) pour 2015 introduit une mesure forte pour attirer ces fonds vers le circuit bancaire : *une amnistie fiscale.* Une taxe forfaitaire de 7% sur les montants déposes en banque par les personnes physiques qui activent dans l'économie informelle. Les pouvoirs vise à récupérer jusqu'à 1 300 milliards de dinars qui sont actuellement en dehors de tout contrôle.

Le gouvernement donne ainsi l'occasion aux operateurs de l'économie informelle de se conformer à la législation. Cependant, ces acteurs n'auront qu'une période comprise entre 15 Août 2015 et 31 décembre 2016 pour bénéficier de cette amnistie, précise le LFC.

Conclusion :

En guise de conclusion, l'exercice exhaustif d'évaluation des pertes fiscales indique qu'elles demeurent importantes en Algérie de plus, elle indique qu'elles sont concentrées dans quelques secteurs de l'économie (le secteur de la construction par exemple), ce qui permettra aux autorités public de cibler directement l'actions sur les secteurs frauduleux.

Le manque de contrôle par des inspecteurs fiscaux, limite la capacité de la direction des impôts à assumer ses responsabilités et peut avoir des répercussions négatives sur les individus et les sociétés. Donc il est prioritaire d'accélérer son processus de vérification et de contrôle. Le dernier rapport de vérification, montre le laxisme de la direction des impôts en cette matière.

Il existe une catégorie de contribuable qui paye moyen d'impôts, en conséquence la direction des impôts doit former des spéciales pour renforcer les capacités d'investigation et de contrôle ;

Lutter contre le non-respect des dispositions fiscales mis en place et l'application uniforme des normes comptables applicables en cette matière ;

1 http://www.tsa-algerie.com/wp-content/uploads/201507//LFC_2015_PARTIE1.pdf

À cet effet, Les services de lutte anti-évasion, ont mis en place un fichier de fraudeurs qui comptent déjà plusieurs milliers d'operateurs ayant fait de fausses déclarations. En conséquence, le gouvernement a adopté des dispositions statutaires spécifiques anti-évasion et des poursuites judiciaires son en coure contre les fraudeurs. Cependant ces opérateurs n'auront plus le droit de soumissionner dans les marchés publics.

Par ailleurs, les services chargés du contrôle des impôts ont effectué, en 2010 quelque 33000 opérations de vérification et 18000 autres lors du premier semestre 2011. Ces opérations se sont soldées par un rappel de droit d'impôts estimé à 110 milliards de dinars a indiqué le ministre des Finances.

Actuellement, nous constations que, l'Algérie sera gravement bouleversée et touchée par le scandale mondial appelé communément « SwissLeaks ». De nombreux Algériens ont caché de l'argent dans les caisses de la très controversée HSBC Private Bank à Genève. Selon les documents confidentiels obtenus par le quotidien français Le Monde et plusieurs autres grands médias internationaux ainsi que le consortium de journalistes d'investigation[1] (ICIJ), au moins 440 Algériens ont caché plus de 671 millions de dollars en Suisse par le biais de l'établissement britannique HSBC[2], deuxième groupe bancaire mondial, par l'intermédiaire de sa filiale suisse HSBC Private Bank.

L'Algérie figure même parmi les 55 pays dans le monde qui détiennent les plus importants montants en dollars[3] transférés illicitement dans les comptes bancaires hébergés par cette filiale suisse de la HSBC. Ces transferts de devises illicites ont été accomplis très précisément entre le 9 novembre 2006 et le 31 mars 2007. Pour l'heure, nous ignorons l'identité exacte des détenteurs des comptes algériens.

L'évasion fiscale a été de 50 milliards de dollars entre 2004 et 2014. Une moyenne de 1,5 milliards de dollars quitte le pays chaque année par moyens illégaux[4].

1 http://www.icij.org/consultele 162016/03/
2 http://www.lemonde.fr/hsbc/consulte192016/03/
3 http://www.lemonde.fr/evasion-fiscale/article/201508/02//swissleaks-toutes-les-personnalites-et-les-pays-concernes_4572358_4862750.htmlconsultele 192016/03/
4 http://www.maghrebemergent.com/economie/algerie/49557-fuite-des-capitaux-et-evasion-fiscale-en-algerie-les-chiffres-choc-de-la-commission-ksentini.htmlconsultele 192016/03/

taux d'imposition dans l'objectif d'accroître le niveau de l'activité économique.

Les propos du ministre, est plus claire dans ce qui suit :

- Réaménagement du barème de l'impôt sur le revenu global (IRG) (réduction de 60 à 35% du taux marginal)[1] (art.5 LF 2008); c'est-a dire, les cotisations sociales représentent 35 % du salaire brut, 26 % étant à la charge de l'employeur et 9 % à la charge de l'employé. (Chose certaine, les baisses d'impôts sur le revenu global qu'ils ont accordées, profité surtout aux employeurs les plus fortunés.)
- La suppression du versement forfaitaire (VF) (Art.13 LF 2006);
- La suppression de l'IRG sur les plus-values de cession à titre onéreux d'immeubles bâtis et non bâtis réalisées par les particuliers (Art 2, 8 LF2009) ;
- La réduction du taux de la TAP (de 2.55 à 2%)

La deuxième action du gouvernement est de faciliter l'impôt par la prise en charge des entreprises dans le cadre de l'Agence Nationale de Soutien à l'emploi de Jeunes, aux producteurs agroalimentaires ainsi qu'aux entreprises exportatrices hors hydrocarbures. La création des niches fiscales[2]. Elles s'appliquent notamment aux entreprises créées dans le cadre Les investissements réalisés dans le cadre de l'Agence Nationale de Développement des Investissements, de l'ANSEJ, de la Caisse nationale d'assurance chômage sont exonérées de l'impôt.

Au cours de l'année, le gouvernement a adopté plusieurs méthodes afin de contrer le mécanisme de la fraude et l'évasion fiscale. Le 23 février 2012, un séminaire est entamé sur le rééchelonnement des dettes fiscales des entreprises. L'objective et de renforcer le lien entre l'administration et les entreprises pour trouver des solutions au contraintes rencontrés dans le recouvrement des impôts.

Quant à la troisième, elle a trait à la lutte contre la fraude fiscale et la contrefaçon[3].

1 http://lexique-financier.actufinance.fr/T/index.html.

2 Possibilité de réduction d'impôt réservée à un public averti ou une population ciblée : par exemple l'investissement en immobilier. En général les niches fiscales sont créées pour favoriser des investissements et elles sont ensuite supprimées lorsque l'état a besoin d'argent et que ce type d'investissement n'est pas prioritaire.

3 Repris de : http://www.algeriepyrenees.com/article-28034599.html, consulte le 07/03/2012

ont progressé de 13% par rapport aux objectifs tracés par la LFC 2011 à 1.352 mds de DA, avec une hausse «appréciable» de la fiscalité ordinaire.[1] Le projet de loi de finances pour 2012 prévoit des dépenses totales de l'ordre de 7.428, 7 milliards DA dont 4.608,3 milliards pour le budget de fonctionnement et 2.820,4 pour l'équipement……

La direction générale des impôts, recouvre 50 % de la fiscalité ordinaire totale. L'évolution positive du recouvrement des impôts ne doit pas cacher, cependant, que la fraude fiscale est encore chez nous très importante. Il est bien sûr extrêmement difficile de l'évaluer avec précision[2].

Les chiffres que rappelle de temps en temps l'administration fiscale pour répondre aux demandes d'exonérations ou d'abattements fiscaux que présentent régulièrement les opérateurs économiques privés, sont inquiétants pour les finances publiques. Dans ce sens, Il y a comme finalité un développement important de l'évasion et la fraude fiscales dans notre pays.

En 2009, la politique fiscale prônée par le gouvernement, qui a indiqué qu'elle s'articule autour de trois niveaux :

1) Alléger les procédures et la réduction de la pression fiscale ;
2) La facilitation de l'impôt ;[3]
3) La lutte contre la fraude fiscale ;

Dans l'absence de nouvelles reformes, la pression fiscale n'a pas baissé, Mais des allégements des procédures fiscale son visible dans l'ensemble[4]. Des entreprises on bénéficie de réaménagements des codes fiscaux, de certains impôts, des niches fiscales[5] se sont développées. Ainsi le gouvernement a recommandé la réduction de la pression fiscale et du

1 Repris de : http://www.maghrebemergent.info/actualite/fil-maghreb/9009-algerie--hausse-des-recettes-fiscales-a-3437069-milliards-de-da-en-2011-dgi.html.

2 Repris de http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2011/11/23/article.php, consulte le 08/03/2012.

3 Repris de : http://www.econostrum.info/La-fiscalite-algerienne-la-plus-faible-de-la-mediterranee_a 7611.html

4 Repris de : http://www.mf.gov.dz/article/2/A-la-Une/264/Séminaire-sur-le-rééchelonnement-des-dettes-fiscales-des-entreprises.html.

5 En général les niches fiscales sont créées pour favoriser des investissements et elles sont ensuite supprimées lorsque l›état a besoin d›argent et que le type d›investissement n›est pas prioritaire

où une multinationale quelconque est implantée, le nombre d'employés, les profits réalisé, les impôts payés, etc.[1]

Cet organisme (OCDE) mène aussi, des travaux sur la transparence et l'échange de renseignements pour :

- Renforcer les capacités des administrations fiscales;
- Lutter contre le non-respect des dispositions fiscales à l'étranger;
- Veiller à ce que les normes internationales en matière de prix de transfert soient appliquées de façon cohérente;
- Améliorer la transparence des informations communiquées par les entreprises multinationales.

Aussi, a l'échelle mondiale (le 02 avril 2009) le sommet du G20 de Londres a proclame que l'ère du secret bancaire est terminée[2]. À cette effet, il a amorcé deux type de solution :

1) Le reporting, ou communication d'information par pays;

2) Les normes comptables, sont un outil très efficace de contrôle (IFRS)

5- La situation économique et fiscale et Réaction anti-évasion:

L'Algérie émerge d'une décennie de terrorisme. La situation actuelle est caractérisée par un contexte politique stable. Les moyens financiers restent considérables [200 milliards de dollars de réserves de changes (Déc. 2011)[3], une dette extérieure totale apurée et un taux de croissance de (4 % en 2012) par rapport à (3,8 % en 2010)[4], et un maintien de l'inflation à 4%. Autant d'indicateurs macroéconomiques qui donnent satisfactions aux grandes institutions nationales et internationales. La position budgétaire globale demeure solide.

Les recettes du recouvrement de la fiscalité ordinaire de janvier à septembre 2011

1 http://www.1001infos.net/algerie/cest-une-industrie-mondiale-de-la-dissimulation-et-de-lopacite-financieres-qui-est-devoilee.htmlconsulterle08/05/2015

2 MYRET Z.(2010) « Le secret bancaire est mort, VIVE L'ÉVASION FISCALE »éd. Favre SA, Paris, p.27.

3 Repris de : http://fr.wikipedia.org/wiki/R%C3%A9serves_de_change#cite_note-11Consulte le 03/03/2012. [

4 FRACOIS B. & LAURENT C., (2011) « *Image Économique du monde Géoéconomique-géopolitique 2012* », édition Armand Colin, Paris, p. 267.

cale, mais il obéit à l'autorité judiciaire[1]. Par exemple, si les autorités suisses sont saisies d'une commission rogatoire internationale dans le cadre d'une activité délictueuse (hors fraude fiscale), elles coopèrent, généralement, et peuvent ordonner le blocage de comptes, leur saisie, etc.

Le paradis judiciaire est un pays ou territoire où règne l'impunité judiciaire en cas de poursuite. Ces places ne sont peu ou pas coopératives avec la justice des autres pays, même dans le cas d'activités graves comme le blanchiment d'argent ou des activités criminelles. Ainsi, si un pays envoie une commission rogatoire internationale à un paradis judiciaire, ce dernier, en général, ne répond même pas. En outre, les paradis judiciaires ne répondent pas non plus à l'autorité fiscale. Ils sont alors très intéressants pour les activités criminelles, car une fois que l'argent se trouve là-bas, il est à l'abri de toute saisie.

Les affaires récentes de l'évasion et la fraude fiscale internationale (Liechtenstein) qui ont fait scandale,[2] ont raffermi la volonté pour luter contre ce fléau dans les pays développés comme dans les pays en développement[3]. Même l'Organisme de coopération et de développement économiques (OCDE) déclare dans un rapport publié le 10 aout 2010[4], *promouvoir la transparence et l'Échange de renseignements a des fins fiscales*, car, la soustraction fiscale met en péril les recettes des états du monde entier.

De plus le G20 a demandé a l'OCDE de passer a la généralisions de l'échange automatique d'information. L'OCDE a de sont cote, propose en 2015, un projet de quinze (15) points pour empêcher, ou en tout cas réduire aux paradis fiscaux en leur imposant beaucoup de contraintes.

L'un de ces points essentiels, c'est que les multinationales qui réalisent 750 millions d'euros de chiffres d'affaires/an seront obligées de faire des rapports d'activités détailles pour leurs administrations fiscales. Ainsi, on connaitra le montant du CA pays par pays

1 Repris de : http//www.humanite.fr/politique/levasion-fiscale-cest-deja, Article de Philippe Jérôme, Scandale PIP : Profits Illimités dans les Paradis fiscaux ? Du 02/02/2012.

2 Repris de : http://www.come4news.com/fraude-fiscale-le-scandale-est-international-618974.html.

3 GILLES P. et VOYER J.P. (1993) « La crise des finances publics et le désengagement de l'état », Association des économistes québécois, (ASDQ), p.323.

4 Retrieved from, http//www.oecd.org/dataoecd/6/54/48110553.pdf.

tion de soupçon qui, de bonne foi, ont transmis les informations ou effectué les déclarations prévues par la présente loi.

Art. 24. — Les personnes physiques et morales assujetties à la déclaration de soupçon ayant procédé de bonne foi sont exemptes de toute responsabilité administrative, civile ou pénale. Cette exemption de responsabilité reste fondée même si les enquêtes n'ont donné lieu à aucune suite ou si les poursuites ont abouti à des décisions de non-lieu, de relaxe ou d'acquittement.

4- Les paradis fiscaux « secret des sociétés, des transactions Et des trusts »:

La guerre Américaine contre l'évasion fiscale fait tous de lui l'ennemi numéro un mondial des fiscs.

Les paradis fiscaux constituent un véritable enfer pour les finances publiques, compte tenu de leur trop grande permissivité à l'égard des investisseurs. LARROUSSE [1] 2011 définie la *Paradis fiscal* comme « *pays ou place financière qui fait bénéficier d'avantages fiscaux les personnes qui y font des opérations, des dépôts, etc..*». Ou encore « relatifs à la *parafiscalité, ensemble des taxes et prélèvements divers perçus par l'État ne rentrant pas dans le budget de l'État* ».

Le paradis fiscal n'est pas le seul lieu pour commettre des activités délictueuses. Le paradis fiscal est une vision restrictive de la place off-shore et n'est pas le seul lieu qui permette à un individu ou à une organisation de frauder. Quelques précisions s'imposent.

Une place off-shore est le terme générique qui désigne tout simplement une place financière située à l'étranger par rapport à l'endroit où on vit. En son sein, on trouve des paradis fiscaux, des paradis judiciaires et des places de secret bancaire.

Le paradis fiscal est un territoire ou un pays dont la fiscalité est plus avantageux que celle de votre lieu de résidence et qui a la particularité de peu ou pas coopérer avec les autorités fiscales des autres pays. Le paradis fiscal ne répond pas toujours à l'autorité fis-

1 Dictionnaire LARROUSSE Maxipoche, 2011, p.996.

teur ou commissaire de la banque, d'observateur de la commission des banques, ou encore de membre d'organe ou d'employé d'une institution de révision agréée, aura révélé un secret à lui confié ou dont il avait eu connaissance en raison de sa charge ou de son emploi, celui qui aura incité autrui à violer le secret professionnel, sera puni de l'emprisonnement pour six mois ou de l'amende jusqu'à concurrence de 50 000 francs.

b) **Mais, c'est quoi au juste le secret bancaire ou secret professionnel**

Le secret bancaire est un droit reconnu de protégé[1]. Mais quel est le degré de protection dont jouit une personne? Sa dépendra du contexte politique ou juridique d'un pays donné. Le secret professionnel, dans le droit français par exemple, le banquier est tenu au secret professionnel de son client. Donc la législation en Française est protectrice des droits de l'individu contre toute violation du secret professionnel.

Toutefois, quelle sont les limites du secret professionnel ? La loi sur les banques, qui fixait des dispositions ayant trait aux fonds propres, à l'établissement et contrôle des comptes annuels bancaires, à la protection des dépôts d'épargne ainsi qu'au contrôle des banques commerciales par une commission des banques. Ce secret professionnel n'était pas la moindre des raisons pour laquelle les banques s'étaient longtemps opposées à une régulation étatique.

En Algérie, La loi de finance 2005 signé la fin du secret bancaire pour l'argent suspect[2]. Et les modalités d'application sont précisées par voie réglementaire[3].

Art. 22. — Le secret professionnel ou le secret bancaire ne sont pas opposables à l'organe spécialisé.

Art. 23. — Aucune poursuite pour violation de secret bancaire ou professionnel ne peut être engagée contre les personnes ou les dirigeants et préposés assujettis à la déclara-

1 Reprise de : http://www.barreau.qc.ca/publications/journal/vol32/no3/vieprivee.html

2 L'article 104 stipule que « le secret bancaire et le secret professionnel ne sont pas opposables à la cellule du renseignement financier «. Cet organisme du ministère des Finances pourra dorénavant enquêter pratiquement sans restriction sur les sources du financement du terrorisme, la contrebande et ce que les Algériens appellent la « mafia-politico-financière». Source « http://www.afrik.com/article5503.html »

3 Journal Officiel de la République Algérienne N° 11, du 9 février 2005, p.06.

». La fraude fiscale en revanche, c'est tromper le fisc au moyen de documents falsifiés, fait l'objet de poursuites pénales et permet alors de lever le secret bancaire[1].

3- Les dispositifs du secret fiscal et professionnel

En Suisse, le droit privé obligeait les banquiers au silence, ce qui est mentionné dans l'article 47 de la loi sur les banques concerne uniquement la protection pénale du secret de la clientèle bancaire[2].

a) Le secret fiscal en Suisse [3]

Distinction entre fraude et soustraction fiscale : article 186 et 175 de la loi sur l'impôt fédéral direct (LFD). Uniquement valable, pour les citoyens Suisses. La LFD prévoit deux articles différents pour traiter la **fraude** (art.186) et la **soustraction** (art.175), la première étant seule comme un délit pénal.

Escroquerie fiscale : LFD art.186 celui qui, dans le but de commettre une soustraction d'impôt au sens de l'art. 175 **fait usage de titres faux, falsifiés ou inexacts** quant à leur contenu, tels que le livres comptables, des bilans, des comptes de résultat ou des certificats de salaire et autres attestations de tiers dans le dessein de tromper l'autorité fiscale, **sera puni de l'emprisonnement** ou de l'amende jusqu'à 30 000 francs.

Soustraction fiscale : LFD art. 175 le contribuable qui, intentionnellement ou par négligence, **fait en sorte qu'une taxation ne soit pas effectuée** alors qu'elle devrait l'être, ou qu'une taxation entrée en force soit incomplète, celui qui tenu de percevoir un impôt à la source, ne la retient pas ou ne retient qu'un montant insuffisant, que ce soit intentionnellement ou par négligence, celui qui, intentionnellement ou par négligence, obtient une restitution d'impôt illégale ou une remise d'impôt injustifiée, **est puni d'une amande**.

Secret bancaire : art. 47 de la loi fédérale sur les banques et caisses d'épargne (LB)

Celui qui, en sa qualité de membre d'un organe, d'employé, de mandataire, de liquida-

1 Maurice Ulrich, (2012) « L'évasion fiscale, c'est déjà aujourd'hui! », Revue L'Humanité Dans un article du vendredi 9 mars 2012, consule le 09/03/2012.

2 Repris de : http://www.bar.admin.ch/dokumentation/00445/00959/00960/index.html?lang=fr

3 Repris de : Confédération Suisse, LFD, http://www.admin.ch/ch/f/rs/642_11/index.htm1id-6-1-2 et LB, www.admin.ch/ch/f/rs/9/952.0.fr.pdf

l'acte taxable. L'hypothèse est fréquente en cas de suppression fiscale. lorsque le taux marginal d'imposition[1] devient trop élevé, le contribuable préfère s'abstenir de fournir une unité supplémentaire de travail. (Cas du canada)

- Soit enfin l'évasion se produit par la manipulation des failles du système fiscal. Elle se ramène alors a l'habilité fiscale ou au choix de la voie la moins imposée[2].

b) L'imprécision de la notion de la fraude fiscale :

Elle provient de la distinction opérée parfois entre la fraude dite légale et la fraude illégale.

La fraude légale, on la trouve chez des auteurs divers comme C. Scailteur en Belgique[3] . Elle a une double signification. Parfois elle désigne la sous-estimation de la matière imposable permise par certains régimes fiscaux de faveur. C'est le cas en France du forfait collectif des agriculteurs. Il entraine en toute légalité une sous-estimation du bénéfice agricole. Le plus souvent, la fraude légale se situe aux confins de la légalité en utilisant des moyens pour « passer inaperçu ou passer doucement par –dessous la loi »[4]. L'expression est en fait synonyme d'évasion fiscale.

La fraude illégale, s'est imposée pratiquement aux auteurs par symétrie avec la formule précédente. Désignant ainsi, la violation directe de la loi fiscale et ne recouvre que la fraude.

Pour éviter des malentendus, L'évasion fiscale désigne le fait par lequel un contribuable utilise les institutions du droit civil afin d'éviter une charge fiscale tout en atteignant son objectif économique final. Agissant de cette manière, le contribuable rusé se cache derrière un état de fait « *qui ne semble pas entrer dans le champ d'application de la loi fiscale*[5]

1 Le taux moyen d'imposition est le rapport entre vos revenus et votre imposition finale. Le taux marginal d'imposition c'est la tranche dans laquelle vous vous situez (5.5%, 14% 30% ou 40%).

2 NAVATTE B. (1951), « La fraude et l'habilité en droit fiscal » édition, Dalloz, chronique p.87.

3 SCAILTEUR C. (1955) « La fraude légale in Diritto pratica tributaria » édition, Padova », n°6. G. Vedel, « Institutions financières cours du droit, Paris 1962, p.275.

4 Id. « Le contribuable et l'État », 1961, p.65.

5 GLAUSER PIERRE-MARIE, (2007) « Évasion fiscale et interprétation économique en matière de TVA », in : Archives 75 (2007), p.736.

sion fiscale se traduit par tax evasion. Cependant, en matière de fraude fiscale, la traduction anglaise, tax fraud[1].

En français, il existe une hésitation quant au sens exact de l'expression évasion fiscale. Dans un sens plus restreint, l'évasion fiscale consiste à éviter ou réduire l'impôt en déplaçant un patrimoine ou des capitaux d'un pays à un autre (le plus souvent un paradis fiscal), et en ne déclarant pas les revenus qu'ils génèrent[2].

Dans un sens plus général, l'évasion fiscale se rapproche de l'expression fraude fiscale et désigne l'adoption d'un comportement ayant uniquement pour objet de réduire la charge fiscale d'un contribuable. Cependant, cette deuxième exception est également l'objet de confusion sémantique et recouvre deux réalités distinctes.

a) L'imprécision du la notion d'évasion fiscale[3] :

L'évasion fiscale a d'abord désigné, entre les deux guerres, comme la forme internationale de la fraude. C'est le sens que lui donnaient G. Lerouge[4]. « L'évasion fiscale est entendue comme l'art d'éviter de tomber dans le champ d'attraction de la fiscale ». Elle, désigne, l'ensemble des manifestations de fuite devant l'impôt.

Entre la planification fiscale et l'évasion fiscale il y a une « zone grise » appelée **évitement fiscal.** L'évitement n'est pas illégal mais il est perçu par l'administration des fiscs, comme une opération visant à contourner la Loi de l'impôt.

Au sens intermédiaire, le plus fréquemment retenu par les auteurs, l'évasion permet d'éviter l'impôt selon trois modalités :

- Sois la loi fiscale aménage elle-même l'évasion par un régime fiscale de faveur. C'est le cas des régimes d'évaluation forfaitaire de la matière imposable. (Cas répondue en *Algérie).*
- Soit plus simplement, le contribuable s'abstient d'accomplir l'activité, l'opération ou

1 WURLOD MARCEL, Forme juridique et réalité économique dans l'application des lois fiscales, thèse, Lausanne 1947.

2 Ibid., p.

3 MARTINEZ J.C. (1984), « La fraude fiscale » 1e édition, Presse Universitaire, Paris, p.07.

4 LEROUGE G. (1944), « Théorie de la fraude fiscale en droit fiscal »édition Lcdj, Paris, p.156.

1- Définition : Qu'est-ce que l'évasion et la fraude fiscales :

L'imprécision des mots, provient de leur diversité. Si l'on parle de fraude, on parle aussi de fraude légale ou légitime, de fraude illégale, d'évasion fiscale internationale, d'évasion légale, d'évasion illégale, de paradis fiscaux, d'abus de droit de fuite devant l'impôts, de libre choix de la voie la moins imposée, de fraude a la loi ou l'économie souterraine.

Une définition au sens large, permet de retenir que, l'évasion fiscale, appelée également soustraction fiscale[1], résultant de la fuite de capitaux sur le plan international, est une forme d›opposition à l›impôt, qui s›exprime par une violation de la procédure d›imposition au moyen d›une manœuvre trompeuse ou d›une omission du contribuable engendrant de ce fait des impôts inférieurs à ceux qui devraient être légalement acquittés[2].

La fraude fiscale est le détournement illégal d'un système fiscal afin de ne pas contribuer aux charges publiques. Elle suppose alors la réunion de deux éléments, une intention délibérée de fraude et des éléments matériels, comme par exemple l'insuffisance dans les déclarations, ou déclaration insolvable, erreur délibérée dans les déclarations d'impôt, etc.....

Dans ce sens, la fraude fiscale est une infraction à la loi, par contre l'évasion fiscale, est une manière d'utiliser habilement des possibilités offertes par la loi. Cependant, il est à noter que le recoure à de telles manœuvres, l'évasion et la fraude fiscale de par ses effets pervers contribue au dysfonctionnement du tissu économique et social d'un pays. L'imprécision du vocabulaire est au surplus aggravée par les comparaisons de pays à pays[3]. Il convient de préciser, à titre préliminaire, que la terminologie en français et celle en anglais ne sont pas identiques en matière de fraude fiscales.

2- La confusion terminologique entre évasion et fraude fiscales :

L'évasion fiscale est connue en anglais sous le terme de tax avoidance,[4], alors que l'éva-

1 Repris de : http://hls-dhs-dss.ch/textes/f/F13773.php

2 René Schwok, (2002) « Place financière suisse, évasion fiscale et intégration européenne » édition Institut européen de l'Université de Genève, p.104.

3 MARTINZ J.C. (1994), « La fraude fiscale » 1e édition, France, p.5

4 Dictionnaire LARROUSSE Maxiphone Plus, Anglais, (2011), p.1357

liards de dinars[1] L'approche retenue par le ministère des Finances pour expliquer le niveau global des pertes fiscales est liées a plusieurs facteurs dont :

1) Des opérateurs frauduleux;

2) L'importance de l'économie informelle, donc non enregistrée et non contrôlée dans le commerce national;

3) Un excès d'impôt et de taxe. Ne dit-on pas trop d'impôt tue l'impôt;

4) Une sous administration de l'administration fiscale en raison de l'insuffisance en matière de formation et de recyclage des agents et cadre de l'administration fiscale a l'utilisation des techniques nouvelles de lutte contre ce fléau financier.

5) des structures administratives dépassées, une mauvaise gestion du risque et des objectifs stratégiques peu cohérents.

6) Une corruption parfois généralise, en raison du sous paiement des agents du fisc par rapport a l'importance de leur mission pour l'économie nationale.

7) Enfin, les abus dans les réclamations d'exonérations ou de jouissance d'avantages fiscaux et d'abattements fiscaux qui entraîne chaque année des pertes fiscales importantes et fragilise le tissue économique.

Notre intervention dans ce séminaire développera deux points que nous jugeons essentielle, à savoir :

1- La clarification et la définition d'un certains nombres de concepts lies a ce phénomène, comme l'identification des principales distinctions entre l'évasion fiscale et la fraude ainsi que l'évitement et la planification fiscale, le paras-fiscale

2- Dans un deuxième temps, nous s'intéresserons brièvement à la politique fiscale en Algérie notamment les mesures engagées par l'état pour limiter ce phénomène, ce qui nous amènera à conclure avec des recommandations.

1 Repris de : http://www.maghrebemergent.info/finances/65-algerie/5853-algerie-110-milliards-de-dinars-devasion-fiscale-en-18-mois.html.

L'évasion et la fraude fiscales : Un grand défi de lutte contre l'informel

BERRAHI Kheir-eddine
Maitre assistant –A- Université Tlemcen

Introduction:

Dans presque tous les payés industrialisés du monde, les gouvernements cherchent à limiter au maximum l'évasion et la fraude fiscale. Cette problématique touche non seulement les pays développés, mais surtout les pays en développement comme l'Algérie qui s'est engagé dans un effort d'investissement très important et une ouverture économique avec le reste du monde.

Aux États-Unis, le sénat estime les pertes à 100 milliards de dollars US par an[1]. Au canada la fraude fiscale est estimée à la hauteur de 10% de l'impôt sur le revenu[2]. L'Agence du revenu du Canada (ARC) a récupéré près de 1,5 milliard $ grâce à des mesures mises en place dans le budget fédéral de 2013 contre l'évasion fiscale ou l'évitement fiscal international, rapporte le «Globe and Mail». Les chiffres ont été obtenus à partir de données compilées grâce à la Loi d'accès à l'information par le quotidien torontois. Alors qu'on tablait sur un montant de 550 millions $ par année, l'ARC a pu recouvrer 1,57 milliard $ pour l'année 2014-2015[3].

En Europe les pertes se chiffrent en milliards d'euros. En France, Pour contrait ce problème le président Sarkozy prévoir en cas de sa réélection de taxer les exilés fiscaux[4] en prenant comme modèle les Etats-Unis. De même, François hollande a proposé de taxer les riches à 75%.

L'Algérie ne fait pas exception à cette tendance, les dégâts de l'évasion et la fraude fiscales pour la période allant de janvier 2010 à juin 2011 dernier sont estimés à 110 mil-

1 Repris du : http://www.oecd.org/dataoecd/53/9/44852985.pdf
2 ALEPIN B. (2011) « La crise Fiscale qui vient » Vlb éditeur, Québec, p.22.
3 http://www.tvanouvelles.ca/201629/04/la-lutte-contre-levasion-fiscale-rapporte-15-milliard
4 Repris du : http://actualite.challenges.fr/Exiles%20fiscaux/

reach of tax administration.

- For a variety of reasons, VAT exemptions in Africa are often regarded by experts to be regressive. Strategies that copy those used in countries with high administrative capacity can be counter-productive. In Morocco, before a 2005 fiscal reform, generous VAT exemptions undermined the potential of VAT introduced in 1986.

The vast majority of the African countries surveyed cite the lack of skilled staff as a major impediment to tax collection.

Besides that factor, the research on Africa shows clearly that despite great progress in adopting Information and Communication Technology to increase revenue collection in a number of countries, more can still be done. The study concludes that these initiatives require educational campaigns to motivate individuals and enterprises to use these systems.

Some References

- African Economic Outlook, 2010
- IMF 2011, Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia.
- J. Jütting and J. de Laiglesia. **Is Informal Normal?** TOWARDS MORE AND BETTER JOBS IN DEVELOPING COUNTRIES, OECD, 2009
- Latin American Economic Outlook, 2009
- Loi de Finances Complémentaires 2015
- Office Nationale des Statistiques, (ONS), Algeria
- Rafael La Porta and Andrei Shleifer, INFORMALITY AND DEVELOPMENT, Working Paper 20205, http://www.nber.org/papers/w20205, NBER, June 2014

Fiscal policy in developing countries must consider capacity, incentives and segmentation. In countries where the informal sector comprises more than half of the economic activity, the question arises as to how governments can pursue fiscal policy in terms of both taxation and expenditure. On the one hand, more firms in the formal sector means increased tax collection and social security contributions for the state. On the other hand, more people covered by social security means increased liabilities for governments as employees become eligible for health insurance, pensions and other benefits where offered. In addition, the increase in tax revenue from formalizing informal firms may be smaller than expected. Indeed informal firms that enter the system are often too small and too poor to make sizeable contributions. However, value-added and sales taxes could still produce a notable increase in tax collection as these also indirectly tax informal activities[1].

The quality of tax policies and tax administration also plays an important role. Complex tax codes and high compliance burdens imposed by an inefficient tax administration are powerful incentives for small enterprises to remain informal. For example, country surveys reveal that, in many Africans countries, bureaucracy and corruption are identified as barriers against entering the formal sector.

Tax Administration Capacity

Administrative capacity constraints have been highlighted throughout the study on Africa (African Economic Outlook, 2010) surveys a major obstacle to improving tax policy in Africa. The administrative constraints are such that they limit policy options according to the study.

- For example, in theory, relying more on income tax and exemptions on basic consumer items would enable more redistribution of resources. But where administrative capacity is weak, personal income tax is less progressive than expected. Firstly, only wages, mostly earned in large private firms and in the public sector, are taxed. Secondly, personal income earned on capital is typically not taxed. Capital, real estate income and other revenues of high earners in the informal sector are thus outside the

1 Latin American Economic Outlook, 2009

subject to a lump-sum flat taxation at the rate of 7%", indicating however that "the sources of these funds or the transactions which generated them must be lawful and not correspond to any criminal act as defined by the Penal Code and the legislation governing the fight against money laundering and financing of terrorism". The deadline for this program has been set by LFC 2015 as 31 December 2016.

Many analysts estimate that losses linked to tax evasion by Algerians is about USD 4 billion per year.

Taxing the Informal Economy

According to a survey conducted in 2009 in Africa[1] which shows evidence that the "informal economy" – workers and companies operating outside the reach of the law or public administration – is a major obstacle to broadening the tax base and collecting direct taxes. Informality is indeed widespread in developing countries, but highest in sub-Saharan Africa. This poses a wide range of economic challenges: not only are taxes not collected, but informal firms are also often less productive and there are no labor and social protection schemes for workers. In short, high informality leads to lower economic growth and greater social exclusion. Informality often arises where the costs of legal employment outweigh the benefits for producers, employers or employees. If entry costs into a regulated economy are unaffordable, people and businesses are forced to remain outside the system (Jütting and de Laiglesia, 2009).

Table 1: Share of informal employment in total non-agricultural employment in Algeria

197579-	198084-	198589-	199094-	199599-	200007-
21.8	**25.6**		**42.7**	**41.3**	

Source: *Jütting and de Laiglesia (2009).*

1 African Economic Outlook, 2010.

What Causes the Phenomenon to Expand?

The factors encouraging the development of the informal sector are generally well-identified and include excessive regulation of the economy, the rigidity of the labor markets, and high taxes[1]. Specifically, experience in countries in the Middle East and Central Asia suggests that obstacles to the development of the formal sector include:

1. high taxes;
2. long, expensive, and complex procedures for setting up and managing companies; and
3. High employment costs, especially through minimum wages that are higher than employment productivity, or high severance costs.
4. The quality of institutions also plays a role, notably when it leads to below-standard public services or the failure to implement legislation properly.

Recent Measures Taken by the Algerian Government to Contain the Informality

The Algerian government announced, mid-last year 2015, the start of a tax amnesty aimed at integrating funds circulating in the informal sector into the banking system. "The voluntary compliance program as specified by the Complementary Finance Law (LFC 2015) is effective as of 2 August 2015", announced the Direction générale des impôts (DGI – Bureau of Internal Revenue) in a communiqué published on its website.

The DGI invited all interested persons in the same communiqué to get in touch with bank branches to get information on the practical implementation modalities of this program.

The Additional Budget Law 2015 specifies that "the amounts deposited in the banks within the framework of this operation by any person, regardless of their situation, will be

1 See IMF 2011 Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia.
There is also a very comprehensive paper on the informal economy in developing countries where the authors cite five factors at the origin of the phenomenon. Cf. Rafael La Porta and Andrei Shleifer, INFORMALITY AND DEVELOPMENT, Working Paper 20205
http://www.nber.org/papers/w20205, NBER, June 2014

Short Essay

Informality in Algeria

Zine BARKA
Professor
Groupe de Recherche en Economie des Finances Publiques – GREFiP
University of Tlemcen

The informal sector is a source of concern for the Algerian government, who see it as a major obstacle to the development of economic activity in Algeria.

Despite the lack of statistical monitoring, there are indications that informality is widespread, and even a growing phenomenon.

Some Facts:

1. The employment survey carried out by the Algerian statistics office (ONS) suggests that the informal sector, proxied by the share of nonregistered workers in the wage earner population, accounted for 46 percent of total employment in 2010, up by 12 percentage points since 2001. While informal female employment fell in 2005 compared with 2001, it rose in the second half of the decade, to reach close to 43 percent of total employment, in line with informal male employment.
2. Data for the monetary sector also suggest that the informal sector represents a large part of the economy, and increased over the decade starting in 2000. In 2011, the ratio of currency in circulation (relative to M2) in Algeria was higher than in 75 percent of countries in the world, an indicator that not only underlines the insufficient development of the financial sector, but also indicates that a substantial share of transactions are conducted outside formal payment systems. Additionally, while the share of currency in circulation in proportion to the money supply fell for a sample of 101 countries between 2002 and 2011, figures show that this ratio remained stable in Algeria and increased slightly at the end of the period.

ILO Social Protection Department. "Monotax : Promoting Formalization and Protection of Independent Workers Uruguay Y Social Protection in Action :" Vol. 2. Geneva, 2014.

Kirchgässner, Gebhard. "Tax Morale, Tax Evasion and the Shadow Economy." *Handbook on the Shadow Economy* 17 (2011): 347–74.

Kleven, Henrik Jacobsen. "How Can Scandinavians Tax So Much?" *Journal of Economic Perspectives* 28, no. 4 (2014): 77–98. doi:10.1257/jep.28.4.77.

Loayza, N.V, A.M. Oviedo, and L. Servén. "The Impact of Regulation on Growth and Informality: Cross-Country Evidence in Guha." *Oxford University Press.*, 2005.

Losby, Jan L., John F. Else, Marcia E. Kingslow, Elaine L. Edgcomb, Erika T. Malm, and Vivian Kao. "Informal Economy Literature Review." *ISED and Aspen Institute*. Vol. 44 Suppl 1, 2002. doi:10.1002/hast.259.

Perry, Guillermo E., William F. Maloney, Omar S. Arias, Omar Fajnzylber, Andrew D. Mason, and Jaime Saavedra-Chanduvi. "Informalidad: Escape Y Exclusión." *The World Bank*, 2007.

Portes, Alejandro, Manuel Castells, and Lauren A. Benton. *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries.* Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 1989.

Rosembuj, Tulio. *Tax Morale*. Barcelona: El Fisco, 2016.

Schneider, Friedrich. "The Shadow Economy and Shadow Economy Labor Force: What Do We (Not) Know ?" *Institute for Study of Labor IZA*. Vol. 5769, 2011.

Schneider, Friedrich, and Dominik H. Enste. "Shadow Economies : Size, Causes, and Consequences." *Journal of Economic Literature* XXXVIII, no. March (2000): 77–114.

Schneider, Friedrich, and Benno Torgler. "The Impact of Tax Morale and Institutional Quality on the Shadow Economy." *Department of Economics, Johannes Kepler University of Linz*, 2007.

TNS opinion & social at the request of the European Commission. "Special Eurobarometer 284/Wave 67.3 'Undeclared Work in the European Union,'" 2007.

———. "Special Eurobarometer 402 'Undeclared Work in the European Union,'" 2014. doi:10.2767/37041.

Torgler, Benno. "Tax Morale in Latin America." *Public Choice* 122, no. 1–2 (2005): 133–57. doi:10.1007/s11127-005-5790-4.

Bibliography

Allingham, Michael G., and Agnar Sandmo. "Income Tax Evasion: A Theoretical Analysis." *Journal of Public Economics* 1 (1972): 323–38.

Alm, James, and Benno Torgler. "Culture Differences and Tax Morale in the United States and in Europe." *Journal of Economic Psychology* 27, no. 2 (2006): 224–46. doi:10.1016/j.joep.2005.09.002.

———. "Do Ethics Matter? Tax Compliance and Morality." *Journal of Business Ethics* 101, no. 4 (2011): 635–51. doi:10.1007/s10551-011-0761-9.

Amendola, Adalgisio, and Roberto Dell'Anno. "Istituzioni, Diseguaglianza Ed Economia Sommersa: Quale Relazione?" *Dipartimento Di Scienze Economiche, Matematiche E Statistiche, Università Degli Studi Di Foggia* 24 (2008): 1–21.

Andrews, Dan, Aida C. Sánchez, and Åsa Johansson. "Towards a Better Understanding of the Informal Economy." *OECD Economics Department Working Papers*. OECD Publishing, 2011. doi:10.1787/5kgb1mf88x28-en.

Becker, Kristina Flodman. "The Informal Economy," 2004.

Carbonnier, Clément. "Réduction et Crédit d' impôt pour l' emploi d'un salarié à domicile, conséquences incitatives et redistributives." *Économie et Statistique*, no. 427–428 (2009): 67–100.

Castaldi, Giovanni. "Gli Obblighi Antiriciclaggio e il contrasto dell' Evasione Fiscale." In *Lotta all' Evasione Fiscale: Economie Sommerse e Difesa dello Sviluppo Legale*, 1–16. Naples, 2012.

Chen, Martha Alter. "The Informal Economy : Definitions, Theories and Policies." *WIEGO Working Paper*. Vol. 1, 2012.

Chong, A, and M. Gradstein. "Inequality and Informality." *Journal of Public Economics*, no. 91 (2007): 159–79.

Copisarow, Rosalind, and Aaron Barbour. "Self-Employed People in the Informal Economy – Cheats or Contributors ? Evidence, Implications and Policy Recommendations." *Street(UK), Social Enterprise Zone(SEZ)*, 2004.

De Soto, Hernando. *The Other Path. The Invisible Revolution in the Third World*. New York: Harper and Row, 1989.

Dobson, Stephen, and Carlyn Ramlogan-Dobson. "Inequality, Corruption and the Informal Sector." *Economics Letters* 115, no. 1 (2012): 104–7. doi:10.1016/j.econlet.2011.11.034.

Friedman, Eric, Simon Johnson, Daniel Kaufmann, and Pablo Zoido-Lobaton. "Dodging the Grabbing Hand: The Determinants of Unofficial Activity in 69 Countries." *Journal of Public Economics* 76, no. 3 (2000): 459–93. doi:10.1016/S0047-2727(99)00093-6.

Hart, Keith. "Informal Income Urban Ghana Opportunities." *The Journal of Modern African Studies* 11, no. 1 (1973): 61–89.

Helmke, Gretchen, and Steven Levitsky. "Informal Institutions and Comparative Politics: A Research Agenda." *Perspectives on Politics* 2, no. 4 (2004): 725–40. doi:10.1017/S1537592704040472.

ILO. "Employment , Incomes and Equality. A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya." Geneva, 1972.

promoting a shift to the "positive" tax morale, because less taxation sometimes means investing less resources for providing common wellbeing and limited ability to redistribute wealth among taxpayers.

towards the payment of taxes, cannot turn taxation into a cause of the informal economy if among the main reason for working informally there is not the intention of avoiding taxes.

The analysis on the interactions between tax morale and informality, however, has led to find that not every causal nexus between taxation and the informal economy may be excluded. People perception about the tax system is relevant in all decisions involving - even indirectly - taxation, as a result, when they choose to formalise - or not - their employment relationship or their self-employed activity, the influence of the tax morale is significant. This means that, if on the one hand the tax morale does not always lead to an increase in informal economy, on the other, it is necessarily involved in the decision concerning formalisation. Thus, to a "positive" tax morale corresponds more formalisation, while in the presence of a "negative" tax morale people tend to remain within the informal economy because they do not trust that formal institutions are able to provide them with better opportunities.

Taking into account these findings is extremely important during the policy-making processes aimed at countering the informal economy. As a matter of fact, legislators should be conscious about the fact that applying measures when the "negative" tax morale prevails, can be useless and counterproductive. This is true in reference to every kind of formalisation policy, because all of them imply a commitment to comply with the tax duties derived from a formal occupation, and, in particular, those tax measures elaborated for favouring the shift to the formal economy. In these adverse conditions, the tax morale should be put in accordance with formal institutions for being sure that the tax measure will be effective and such an intervention can be done through *ad hoc* policies or by providing the tax measure with the necessary instruments for boosting trust towards the tax system. Tax measures able to effectively solve the problem of the informal economy, in fact, involve incentives to the formalisation characterised by the provision of a concrete benefits for those who choose to shift to the formal economy and the commitment to improving fairness through taxation.

Although at first sight taxes may represent a burden able to contribute to the increase in informality, it can be said that, by conferring effectiveness to formalisation policies, taxation also provides solution to the problem of the informal economy.

Therefore, according to the main findings, for tackling the informal economy, the tax morale should be taken into account especially during the policy-making processes aimed at encouraging the formalisation and taxation must be enabled to comply with its main purposes: collecting resources for providing for the common wellbeing and redistributing wealth among taxpayers.

Conceiving taxation, tax noncompliance and "negative" tax morale as causes of the informal economy may only lead to the elaboration of inappropriate policies which are likely to generate a decrease in tax rates without provoking a reduction of the informal economy and, most importantly, without

included in a broader strategy, the Borloo Plan, which provides for a voucher scheme aimed at simplifying the procedure for purchasing household services, employing domestic workers and paying for them without renouncing to confer to the employee full labour and social security rights[23].

Both measures tend to "include" those participating in the informal economy into the formal system by using tax rules and promote tax fairness through progressive tax rates and deductions aimed at reducing income inequalities. The concrete benefits provided by the tax measures consist in tax reliefs, such as tax deductions and tax credits, which incentivise the formalisation and at the same time contribute to make people feel that the formal economy is the best option.

Conclusions

By exploring the impact of taxation on the informal economy it has been found that the assumption that taxes contribute to the increase in informality is, under many points of view, false and misleading.

The analysis on objective data deriving from economic estimations on the level of taxation and the size of the informal economy has led to the conclusion that high taxes cannot be considered, in absolute terms, as a cause of informality, nor as a determinant of tax noncompliance, and that to the tax increase - or decrease - does not always correspond an increment - or decrement - of the informal economy.

After having excluded the possibility to identify a direct proportion between taxation and informal economy, it has been confirmed that the fact that carrying out informal economic activities implies the noncompliance with tax duties does not necessarily create a causal nexus between taxation and the informal economy, because most of the individuals participating in the informal economy are not motivated by the interest in evading taxes. In this respect, the discourse has been broadened in order to include an analysis based on the institutionalist principles and, in particular, on the role played by the tax morale in the decision of working informally.

Accordingly, it has been argued that when people perceive official rules as unfair, there is an institutional conflict able to distance the due conduct from the common conduct and if such a confrontation involves the field of taxation, the tax morale may lead to an increase in informal economy. Nevertheless, this situation occurs only when individuals choose the informality in order to avoid tax payment. In all the other cases, which are the vast majority, people do not even decide to carry out informal economic activities and participating in the informal economy is the only available option for satisfying their primary needs. Hence, the tax morale, being the individuals' attitude

[23] See Clément Carbonnier, "Réduction et Crédit d'impôt pour l' emploi d'un salarié à domicile, Conséquences Incitatives et Redistributives," *Économie et Statistique*, no. 427–428 (2009): 67–100.

of "negative" tax morale, people tend to exclude that formal institutions can bring better opportunities and those working informally may reject the possibility to shift to the formal economy. Thus, the effectiveness of policies aimed at reducing the informal economy is strictly related to the absence of institutional conflict and even the most daring political efforts may be in vain when the "negative" tax morale prevails[21].

It seems, therefore, that tax measures cannot lead to a decrease in informal economy when there is a negative attitude towards formal institutions and that no causal nexus between taxation and formalisation exists if those carrying out informal economic activities are not convinced that switching to the formal economy is the best option. However, the obstacles set by the "negative" tax morale can be overcome and the solution may reside in the tax measure itself. In these adverse circumstances the only available way to address the problem is encouraging the shift to the "positive" tax morale and building trust in formal institutions through specific policies or by including in the tax measure some incentives to formalisation.

On this last point it should be said that there are various types of incentives to formalisation, but few of them are able to positively influence the tax morale for a long time and turn the tax measure into an effective solution to the problem of the informal economy. The successful formula must provide for a concrete benefit for the individual participating in the informal economy and demonstrate a never-wavering commitment to fairness and non-discrimination. For this purpose, the tax measure has to contribute to the restoration of the confidence towards the tax system by demonstrating that it is consistent with the main objectives of taxation: collecting resources in order to provide for the common wellbeing and redistributing wealth among taxpayers. Tax measures aimed at satisfying people's needs and at achieving the distributive justice, represent effective and long-term solutions for countering the informal economy and not only, because they encourage a shift of tax morale which has a positive impact in many other issues related to taxation.

Undeniably, among the most significant examples of this kind of tax measures there are the Monotax adopted by Uruguay and the French tax credit for household services. The first one is a simplified tax and social security scheme introduced in 2001 in order to reduce the informality in small and family-round businesses of all kinds, from street vendors to gardeners. It provides the worker-entrepreneur and his/her family with health and social security protection, reduces the costs of formality and the payment to tax authorities are gradually increased during the first 3 years of activity[22]. Conversely, the tax credit for household services introduced in France is a tax measure implying the refund, to the employer - or user -, of half of the costs incurred for paying domestic workers. The measure is

[21] Similar conclusions appear in Friedrich Schneider and Benno Torgler, "The Impact of Tax Morale and Institutional Quality on the Shadow Economy," *Department of Economics, Johannes Kepler University of Linz*, 2007.
[22] See ILO Social Protection Department, "Monotax : Promoting Formalization and Protection of Independent Workers Uruguay Y Social Protection in Action," vol. 2 (Geneva, 2014).

would prefer avoiding tax payments and social security contributions rather than, for example, being safeguarded by labour rights or entitled to receive a pension and, for this reason, it cannot be affirmed in absolute terms that the "negative" tax morale leads to the informal economy's growth. Nevertheless, it can be said that a causal nexus is likely to exist whenever the two related elements involve on the one hand the perception and, on the other, some kinds of voluntary decision. Thus, the "negative" tax morale can be a determinant of tax noncompliance as well as a cause of the informal economy, but only when individuals voluntarily choose to carry out informal economic activities with the aim of avoiding taxation. In all the other circumstances, the "negative" tax morale - and consequently, taxation - cannot be considered as a cause of the informal economy.

However, it is undeniable that, even if such a causal nexus appears in few occasions and the determinants of the greatest part of the informal economy are other than the influence of the "negative" tax morale, individuals' perception of tax unfairness creates a climate of distrust towards formal institutions able to keep informal workers and self-employed far from the formalisation. Hence, in those circumstances in which the "negative" tax morale is not among the main causes leading to the informality, it may influence individuals' attitude towards formalisation by providing reasons for remaining in the informal economy. Therefore, it seems that the "negative" tax morale is rather a cause of non-formalisation, because when it does not increase the size of the informal economy, it may hamper the decrease in informality. The discourse achieves particular importance in reference to the policy-making processes aimed at countering the informal economy.

3- Taxation as a solution for the informal economy: the alternative causal nexus

The tax morale represents an important indicator for assessing the impact that specific policies may have on the society and, as a matter of course, on the economy. In this respect, special mention is deserved by tax measures designed for different purposes and, among them, those aimed at the formalisation.

The ambit of such measures includes both taxation and informal economy in a relationship of causality which is different from that already analysed; it involves a causal nexus arising when the decrease in informal economy is achieved through tax measures.

Nowadays, many policies aimed at countering the informal economy provide for tax measures such as tax amnesties, tax exemptions, tax deductions and tax credits, but none of them can effectively solve the problem of the informal economy without taking into account the impact of the tax morale on the individuals' choice. As a matter of fact, the functioning of these tax measures depends on the decision of formalising an employment relationship or a self-employed economic activity as well as complying with - future - tax duties, and such a decision is inevitably influenced by the tax morale. If it is "positive", tax measures are welcomed and their probability of success is high, while, in the presence

Again, tax noncompliance and informal economy are jointly regarded as if they were the same phenomenon and the thesis which have been rebutted in the first empirical observations, now seems to be confirmed by using the tax morale as a factor able to justify the existence of a causal nexus between taxation and the informality[17]. In other words, it is argued that unfairness turns the tax morale into aversion against formal institutions and into an alternative regulatory system that legitimate the recourse to tax noncompliance and to the informal economy. The perceived unfairness regards not only taxation, the entire governing system is blamed, because it is not considered able to repay for the contributory efforts to the public expenditure with the provision of wellbeing for all[18].

Once clarified the motivations leading to take into account the tax morale for identifying the mentioned causal nexus, it remains to be seen how taxation and the informal economy are linked. First of all, it should be pointed out that, according to the literature on the matter, it is not taxation, but the negative perception about it - the "negative" tax morale – the determinant of the informal economy. The tax morale is the individuals' attitude towards the payment of taxes[19] and it is negative when the deriving conduct is not in compliance with formal institutions. Thus, saying that the "negative" tax morale may lead to the informality means: if people consider paying taxes as unfair and unnecessary they do not want to comply with tax duties and tend to carry out informal economic activities. Such a consideration denotes the existence of a causal nexus between taxation and the informal economy based on the individuals' perception rather than on economic evaluations, however it seems quite simplistic, because it is grounded on the idea that people carrying out informal economic activities have voluntarily chosen to be informal for avoiding tax payments. Undoubtedly, people decide whether or not paying taxes and their perception about formal institutions influences their choice to be compliant or not with tax rules, but this decision does not always include the intention to carry out informal economic activities for one main reason: most of the times resorting to the informal economy is the only available option for earning money. This means that generally people do not work informally in order to avoid taxation and such an assumption is widely endorsed by most of the causal theories, because the informal economy's detriment to the individual tends to be greater than the benefit deriving from tax savings[20]. As a matter of fact, it is fanciful to think that millions of people

doi:10.1007/s10551-011-0761-9; Stephen Dobson and Carlyn Ramlogan-Dobson, "Inequality, Corruption and the Informal Sector," *Economics Letters* 115, no. 1 (2012): 104–7, doi:10.1016/j.econlet.2011.11.034.

[17] See Benno Torgler, "Tax Morale in Latin America," *Public Choice* 122, no. 1–2 (2005): 133–57, doi:10.1007/s11127-005-5790-4; A Chong and M. Gradstein, "Inequality and Informality," *Journal of Public Economics*, no. 91 (2007): 159–79.

[18] See Gebhard Kirchgässner, "Tax Morale, Tax Evasion and the Shadow Economy," *Handbook on the Shadow Economy* 17 (2011): 347–74.

[19] For an outstanding literature review on the definition of tax morale see the Tulio Rosembuj, *Tax Morale* (Barcelona: El Fisco, 2016).

[20] Although the voluntarists affirm that people choose the informal economy because, after having evaluated its benefits and costs, it represents the best option, none of the other schools of thought agree on this point and conceive informality as a form of exclusion rather than as way to escape. On the issue see Guillermo E. Perry et al., "Informalidad: Escape Y Exclusión," *The World Bank*, 2007; Hart, "Informal Income Urban Ghana Opportunities"; Hernando De Soto, *The Other Path. The Invisible Revolution in the Third World.* (New York: Harper and Row, 1989); Alejandro Portes, Manuel Castells, and Lauren A. Benton, *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries.* (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 1989).

negative interaction between institutions creates instability, uncertainty and may slow down economic and social improvements[12].

The research on the informal economy which has been carried out during the last 15 years is characterised by a strong adhesion to the institutionalism and its causal analysis has been significantly influenced by the idea that institutional interactions may have different impacts on the informal economy. Starting from the conviction that formal institutions normally prohibit to carry out economic activities which do not comply with some legal requirements, while informal institutions can either discourage or not the resort to the informal economy; when there is a positive interaction between institutions people tend to reject informality because it is conceived as a bad practice by official and unofficial regulations, while in the reverse case part of the population would consider itself legitimate to carry out informal economic activities by those informal institutions which are in contradiction with formal rules. Hence, the positive interaction between institutions would distance people from the informal economy, conversely, the institutional conflict may lead to the informality[13].

A similar logic has been applied in order to find the existence of a causal nexus between informality and taxation, by investigating if increases or decreases in informal economy are caused by informal institutions acting against or in favour of the formal institutions which compose the tax system. These studies identify the tax morale as the informal institution that, depending on its conformity or nonconformity with official tax rules, may have a different impact on the informal economy. In particular, the tax morale, namely "moral principles or values that individuals hold about paying their tax"[14], in some circumstances is conceived not only as a determinant of tax noncompliance, but also - and consequently - as a cause of the informal economy. In point of fact, the tax morale "is likely to be influenced by such factors as perceptions of fairness, trust in the institutions of government, the nature of the fiscal exchange between taxpayers and government, and a range of individual characteristics"[15] and the negative opinion regarding these issues determines also the negative interaction of the tax morale with formal institutions. Accordingly, the literature recognises that perceiving the legal system as unfair, the law enforcement as unequal, autocracy and corruption as limitless may lead to the aversion against formal institutions and to a conflict between these and the tax morale with a consequent increment of tax noncompliance and informal economy[16].

[12] On the issue see Adalgisio Amendola and Roberto Dell'Anno, "Istituzioni, Diseguaglianza ed Economia Sommersa: Quale Relazione?," *Dipartimento Di Scienze Economiche, Matematiche E Statistiche, Università Degli Studi Di Foggia* 24 (2008): 1–21.

[13] See N.V Loayza, A.M. Oviedo, and L. Servén, "The Impact of Regulation on Growth and Informality: Cross-Country Evidence in Guha," *Oxford University Press.*, 2005.

[14] James Alm and Benno Torgler, "Culture Differences and Tax Morale in the United States and in Europe," *Journal of Economic Psychology* 27, no. 2 (2006): p.27, doi:10.1016/j.joep.2005.09.002.

[15] Ibid.

[16] On the issue see Eric Friedman et al., "Dodging the Grabbing Hand: The Determinants of Unofficial Activity in 69 Countries," *Journal of Public Economics* 76, no. 3 (2000): 459–93, doi:10.1016/S0047-2727(99)00093-6; James Alm and Benno Torgler, "Do Ethics Matter? Tax Compliance and Morality," *Journal of Business Ethics* 101, no. 4 (2011): 635–51,

there is no direct proportion between tax increase and informal economy's growth even when informality is conceived as tax noncompliance. This means that the analysis on the economic variables connected to the informal economy is far from confirming the existence of the mentioned causal nexus, but the thesis cannot be definitively excluded without taking into account other types of variables and, in particular, those related to subjective and social factors.

2- Institutional conflict as a cause of the informal economy: considerations on the tax morale

The reasons leading to consider different approaches for verifying if taxation can be a cause of the informal economy are rooted in the current universally-shared opinion that economic and social dynamics are strictly connected and that the society always influences economic cycles. This vision of an economy embedded in the society derives from the substantivist theories of Polanyi and Granovetter and represents a dogma for the institutionalism, the orientation which introduces, among the aspects to be included in the analysis of economic phenomena, the impacts of institutions on the economy[10].

According to the institutionalism, individuals' conducts are regulated by two types of institutions: the formal and the informal ones. Formal institutions are "openly codified rules, in the sense that they are established and communicated through channels that are widely accepted as official", while informal institutions are "socially shared rules, usually unwritten, that are created, communicated, and enforced outside of officially sanctioned channels"[11]. These institutions can interact "positively" or "negatively" between them, influencing individuals' behaviour in different ways. There is a positive interaction when formal and informal institutions coincide; in this case due conducts and conventional conducts are the same and their overall impact tends to be constructive, because both institutions would contribute to achieve a climate of stability, to foster growth and development. An opposite situation occurs when informal and formal institutions differ, since there is a confrontation between two opposed normative systems: one official and the other unofficial. It should be pointed out, in fact, that both institutions are independent and that each of them is supported by regulations whose noncompliance is punished through sanctioning measures. Informal institutions, lacking of solemnity due to their unofficial nature, are legitimated by people's acceptance and strengthen their power through imitative mechanisms and reputational sanctions. In such a way they would compete with formal institutions, embodying the alternative to the established and official legal system. The

[10] On the issue see Karl Polanyi, "The Economy as Instituted Process," in Trade and Markets in the Early Empires. Economies in History and Theory, ed. Karl Polanyi, Conrad M. Arensberg, and Harry W. Pearson (Glencoe, Illinois: The Falcon's Wing Press, 1957), 243–69; M. Granovetter, "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness," American Journal of Sociology 91, no. 3 (1985): 481–510; Douglass C. North, Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press, 1990.

[11] Gretchen Helmke and Steven Levitsky, "Informal Institutions and Comparative Politics: A Research Agenda," *Perspectives on Politics* 2, no. 4 (2004): p.727, doi:10.1017/S1537592704040472.

From a purely theoretical point of view, even acknowledging that the causal nexus between taxation and the informal economy is not direct, but derived from the link connecting informal economic activities with tax noncompliance, nothing would apparently preclude to hypothesise the existence of a direct proportion between tax increase and rise in informal economy.

However, this thesis cannot be empirically confirmed. By examining - even superficially - some concrete examples, it seems that the absence of such a direct proportion looks immediately clear. In fact, in many territories in which the informal economy involves 70% of the labour force, as in some countries of the Sub-Saharan Africa, income taxes and social security contributions are very low or non-existent, thus taxation cannot be considered a cause of the informal economy. The same conclusion can be reached by taking into account that in some countries in which income taxes and social security contributions are very high, as in the United States or in Japan, the size of informal economy is not large[6]. Similar results arise if, instead of investigating on the existence of a direct proportion between increment in taxation and informal economy's growth, the attention is shifted to tax noncompliance, in order to prove if high tax burden may lead to an increased tax evasion, thus, to a factor which is strictly connected to the raise in informal economy. In fact, in Scandinavian countries, where income taxes and social security contribution are among the highest in the world, the level of tax evasion is low, as well as that of the informal economy[7].

Lastly, with the aim of identifying the way to prove, albeit only partially, the opinion according to which the tax noncompliance deriving from informal economy is caused by the high tax burden, the discourse can be expanded to completely include the standard theory on tax evasion developed by Allingham and Sandmo. According to this thesis high taxes are not the only factors related to taxation which contribute to the increase in tax evasion; sanctions for tax noncompliance and likelihood of being detected also play a leading role[8]. However, once again, the assertion can be rebutted by the empirical analysis, in particular, by the Italian example. Since 1982, sanctions for tax evaders and number of controls on tax compliance have been repeatedly increased, but Italy is still among the European countries with the highest levels of tax evasion and informal economy[9].

These first considerations eliminate every possibility of identifying a causal nexus between taxation and the informal economy through the evaluation of objective data deriving from economic estimations. The noteworthy studies of the authors who have been cited in reference to every example confirm that there is no evidence proving that taxation is a cause of the informal economy and that

[6] On the size of the informal economy in developing and developed countries see Friedrich Schneider, "The Shadow Economy and Shadow Economy Labor Force: What Do We (Not) Know ?," *Institute for Study of Labor IZA*, vol. 5769, 2011.
[7] For a complete overview see Henrik Jacobsen Kleven, "How Can Scandinavians Tax So Much?," *Journal of Economic Perspectives* 28, no. 4 (2014): 77–98, doi:10.1257/jep.28.4.77.
[8] See Michael G. Allingham and Agnar Sandmo, "Income Tax Evasion: A Theoretical Analysis," *Journal of Public Economics* 1 (1972): 323–38.
[9] See Giovanni Castaldi, "Gli Obblighi Antiriciclaggio e il contrasto dell' Evasione Fiscale," in *Lotta all' Evasione Fiscale: Economie Sommerse e Difesa Dello Sviluppo Legale* (Naples, 2012), 1–16.

Nevertheless, the fact that some causes appear in diverse contexts allows the identification of recurrent determinants of the informal economy and the development of policies which can be adopted in more than a country. According to the most influent literature[4], unemployment and tax issues repeatedly appear among the common causes, but unlike the first determinant, the presence of taxation in this main group of causes does not look properly justified. In fact, if it is impossible to deny that the inability of the formal labour market to absorb most of the labour force tends to increase its migration to the informal economy, it is not that clear how tax issues can lead to the informal economy.

The purpose of this article is defining which are the real links that connect the realm of taxation with that of the informal economy. Hence, revealing if there is a direct proportion between tax increase and informal economy's growth, identifying if alleged causal nexuses may arise from objective data or subjective considerations and if other kinds of connection between tax issues and the informal economy can be found by considering taxation as something different from a cause of informality.

1- Taxation as a cause of the informal economy: first considerations on objective data

Over the last decade, tax issues have appeared increasingly often among the motivations driving millions of individuals to carry out informal economic activities as wage workers or self-employed. Although scholars, due to the detriment that such declaration may bring to many tax systems, tend to be cautious in openly mentioning taxation as a cause of the informal economy, there is an overwhelming evidence confirming that, conversely, the public opinion considers the high tax burden as one of the main reasons leading to the informality. This affirmation is reflected in reliable surveys and, in particular, in those of the Eurobarometer which take into account the undeclared work in the European Union. Accordingly, in 2007, 13% of people surveyed answered that high taxes and social security contributions were a cause of the informal economy and in 2014 the percentage increased by three points, turning taxation into the third major reason driving to informality[5].

The grounds on which the assumption that taxation is a causal factor of the informal economy are rooted in the convergence of the concepts of informality and tax noncompliance, hence, on the idea that carrying out informal economic activities and evading taxes are almost the same thing. Such an equation is based on the conviction that undertaking informal economic activities implies noncompliance with tax obligations and, for this reason, it is assumed that to a growing necessity or interest in evading taxes would also correspond an increase in informal economy. Following the same reasoning, when the tax burden is high, the level of informality would be high too, while in the reverse case, there would be less informal economy.

[4] See Friedrich Schneider and Dominik H. Enste, "Shadow Economies : Size, Causes, and Consequences.," *Journal of Economic Literature* XXXVIII, no. March (2000): 77–114; Kristina Flodman Becker, "The Informal Economy," 2004.
[5] TNS opinion & social at the request of the European Commission, "Special Eurobarometer 284/Wave 67.3 'Undeclared Work in the European Union,'" 2007; TNS opinion & social at the request of the European Commission, "Special Eurobarometer 402 'Undeclared Work in the European Union,'" 2014, doi:10.2767/37041.

Introduction

During the 45 years which followed the first attempt to analyse and understand the informal economy[1], considerable progress has been made and the constant effort of scholars from various academic fields has helped to define some of its aspects, but others are still difficult to explain.

The issue's complexity does not concern specific features of the informal economy nor its effects; it regards, above all, the causes leading to its proliferation. As a matter of fact, the informal economy consists only in the set of economic activities which are lawful by nature, but performed without complying with specific legal requirements and it has been widely acknowledged that its impact on both economy and society is far from being very positive[2]. The informal economy's negative effects include, among many others, erosion of labour and social security rights, barriers to personal and professional development, hindrance to domestic resource mobilisation and economic growth, while the positive ones can mainly be attributed to its aptitude to confer precarious livelihood to people in need. The comparison between pros and cons has led to the legitimate and general conviction that the informal economy represents a problem not only for those working irregularly, but also for the public management of numerous states.

The mentioned deleterious effects are similar in all the territories in which there is an appreciable share of informal economy, whether they are developed or developing countries, and almost everyone of them is taking action by issuing policies aimed at reducing its negative consequences or at eliminating the causes which provoke the increase in informal economy. While the first approach leads to provisional remedies and is conceived for alleviating the problem, the causal approach is used in order to reach definitive solutions and represents the most effective way to face the informal economy. However, as said, identifying the causes of the informal economy is not an easy task, because they depend on economic and social factors which tend to vary according to different contexts and their incorrect analysis cannot lead to any effective solution. Additionally, the coexistence of multiple variables tends to hinder the possibility to elaborate, through a causal approach, solutions which could be effective in every time and place[3].

---

[1] In 1972, the British anthropologist Keith Hart addressed for the first time the matter during a study on the Ghanian urban economy. On that occasion, he noticed that most of the Accra's labour force was working in a context which was parallel to that regulated by the state and coined the term "informal sector". In the same year, the International Labour Office, used the same term during its "Employment Mission to Kenya", to define those employees who carried out their activities without complying with state's regulations. On the issue, see Keith Hart, "Informal Income Urban Ghana Opportunities," *The Journal of Modern African Studies* 11, no. 1 (1973): 61–89; ILO, "Employment , Incomes and Equality. A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya" (Geneva, 1972).

[2] See Jan L. Losby et al., "Informal Economy Literature Review," *ISED and Aspen Institute*, vol. 44 Suppl 1, 2002, doi:10.1002/hast.259; Dan Andrews, Aida C. Sánchez, and Åsa Johansson, "Towards a Better Understanding of the Informal Economy," *OECD Economics Department Working Papers* (OECD Publishing, 2011), doi:10.1787/5kgb1mf88x28-en; Martha Alter Chen, "The Informal Economy : Definitions, Theories and Policies," *WIEGO Working Paper*, vol. 1, 2012.

[3] Ibid.; Rosalind Copisarow and Aaron Barbour, "Self-Employed People in the Informal Economy – Cheats or Contributors ? Evidence, Implications and Policy Recommendations," *Street(UK), Social Enterprise Zone(SEZ)*, 2004.

EXPLORING THE IMPACT OF TAXATION ON THE INFORMAL ECONOMY

Leila Adim

Faculty of Law, University of Barcelona (SPAIN)

Abstract

Taxation is generally considered as a factor motivating people to carry out informal economic activities as wage workers or self-employed, however there is no evidence confirming, in absolute terms, the existence of a causal nexus, nor of a direct proportion, between tax increase and informal economy's growth. The analysis of elements strictly related to the informality, such as tax noncompliance and institutional conflict between tax rules and individuals' perception, is also unable to lead to the result that taxation is a cause of the informal economy unless in the cases in which avoiding tax payments is the main reason for working informally. Nevertheless, a causal nexus may arise by considering taxation as an impulse to the effective formalisation and by identifying its presence in all those tax measures which contribute to the restoration of the confidence towards the governing system and encourage the shift to the formal economy.

Keywords: informal economy, taxation, institutionalism, tax morale, formalisation, tax measures

De Soto, Hernando. 2000. *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West* and Fails Everywhere Else. New York: Basic Books.

Doing Business Report: http://www.doingbusiness.org/data

Farrell, Diana. 2004. "The Hidden Dangers of the Informal Economy." *McKinsey Quar*terly 3: 27-37.

Global Competitiveness Report: https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-1

Harris, J. and Michael Todaro. 1970. "Migration, Unemployment, and Development: A Two Sector

Analysis." American Economic Review 40: 126-142.

La Porta, Rafael, and Andrei Shleifer. 2008. "The Unofficial Economy and Economic Development."

Brookings Papers on Economic Activity Fall: 275-352.

Levy, Santiago. 2008. *Good Intentions, Bad Outcomes: Social Policy, Informality, and Eco*nomic Growth In Mexico. Brookings Institution.

Lewis, W. Arthur. 1954. "Economic Development with Unlimited Supplies of Labor." Manchester School 22:139-191.

Rafael La Porta and Andrei Shleifer, "Informality and Development", NBER Working Paper N°20205, June 2014

Rauch, James. 1991. "Modeling the Informal Sector Formally." Journal of Development Economics

35(1): 33-47.

estimations de la taille de l'économie informelle diminuent avec le revenu par habitant.

Table 1. Size of the Informal Economy by Alternative Measures
Percent except where stated otherwise

Income quartile	GDP/Population	Measure of informality				
		% GDP Informal (World Economic Forum)	% Tax Evasion (Enterprise survey)	% Self-employment	% GDP Informal (electricity consumption)	Registered firms / population (000s)
Bottom	429	35.4	29.0	46.4	38.9	3.2
Second	1,362	33.7	23.3	35.7	42.7	8.2
Third	4,002	27.6	19.7	23.1	31.3	28.7
Top	20,348	17.3	8.2	13.3	17.6	41.8
Sample mean	10,015	27.6	22.5	26.5	29.0	24.7
Difference 1st vs. 4th quartile	-19,919[a]	-18.1[a]	-20.8[a]	-33.1[a]	-21.4[a]	38.7[a]
Observations	185	125	95	133	57	83

Note: [a] significant at the 1% level, [b] significant at the 5% level, and [c] significant at the 10% level.
Source: La Porta and Shleifer (2008).

La figure 4 illustre ce point plus clairement en montrant une forte corrélation négative entre le revenu par habitant et la part de l'activité économique informelle mesurée par la part du travail indépendant dans l'emploi total.

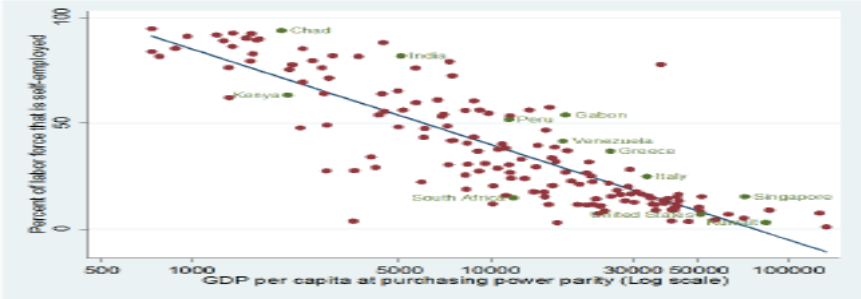

Figure 4. Self-employment and GDP per capita.

Des résultats très similaires sont obtenus avec les autres indicateurs du tableau 1. Au fur et à mesure que l'économie se développe, l'informalité diminue.

References

Banerjee, Abhijit and Esther Duflo. 2011. *Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty*. New York, Perseus Books, Public Affairs.

Conseil National Economique et Social. 2004. « *Le secteur informel : illusions et réalités* », Rapport. - 24ème Session Plénière - juin 2004.

De Soto, Hernando. 1989. *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*. New York: Harper and Row.

permettent une évaluation directe de ce point de vue. De loin le plus grand obstacle perçu par les deux types d'entreprises est le manque d'accès au financement, bien que les entreprises de l'informel perçoivent cela comme un problème beaucoup plus grave.

À côté des problèmes de financement, il y a la réglementation qui est jugée lourde et pénalisante. Il y a aussi comme facteur qui contribue à la persistance du phénomène de l'étendue de l'informalité : la corruption, le système de l'octroi des licences et permis et autorisations diverses et enfin le règlement juridique des litiges devant les tribunaux. Enfin, il y a les difficultés d'accès au terrain qui pose un problème pour les entreprises informelles, en partie parce qu'une grande partie d'entre elles occupent des locaux illégalement et craignent des expulsions.

Les entreprises informelles deviennent rarement officielles

Les entreprises informelles deviennent presque jamais formelles. La Banque mondiale dans son rapport Doing Business, qui depuis 2003 publie une variété de mesures de réglementation de l'entreprise, y compris le règlement d'entrée, et classements par pays montre les obstacles pour faire des affaires comme indiqué dans le tableau ci-dessous.

Table 2. Obstacles to Doing Business

	Informal Survey	Enterprise Survey				Enterprise vs Informal
		Small	Medium	Big	All	
Obstacles (% of firms identifying an obstacle as the most important)						
Access to Financing	43.8%	20.6%	17.8%	13.6%	18.5%	-25.3% [a]
Political instability	11.4%	9.5%	9.1%	11.7%	9.7%	-1.7%
Access to Land	11.2%	5.6%	4.2%	4.1%	5.0%	-6.3% [b]
Corruption	7.4%	7.3%	8.2%	6.0%	7.4%	0.0%
Electricity	7.3%	10.0%	9.8%	7.4%	9.8%	2.5%
Business licensing and permits	6.3%	2.3%	2.7%	1.7%	2.4%	-3.9% [b]
Crime	3.4%	5.2%	5.0%	7.2%	5.4%	2.0%
Legal System	3.3%	0.5%	0.5%	1.9%	0.8%	-2.5% [a]
Customs and Trade Regulations	2.1%	3.2%	4.4%	5.0%	3.8%	1.8%
Uneducated Workforce	1.8%	4.6%	6.0%	10.4%	6.0%	4.2% [c]
Labor Regulations	1.8%	2.6%	3.1%	4.8%	3.3%	1.4%
Tax Administration	0.1%	4.3%	6.7%	6.4%	5.3%	5.2% [b]
Practices of competitors in the informal economy	0.1%	14.4%	13.4%	9.9%	12.9%	12.9% [a]
Tax Rates	0.0%	7.7%	6.2%	6.3%	6.8%	6.8% [a]
Transportation	0.0%	2.2%	2.9%	3.7%	2.8%	2.8% [a]

Enfin, avec le développement économique des pays le secteur de l'informel devient moins important.

L'économie informelle étant importante dans les pays à faible revenu, elle devient beaucoup moins importante dans les pays à revenu élevé. Le tableau 1 montre que les

Ces études aboutissent à la construction d'un indicateur qui donne une approximation du phénomène de l'informel. C'est ainsi que généralement, le secteur informel représente 30 à 40% de l'activité économique totale dans les pays les plus pauvres et une part plus élevée de l'emploi.

Les entreprises informelles sont petites, avec une faible productivité et sont stagnantes.

Des enquêtes sont menées par la Banque mondiale auprès des entrepreneurs tant du secteur officiel que du secteur informel et aboutissent au recueil des données sur leurs ventes et achats, les employés, le profil des dirigeants ainsi que d'autres facteurs qui concernent essentiellement l'évaluations de l'environnement institutionnel.

On peut citer aussi les travaux menés par La Porta et Shleifer (2008) sur la productivité des entreprises formelles et informelles en utilisant les données de la Banque mondiale. Plusieurs constatations apparaissent : Une entreprise moyenne officielle emploie 126 personnes, alors qu'une entreprise moyenne informelle emploie seulement 4. Les entreprises informelles sont également beaucoup moins productives en termes de création de la valeur ajoutée par employé.

Deuxièmement, La Porta et Shleifer (2008) également trouvent que, les salaires dans les entreprises informelles sont à peu près la moitié de ceux dans les petites entreprises formelles et moins d'un tiers de ceux dans les grandes entreprises formelles, une autre indication de faible productivité.

La faible valeur ajoutée par employé dans le secteur informel reflète la qualité extrêmement faible des produits fabriqués par le secteur informel. Bien que la qualité soit difficile à mesurer, les activités du secteur informel produisent des biens de très mauvaise qualité, à bas prix aux clients à faible revenu.

Règlementation et activités informelles.

Pourquoi les entreprises informelles ne deviennent pas formelles ? De Soto (1989) a fameusement a soutenu que les entreprises informelles voudraient devenir officielle, mais sont retenus par la règlementation, la corruption et l'existence d'une lourde bureaucratie. Les Enquêtes menées auprès des entreprises du secteur informel par la Banque mondiale

talement différentes. De ce double point de vue, le développement provient des entreprises formelles qui participent à l'expansion de l'économie et à terme condamne l'économie informelle à la disparition.

En Algérie, il y a eu de nombreuses études entreprises dans le milieu universitaire sur ce phénomène grandissant et tentaculaire. Dans cette édition précisément, il y a quelques contributions intéressantes qui apportent un éclairage à cette activité non officielle. Mais, cela ne doit pas cacher l'énorme travail d'investigation, très fouillé que le Conseil National Economique et Social dans sa 24ème Session Plénière en juin 2004, a mené et a porté à la connaissance des lecteurs et chercheurs. C'est un rapport d'une grande envergure qui analyse les raisons de l'apparition de ce secteur ainsi qu'un ensemble de questions qui gravitent autour avec en conclusion des recommandations pour faire face et contenir l'expansion de cette économie informelle qui crée un élément de déséquilibre au niveau de l'économie nationale et particulièrement ses impacts négatifs sur le Trésor public particulièrement.

Cinq caractéristiques du secteur informel

L'économie informelle est très répondue et ne cesse de grandir particulièrement dans les pays en développement. Il est intrinsèquement difficile de mesurer l'économie informelle. Une grande partie de l'informalité est dans l'agriculture, y compris l'agriculture de subsistance et des ventes informelles des cultures commercialisables, (Banerjee et Duflo 2011).

Les formes de l'informalité sont apparentes et nombreuses. Certaines entreprises littéralement n'existent pas aux yeux des autorités car elles n'ont pas de registre de commerce et ne sont pas répertoriées ou ne sont pas conformes aux règlements (cotisations de sécurité sociale aux employeurs par exemple). Elles effectuent des ventes, elles ont une main-d'œuvre mais elles n'ont pas de comptes bancaires et ne paient pas d'impôts.

Plusieurs méthodes ont été utilisées pour évaluer la taille de l'économie informelle : enquêtes d'experts à propos de leurs pays, telles que celles menées par le Global Competitiveness Report et enquêtes menées par la Banque mondiale.

« ECONOMIE INFORMELLE » ET DÉVELOPPEMENT

Rafael La Porta et Andrei Shleifer (2014), ont établi cinq traits de l'économie informelle dans les pays en développement. Tout d'abord, le phénomène est énorme et touche près de la moitié du total de la population dans les pays les plus pauvres. Deuxièmement, l'économie informelle a une productivité particulièrement faible par rapport à l'économie officielle : les entreprises informelles sont généralement petites, inefficace et dirigées par des entrepreneurs peu instruits. Troisièmement, bien que le contournement des impôts et taxes et d'autres règlements sont une raison importante de l'informalité, la productivité des entreprises informelles est trop faible pour qu'ils prospèrent dans le secteur traditionnel. Quatrièmement, l'économie informelle est largement déconnectée de l'économie formelle. Cinquièmement comme le pays se développe, le secteur de l'informel se rétrécit en conséquence et l'économie officielle prend le dessus et devient dominante.

Dans les pays en développement, entreprises informelles représentent jusqu'à la moitié de l'activité économique. Ils fournissent des moyens de subsistance à une grande population. Pourtant, leur rôle dans le développement économique reste controversé.

Des auteurs comme Hernando De Soto (1989, 2000), voit les entreprises informelles comme un réservoir inexploité d'énergie entrepreneuriale, retenue par des règlements gouvernementaux. Dans cette perspective, libérer cette énergie en réduisant les règlements d'entrée ou améliorer les droits de propriété pourrait améliorer la croissance et permettre le développement. D'autres, comme Levy (2008), adopter un point de vue plus cynique, mettant l'accent sur les avantages dont bénéficie les entreprises informelles et travailleurs particulièrement sur la fraude fiscale et le contournement de la réglementation. Un rapport de McKinsey Global Institute décrit les entreprises informelles comme parasites qui concurrencent injustement les entreprises formelles respectueuses de la loi (Farrell, 2004). Dans cette perspective, l'informalité devrait être supprimée. D'autres encore suivent le cheminement du développement expliqué par Lewis (1954), Harris-Todaro (1970) et, plus récemment, Rauch (1991) et voient l'informalité comme sous-produit de la pauvreté.

Dans cette double perspective, les entreprises formelles et informelles sont fondamen-

SOMMAIRE

« ECONOMIE INFORMELLE » ET DÉVELOPPEMENT	9
EXPLORING THE IMPACT OF TAXATION ON THE INFORMAL ECONOMY **Leila Adim / Faculty of Law, University of Barcelona (SPAIN)**	15
Short Essay Informality in Algeria **Zine BARKA / University of Tlemcen**	29
L'évasion et la fraude fiscales : Un grand défi de lutte contre l'informel **BERRAHI Kheir-eddine / Université Tlemcen**	35
The Informal Sector and National Accounts in Algeria (2001-2010): Definitions, Measurements and Estimation Methods **Ali SOUAG, Philippe ADAIR. Nacer-Eddine HAMMOUDA**	53
L'idée de l'emprunt obligataire est –elle convenable et appropriée pour une mobilisation des ressources financières en Algérie ? **CHAIB BAGHDAD, CHEBAB SIHEM, KHOUANI LEILA**	75
LE SECTEUR INFORMEL EN ALGERIE : AMPLEUR ET RAISONS D'ETRE **Bensaoula Sarah / Université de Tlemcen**	103
L'emploi informel dans les pays en développement : une normalité indépassable ?	121

Règles de publication dans la revue

- L'article doit être rédigé dans un style académique et appuyé par des références citées en bas de page
- La longueur maximale permise est de 15 pages, ce qui comprend les tableaux, les figures, les illustrations et les références.
- Quelques mots clés selon la classification JEL
- L'article doit être accompagné d'un court résumé en Français, Arabe et Anglais
- L'article ne doit pas avoir fait l'objet d'une publication par ailleurs
- L'article doit être saisi sur format Word et envoyé par courrier électronique à l'adresse de la revue
- La frappe de l'article doit respecter les données de mise en page suivantes : Police : Times New Roman, Taille 11. Haut et Bas : 2,5cm, Droite et Gauche : 2,5cm
- Le titre de l'article doit être suivi du nom, prénom et coordonnées de l'auteur (adresse email)
- Les articles seront soumis, pour évaluation, au comité scientifique et comité de rédaction de la revue qui émettront un avis de publication, ou le cas échéant le renvoi de l'article à son auteur pour d'éventuelles corrections ou modifications. Il peut être rejeté en cas de non-conformité au standard et exigences de qualité de la revue.

Adresse d'envoi des correspondances:

Zine Barka – Université de Tlemcen – Faculté des Sciences Economiques et de Gestion –
BP 226 Tlemcen 13000 - ALGERIE
E-mail : GREFIP56@HOTMAIL.COM

Les opinions exprimées dans les articles publiés par la revue expriment les vues de leurs auteurs et ne peuvent en aucun cas engager la responsabilité de la revue.

- Ikène Ferhat – Ministère des Finances – Algérie
- Abdellatif Hamedi – Professeur de Français – Tlemcen

La Revue Algérienne de Finances Publiques - RAFiP paraît une fois par an et contient des articles tant en français, en arabe et en anglais. La RAFiP apprécie les articles originaux portant sur des résultats de travaux de recherche ou des questions reliées aux finances publiques.

La Revue offre une tribune pour :

- la présentation de travaux de recherche,
- la revue de publications,
- la présentation d'études de cas,
- les analyses portant sur des enjeux des finances publiques.

Veuillez placer le résumé et la liste des références chacun sur une page distincte du reste du texte.

REVUE ALGERIENNE DE FINANCES PUBLIQUES

Publiée conjointement sous l'égide du

Groupe de Recherche en Economie des Finances Publiques

Université de Tlemcen

et de

L'Association Nationale de Finances Publiques – A.Na.Fi.P

Directeur de la Revue :

Pr. Djaafour Mustapha – Recteur de l'Université de Tlemcen

Revue fondée en 2011 par Mohammed Zine Barka – Professeur de Sciences Economiques

Directeur de la publication

Conseil scientifique :

- Zine Barka – Université de Tlemcen
- Peter Jackson - University of Leicester
- Pierre Llau – Université de Paris X Nanterre
- Bernard Dafflon – Université de Fribourg
- Elias Boukrami – European Business School – Regent College London
- Boudelal Ali – Université de Tlemcen
- Franco Romerio-Giudici – Université de Genève
- Hocine Boumédiène – Université de Tlemcen
- Nadjat Zatla - Université d'Oran 2
- Abdelaziz Faïd – Ministère des Finances - Algérie

REVUE ALGERIENNE DE FINANCES PUBLIQUES

Revue annuelle publiée conjointement sous l'égide de:
Université de Tlemcen
du
Groupe de Recherche en Economie des Finances Publiques - GREFiP
et
l'Association Nationale de Finances Publiques - ANAFiP

GREFiP
Groupe de Recherche
en Economie des Finances Publiques

Numéro 6 / Décembre 2015
ISBN : 2011 - 3058
ISSN : 2170 -1881